

■ اليسار / العدد الثالث و السبعون / مارس ١٩٩٦م / شوال ١٤١٦ هـ / الثمن ثلاثة جنيهات مصرية ■



قانون الحسبة مكسب جديد لدعاة الدولة الدينية

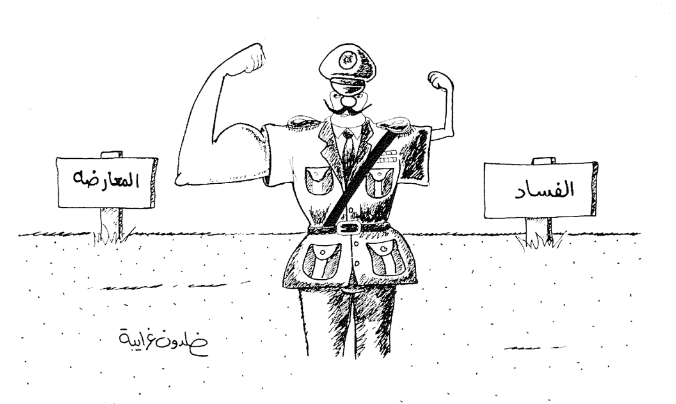
المحامون فى قفص الاتهام

الحكومة تبيع البنوك والفنادق وكل شىء!

ثورة الأغنياء فى أمريكا!

هيكل: نواجه الآن ظاهرة أصحاب البلايين

التنظيمات السياسية مفلسة فكريا وجماهيريا


المعارضه
الفساد
ضلدون غرايبة


مكتب توظيف العاطلين عن العمل
مقفل! سعادة المدير يبحث عن عمل
ضلدون غرايبة



فى هذا العدد

اليسار در

.. العام السابع

سيفاجأ قراء اليسار بأن ثمن هذا العدد **ثلاثة جنيهات**، وحتى لا يظن القراء الاعزاء أننا رفعنا ثمن النسخة جنيها دون اعلان ، نؤكد أن الثمن سيظل كما كان جنيهين ولكنا رفعنا الثمن هذا العدد ، لأنه عدد ممتاز بكل المقاييس، سواء من ناحية الكيف أو الكم.

لقد فرضت علينا الاحداث المهمة التى نتناولها فى هذا العدد ، والحديث الساخن **لمحمد حسنين هيكل** وباب «أدب» الذى تحرره اعتبارا من هذا العدد الزميلة **«عبلة الروينى»** اضافة ملزمة كاملة ونصف ملزمة. ومع ذلك اضطررنا لتأجيل كثير من الموضوعات والابواب «يمين × شمال- مداخلات..».

ومع الحديث الهام للاستاذ هيكل والذى احتل ١٢ صفحة من المجلة تنوعت الموضوعات المصرية والرسائل الخارجية والموضوعات الدولية عامة . ولا أظنها صدفة أن رسالة واشنطون ورسالة باريس والتقرير الخاص بمؤتمر «المنتدى الاقتصادى الدولى» فى دافوس ، والتقرير الخاص باليابان تكاد تناقش موضوعا واحدا، هو **ثورة الرأسمالية ضد الحقوق الاجتماعية والمادية للعمال**،وفى نفس الوقت احساس الرأسماليين بأن محاولتهم لفرض **«العولمة»** من وجهة نظرهم على العالم لا تسير كما يريدون إلى درجة احساسهم بالخطر.

ولا نريد أن نستطرد فى الاشارة إلى مادة المجلة ، فالمجلة بين يدى القارئ، بالاضافة إلى حاجتنا لتشرك القارئ معنا فى بعض قضايانا داخل اليسار.

فمع بداية العام السابع لليسار يتركنا الزميل العزيز **«محمود الهندى»** المشرف الفنى للمجلة الذى عمل معنا طوال ستة أعوام(٧٢ عددا) متطوعا وبلا أى مقابل مادى . وقد تركنا مضطراً بعد أن توالت عليه المتاعب الصحية والحجم الهائل للعمل الذى يتحمله فى الهيئة العامة للكتاب.. واذا كنا سنفتقد جميعا جهود الهندى ، فمن المؤكد أننا سنسعد باضافات الزميل **«عبد العزيز جمال الدين»** الذى انضم إلى أسرة اليسار كمشرف فنى بداية من هذا العدد ، وسنرى فى الاعداد القادمة لمساته الواضحة.

وأيضا تركنا كعضو فى مجلس المستشارين واحد من مؤسسى اليسار ومن أبرز كتابه ومفكريه ، وهو **الدكتور عبد العظيم أنيس**،لأسباب رآها هو ، مع وعد بالاستمرار فى كتابة بابه الهام **«هوامش على دفتر الحياة»**،وتأكيده أنه لن يبخل علينا بملاحظاته واقتراحاته الصحفية والسياسية.

وينضم إلى مجلس المستشارين اثنان من ابرز اليساريين فى مصر ،وهما **أحمد نبيل الهلالى** ، و **محمد وفاء حجازى**،وسيشكلان بلا شك اضافة جديدة للمجلس وللمجلة.

ونأمل أن يكون هذا العدد فى بداية العام السابع بداية لتطوير فى«اليسار» يستجيب لملاحظات القراء.

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
عبد العزيز جمال الدين
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عبد الغفار شكر
عبد الغني ابو العينين
محمود أمين العالم
محمد وفاء حجازى

شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و ٦٠ جنيها للهيئات.
الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب -القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: 5786298

موقفنا

لا للمساومة على حرية الصحافة

حسين عبد الرازق

تستأنف الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين اجتماعها يوم الاحد ١٠ مارس القادم لتحديد موقف الصحفيين من الصورة التى أسفرت عنها المفاوضات بين الحكم وممثلى النقابة بالنسبة **لالغاء القانون الجرمية (٩٣ لسنة ١٩٩٥)، واصدار قانون موحد لحرية الصحافة.**

لقد مارس الصحفيون طوال تسعة أشهر و ١٢ يوما- منذ صدور القانون وحتى اجتماع الجمعية العمومية القادم- ضبطا هائلا للنفس، وتنازلوا مختارين عن وسائل وأساليب ديمقراطية ضاغطة ، وقبلوا الدخول فى حوار هادئ مع الحكم ، بما فيهم الذين صنعوا هذا القانون بليل، وفرضوه على الوطن قسرا وبالعنف.

كان الوعد أن يصدر قانون موحد للصحافة يلغى هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تشكيل اللجنة التى وعد بها الرئيس... ورغم الاخلال بهذا الوعد فقد صبر الصحفيون وأعطوا هذه اللجنة والتى سميت منذ تشكيلها ب«**لجنة الاشقياء» ثم «اللجنة شبه الحكومية»** ، المهلة تلو الأخرى على أمل أن يظهر للنور دون جدوى.

ومساهمة من الصحفيين فى إنجاح عمل اللجنة والمساعدة فى صياغة هذا القانون عقد الصحفيون مؤتمرهم العام الثالث(٥-٧ سبتمبر ١٩٩٥) ، وأصدر المؤتمر سلسلة من القرارات تحدد الإطار الذى يرى الصحفيون صياغة القانون الجديد للصحافة على أساسه. ووافقت الجمعية العمومية فى أكتوبر على قرارات المؤتمر وشكلت لجنة صحفية قانونية لاعداد «مشروع قانون الصحافة » انبثقت عنها لجنة فنية من «**أحمد نبيل الهلالى والمستشار سعيد الجمل ود. نور فرحات وحسين عبد الرازق ورجائى الميرغنى ومجدى مهنا»** انتهت من صياغة المشروع وأقرته اللجنة العامة ومجلس النقابة وتم تسليمه منذ عدة أشهر للجنة شبه الحكومية ، كما وزع على كل أعضاء مجلس الشعب والشورى وعلى الاحزاب السياسية والكتاب والصحفيين ومراكز حقوق الانسان.

وحتى الآن لم تنته هذه اللجنة شبه الحكومية من اعداد مشروع القانون . ولم يتسرب إلى الصحفيين والرأي العام أى معلومات مؤكدة حول هذا المشروع.

كان هناك أيضا وعد آخر بأن لا يطبق هذا القانون -القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥- وأن يوضع فى الثلاجة ، حتى يصدر قانون جديد يقبله الصحفيون. وكالعادة ضرب أصحاب الوعد بوعدهم عرض الحائط . فقد خضع للتحقيق أو المحاكمة طبقا لهذا القانون الجرمي (٤٣) كاتبا وصحفيا من بينهم ١٢ من رؤساء تحرير صحف المعارضة وصحف الحكومة . وحكم بالفعل على رئيس تحرير الأهالى (غيابيا) بالحبس سنتين وغرامة ٥٠ ألف جنيه، وعلى رئيس تحرير الشعب سنة مع الشغل وغرامة ١٥ ألف جنيه ، وعلى رئيس تحرير روزاليوسف بالحبس سنتين.

وعندما تستأنف الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين اجتماعاتها فى العاشر من مارس الحالى فى ظل هذا المناخ السلبى ، خاصة اذا لم يكن مشروع القانون الذى تعده اللجنة الحكومية (أو شبه الحكومية) قد ظهر للوجود وأصبح جاهزا للمناقشة، **فلن يستطيع أحد أن يمنع الانفجار.**

فليس سرا أن قطاعا واسعا من الصحفيين ضد المنهج الذى اعتمدته الجمعية العمومية ، وكانوا أغلبية فى البداية ،

ولكنهم وافقوا على هذا المنهج بضغوط من النقيب وبعض أعضاء مجلس النقابة وعدد من القيادات النقابية التى يثق الصحفيون فى صلابتها وصحة مواقفها . وقد حذروا من **أسلوب الحكم فى المماطلة .وكسب الوقت والرهان على تفكك وحدة الصحفيين وفتور حماسهم.**

وعدم وجود مشروع القانون الذى كلفت اللجنة باعداده أمام الصحفيين فى هذا الاجتماع سيكون بمثابة القاء البنزين على النار. ولن يستطيع أحد أن يمنع الصحفيين من الانفجار ، بعد أن تلاعب بهم الحكم أكثر من تسعة أشهر، وبعد أن هدّدهم القانون فى حياتهم ورزقهم وحريتهم.

وسيكون منطقيا أن يصّعد الصحفيون من أشكال وأساليب الاحتجاج ، بما فى ذلك تنفيذ قراراتهم السابقة بالاضراب والاعتصام والمسيرات السلمية.

أما فى حالة ظهور مشروع قانون اللجنة وطرحه على الجمعية العمومية للمناقشة وابداء الرأى ، فسيكون هناك بالضرورة مقارنة بين مشروع النقابة(وقرارات الجمعية العمومية) **الذى يفتح الباب لتحقيق الاستقرار فى المجتمع الصحفى ويصحح العلاقة بين الصحافة والسلطةوالمجتمع ، ويوفر للصحفى والصحف ضمانات مهمة، ويوفر أيضا الحماية للمواطن ضد أى عدوان على حقوقه وحريته..** وبين مشروع قانون اللجنة شبه الحكومية.

وهناك اجماع فى صفوف الصحفيين ، وبين كل القوى الديمقراطية ، بما فى ذلك الاحزاب السياسيةالرئيسية **(التجمع- الناصرى- الوفد- العمل- الاحرار)** على ضرورة أن يتضمن أى قانون جديد للصحافة حسم قضايا اساسية ،وردت بالفعل فى مشروع قانون نقابة الصحفيين.

وترفض هذه القوى الصحفية والحزبية والديمقراطية أى مساومة عليها.

فى مقدمة هذه القضايا:

*أن يتصدر القانون الجديد **الغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥** والقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠.

*النص على **إطلاق حق تملك وحرية اصدار الصحف**- دون ترخيص وبمجرد الاخطار - للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأشخاص الطبيعيين المصريين كاملى الأهلية.

ابراهيم نافع

* حظر فرض الرقابة المسبقة أو اللاحقة على الصحف او إنذارها أو تعطيلها أو الغائها بالطريق الادارى ، **وعدم جواز الحكم- فى جميع الاحوال- بتعطيل او الغاء الصحف.**

* **أن لا يكون مباشرة الصحفى لمهنته أو الرأى الذى صدر عنه أو المعلومات أو الاخبار التى ينشرها معتقدا صحتها سببا لمعاقبته أو المساس بأمنه.**

ويعد مساسا بأمن الصحفى تعريضه لأى ضغط أو اكراه من جانب أى سلطة ، وتهديد الصحفى أو ابتزازه بأي طريقة من الطرق فى سبيل نشر أو كتابة ما يتعارض مع ضميره الصحفى وشرفة المهنى ،والقبض عليه أثناء تأديته لعمله أو بسببه أو لما نشره من آراء، أو اخبار وحرمانه من اداء عمله أو من الكتابة أو منعه من نشر ما يحصل عليه من بيانات أو معلومات أو أخبار أو ما يحرره من تحقيقات أو تعليقات أو آراء، بدون وجه حق أو نقل الصحفى إلى عمل يختلف عن طبيعة مهنته .. الخ.

-**الغاء جرائم العيب والاهانة والاخلال بالمقام وجرائم الافشاء والتضليل وجرائم التحريض وكراهية النظام والازدراء به وجرائم البغض وتحسين بعض الجرائم ،والجرائم التى تسربت من القوانين الاستثنائية إلى قانون العقوبات ، بالنسبة لما يقع نشره بواسطة الصحف** . فمن الواضح أن التشريع المصرى انفرد بعدد من الجرائم فى قانون العقوبات والتى نقلها عن القانون الفرنسى عام ١٨٨٠ . وقد الغت التشريعات الحديثة وأولها التشريع الفرنسى كافة جرائم الرأى من قوانينها ،والتى لا يتصور أن تكون هناك حرية للصحافة مع وجود مثل هذه الجرائم.

-**الغاء العقوبات المقيدة للحرية (الحبس والسجن) فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف اكتفاء بعقوبة الغرامة (بما لا يتجاوز أربعة آلاف جنيه) وحق التعويض المدنى طبقا لما تقدره المحكمة . وهو ما يعنى الغاء الحبس الاحتياطى بالتبعية.**

-افتراض الصدق فى الخبر المنشور طالما اقتنع الصحفى بصحته . وعلى من يطعن فى صحة الخبر المنشور عبء اثبات كذبه وعلم الصحفى بذلك .

-**الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق وانشاء هيئة من ثلاثة من مستشارى محكمة النقض ، تختص - دون غيرها- بالتحقيق بناء على طلب النيابة العامة أو ذوى الشأن فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف** . وتختص وحدها بتحريك الدعوى العمومية ضد الصحفى فى الجريمة التى تقع منه بسبب تأدية مهنته.

- استقلال الصحف القومية عن السلطة التنفيذية وعن جميع الاحزاب وعدم جواز اخضاعها لإشراف أو توجيه من أى جهة لتكون منبرا حرا للحوار الوطنى الحر بين كافة الآراء والاتجاهات السياسية والقوى الفاعلة فى المجتمع.

- التزام الصحف بعد المساس أو التعرض للحياة الخاصة لعامة المواطنين، وإن جاز **نقد الحياة الخاصة للمشتغلين بالعمل العام أو الموظفين العموميين ومن فى حكمهم**،أخذا بما أرساه القضاء المصرى فى هذا الشأن وما انتهت اليه أحكام المحكمة الدستورية العليا من أن : «إنتقاد القائمين بالعمل العام وان كان مريرا يظل متمتعا بالحماية التى كفلها الدستور لحرية التعبير عن الآراء».

وإقرار هذه المبادئ -وغيرها - فى نصوص مشروع قانون الصحافة الجديد، قضية اساسية لا تهم الصحفيين وحدهم ،وانما تهم الوطن كله ، تهم الاحزاب والقوى السياسية والمنظمات الديمقراطية ومنظمات ومراكز حقوق الانسان والنقابات والرأى العام كله.

فبدون **حرية حقيقية للصحافة ، فلا توجد أى حرية أو ديمقراطية وسيتواصل الحكم عصفة بالحريات العامة وعدوانه على القانون والدستور وسيتفشى الفساد. ويزداد الهجوم على أرزاق الناس ومستوى معيشتهم.**

قانون "الحسبة" .. مكسب جديد لدعاة "الدولة الدينية"

أثار القانون الذى تقدمت به الحكومة إلى مجلس الشعب حول تنظيم مباشرة دعوى الحسبة فى قضايا الأحوال الشخصية، والذى وافق عليه مجلس الشعب **بالإجماع (١)** يوم ٢٩ يناير الماضى، ردود أفعال متباينة، تراوحت بين الراحة لمنع الأفراد فى تحريك دعوى الحسبة مباشرة، وجعل هذا الحق فى يد النيابة العامة وحدها، وبالتالى إطفاء الحريق الذى كان مشتعلا فى ظل عشرات الدعاوى التى رفعت بالفعل ضد كبار الكتاب والمثقفين فى مصر .. وبين الفزع من صدور قانون "**يقنن دعوى الحسبة، ويضعها ضمن النظام القانونى لأول مرة فى مصر**، بعد أن كان المشرع المصرى قد ألغى النص الذى كان يجيزها، عندما ألغى المحاكم الشرعية عام ١٩٥٥، وأدمجها ضمن النظام القضائى المصرى، كما كتب المستشار **محمد سعيد العشماوى**.

وقد لوحظ أن الأحزاب السياسية جميعا، والتى صوت ممثلوها فى البرلمان لصالح القانون، قد غاب صوتها عن الحوار الحاد الذى اشتعل مع طرح مشروع القانون على مجلس الشعب، ومازال مستمرا بعد صدوره، وشارك فيه عديد من الكتاب ورجال الفقه والقانون وأساتذة الجامعات، ومراكز حقوق الإنسان.

***والقضية الأول التى طرحت ودار حولها الصراع، هى موقع دعوى الحسبة من الشريعة الإسلامية.**

وإذا كان المفكر الإسلامى المعروف" د. **محمد سليم العوا**" يرى أن الحسبة فى الأصل "ميراث إسلامى جليل" ويؤكد على تعريف محكمة النقض فى حكمها بتاريخ ٣٠ من مارس ١٩٦٦ بأن الحسبة هى "فعل ما يحتسب (أى يرجى ثوابه) عند الله، وفى اصطلاح الفقهاء هى أمر بمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن منكر إذا ظهر فعله، وهى من فروض الكفاية" يشير إلى أنه بلغ من أهمية هذا الأمر فى الإسلام" أن جعلته المعتزلة - الفرقة الممدوحة دائما بدفاعها عن حرية الفكر والتعبير - أصلا من أصول الإيمان لايتم الإيمان إلا به ..".

فإن غالبية الفقهاء، ورجال الدين يجمعون على أن الحسبة ليست من الدين ولاهى جزء من شريعة الإسلام، ولكنها نظام بشرى من اجتهاد الفقهاء.

يقول المستشار **سعيد العشماوى** .."دعوى الحسبة ليست من الدين الاسلامى ولاهى من الشريعة الإسلامية. إذ هى لم ترد **فى القرآن الكريم ولاجاءت فى السنة النبوية** .. وإنما ظهرت فى التاريخ الإسلامى كتنظيم سياسى تساند فيما بعد بآراء فقهية. **والتنظيمات السياسية والآراء الفقهية أعمال بشر وأقوال بشر ليست لها عصمة ولاقداسة ولاهى من الدين ولا الشريعة**. فهى من ثم لاتقيد المجتمع ولاتغل يد المشرع من أن يتصرف بحسم وأخذ الاتجاه السليم بقوة"

ويضيف **المستشار سعيد الجمل** "والحسبة لم يؤخذ بها كنظام ترفع به الدعوى أمام القضاء من الأشخاص المؤهلين لرفعها إلا **فى العهد الأموى** إذ ليس لهذه الدعوى أصل فى القرآن أو صحيح السنة، ولكنها نوع من الاجتهاد لمواجهة الإبقاء على دعائم العدل سائدة فى المجتمع، وركيزة لما نسميه فى العصر الحديث بالنظام العام والآداب".

ويقول **د. أحمد صبحى منصور** .."بالنسبة للسنة النبوية. فليس فيها أصل على الإطلاق (للحسبة)، إذ **لم يثبت عن النبى أنه قد أقام محكمة تفتيش لأحد من المنافقين** وهم الذين أكد القرآن كفرهم. **ولم يحدث أن فرق الرسول بين أحد وزوجه ولم يرد لفظ الحسبة فى الأحاديث** المنسوبة للنبى صلى الله عليه وسلم."

***القضية الثانية تتعلق بتكريس المشرع لهذا القانون دعوى الحسبة وترسيخ وجودها وإقرار بقائها** .." كما يقول **المستشار إبراهيم على صالح نائب رئيس محكمة النقض السابق**. ويؤكد المستشار **محمود عطيه** "أن دعوى الحسبة- تنتسب فى الواقع فى مسماها إلى وظيفة المحتسب وهى وظيفة كانت قائمة فى التنظيم الإدارى فى الدولة منذ القرن الثانى الهجرى وحتى نهاية عصر المماليك، وبداية عصر محمد على. وقد اختفت هذه الوظيفة فى التنظيم القضائى المصرى، ولم يعد لها وجود حيث حل محلها وظائف أخرى متعددة ومن بينها النيابة العامة فى مجال الأحوال الشخصية. وبالتالى فالقانون .. محاولة إلى إحياء وظيفة لم تعد قائمة فى التنظيم الإدارى للدولة الآن..". وبشكل أكثر تحديداً يقول **المستشار محمد سعيد العشماوى** إن هذا القانون يقنن دعوى الحسبة لأول مرة فى التشريع بعد أن ألغيت من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية سنة ١٩٩٥ .. **وبهذا فهو يحقق - سواء أدرك ذلك أو لم يدركه - مطالب المتطرفين والارهابيين ويستجيب إلى دعوتهم الخاطئة باعتبار هذه الدعوى من الدين الاسلامى وإبتزازهم الفاسد بأن الحسبة من الشريعة الإسلامية.**

***القضية الثالثة أن القانون نظم دعوى الحسبة فى مسائل الأحوال الشخصية بغية التفريق بين الزوجين**"، وهو ماينبئ عن قصر النظر ذلك لأن مساحة الأزمة تمتد إلى مسافات أبعد،

وتستطيل إلى الدعاوى الجنائية والمدنية على السواء ،فى شأن تلك التى تقام ضد الكتاب والمفكرين والفنانين والمبدعين واتهامهم بالمساس بالأديان والعقائد والشعائر .. " كما كتب المستشار ابراهيم على صالح.

وقد رفعت بالفعل مثل هذه الدعاوى ضد فيلم " المهاجر " ،وضد عدد من كبار الكتاب والمفكرين والصحفيين ، أمثال نجيب محفوظ ويوسف شاهين ود. رفعت السعيد وجمال الغيطانى وأحمد عبد المعطى حجازى .. الخ

والقانون بإقراره دعوى الحسبة وتنظيمها فى مسائل الأحوال الشخصية " يفسح المجال لاحتمال امتدادها لكل الأنشطة الاجتماعية والثقافية والفنية ، ويفتح الطريق لاستخدامها لتهديد كل المصريين.

* القضية الرابعة تتعلق بعدم جواز تدخل الغير للتفريق بين الزوجين - مهما كانت الأسباب - لمخالفة ذلك لطبيعة العلاقة الزوجية وللشريعة الاسلامية.

يقول المستشار د. عماد عبد الحميد النجار رئيس محكمة جنايات القاهرة " فيما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية ودعوى الحسبة فيها، إن القاعدة أن العلاقات التى تمت صحيحة فى ظل أحكام الشريعة الإسلامية لايسوغ نقضها من غير إطرافها .فعقد الزواج إذا تم صحيحا مطابقا للشريعة لايسوغ لغير أطرافه إنهاؤه.

وإذا ساغ لغير أطرافه وضع حد لهذا العقد فإن ذلك ينطوى على أمرين خطيرين .. أولهما أننا نخرج عن طبيعة قواعد الأحوال الشخصية . ذلك أن هذه قواعد تشريعية تتميز بالخصوصية والذاتية ولذلك يطلق عليها الفقه الأحوال الشخصية ، أى المتصلة بذات الأشخاص ولايسوغ خرق حالات الأشخاص وفرض حالات أخرى كرها عنهم أو إملاء عليهم لما يعنيه ذلك من تدخل فى خصوصية الناس واقتحاما لذواتهم وحياتهم الخاصة .

وثانيهما أن العلاقة التى قامت صحيحة شرعا ، لو أتيح للغير اقتحامها والتعليق عليها ممن ليس طرفا فيها .يعنى ذلك أن الاستقرار العائلى مفقود ، ودوام العلاقة الشرعية رهن بإرادة الآخرين وأفكارهم هم .

القضية الخامسة وتدور حول حصر إمكانية تحريك الدعوى فى دعوى الحسبة الخاصة بالأحوال الشخصية فى هذا القانون فى يد النيابة العامة بدلا من الأفراد .وقد رحب كثيرون بهذا النص ، باعتباره خطوة مهمة توقف الملاحقة القضائية للمفكرين وقادة الرأى والمبدعين والتى تحركها الجماعات الظلامية .

ويبدو أن الرغبة فى التصدى لهذه الظاهرة أنساهم أن هذا النص لايضع نهاية لهذا الخطر .فالسلطة أيضا تنتهك الحريات العامة ، ويمكن استخدام النيابة العامة فى تحريك مثل هذه الدعاوى فى أى وقت .

*القضية السادسة ،ما أثارة عدد من الفقهاء ورجال القانون من أن دعوى الحسبة باستنادها إلى" الدين " فى نظر المشرع ، تتعارض مع حق المساواة الذى كفله الدستور المصرى.. فهى " فى حقيقتها تعكس رؤية طائفية وتقيم تمييزا على أسس دينية ضد المواطنين غير المسلمين ، كما تقيم من الناحية الأخرى تمييزا قائما على أساس الجنس ضد المرأة سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة" فقد ذهبت طائفة من الفقهاء ، إلى اشتراط الذكورة فيمن يتولى الحسبة . وذلك كما جاء فى دراسة " أحمد سيف "المحامى التى أصدرها مركز المساعدة القانونية تحت عنوان"الحسبة بين الدولة المدنية والدولة الدينية".

وهناك أيضا طعن آخر بعدم الدستورية ، لاستناد دعوى الحسبة إلى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ،لتعارض هذه المادة مع مبدأ فصل السلطات ، حيث أحال النص للقاضى مهمة البحث عن الراجح من المذهب الحنفى . وترجيح القاضى " إنما يكون عملا متجاوزاً نطاق البحث عن القاعدة ليدخل فى نطاق التشريع ، وهو مايخرج بالضرورة من اختصاص السلطة القضائية ليدخل حصرا فى اختصاص السلطة التشريعية" . وهناك نواح أخرى لعدم الدستورية ، منها قصر هذه المادة الشريعة الاسلامية على مذهب واحد وهو قصر غير مبرر ، وعدم نشر القواعد الراجحة من هذا المذهب فى الجريدة الرسمية طبقا للمادة ١٨٨ من الدستور.

وقد قدم د. يحيى الجمل بالفعل طعنا أمام محكمة القضاء الإدارى بشأن عدم دستورية المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى استندت اليها دعاوى الحسبة ضد ٤٣ كاتبا وأديبا بتهمة الردة عن الإسلام.

لقد برز أثناء الحوار والصراع حول قانون الحسبة الذى أعدته الحكومة ووافق عليه مجلس الشعب بالاجماع (!) على وجه السرعة ، وصدق عليه رئيس الجمهورية ونشر فى الجريدة الرسمية ، وجهة نظر لعدد من الفقهاء ورجال الفكر والقانون تحذر من أن الدولة تتحول بهذا القانون أكثر فأكثر لتصبح" دولة دينية" وليست دولة ومجتمع مدنى ،مستجيبة بذلك للتيار الظلامى الذى يسعى لهدم أسس الدولة الحديثة وإقامة محاكم تفتيش وفرض رؤيته المتخلفة والتى تتعارض مع الدستور والوحدة الوطنية على المجتمع.



ابراهيم على صالح — محمد سعيد العشماوى

وبرز اقتراحان ، كان مفترضا أن تتبناهما كل القوى المدنية الديمقراطية .

الأول هو صدور قانون من مادة واحدة ينص على مايلى:

"لاتقبل أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، دعوى الحسبة ، تحت أى مسمى تكون . وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها ، ولو دون حضور المدعى عليه ، بعدم قبول الدعوى لعدم وجود صفة للمدعى ولعدم وجود مصلحة ، كما تقضى المحكمة بإلزام المدعى بالمصاريف والتعويضات المناسبة . ويسرى هذا الحكم على كل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم مالم يصدر فيها حكم بات".

الثانى : إلغاء المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية "التى أضحت غير ذى موضوع والتى يتخذها رافعوها (دعاوى الحسبة) سنداً وولدت لتحقيق أغراض غير مشروعة بل وتهدم دعائم الفكر والابداع " بالاضافة إلى وجود شبهة عدم دستورية.

ورغم صدور قانون الحسبة الحكومى ، تتوقع الدوائر السياسية ودوائر حقوق الإنسان ، تواصل المعركة الفكرية والقانونية ، وربما السياسية فى حالة تصحيح بعض الأحزاب البرلمانية لموقفها من أجل الإلغاء النهائى لدعاوى الحسبة والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

تدهور حاد فى حالة حقوق الانسان

اهتمت الدوائر السياسية وكل المهتمين بالحريات العامة وحقوق الإنسان بتقرير النشاط الذى أصدره "**مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان**" فى الشهر الماضى ، والذى تناول نشاط المركز فى النصف الثانى من عام ١٩٩٥.

وتركز الاهتمام على جانبين:

الأول التسجيل الدقيق والموضوعى لحالة حقوق الانسان فى مصر والتى لخصها تقرير " مركز المساعدة فى .." **اتساع دائرة العنف والارهاب التى ترتكبها الجماعات الاسلامية المسلحة التى تحاول فرض معتقداتها وأفكارها بالقوة والعنف** ،بالاضافة إلى تصاعد المواجهة المسلحة بين هذه الجماعات والحكومة . وكذا عبر اصرار **الحكومة على سد منافذ التداول السلمى للسلطة وذلك بتبنى اتجاه تشريعى ينزع إلى سلب واضعاف الضمانات الدستورية والقانونية لحقوق الانسان وحرياته الأساسية** ،وانتهاج سياسة عملية ذات طابع تقييدى أدت إلى تقليص هامش الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية فى البلاد".

ويكشف التقرير **ارتفاع حصاد أعمال العنف والارهاب إلى مستويات غير مسبوقة**.

،على عكس الصورة السائدة والتى تقول بتراجع الارهاب والعنف خلال عام ١٩٩٥.

فطبقا للإحصائية المنشورة فى التقرير فقد **وصل عدد القتلى عام ١٩٩٥ إلى مايقرب من ٣٨١ شخصا** (مقابل ٢٧٣ قتيلا عام ١٩٩٤ و ٢٠٨ قتيلا عام ١٩٩٣)، منهم **١٩٩ ضحايا للجماعات الارهابية** (١٠٤ من رجال الشرطة و٩٥ مواطنا منهم ٢٧ من الأقباط " ويتضمن الحصر ضحايا السفارة المصرية فى باكستان " ، و **١٨٢ من المتهمين بالانتماء للجماعات الاسلامية**.

ولاحظ التقرير بداية النشاط الارهابى لهذه الجماعات خارج مصر (محاولة اغتيال الرئيس الفاشلة فى أديس أبابا - وتدمير السفارة المصرية فى أديس أبابا - واغتيال دبلوماسى مصرى فى سويسرا)

ويرصد التقرير اتجاه الحكومة إلى توسيع دائرة الصراع لتشمل بجانب الجماعات الاسلامية المسلحة ، جماعة الإخوان المسلمين، مما أدى إلى إحالة ٨٣ من عناصر وقيادات الإخوان المسلمين للمحاكم العسكرية التى أصدرت أحكاما ضد بعضهم قبل أيام من موعد انتخابات مجلس الشعب . واتجاه الحكومة على المستوى التشريعى إلى فرض مزيد من القيود على الحقوق والحريات الأساسية ، بدءا بتعديل قانون النقابات المهنية فى ١٢ فبراير ١٩٩٥ ، وصولا لإصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ المعروف بقانون اغتيال الصحافة".

ويسجل التقرير كذلك **تصاعد حملات التكفير التى تشنها عناصر ينتمى بعضها إلى تيار الإسلام السياسى ضد رموز الوطن** من المفكرين والكتاب والصحفيين ، واقحام القضاء المصرى فى قضايا تكفير الأشخاص بسبب أدائهم " فيما بدا أنه مخطط من بعض القوى الاسلامية والسلفية " مشيرا إلى حكم محكمة استئناف القاهرة فى ١٤ مايو ١٩٩٥ بالتفريق بين د. **نصر حامد أبو زيد وزوجته د. ابتهال يونس** ،لاصداره كتابات وأبحاث رأت المحكمة أنها تفيد إساءته للإسلام وإرتداده !

ويشير التقرير إلى **الانتخابات التشريعية فى نوفمبر ١٩٩٥** وممارسات الحكومة أثناءها والتى أشاعت أعمال العنف **حيث قتل حوالى ٥٠ شخصا** ،وكرست منطق الحكم فى الاستئثار بالسلطة وتهميش دور الأحزاب والقوى السياسية

** **الجانب الثانى** الذى أثار الاهتمام هو الدور الهام الذى يقوم به" مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان " فى توفير الدعم القانونى لضحايا انتهاكات حقوق الانسان.

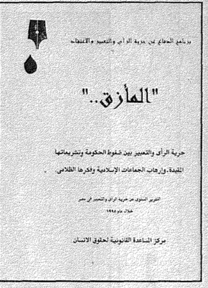
لقد اكتسب المركز خلال العام الماضى سمعة هائلة ومصداقية فى مصر والعالم الخارجى نتيجة لجهده المتميز فى أربع قضايا.

* **مواجهة اصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ومعركة حرية الصحافة** ، حيث بادر المركز يوم الخميس أول يونية باصدار أول دراسة علمية تحت عنوان " **القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ عدوان على حقوق الانسان واهدار لحرية الصحافة** " وتوزيعها بعد ٩٦ ساعة من صدور القانون . ثم نظم ورشة عمل الخميس ٢٠ يوليوانتهت باصدار ثلاث وثائق " تقرير حول أعمال الورشة يتضمن فلسفة القانون المقترح والمبادئ التى يقترح أن تحكم صياغته - تجميع وتصنيف وتعليق واقتراحات حول القوانين والمواد القانونية المتعلقة بالصحافة فى التشريع المصرى - مشروع قانون مقترح بشأن حرية الصحافة والصحفيين " وتم طبع كل هذه الأوراق فى كتاب بعنوان "**حرية الصحافة**" وزع على المشاركين فى المؤتمر العام الثالث للصحفيين (٥-٧ سبتمبر ١٩٩٥) ، وساهم فى بلورة قرارات المؤتمر ، ثم فى صياغة مشروع نقابة الصحفيين الذى اتخذ مشروع المركز أساسا لاعداده.

- **حملة الدفاع عن حرية الفكر والاعتقاد** فى أعقاب حكم محكمة استئناف بالتفريق بين د. **نصر حامد أبو زيد** وزوجته د. **ابتهال يونس** .. بدءا بالمؤتمر الذى دعى اليه المركز عددا من الكتاب وأساتذة الجامعات والفنانين والمثقفين والصحفيين والمحامين ونتج عنه تشكيل " **اللجنة المصرية للدفاع عن حرية الرأى والاعتقاد**" واصدار المركز كتيبا بعنوان " **حرية البحث العلمى من المصادرة إلى التكفير** " .. الخ.

معركة حرية الصحافة

دراسة نقدية للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥
والتشريعات المقيدة لحرية الصحافة
ومشروع قانون لحرية الصحافة والصحفيين



- **الحملة الخاصة بالانتخابات التشريعية** والتى شملت اصدار المركز لعدة مطبوعات تهدف إلى توعية المرشحين والناخبين بالضمانات والحقوق التى كفلها لهم الدستور والقانون والمواثيق الدولية (**حقوق المرشح لعضوية مجلس الشعب - حقوق مندوبى المرشح - حقوق المواطن فى الانتخابات العامة**)، وقيام المركز بمتابعة العملية الانتخابية بشكل ميدانى ورصد كافة الانتهاكات والتجاوزات التى شابت العملية الانتخابية، وإصدار تقرير حول الجولة الأولى للانتخابات، ونشرتين إعلاميتين حول الانتهاكات فى الجولة الثانية، ثم تقريرا نهائيا حول تجربة الانتخابات.

- التقرير المهم الذى أصدره المركز حول إحالة المدنيين للمحاكم العسكرية.

ولكن الجهد الأساسى الذى يقوم به المركز ولايصل إلى الصحافة والرأى العام - ولاتوجد أى منظمة أخرى تقوم بمثله - هو جهده فى مجال تقديم الدعم القانونى، وهو مايكشف عنه هذا التقرير ومنها على سبيل المثال لا الحصر .. ترافع **محامى المركز فى ٣٩٩ دعوى خلال عام** ١٩٩٥، وتلقى المركز خلال نفس العام ١٢٧٩ شكوى، **واستفادة ١٨٠٢ مواطن من خدمات المركز**، وتقديم المركز **٢٣٠ بلاغا لمكتب حقوق الإنسان لدى النائب العام** ولدى النيابات العمومية تتعلق بحالات اعتقال أو تعذيب أو إساءة المعاملة أو انتهاك حقوق المرأة بسبب جنسها، وحضور **٣٠ تحقيقا أمام النيابات المختلفة، والتقدم بـ ٣٣٢ تظلما من قرارات الاعتقال** وحصول ٢٠٨ من المتظلمين على قرارات افراج.

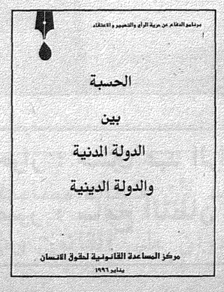
ويقدم التقرير نماذج لبعض حالات الانتهاكات التى تابعها المركز وشارك فيها **فى قضايا حرية الرأى والتعبير، وقضايا الأحداث، وقضايا العمال، وقضايا المرأة، وقضايا التعذيب وإساءة المعاملة**

كما يقدم نماذج من نشاطه فى مجال تنمية وعى المواطنين بحقوقهم وبمحتوى المواثيق الدولية لحقوق الإسان (سلسلة **ماذا تفعل؟** وسلسلة **أعرف حقوقك**).

**** الجانب الثالث**، والذى لفت الأنظار بشدة، هو إصرار المركز على **العمل بالشفافية والعلانية، بنشره لميزانيته السنوية** متضمنا الموارد والمصروفات تفصيلا، وبصفة خاصة **التمويل الخارجي** خلال عام ١٩٩٥ وأسماء **الجهات الداعمة (الصندوق السويدى - مؤسسة نوتيب الهولندية - الصندوق النرويجي - مؤسسة دانيدا الدانماركية - الصندوق الأوربى التابع للاتحاد الأوربى**) ومادفعه كل منها ونواحى إنفاقها.

ليؤكد بذلك استقلاليته ومصداقيته ويضع منظمات أخرى فى مجال حقوق الإنسان والبيئة والمرأة أمام اختبار حقيقى، يدعوها لممارسة العلانية والشفافية والاستقلالية.

وليرد على **الحملات المغرضة التى تحاول النيل من مجمل حركة حقوق الإنسان وتذيع أرقاماً وبيانات كاذبة ومغلوطة حول التمويل الخارجي، وتخلط عمدا بين المراكز والمنظمات التى تقدم بالفعل جهدا غير مسبوق فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وأخرى لاتستطيع القيام بمثل هذا الجهد.**



الحزب الشيوعى يرفض قانون الحسبة والاسكان

أصدر الحزب الشيوعى المصرى، بيانا للرأى العام حدد فيه موقفه من قانون الاسكان الجديد، وقانون الحسبة وفرض الحراسة على نقابة المحامين.

قال البيان أن الحزب يرفض **قانون الاسكان** الذى صدر فى عجالة ولن يؤدى إلى فتح الشقق الخالية للمستأجرين، فإيجارات هذه المساكن تفوق قدرة وطاقة المحتاجين فعلا لمسكن وغالبيتهم الساحقة من الشباب الذى يبدأ حياته فى ظل **التخلى عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبطالة وتدنى الدخول والتفاوت الطبقى غير المسبوق وتركز الثروة فى أيدى قلية من الطفيليين والبيروقراطيين والحكام الفاسدين وأبنائهم**. والقانون يمتد إلى أى مسكن قديم يتم إخلاؤه " وسوف يؤدى ذلك إلى آلاف وملايين المنازعات بين الملاك والسكان بهدف طرد السكان والتأجير حسب القانون الجديد. بينما الدولة قد تخلت عن بناء مساكن للتأجير لذوى الدخول المحدودة.

وقال الحزب الشيوعى أن قانون الحسبة صدر لتثبيت دعوى الحسبة وليس لإلغائها وأكد أن الدولة تنقلب بهذا الشكل " **إلى مواقع الدولة الدينية**" وتقترب من المواقع الفكرية والسياسية والعملية لجماعات الاسلام السياسى واستخدام الدين غطاء فى مواجهة الخصوم السياسيين " بما يمثله ذلك من خطر فادح على الديمقراطية وحرية الفكر.

وطالب الحزب باستقلالية النقابات المهنية وديمقراطيتها. وقال: إن فرض الحراسة على نقابة المحامين، جاء نتيجة لتضافر عوامل شتى فى مقدمتها، **تنازع وتشرذم القوى الديمقراطية فى النقابة، مما فتح الباب أمام "الإخوان المسلمين" للسيطرة على النقابة وإقصاء الأخرين وشيوع الفساد المالى والإدارى، وعجز القوى الديمقراطية فى النقابة عن مواجهة ممارسات الإخوان المسلمين بالأساليب النقابية والسياسية والديمقراطية واستسهلت العمل الإدارى**، واستمرار سياسة السلطة الهادفة إلى تفكيك وتحجيم دور المنظمات الديمقراطية فى المجتمع والقضاء على استقلاليتها.

حوار ساخن مع

محمد حسنين هيكل



حوار : حسين عبد الرازق

تصور : سامح القطان

طوال نصف قرن أو يزيد ، ومحمد حسنين هيكل -السياسى والكاتب والصحفى والمثقف..- ملء السمع والبصر. سواء وهو قريب من السلطة وصاحب القرار وشريك فيه خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر.. أووهو فى موقع المعارضة من السلطة والصدام معها، إلي حد دخول السجن عام ١٩٨١ فى نهاية عهد السادات .. أو وهو فى موقع المراقب الناقد المتطلع الي التغيير ومستقبل وواقع جديد.

ومنذ ترك هيكل الاهرام عام ١٩٧٤ وتوقف مقاله الاسبوعى «بصراحة» وما كان يثيره من تفكير وحوارات وخلافات ، وبعد أن اجتاز الستار الحديدى الذي حاول السادات أن يفرضه عليه لمنعه من التواصل مع الرأى العام داخل مصر .. اختار هيكل أن يتواصل مع قرائه من خلال اصدار كتاب جديد كل عامين تقريبا ، واجراء احاديث وحوارات صحفية واذاعية بين الحين والآخر ، يحدد هو مواعيدها وموضوعاتها بدقة متناهية.

ولكننا فى« اليسار» نجحنا فى أن نحدد نحن الموضوع والتوقيت ، اعتمادا على علاقة خاصة تربط رئيس التحرير و«عصابة الأربعة» بمحمد حسنين هيكل . علاقة نمت وتطورت مع أول لقاء مباشر معه فى سجن ملحق مزرعة طره فى سبتمبر / أكتوبر ١٩٨١ . وتوثقت مع استئناف صدور صحيفة «الاهالى» فى ١٩ مايو ١٩٨٢ ، حيث كان هيكل متابعا وداعما ومشاركا من الخارج في هذه التجربة .. نتفق معه ونختلف، ولكننا دائما حريصين على هذه العلاقة الخاصة.

وقد اختارت اليسار ان تكون نقطة البدء فى هذا الحوار ، محاضرة الاستاذ هيكل فى معرض القاهرة للكتاب فى يناير من العام الماضى، التى أثارت وقتها ضجيجا هائلاِ وحوارات ومناقشات ما زالت مستمرة حتى الآن . فقد كانت الحقائق التى قدمها صادمة.

وكان هذا الحوار الذى امتد ساعتين و قدّم صورة حقيقية لمصر بعد عام من حديث معرض الكتاب .. نخشى أن تكون أكثر مدعاة للقلق ونأمل أن تكون رسالة لكل من يهمه الامر ، ليسارع بالعمل من أجل إنقاذ الوطن والأمة.

أشعر بالقلق الشـديد لأن هـناك مساسا بالتوازن الطبقى المطلوب للمجتمع وعدوان على القانون ومشكلة مصداقية

* نواجه الآن ظاهرة اصحاب البلايين....
وفى مصر الآن ١٢أو ١٦ بليونيرا

* استاذ هيكل فى محاضرتك فى معرض الكتاب فى يناير ١٩٩٥ والتى أسميتها «وصف بر مصر» ، قدمت صورة دقيقة للأوضاع الاقتصادية والسياسية فى مصر ، وقلت إن «النار قريبة من الحطب أكثر مما تحتمله سلامة الأحوال فى مصر»وأشرت إلى تراجع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى من٩٤ر١٠٪ فى الفترة من ٧٥-١٩٧٩إلى ٩٩ر٦ ٪ فى الفترة من ٨٠-١٩٨٤ إلى ٩٢ر٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨ر١٪ عام ١٩٩٢ إلى -١٪ عام ١٩٩٣ ، وإلى دراسة حول توزيع الثروة وعدد المليونيرات والاستقطاب فى المجتمع المصرى بين الأغنياء والفقراء ،وإلى تفاقم مشكلة البطالة . وطالبت -ضمن أشياء أخرى - بإبرام عقد اجتماعى جديد يجرى إعلانه قبل انتخابات مجلس الشعب (نوفمبر ١٩٩٥).

اليوم وبعد ما يزيد عن عام جرت خلاله مياه كثيرة فى النهر .. أذكر منها مؤتمر الحوار الوطنى ،وانتخابات مجلس الشعب (نوفمبر -ديسمبر١٩٩٥) والتى شهدت عنفا وتزويرا وإنفاقا للمال وعبثاً بإرادة الناخبين غير مسبوق ،وصدور قانون اغتيال حرية الصحافة (٩٣ لسنة ١٩٩٥)، ومحاولة الارهاب اغتيال الرئيس فى أديس أبابا، وصدور قانون الاسكان ،والتغيير الوزارى،وحركة المحافظين ،وحكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان قانون المجالس المحلية .. وغير ذلك مما تعرفه..

كيف ترى حال الوطن الآن؟.

النار تقترب أكثر من الحطب

** فى حديثى بمعرض الكتاب بعد أن قلت أن أحوالنا ليست على ما يرام واستشهدت بأرقام البنك الدولى التى تكشف تراجعاً فى حركة النمو فى مصر ، إنتقلت إلى رصد عدة ظواهر:

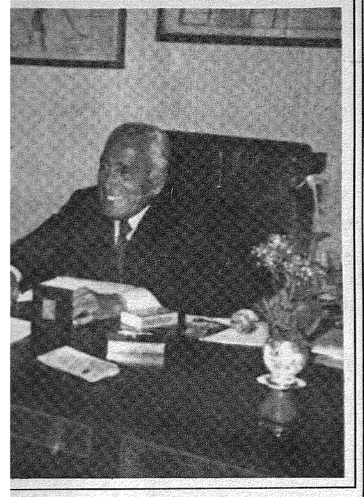
- **ظاهرة الغنى الفاحش** ،ونشوء طبقة جديدة فى المجتمع.
- **ازدياد الفقر الذى** أصبح مشكلة حقيقية فى ظل تراجع التنمية والثراء الفاحش.
- **ظاهرة الإرهاب..** وارتباطها بهذه الظواهر.

تكلمت بعد ذلك عن معنى العدل الاجتماعى ، وضرورة التصرف بالقانون وأن حكم القانون وليس حكم اطلاق الرصاص هو الطريق لتصفية الارهاب.

وفى النهاية قلت انه رغم اقتراب النار من الحطب أكثر مما يجب فالحل ما زال فى تصورى ممكنا ولكن الأمر يقتضى التغيير.

الغريب أن «الأهرام» فى تمهيده للتغيير الوزارى الأخير ، نشر مقالا للاستاذ ابراهيم نافع يجرى فى نفس السياق تقريباً.

وقد غضب المسئولون من حديثى فى معرض الكتاب وأنكروا الارقام التى ذكرتها فيه. وناقشنى أحدهم فى هذه الارقام . وقلت له لقد حاولت أن أجد مرجعية نتفق عليها جميعا . نقطة بداية نقبلها ونبدأ منها ، فكل المناقشات فى مصر تنتهى من حيث بدأت لأن المتحاورين لا يتفقون على المقدمات ، وبالتالى كل يخرج بنتيجة مختلفة . وأخترت أن تكون نقطة الانطلاق للنقاش نقطة حقيقية وتستند إلى الأرقام . والتشكيك فى هذه الارقام التى هى أرقام البنك الدولى يعنى استحالة وجود أى أرقام أو



حقائق يمكن الاعتماد عليها .. المهم بعد محاولات انكار فى البداية اعترف بأن الارقام صحيحة ولا مفر من قبولها .ومع ذلك فقد قوبل حديثى من قبل المسئولين بالرفض والغضب ،وكما تعرف فقد تقرر أن لا أدعى لمعرض الكتاب هذا العام.

فى كل الأحوال لقد قلت ما أعتقده، والذين **حاولوا انكار الحقائق التى قلتها اعترفوا بصحتها فى النهاية** .وبعد ذلك شهدنا محاولات التغيير الأخيرة .وفى اعتقادى أنها محاولات قاصرة جداً.

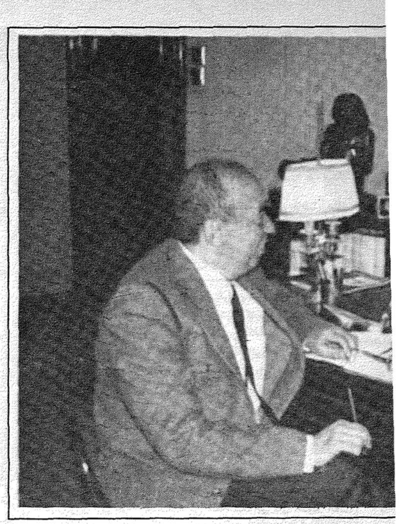
مثلا هناك حكومة جديدة لا أدرى ماذا تستطيع أن تفعل؟.

رئيس الحكومة د. **كمال الجنزورى** رجل معقول ويبدو لى مستقيما وقادراً على الفهم . ولكن **القضية فيما أظن تتجاوز حجم أى فرد لأنها تتعلق بنظام بأكمله.** تتعلق برؤيتنا وفهمنا للأوضاع . تتعلق بمدى استعدادنا لعلاج هذه الأوضاع . وتتعلق أيضا بالوسائل المتاحة لنا لعلاج هذه الأوضاع.

وبقدار ما أتمنى النجاح للدكتور الجنزورى ، بمقدار ما أشفق عليه ، فالقضية أبعد من كل ما هو مطروح بكثير . **والنار تقترب أكثر وأكثر من الحطب.**

فى العام الماضى استعملت أرقاما عن التنوات الطبقية الجديدة فى مصر . وكما تذكر فالدراسة كانت تقول أن ٥٠ فردا يملكون من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار ، و١٠٠ فرد يملكون من ٨٠ إلى ١٠٠ مليون

* رئيس الحكومة رجل معقول... ولكن القضية تتجاوز حجم أى فرد لانها تتعلق بنظام بأكمله



دولار ، و١٥٠ فردا يملكون من ٥٠ إلى ٨٠ مليون دولار ، و٢٢٠ فردا يملكون من ٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار و ٣٥٠ فرداً يملكون من ١٥ إلى ٣٠ مليون دولار و ٢٨٠٠ فرد يملكون من ١٠ إلى ١٥ مليون دولار ، و٧٠٠٠ فرد يملكون من ٥ إلى ١٠ مليون دولار . هذه الدراسة كانت عن الأوضاع عام ١٩٩٠.

الصورة بعد ثلاث سنوات- أى عام ١٩٩٣ - تكشف عن استفحال هذه الظاهرة ، ظاهرة الغنى الفاحش ، وتكاد تكون الارقام قد تضاعفت خلال هذه السنوات الثلاث (فأرقام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ لم تعرف بعد). **وهناك الآن ظاهرة أصحاب البلايين (الألف مليون دولار) ويقدر عددهم بحوالى ١٢ فرداً أو ١٦ فرداً منهم يملك كل منهم أقل قليلاً أو أكثر قليلاً من بليون دولار!!.**

ومثل هذه الحقيقة فى بلد مثل مصر ، أمر فى منتهى الخطورة، خاصة وأن هذه الثروات تكونت بعيدا عن وسائل الانتاج والرأسمال المنتج تماما . **تكونت نتيجة استغلال ظروف طارئة وتناقضات واختلالات فى المجتمع ، مثل المضاربة على الثروة العقارية-** وقد شهدت مصر مضاربات لا تعقل خلال الأربع أو الخمس سنوات الماضية -ومثل احتكار بعض السلع والتلاعب فى سلع **أخرى كالاسمنت والحديد والسكر ، وأخيرا القطن، وأيضا من عمولات بيع السلاح.**

وليس عندى مانع من قبول هذا الثراء، لو أننا نتكلم عن رأسمالية منتجة ، تبنى وتنمى ، مثل رأسمالية كروب فى المانيا ،ورأسمالية **أنيلبى فى ايطاليا** ، ولكن أن تكون هذه الثروات ناتجة على استغلال للظروف دون إضافة أى شئ للثروة القومية والانتاج والخدمات المرتبطة به .. فهذا هو مكمن الخطر.

التمرد .. والفقر

فى ظل هذه الأوضاع «الاجتماعية- الاقتصادية» المتفجرة ، لا يجب أن تقع فى إغراء القول أن ظاهرة الارهاب قد خفت أو تراجعت . لقد نجحت سلطة الدولة فى ازاحة خطر الارهاب عن العاصمة وعن المدن الكبيرة ،وحصرته فى بعض المحافظات المتضررة أكثر من غيرها فى الصعيد . ولكننا ننسى باستمرار أن ظاهرة العنف السياسى ظاهرة حقيقية،واذا استطاعت قوة الدولة اخماد نارها هنا أو هناك ، **فنارها ما زالت تحت الرماد ، ويمكن أن تظهر فى أماكن أخرى وبكثافة أعلى ، فالخطر موجود لأن أسبابه ما زالت موجودة.**

ان ما نشاهده هو كما قلت عنف سياسى وليس ارهابا . فالارهاب تمارسه جمعيات منظمة مثل**«الحرس الأحمر»** اليابانى أو **«بايرماينهوف»** فى المانيا . أما فى مصر فهى مجموعات تنتشر وسط الناس ،وهناك نوع أو قدر من التأييد أو المساعدة لها. فيستحيل بعدد العمليات التى اقترفتها هذه المجموعات- والتى وصل ضحاياها إلى أكثر من ضحايا حرب السويس- أن تكون مجرد عصبة ارهابية . هناك شئ غير عادى ، يؤكد استمرار هذا العنف سنوات طويلة متصلة، وضعف الوسائل المستخدمة وبدائيتها ، وأن مقترفيها يعلمون مقدما أنه سيتم القبض عليهم وقتلهم ،وارتباطه بالتركيز الجغرافى وخريطة الفقر.

منذ فترة اطلعت على أرقام خاصة بتوزيع الدخل بين محافظات الجمهورية فى احدى المؤسسات الرسمية ، فوجدت هناك تطابقا بين **مواقع التمرد والمناطق الأكثر فقرا ، مما يقطع ان ما نراه ليس ظاهرة متعلقة بالدين أو التطرف الدينى ، ولكنها - كما قلت- ظاهرة عنف سياسى له أسبابه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية بالدرجة الأولى.**

من هنا فالنجاح فى مواجهتها بالوسائل وبقوة داهمة لا ينبغى أن يغرينا بتصور انتهاء هذه الظاهرة . خاصة وأن **أسلوب المواجهة يهد كثيرا من قيم المجتمع ،وفى مقدمتها فكرة القانون** . وللأسف فهذا لا يحدث فقط فى مواجهة العنف ، بل يمتد إلى أسلوب التعامل والمواجهة فى كل حياتنا السياسى

*** هناك تطابق بين خريطة الفقر في مصر وخريطة التمرد.**

عندما تتخلى الدولة عن القانون وتمارس القتل... تشرّع العنف وتخرق القانون

اهدار القانون

تقوم حياتنا السياسية الآن على فكرة خطرة، مؤداها أن **الدولة قادرة** وبالطبع فالدولة في العالم الثالث قادرة. ولكن القضية ماذا تعني سلطة هذه الدولة القادرة؟.

هل سلطة الدولة تستمد من الناس وتعبر عنهم وتحكمهم طبقا للقانون؟.

أم أن سلطة الدولة مطلقة تفرض على الناس من أعلى ودون رضاهم، بل وتسلط عليهم وتملى وتحكم؟.

للأسف فالعام الذي مضى- كما أراه- يحمل تطورات عديدة تثير قلقي، منها تدهور فهمنا لمعنى القانون،والذي لا يقل في ظني خطرا عن الارهاب. وهي قضية ليست فنية ولا تجريدية ولا في المطلق، ولكنها قضية شديدة الواقعية.

.. في موضوع الارهاب مثلا، فالذين يمارسون هذا العنف، في خلفيتهم - ودون أن يدروا - مطلب العدل الاجتماعي.

ومسئولية الدولة وهي تواجه هذه الظاهرة، أن تواجهها بمنطق صحيح. فإلى جانب اجراءات الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي، يجب أن يكون ضابطها ورادعها القانون. فإذا تخلت تحت أي دعاوى عن الالتزام بالقانون، فهنا الكارثة.

والقانون بالدرجة الأولى اجراءات وضمانات توفرها هذه الاجراءات لكل متهم بجرعة ما، قبل تقرير العقوبة التي تحل بهم. وهناك واقعة مشهورة جدا في أمريكا. فاثناء نظر رئيس المحكمة العليا **«فليكس فرانكفورت»** لقضية هامة تتعلق بالهنود الحمر، استوقفته سيدة أمام المحكمة، ودعت الله أن يوفقه ليحكم بالعدل. فقال لها **«يا سيدتي ليست مهمتي أن أحكم بالعدل، مهمتي أن أحكم بالقانون».**

وأمامنا هذه الأيام حادثة **«أو. جي. سمبسون»**. فيكاد المحلفون الذين استمعوا إلى وقائع قضيته على يقين من أنه القاتل. ولكن الضمانات التي منحها القانون للمتهمين تم اختراقها من قبل الشرطة، مما جعل اجراءات التحقيق موضع طعن وبالتالي تم ابطالها وحكم عليه بالبراءة.

اذن اعمال العنف التي تمارس في الصعيد وفي غيره من المناطق تعكس ولو دون وعي من أصحابها رفضا للاوضاع ونزوعا غير واع للعدل الاجتماعي.

والدول وهي تتصدى لمواجهة هذه الظاهرة مطالبة بشيئين. معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزتها. وأن لا تتعامل معهم خارج القانون، وبمنطق القتل. **ففي اللحظة التي تتخلى فيها الدولة عن القانون وتمارس القتل والثأر، فهي في واقع الأمر تشرع للقتل والعنف وخرق القوانين.**

اذ فالبرغم مما يبدو ظاهريا من القضاء على الارهاب أو حصاره، وهو أمر إيجابي، فالخوف أن يكون ذلك قد تحقق بالتضحية بالقانون وروح القانون.

والأكثر سوءا.. من كل هذا أن هناك سيادة لمفاهيم خاطئة. **هناك سوء فهم لمعنى السلطة، وسوء فهم للارقام، وفهم خاطئ للعلاجات والحلول.**

وأخشى أن الاخطار التي تكلمت عنها في العام الماضي في معرض القاهرة للكتاب قد أضيف إليها أخطار جديدة، ولم يتم حل أي مشكلة. حتى وان بدا ظاهريا أننا نعيش لحظة استقرار وهدوء.

في واقع الأمر أننا أمام مجتمع يمور بأشياء كثيرة في القاع. ورغم **أن القاهرة تبدو هادئة، فالأمر ليس كذلك اطلاقا.**

والدولة لا تكتفي بالخروج على القانون، بل وأيضا تفتقر للمصداقية. ليس فقط لأن خرق الدولة للقانون في

*** أسباب اشتعال الحريق كامنه والخطر يزداد**

لصعيد،يؤدي إلى أزمة مصداقية في العاصمة، بل بأن الدولة أيضا تصدر قانون للصحافة وتعلن انها لن تطبقه، ثم يرى الجميع كيف يطبق ليل نهار ضد الصحفيين.. **اذن هناك أزمة مصداقية.**

باختصار الأوضاع في بر مصر تزداد جهامة، والنار تقترب أكثر فأكثر من الحطب. ولا يعني ذلك أن الحريق غدا، ولكن أسباب اشتعال الحريق كامنة، والخطر يزداد، وهناك مساس بالتوازن الطبقي المطلوب في المجتمع، وعدوان على القانون، ومشكلة مصداقية.. ولا زلت أشعر بالقلق بل لعل قلقي يشتد.

*** هل تعتبر ما جرى في انتخابات مجلس الشعب (نوفمبر / ديسمبر ١٩٩٥) شكلا آخر من أشكال التعدي على القانون واهماله؟.**

ممارسة الخداع

**** بل أكثر من مجرد التعدي على القانون**

في كل بلاد الدنيا هناك نظم بعضها مرني وبعضها غير مرني. القانون مرني لأن نصوصه موجودة. لكن هناك قيم ومعايير. وما يمكن أن أتوقع من الدولة،وهي التي تمثلني، أن تكون صادقة فيما تقوله وتفعله. طبعا ممكن أن تخطأ الدولة، ولكن يجب أن يكون الخطأ في نطاق الصدق وليس الشطارة.

وهناك مسألة في غاية الأهمية في فكرة الدولة. اذا تحدثنا عن الدولة باعتبارها ممثلة لفئة وباعتبارها مصالح ،كما يحدث في دول

أمريكا اللاتينية فهذا أمر آخر . ولكننا نتحدث عن الدولة بالمفهوم الصحيح والمحترم والمطلوب فى عصرنا.

أن تمارس الدولة الخداع ، فهذا أمر يتساوى تماما مع انتهاك أو كسر القانون ويتساوى مع الارهاب.

يتحدثون عن الصبيةالذين تظاهروا بالصلاح والتقوى وهم فى الحقيقة مجرمون.

إن الدولة أخلت بأول مهام الدولة وهى حفظ القانون.

لقد أهدرت أشياء كثيرة جدا ، وقيم ومبادئ ،وأغرتها النتائج المباشرة،ولم تفهم أنه من أجل فوزهم السريع قد كسرت أشياء كثيرة جدا

كسرت روابط المجتمع . فالمعايير والقيم هى التى تربط أى مجتمع . عندما ضحينا بفكرة القانون أثرنا بالعقد القائم بين اطراف المجتمع .. وهذا لعب بالنار..

* نعود مرة أخرى إلى محاضرة معرض الكتاب . فى هذه المحاضرة لم يكن هناك خلاف حول توصيف الحالة . ولكن الخلاف كان حول ما تفضلت به من اقتراحات للخروج من الأزمة،والتى اعتبرها البعض رهانا على شخص الرئيس حسنى مبارك ،وتمثلا لمرحلة سابقة. كما أتذكر فقد اقترحت اعادة تنظيم الدولة وفى المقدمة رئاسة الجمهورية وابرام عقد اجتماعى جديد يجرى اعلانه قبل انتخابات مجلس الشعب.. الخ.

لماذا كان هذا الرهان؟

وهل ما زال جوهر هذه الاقتراحات وارداً ورهانك على دور الرئيس فى التغيير قائما بعد كل ما حدث؟.

* أى محاولة للعلاج خارج رئيس الجمهورية غير واردة

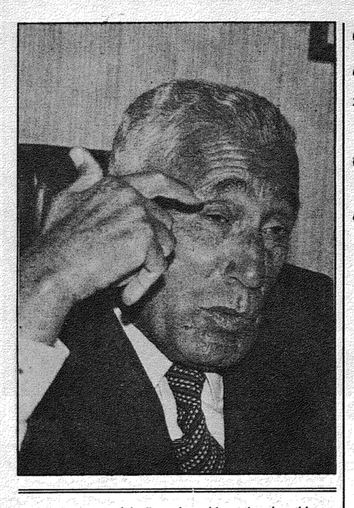
غياب الأحزاب

** بادئ ذى بدء لم يكن هناك تمثل لأى مرحلة سابقة، واظنك تعنى بها المرحلة الناصرية. المرحلة الناصرية لها وضع آخر.والفرق بين المرحلتين واضح تماما.

لقد ناقشنى كثيرون فيما طرحته من حل . وسألونى فيما أمل . وكان جوابى أن القضية ليست ما أمل فيه،ولكنها فيما لا أمل فيه. **فأى محاولة للعلاج خارج رئيس الجمهورية غير واردة اطلاقا**.فالاوضاع الدولية والاوضاع الاقليمية واوضاعنا فى الداخل تجعل السبيل الوحيد لأى تغيير أو تطور سلمى مأمون فى هذا العالم المضطرب ، أن يكون بعيدا عن المنهج الانقلابى تماما . وما دمنا نفكر فى التقدم إنطلاقا من الامر الواقع ، أى التغيير مع الاستمرار ، فالواقع يفرض أن الرئيس هو الوحيد القادر على العلاج.

فى ظل أوضاع طبيعية ، كان أمامنا عدة سبل . مثلا التفكير فى حزب من الاحزاب وترجيح موقفه ورأيه .. **الوفد ، التجمع ، العمل**... لكن هذه الاحزاب جميعا فى اعتقادى غير قادرة على قيادة عملية الاصلاح والتغيير.

كان ممكنا أيضا الرهان على **الحركة الشعبية**. وللأسف لا توجد



* التنظيمات السياسية الموجودة فى مصر مفلسة فكريا وجماهيريا

فكرة واحدة فى الظروف الراهنة قادرة على تحريك الناس وحشدهم وراءها . كل الافكار المطروحة عاجزة .

طبعا يستحيل التفكير فى استدعاء قوة أجنبية لتنظم شؤوننا.

فإذا لم أطالب بالتطور عن طريق ما هو قائم بالفعل ، فإن كلامى يصبح كلاما غير مسئول ،وخارج القانون . والكلام خارج القانون خاطئ ولاجدوى منه. وحتى بإفتراض جدواه ، فهذا -فى اعتقادى- يقود البلاد لمخاطر وكوارث لا حدود لها،وأسوأ من الموجود . من هنا قلت حسنى مبارك باعتباره رئيسا للدولة . ان علاقتى بالرئيس مبارك علاقة مواطن مصرى ومن بعيد . ولكن رهانى عليه ، لأننى أتمنى مخلصا تجنيب هذا البلد الأخطار الهائلة التى تهدده.

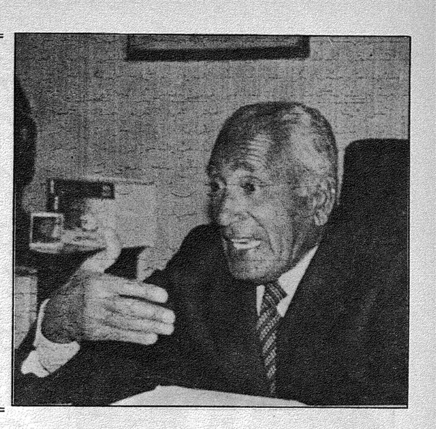
وكما ذكرت لك سابقا **فليس لدينا حزب سياسى من الاحزاب القائمة لديه القدرة لتحقيق التقدم**،وذلك لعدة أسباب:

أولا : لا توجد وسيلة لتداول السلطة سلميا..

ثانياً: لا يوجد حزب قادر على فرض هذا التداول.

ثالثاً: لا توجد لدينا طبقة قادرة على شق طريق التغيير والتقدم.

كل أحوالنا ، سواء السياسية أو الطبقية فى حاجة إلى فترة حضانة تنمو فيها قواها . فى اللحظة الراهنة نعيش مرحلة إعادة التفكير



* احزابنا تطلب التداول بطريق الصدقة. وأقصى مايطمع إليه أى حزب من الأحزاب المعارضة هو التفاهم مع الحكومة

،مرحلة انكفاء ، مرحلة تعثر ، مرحلة ازمة ،وليس هناك أحد لديه القوة أو القدرة أو التصور أو الخيال للتقدم بمشروع بديل لديه خط من النجاح.

البديل الوحيد المتاح هو التقدم بأفكار وحلول ومقترحات والالحاح على أن هذا هو الطريق . طبعا هناك من ييأس من التكرار . ولكن هناك منطق أخر يرى أن الالحاح والتكرار ، قد يؤدى فى النهاية إلى أن يكون لصوتنا اثرا . ان وضعنا أقرب ما يكون إلى الوضع الذى تحدث عنه شخص مثل سيروليام كرايفورد بالنسبة للإعلان، عندما قال إن مهمتى اقناع الناس بسلعة لا يعرفونها ولا يقدرون على دفع ثمنها ،وليس أمامى إلا التركيز والالحاح ،واثقا أن ذلك سيفعل فعله فى النهاية تماما مثلما تفعل نقطة المياه التى تسقط فى نفس الموضع على الحجر وتؤدى- فى يوم ما- إلى التأثير فيه وينفلق هذا الحجر الصلد.

قد يرى البعض أن الوضع القائم برمته لا يصلح لأى شئ ولا أمل يرتجى فيه، وما علينا الا الانتظار . ولكن أمور الأوطان لا تعالج بهذا المنطق ، فهناك التزامات ومطالب ضرورية وضرورات لا تستطيع الانتظار.

ومرة أخرى فليس لدينا- للأسف- قوة منظمة خارج الرئاسة مؤهلة لادارة عملية التغيير. ليس لدينا حزب يفهم عملية التغيير ويملك تصوراً بديلاً .وليس لدينا حزب بديل وقادر. ولاحزب بديل لديه تجربة حكم ويستطيع ادارة مسئوليات دولة.

فى العالم كله الاحزاب لديها تمثل دقيق لمشاكل بلادها ،ولديها تجربة ،وعندها جهاز بيروقراطى وادارة تستطيع بالفعل ادارة دولة. ولا يمكن أن يتوقف دولاب العمل فى الدولة انتظارا لتكوين هذا الجهاز واكتساب الخبرة ، فهناك مطالب يومية لن تنتظر.

لقد تصور البعض أننى أبعث برسالة مباشرة لرئيس الجمهورية من خلال حديثى فى معرض الكتاب. وهذا أبعد ما يكون عن تفكيرى . لكن القضية انه ليس امامنا فى هذه اللحظات إلا أن نتقدم باقتراحاتنا ونطرحها على رئيس الدولة ، ونظل نقول ونلح ،ونشجعه على ممارسة مسئولياته قدرما يستطيع .. لأنه ليست هناك بدائل ولا امكانيات للتغيير وتسيير الامور خارج ما هو قائم.

تداول السلطة .. ليس صدقة

* اعتقد انه قد يكون هناك منهج آخر .. فالاحزاب والقوى السياسية - مهما كانت الملاحظات النقدية لها ، ومهما كانت نواقصها -تملك رؤى بديلة- ولديها تصورات مختلفة لحل الأزمة، سواء القوى الليبرالية كالوفد، أو قوى اليسار كالتجمع والناصريين والشيوعيين ، أو الاخوان المسلمون كابرز قوى ما يسمى بالاسلام السياسى.

وتستطيع -اذا أرادت- أن تمارس بالجماهير المنظمة قوة ضغط على الحكم لفتح الباب المتداول السلمى للسلطة ،وهو ما تحاوله الاحزاب والقوى السياسية بتركيزها على الاصلاح السياسى والديمقراطى كمدخل للخروج من الأزمة.

وهى لا تطالب الرئيس بتنفيذ برنامج لحل الازمة،وانما تطالبه باستخدام سلطاته وامكانياته ونفوذه فى هذا النظام لفتح الباب أمام التداول السلمى للسلطة.

فلماذا لا توافق على هذا المنهج ،وتؤكد أن الاحزاب السياسية الحالية ليست قوة فى الوقت الحاضر للتغيير وليس أى منها بديل محتمل للحكم؟.

** أولا هناك نقطة خلاف أساسية ، فالاحزاب لا تملك

بدائل أو رؤى.

وعندما نتحدث عن الدولة والسلطة وتداولها ، لابد أن تكون القوة الراغبة فى تداول السلطة قادرة على مسئوليتها ،وعلى اقناع الناس بذلك. أعنى أن يكون قادرا على تحقيق تداول السلطة بوسائله ،وليس بمجرد طلبها من رئيس الدولة.

أحزابنا تطلب التداول بطريق الصدقة، تطالب الحاكم بهامش ديمقراطى يمكنها من النمو ومن تداول السلطة معه . لا تزال تفكر بنفس العقلية التى لاحظها **اللورد كرومر** فى القرن الماضى،وهو يستمع لعبده الحامولى وهو يغنى قائلا.. «حبيبى راح هاتهولى ياناس» .. وهذا أمر لا يصح ولا يمكن تحقيقه.

فى الشهر الماضى كنت فى فرنسا ، ورأيت باريس فى حالة شلل تام نتيجة لإضراب شامل ،وفرض العمال على البرلمان مطالبهم . وقد قلت دائما– وعارضنى اليسار في ذلك– **ان الشعب يكون قادرا على الديمقراطية عندما يستطيع الشارع ان يفرض مع البرلمان ، أو على البرلمان ، مطالبه.**

أحزابنا قبل أن تتحدث عن التداول لابد أن تكون عندها فكرة واضحة تدّعيها تجند الرأى العام إلى جانبها . ولابد ان تتحرك لكى تنمو الديمقراطية خارج الوسائل التى تمسك بها الدولة . ولنتذكر أنه حيث نمت القوى الطبقية فى المجتمعات المتقدمة ، أصبح فى قدرتها– رغم احتكار الدولة للبرلمان– ان تفرض على البرلمان ما تريد.

والي أن تثبت الاحزاب وجودها فى وسط الناس ،ومن ثم تستطيع أن تطرح بدائل حقيقية ،فأي رهان علي بدائل من خارج السلطة رهان خاسر.

والقول بهذه الحقيقة والوقوف عندها قد يفهم بانه قبول بالأمر الواقع وتأييد له . وهذا ما أرفضه تماما . ان ما أقوله بوضوح أننا نمر بلحظة معينة فى التاريخ ، كل القوى تبدو فيها منهكة وغير قادرة .. لحظة انهيار امبراطوريات ،وسقوط عقائد وتوجهات ،وغياب افكار كبيرة ومهمة ،لحظة صعود لقوى مسيطرة،لحظة تبدو فيها الموازين جميعا تميل لناحية بعينها.. وتحتاج كل القوى وكل الافكار فى بلدنا وبلدان العالم الثالث كله، إلى لملمة نفسها، وأخذ فرصة للنمو.

أين اليسار

*** هل أفهم من ذلك أنك تدعو الاحزاب السياسية أن تمارس الفعل فى الشارع بصرف النظر عن القيود غير الديمقراطية التى تفرضها القوانين ونظام الدولة؟.**

** قبل أن تمارس الاحزاب الحركة فى الشارع ،لابد أن يكون لديها فكرة مركزية تتكلم عنها وتجمع الناس حولها وتدعوهم للحركة من أجلها ،وأن تكون قادرة على حشدهم مع هذه الحركة.

لو نزلت الاحزاب الشارع الان بأوضاعها الحالية، فمن سيكون معها .. خمسة ، عشرة ، عشرين ، أربعين ، مائة مواطن؟... فى هذه الحالة لن يزيد ما تفعله عن كونه نوعا من الشغب. أما اذا أصبحت الاحزاب قادرة بالفعل عن تحريك كتل جماهيرية كبيرة ، فهذا النفوذ فى حد ذاته يعطى الحزب القدرة على الضغط. **القضية ان تكون هناك قوى اجتماعية قوية وقادرة تنحاز لحزب سياسى ،وهناك تصور واضح فى ذهن الجميع يحدد الاتجاه بوضوح** .وفى حالة الضرورة يستطيع الحزب أن ينزل الشارع بقوة جرارة.

فى غيبة كل هذا كل ما تستطيعه الاحزاب هو لفت الانظار واعلان الغضب بمعركة أو «اضافة» من يشارك فى مسيرات فى ميدان التحرير أو ميدان الأوبرا.

ان ما ادعيه – وأرجو أن لا تغضب – أن **كل التنظيمات السياسية الموجودة فى مصر الآن مفلسة من الافكار ومفلسة جماهيريا.**

ان ما أطرحه هو فرصة لالتقاط الانفاس ، فرصة لتمثل عالم مختلف ينشأ وإعادة بناء قوانا المستنزفة.. وطبيعة المجتمعات لا تسمح بهذه الفرصة إلى الأبد ، تسمح به لفترة محدودة كفترة انتقال وترقب.

اليس غريبا أن **الساحة المصرية اليوم مليئة بالتناقضات الاجتماعية التى تزداد حدة ،وتنادى على فكرة العدل الاجتماعى ، بينما الحزب أو الاحزاب التى تدعى أنها قامت من أجل العدل الاجتماعى مهزومة وغير موجودة أو فاعلة.**

المناخ موات تماما لقوى اليسار ، ولكن قوى اليسار ليس لديها شيئ مقنع تقوله للناس.

الساحة مفتوحة تماما لليسار . ووضعنا كمجتمع أسوأ مما كنا عليه بعد الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك فاليسار كحركة شعبية أضعف مما كان عليه فى ذلك الوقت.

المعارضة كلها عاجزة عن ان تجد لها خطابا مقنعا– يجمع من حولها الناس ، رغم أن الجو مهيئ لها تماما . كل الاحزاب لديها صحيفة اسبوعية ،وهناك على الأقل صحيفة معارضة كل يوم وأحيانا صحيفتان فى اليوم، ومع ذلك لا تأثير لها فى الشارع. وأظن الناس لو صدقت سطر واحد من المقالات التى تنشر فى صحيفة **«الشعب»** مثلا لانهار النظام أى نظام ، ولكن **المشكلة أن الاحزاب لا تجد لغة خطاب صحيحة يصدقها الناس**.للأسف احزابنا بلا مقولة تجمع حولها الناس. وبلا ارادة– حتى– لمجرد الوقوف والتصدى بالقول. **وأقصى ما يطمح إليه أى حزب من أحزاب المعارضة هو التفاهم مع الحكومة.**

أليس غريبا فى ظل هذه الحقيقة أن يسألنى البعض كيف تراهن على ما هو قائم؟.

لقد راهنت على الموجود يأسا من الموجود الآخر ، طلبا للسلامة الوطنية،وليس السلامة الشخصية ،وادراكا للظروف العاصفة التى نمر بها.

البلد تعيش حالة فوران شديدة جدا ،وتحتاج إلى تبين الطريق . لست يائسا ، فى الماضى كنا نقول أن هناك طريق مختصر للتطور وتصورنا أن هذا الطريق هو الثورة. وأثبتت الظروف **أنه ليس هناك طريق مختصر** ،وانه من الضرورى تسريع عناصر التطور نفسها لتتحرك . العمال لم يحصلوا علي حقوق وامتيازات مثل التى حصلوا عليها فى ظل ثورة ٢٣ يوليو ومكتسباتهم تلك تؤخذ منهم يوما بعد آخر ،وهم لا يحركون ساكنا . وإذا قلنا أن العمال خضعوا لوصاية الدولة فى ظل الناصرية ، فإن ضياع مكاسبهم من تلك الحقبة كان يجب أن يدفعهم إلى رفع الوصاية . المغزى الحقيقى لما يجرى الآن أن ما حصلوا عليه كان بقرار سياسى سابق لقدرتهم فى استخلاصه ،ومن ثم يسهل ضياعه . **فيستحيل القفز على مراحل التطور أو استباق قدرات الناس** . وكان القفز عليها هو المخاطرة التى وقعنا فيها وغيرنا من بلدان العالم الثالث.

هناك نفوذ للولايات المتحدة فى مصر أكثر مما هو ضرورى..
وأكثر مما هو صحى..
وأكثر مما هو مسموح به..

لقد واجهت تجارب حركات التحرر الوطني -أو معظمها- عقبات مختلفة بعضها نتيجة تصميم خارجي على تحجيمها ومنعها من التطور ،وبعضها من صنعهاولكن كثيراً من هذه التجارب لم تواجه عقبات خارجية ،والمشكلة كانت في غياب الناس **فبدون الناس لا تستطيع أن تفعل شيئا** ،ولا تستطيع أن تسبق الناس كثيرا . طبعا القيادة وأي فكرة قائدة تسبق الناس باستمرار خطوتين أو ثلاثة لكن أن تسبقهم عشر خطوات، فهنا تنشأ فجوة بين الطليعة والقاعدة أو المؤخرة ،والنتيجة وقوع اختراق ،وعزل الطليعة في مكان بينما جيشها في مكان آخر ،ومن ثم التصفية.

ضحايا «ريان» جديد

* يشير البعض إلى أن جوهر الأزمة التي يمر بها الوطن ، أن الحكم لا يعتبر الشعب المصرى مرجعية له .. بل ان **مرجعيته الاساسية في الخارج ،وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل..** وبالتالى فقدرته على الاستجابة لالحاحنا وضغوطنا، تظل محكومة بهذه المرجعية الخارجية.

** هذا ظلم وتجاوز للواقع . يمكن القول أن هناك **نفوذ للولايات المتحدة في مصر أكثر مما هو ضرورى وأكثر مما هو صحى وأكثر مما هو مسموح له ، وان هناك خطأ من جانب الحكم في تشخيص المرحلة . القضية** ليست قضية مرجعية ، ولكن تصور امكانية تأثير غير موجودة . والأمر أشبه بالمساهمة في شركة وضعت فيها كل ما تملك ،وراهنت عليها بالنسبة لمستقبلك كله ، مثل الذين راهنوا على السعد والريان . والمفروض على أى مساهم أن يقرأ تقرير مراقب الحسابات يراجع ويعرف الارباح والخسائر. والمشكلة أن المساهم حتى لو اكتشف الحقيقة يصعب عليه التراجع وسحب أمواله .وأظن أن هذه الصورة أقرب للواقع من موضوع المرجعية فنظام سياسى فيه هيبة للدولة أو تصور هيبة للدولة ومرتكزات دولة وفيه رأى عام ،ونوع من المعارضة وقدر من حرية التعبير أو التنفيس، وادراك ان هناك محاسبة حتى ولو لم يسمع صوت الحساب ، يصعب تصور اعتماده على مرجعية خارجية.

ما نراه هو سوء تقدير . حكم لم يدرس بالقدر الكافى العلاقات الدولية وعلاقات القوى وأصابته «خضة» مما حدث في العالم وضمن ما حدث في الاتحاد السوفيتى ، فاندفع إلى الناحية الأخرى ، ووضع كل ثروته هناك.

نحن في الواقع ضحايا «ريان» جديد بصورة أو أخرى . أمريكا بلد قوى جدا وكبير جدا ، لكنه مفلس أمريكا تحتاج إلى اعادة تكيف أكثر منا ، لكن قوتها تغطى على الأزمة. اما ما نحن منقادين إليه هو تصورات خاطئة وأوهام مستحيلة، وبالتالى الانجرار إلى سياسات تبدو ضد مصالحنا ، وأغلبها بالفعل ضد مصالحنا.

تصور المستقبل

* نعود إلى الاقتراحات التى طرحتها عن تنظيم رئاسة الجمهورية في معرض الكتاب .. ماذا كنت تقصد بها تحديداً؟.

** بصرف النظر عن رغباتنا فرئاسة الجمهورية في مصر هى مركز اتخاذ القرار . هى موتور الحركة. ،وكان هدفى هو تقوية هذا الموتور . من هنا اقترحت تشكيل مجلس **مستشارين** وأذكر أنه بعد هذا الحديث بفترة تكونت لجنة مستشارين لموضوع الانتشار النووى ،وعقدت اجتماعين أو ثلاثة وانتهى الأمر . وكان واضحا أن هذه اللجنة للتغطية على تغيير الموقف من هذا الموضوع الحيوى . ولم يكن هذا ما أعنيه . كنت أتكلم عن شئ أكبر وأعمق . عن شئ مؤسس . عملية تشاور وحوار مستمر ومسموع.

فى كل مكان فى العالم الدولة التى تحدد وتنشئ موضوعات الحوار. مثلا فى الولايات المتحدة لا يستطيع الرئيس انفاق أى مبلغ دون موافقة الكونجرس . ومناقشة الميزانية عندما يرسلها الرئيس للكونجرس هى مدخله لمناقشة كل شئ فى السياسات الداخلية والخارجية . اذن حتى فى أمريكا فالدولة التى تضع جدول أعمال المجتمع وتحدد أولوياته.

وفى مصر الرئاسة تلعب دوراً مركزياً . وهناك تقسيم فى الاختصاصات بينها وبين الحكومة . فالحكومة تختص بالتنفيذ وليس لها علاقة بالسياسات. ونحن نريد مناقشة السياسات وأن تكون لنا رقابة على التنفيذ . الحاصل أننا لا نناقش السياسات ،وليس عندنا رقابة حقيقية على التنفيذ. إلا الرقابة التى يمارسها البرلمان بوسائله العاجزة . ولكن على أيةحال هناك نوع من الرقابة على التنفيذ ، لكن السياسات لا سلطان عليها لأحد.

وعندما دعوت لتكوين **مجلس مستشارين** كنت أهدف أن يتمأسس صنع القرار. أن يكون هناك كيان محدد يصدر عنه القرار، وأن يجرى نقاش حول السياسات قبل صدورها ، وأن يصل هذا النقاش للناس وتعرف من خلاله جدول الاعمال والاولويات.

فى الوقت الحاضر لا أحد يعلم شيئا وهناك عزلة تامة عما يجرى . وكل ما طالبت به هو أن تناقش القرارات وبطريقة منظمة وليس بالصدفة ، وأن تسجل المناقشات وتكون متاحة للرأى العام.

اقترحت أيضا ابرام **عقد اجتماعى جديد** ، يحدد تصوراتنا للمستقبل . فى الوقت الحاضر هناك خطابان رئيسيان كل عام . الأول هو بيان رئيس الجمهورية فى افتتاح دورة مجلس الشعب ويتحدث فيه عن الانجازات . والثانى هو بيان الحكومة والذى يلقيه رئيس الوزراء فى بداية الدورة ويركز بدوره على انجازات الحكومة وبرنامجها للعام القادم . وكلاهما يدوران حول ما جرى أساسا ، ودون أى رؤية للمستقبل . ونحن **نحتاج إلى عقد اجتماعى يحدد توجه الدولة وأهدافها ويبط كل فرد فى المجتمع بالعمل العام ، ونقيس على اساسه مدى نجاحنا فى تحقيق هذه الاهداف.**

وفى وقت من الاوقات كنا نقول أن **ميثاق العمل الوطنى** هو مرجعيتنا ، وقبلها كنا نقول ان جناحا الحرية الكفاية والعدل ،وفى وقت آخر كان الهدف تذويب الفوارق بين الطبقات ، أو مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات. كان هناك هدف ووسيلة لقياس الامور . وهو ما نفتقده الان. فنحن فى الواقع ليس لدينا دستور .**فالدستور القائم حاليا يتحدث عن مرحلة مختلفة تماما** .صدر الدستور عام **١٩٧١ لينظم العلاقات والسلطات ، ملغيا اثر دستور عام ١٩٦٤مع بعض التعديلات. المرحلة الحالية تختلف جوهريا عن مرحلة ٦٤وعن مرحلة ٧١.** يقولون لا نريد تعديل الدستور الآن حتى لا تفتح قضايا يحتاج المجتمع لتجنبها الآن.

والبديل فى هذه الحالة ، هو عقد اجتماعى جديد يتناول ما يمس حياتنا مباشرة، ويقدم تصورا عاما لاهدافنا وما نريد تحقيقه فى هذه المرحلة وإلى أين يتجه المجتمع.

لا أحد يتحدث الينا عن آفاق المستقبل الذى يراد لنا السير إليه.

الحديث عن الرخاء والتنمية ليست عناوين لهذا المستقبل.

في انجلترا المجتمع رؤية للمستقبل تقوم على المشاركة فى كل شئ ، والمديرين والعمال. فى كل المجتمعات الاحزاب والحكومات وهى تطلب ثقة الناس للاستمرار فى السلطة ، أو حتى للتجاوز عن اخطائها ، تضع برنامج يرسم صورة لما تريد الوصول إليه . تحدد هدف المجتمع .. كيف تتصور العلاقات الاجتماعية ، كيف تتصور العلاقات بين الشعوب العربية فى المرحلة القادمة ، هل تريد عالم عربى أم لا..

المشكلة أن ما يطلبه النظام للمجتمع الذى يحكمه - سواء بالرضا أو بالقهر - لا يملك تصوراً له.

دور القوات المسلحة

* استاذ هيكل .. هناك من يلاحظ أن الاحزاب والساسة والكتاب يتجنبون الحديث عن دور القوات المسلحة فى النظام السياسى المصرى ، رغم أن القوات المسلحة لعبت دوراً أساسياً - ان لم يكن الدور الاساسي- فى سلطة نظام ثورة ٢٣ يوليو .

واليوم ورغم التحول إلى نوع من التعددية السياسية المقيدة ، والحديث عن تداول السلطة والديمقراطية ،واختفاء القوات المسلحة من الصورة السياسية المباشرة .. فالبعض يرى- تسانده فى ذلك كثير من الوقائع -ان القوات المسلحة المصرية هى القوة الاساسية والحاسمة فى الحياة السياسية؟.

** هناك دائما حرج من الاقتراب من موضوع القوات المسلحة . لان التفكير فيها والحديث عنها ، يعنى أننا نتكلم عن قوة السلاح . والناس تريد أن يكون السلاح خارج المناقشات.

وأى حديث عن القوات المسلحة يحمل مظنة إقحامها فى الصراع السياسى ، سواء بالاستعداء أو بالمشاركة فى القمع بشكل أو بآخر . بينما نحن فى حاجة إلى ترسيخ للدور الاساسى للقوات المسلحة ، فهى ظاهرة جديدة فى حياتنا السياسية ، فلم يكن لدينا قوات مسلحة فى عصرنا الحديث الا منذ وقع هذا النوع من الاستقلال الذى حصلنا عليه عام ١٩٣٦ . قبل ذلك عشنا فى ظل جيوش غازية وانكشارية وعثمانيين .. الخ . حتى جيش **محمد على** الذى قامت بقاياه بالثورة العرابية ، لم يكن جيشا حديثا بالمعنى المفهوم. منذ معاهدة ١٩٣٦ بدأ بناء قوات مسلحة مصرية ، وبعد الثورة أصبح لدينا قوات مسلحة وهى خبرة جديدة،وهناك دائما حيرة ازاءها وحولها . انها أحد مؤسسات الدولة ، ودورها هو حماية الأمن القومى ، ولكن التعامل معها ليس له قواعد مستقرة بعد، وهناك دائما حساسية شديدة فى الاقتراب منها.

من المؤكد أن **القوات المسلحة هى قاعدة الحكم** ،وهذه حقيقة اليوم أكثر من أى وقت مضى . **ففى ظل حركة شعبية قوية وواسعة لا تحتاج الدولة إلى ممارسة القوة من الداخل ، ولكن فى ظل انحسار الحركة الشعبية تحتاج الدول أكثر إلى أجهزتها وأدواتها بما فيها القوات المسلحة.**

وهناك خاصيتان فى القوات المسلحة . من ناحية هى جزء من الشعب تعيش مشاكله وتحس بأحاسيسه . وهى من ناحية أخرى كمؤسسة تملك السلاح . هناك حالة من القلق ناتج عن ادراكها انها قاعدة الحكم. وفى نفس الوقت هناك رغبة فى اقصائها عنه . وتزداد حالة القلق هذه فى ظل غياب نظرية للأمن القومى.

كان لنا فى وقت سابق نظرية واضحة للأمن القومى ، قائمة على تصور مشروع عربى معين تمارس من خلاله دورك فى الأمة وفى الاقليم . الآن مفهوم الأمن القومى غير موجود . اليوم القوات المسلحة لديها السلاح من غير نظرية للأمن . وهذا يزيد المخاوف المشروعة من استخدام القوات المسلحة فى الأمن الداخلى وليس من أجل الأمن القومى.

ويذكرنى هذا بمشاهد هامة جدا عايشتها ولا أنساها أبدا . بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت صورة القوات المسلحة فى أعين الناس مشرقة وكان هناك قلق من جانب **أحمد اسماعيل وعبد الغنى الجمسى** من الدور الذى يمكن أن يطلب منها القيام به . فذهبا معا إلى الرئيس **السادات** وقالا له أن صورة الجيش فى أعين الناس ممتازة ، ونحن نريد أن نحافظ على هذه الصورة ، وكل ما نطلبه أن لا يزج بالقوات المسلحة فى مشاكل الداخل . وأعطاهم السادات وعداً بذلك. وكان لهم طلب ثان كان **حسنى مبارك** -كقائد لسلاح الطيران- مشارك فيه بضغط من ضباط السلاح ،وهو الافراج عن **صدقى محمود** القائد الاسبق للطيران بعد الدور الذي قام به الطيران فى حرب أكتوبر وأفرج عن صدقى محمود بالفعل.

فى يناير ١٩٧٧ وبعد انتفاضة «الحرامية» كما أسماها السادات، أضطر لادخال القوات المسلحة وانزالها للشارع .وقد رفض **الجمسى** فى البداية نزول القوات المسلحة عندما اتصل به **ممدوح سالم** طالبا تدخل الجيش ، وقال له أن الرئيس أعطاه وعدا بعدم الزج بالقوات المسلحة فى مشاكل الداخل، ولكن الرئيس اتصل به وأمره بنزول الجيش . ونتج عن ذلك شرخ فى العلاقة بين **السادات والجمسى**.وأعتقد أن تململ الجمسى فى ذلك الوقت هو السبب فى خروجه من القوات المسلحة -وليس اتفاقيات كامب ديفيد لأن الجمسى لم يكن له موقف منها ولم يعترض عليها- بعد أن كان السادات يقول «الجمسى وزير حربيتى مدى الحياة».

إذن القوات المسلحة ودورها كانت دائما نقطة ملتبسة ،والسياسة تحاول تجنب الاقتراب منها . فهى جزء من المجتمع ، جزء من الجسم اقتطعتها من اللحم الحى ولكنها ليست معزولة عن الجسم ، بل ذراع موصول به ، ولا تريد فى الغالب الدخول فى السياسة الداخلية.

* ولكن القوات المسلحة لعبت منذ يوليو وما تزال دوراً فى السياسة الداخلية واتذكر المقولة الشهيرة فى عهد الرئيس**جمال عبد الناصر**، حول دخول القوات المسلحة فى الحياة المدنية وتعيين الضباطفى المواقع الرئيسية.. «يانشركه يا نخرجه» أى أما أن يعين فى القطاع العام (الشركات) أو وزارة الخارجية.

** هذا قول مبالغ فيه . والمشكلة أن ضباط القوات المسلحة يتركون عملهم وفقا لنظام معين فى سن مبكرة . ومسئولية الدولة أن تبحث لهم عن عمل آخر.

وفى بلد مثل الولايات المتحدة كل العسكريين الذين تركوا الخدمة عملوا فى وظائف مدنية أو فى وزارة الخارجية.

أحيانا نتعامل مع القوات المسلحة بحساسية كما لو أنها عنصر غريب عن الأمة والمجتمع ، لابد من معاملته بقواعد معينة .. فضابط القوات المسلحة خدموا فى هذه الدولة وأدى كل منهم دوراً فى مكان معين ، وقد تؤهله كفاءاته للقيام بدور فى مكان آخر بعد انتهاء خدمته فى القوات المسلحة.

وأظن أن عدد **الذين انتقلوا للخارجية من القوات المسلحة لا يزيد عن ٢٠٠ أو ٢٥٠ ضابطاً** ، وربما ظهرت الصورة أكبر مما هى نتيجة لصغر حجم الخارجية .وانتقال العسكريين إلى وظائف مدنية ظاهرة عادية فى فرنسا وأمريكا وانجلترا وكل بلاد العالم.

والجديد الآن أن **بعض العسكريين السابقين دخل بعضهم فى تجارة السلاح ،وآخرون شاركوا فى تجارة العقارات ،وكونوا ثروات ، ولكن هذا تم بعد أن تركوا القوات المسلحة ،وليس وهم فى الخدمة.**

* فى ظل انحسار الحركة الشعبية تحتاج الدول إلى أجهزتها وأدواتها بما فيها القوى المسلحة

* الأمر الذى لفت نظر العديد من المراقبين ، ان غالبية المحافظين من العسكريين. الجديد ربما أن ضباط الشرطة أصبحوا الان يشاركون ضباط القوات المسلحة فى تولى هذا المنصب ،ويحتل ضباط القوات المسلحة مناصب رئيسية آخرى فى الدولة مثل الرقابة الادارية وبعض المؤسسات.

هناك إحساس ان القوات المسلحة ما زالت هى الحزب الحقيقى للحكم، وليس الاتحاد الاشتراكى فى عهد الرئيس عبد الناصر ،أوالحزب الوطنى الديمقراطى فى عهدى السادات ومبارك.

** واقع الامر أن القوات المسلحة في كل بلاد الدنيا هى قاعدة الحكم. تبعد المسافة بين هذه القاعدة والطليعة بمقدار قوة العمل السياسى ،وتنكمش بمقدار ضعفه وضيقه.

فسلطة الدولة تتمثل فى الشرطة والقضاء ، ثم فى القوات المسلحة اذا عجزت بأدواتها الأخرى عن فرض سلطتها.

القوات المسلحة- فى الأساس -هى اداة الدولة لفرض ارادتها فى الخارج. ووجودها فى حد ذاته يغنى الدولة عن استخدامها فى الداخل ، إلا فى حالة ضعف الدولة . نحن ننسى أن فرنسا حدث فيها انقلاب عسكرى عام ١٩٥٨ أتى بديجول للحكم ،وجرت محاولة انقلابية عليه بعد ذلك ولكنها لم تنجح.

نتذكر مرة أخرى أن القوات المسلحة فى النهاية اداة الاجبار فى الدولة . والمسافة بين السلطة السياسية وقوة الاجبار الرئيسية تتسع كلما كان العمل السياسى قويا ويحتل مساحة واسعة ، وتضيق كلما انكمش العمل السياسى . ونحن الآن فى مرحلة يضيق فيها العمل السياسى ، ومن ثم يزداد اعتماد الدولة على القوات المسلحة.

الاشتراكية

* منذ عام ١٩٦١ وحتى رحيل **جمال عبد الناصر** فى سبتمبر ١٩٧١ كانت الاشتراكية وشعارات **«الوحدة والحرية والاشتراكية»** هى الراية المرفوعة فوق هامات الوطن.

ولسنوات بعد رحيل عبد الناصر ظلت الاحزاب والقوى السياسية والحكم يرفع شعارات الاشتراكية.

ولكن سرعان ما فقدت الاشتراكية بريقها . وبدأ التبشير بفشل الاشتراكية ونهايتها مع الحملة ضد الناصرية وثورة يوليو وحركات التحرر الوطنى.

ومع اختفاء الاتحاد السوفيتى والأنظمة التى كانت قائمة فى دول شرق أوروبا ، أصبح هناك يقين لدى كثيرين- بمن فيهم اشتراكيون سابقون - أن الاشتراكية قد انتهت إلى الابد ، وأن الليبرالية والرأسمالية هى الطريق الوحيد المتاح.

فهل صحيح أنه لا يوجد مستقبل للاشتراكية فى مصر .. وأن الاشتراكية لم تعد هى الحل؟.

**** اليسار فى بلادنا فى حالة هزة «وخضة» لم يفق منها بعد.**

الاشتراكية كلمة عبرت عن تصور ووسيلة معينة لتحقيق العدل الاجتماعى ، ولا يجب الخلط بين الوسائل والغايات. الغاية هى العدل الاجتماعى . والعدل الاجتماعى لم يسقط ولن يسقط ابدا . منذ الفلسفة الاغريقية وحتى عالم المستقبل والنجوم والفضاء ، يظل العدل الاجتماعى مطلباً إنسانياً اساسياً سواء سميته الاشتراكية ، أو المدينة الفاضلة أو مجتمع الكفاية والعدل أو النيوديل فى عهد روزفيلت أو المشاركة الشاملة كما يقول حزب العمال اليوم ، أو حتى التاتشرية، التى كانت تقول انها تريد كل الناس ملاكاً ورأسماليين ، أى رأسمالية لكل الناس ، أى أنها أيضا تتكلم عن العدل .فمطلب الناس جميعا منذ خلقت البشرية ، نوع من العدل ونوع من المساواة.

ولا أرى سببا لهذه الحالة التى انتابت الاشتراكيين . واذا كان تعبير الاشتراكية قد اهتز بعض الشئ ، أى اهتز هذا التصور لتحقيق العدل الاجتماعى ، فالمعنى الذى يعبر عنه هذا الوصف لم يهتز.

المشكلة أن أى فكرة متى اعتبرتها منهجاً كاملاً ، تنشأ لها أجهزة تتولى مسئوليتها والمحافظة عليها . **وقد قام الحزب الشيوعى على فكرة الاشتراكية وأصبح مؤتمنا عليها فجمّد التطور** . فإنشاء مؤسسة (حزب) لرعاية فكرة يحمل بالضرورة خطر التآكل.

ففى مرحلة من المراحل تحتاج أى فكرة للتغيير فيها أو التغيير فى المسئولين عنها . وبما أن المسئولين عنها لديهم سلطة فلن يتغيروا ، وبالتالى يتم تجميد الفكرة وتآكلها . ولكن البشرية تبحث عن فكرة جديدة أو تعبيرات جديدة عن الحقيقة الاساسية وهى العدل الاجتماعى.

* ما يجعل الاشتراكية مطروحة فى مصر فى الوقت الحالى حقيقتان أساسيتان. **الاولى**، تزايد حدة التناقضات الطبقية فى مصر. **والثانية**، أن الرأسمالية المصرية بكافة شرائحها عجزت عن تحقيق تنمية رأسمالية مستقلة طوال ما يقرب من قرن كامل ، سواء فى تجربتها الاولى منذ بداية القرن وحتى عام ١٩٦١ ، أو تجربتها الثانية مع بدء سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤ وحتى الآن.

** رأسمالية ما بعد ثورة ١٩١٩ حاولت التنمية لكن الميدان كان صعبا عليها اضطر بنك مصر عندما قرر انشاء شركة مصر للتأمين ولعدم وجود خبرة سابقة للمشاركة مع شركة أجنبية أخذت ٣٧٫٥٪ من رأس المال . وعند إنشاء شركة الغزل الرفيع بكفر الدوار ، ساهمت فى رأس المال شركة الغزل فى «برادفورد» بانجلترا . لكن كانت هناك محاولات جادة.

المشكلة فى الرأسمالية الجديدة الحالية والتى يصعب حصرها. فى الماضى كانت الثروة قائمة على ملكية الاراضى ، والمصانع والشركات التى تقوم بالعملية الانتاجية. موجودة أمامك ويمكنك حصرها **«جابر بيل باير»** لما وضع كتابه عن ملكية الأراضى الزراعية فى مصر ، قدم صورة دقيقة للطبقة المصرية الناشئة على الزراعة.

الامور الآن غير واضحة . الاحساس بالمشكلة موجود ، ولكنك غير قادر على إقامة الدليل . الثروة الآن من مصادر أخرى تماما.

ثروات تتكدس من مصادر غريبة **رشوه ، عمولات ، مخدرات ، تجارة سلاح ، الهغاء..** وأصحاب هذه الثروات يريدون ادخال اموالهم فى النظام البنكى العالمى. في العالم كله هناك شروط واضحة

اذا اردت فتح حساب فى سويسرا مثلا أنت مطالب اذا اردت فتح حساب بأكثر من ٥٠ ألف فرنك سويسرى -حوالى ٢٥ أو ٣٠ الف دولار - باعلان مصدر هذه الاموال.

من هنا نشأت تجارة غسل الاموال وتطهيرها .وأصبحت هناك عواصم معينة للقيام بهذا الدور وادخال هذه الاموال القذرة فى النظام البنكى ، مثل **هونج كونج ومانيلا .. للاسف القاهرة دخلت هذه التجارة بقوة ، وأصبحت العاصمة الرابعة أو الخامسة فى حجم الأموال القذرة التى تقوم بغسلها** .وأى انسان يستطيع أن يفتح حساباً فى بنوك القاهرة ويودع فى هذا الحساب ملايين يأتى بها فى حقائب دون أن يسأله أحد. وعمولة ادخال هذه الاموال فى النظام البنكى العالمى بعد تنظيفها تصل إلى ثلاثة وثلاثين وثلث فى المائة.

والثروات التى نشأت عن غسيل الاموال القذرة فى مصر ، لا يمكن تصورها .

اننا نواجه طبقة تنشأ بعيدة عن وسائل الانتاج ،وبعيدة عن الرقابة ونحن ندرك خطرها لكننا عاجزين عن مواجهتها.

التسوية السياسية

* منذ كامب ديفيد ، مرورا بمدريد واتفاقيتى أوسلو وطابا ،واتفاقية وادى عربه .. وما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ومؤتمرى الدار البيضاء وعمان.. وما يتردد عن انضمام سوريا ولبنان للتسوية السياسية ..أصبح هناك واقع جديد فى الوطن العربى.

البعض يراه هزيمة للأمة العربية.

وآخرون يرونه واقعية وتعاملا ذكيا مع المتغيرات الاقليمية والدولية.

ما هو تقييمك للمحصلة النهائية لمسيرة التسوية السياسية تلك؟.

** **ما نعيشه هو هزيمة.**

هناك عجز عن توصيف النظام الدولى . يتحدثون عن عالم جديد ويقولون انه فى هذا العالم انتهت الوطنية وسقطت . ويقولون أن الجغرافيا سقطت .. ويقولون ان الاحتكام للسلاح سقط..

لكن يلفت نظرى أن توحيد أوروبا يتأخر لأن الوطنية فى انجلترا ترفض استكمال شروط الوحدة الاوروبية وأن كول يحاول فى المانيا ان يحقق بالمارك ما حاول هتلر تحقيقه بالقوة المسلحة ،وما حاوله من قبله بسمارك . وان المانيا الموحدة هى قلب وسط أوروبا . وان اسرائيل تلوح بالسلاح -حتى النووى منه- فى تحقيق اهدافها.

المشكلة أننا بلا ثقافة معاصرة ،وبالتالى لا يوجد شئ تقيس عليه كل ما صحيح أم لا..؟ وأحاول أن أرى ماذا يفعل هو وامتحن ما يقال لك ،ومن ثم تصدقه . إننا نترجم الافكار السائدة فى العصر ولسنا طرفا مفكرا فيها.

حين تطرح فكرة لا أستطيع تمثلها ، على الأقل أتساءل هل كل ما يقال على ضوء تجربة الآخرين.

واذا فعلنا ذلك فسنجد أن الوطنية لم تسقط ، ووحدة الامم لم تنته بل هى مطلوبة فى إطار الوطنيات المختلفة كما نرى فى أوروبا، ودور للسلاح لم ينته

إذا نظرنا إلى عالمنا العربى ، نجد أن روابطه انحلت . الغريب ان اوروبا تتوحد استنادا إلى عامل المصلحة وحده. بينما العالم العربى لديه روابط الامن واللغة والثقافة والتاريخ والمصلحة ايضا.

الدول والحكومات العربية تتحدث عن النظام الدولى الجديد والعالم الجديد دون فهم انهم كما قال الشيخ **محمد عبده** يسوسون الامور بغير عقل ، ويصدق قولهم فيقال ساسه انهم لا يدرون ما هو العصر.

وفى غيبة القدرة على الفهم ، فلا أقل من النظر إلى ما يفعل العالم حولنا ،وفى قضايا مثل قضايانا.

العدل الاجتماعى .. مطروح بقوة فى أمريكا وانجلترا.

الوحدة .. القضية الاولى فى أوروبا.

اسرائيل تستخدم السلاح وتتحدث عن المواقع وعن الجغرافيا.

ان الفكرة القومية لم تسقط، وهى محتاجة إلى أن ننظر إليها .

واذا كانت العوامل التى أدت إلى ظهورها صحيحة -واعتقادى انها صحيحة- فلابد ان يتواصل التعبير عنها بوسائل أخرى.

وإذا كان التعبير عنها لم ينجح فى مرحلة من المراحل ، فليس معنى ذلك أن نلجأ إلى الترقيع الخطر كأن نفتح الباب لتعديل بشأن الجامعة العربية ثم نضع شيئاً نسميه ميثاق شرف يعطى أى دولة عربية الحق فى أن تستعين بقوى أجنبية اذا رأت ذلك.

وفى اعتقادى ان سوريا ما زالت بعيدة عن الاتفاق مع اسرائيل . ولكن يتم اشاعة جو من التفاؤل وتضخيمه ، لهدف واحد هو تمرير ما اندفعت إليه كل القوى حول سوريا .. الخليج ، الاردن، السلطة الفلسطينية . لكن الحقيقة ان انضمام سوريا للتسوية ما زال بعيدا . كل ما يريدونه هو اقناع الأخرين أن سوريا على وشك الاتفاق ، وبالتالى فالتسوية الشاملة فى الطريق فبدون توقيع سوريا لا يستطيع أحد الحديث عن التسوية الشاملة.

الحضارة الاسلامية

* أثار بروز ظاهرة الإسلام السياسى ، أو الأصولية الاسلامية على الخريطة السياسية للوطن العربى بعد حكم قومى استمر عدة عقود ،دهشة كثيرين ودفعت البعض إلى تحميل الحكم القومى مسئولية هذه الظاهرة.

ما هو فى رأيك الخطأ الذى وقعت فيه «الدول القومية العربية» وأدى إلى هذه النتيجة التى لم تكن متوقعة؟.

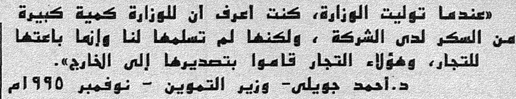
** القوى القومية ضربت بقوة السلاح ، فلنراجع بدقة ماحدث عام ١٩٦٧ بعيدا عن حكاوى هذا النوع من الرجال والنساء، الذين اغرقوا الناس فى رواياتلا نهاية لها وليس لها هدف غير الإلهاء، وربما كسب بعض الشهرة والمال . الحركة القومية العربية ضربت عسكريا ، إلى جانب أخطائها .

وعندما ضربت الامة ارتدت الي هويتها الاساسية والطبيعية لتحمى نفسها إلى هويتها الحضارية ، هويتها الثقافية ، هويتها الإنسانية ، وهذه ظاهرة ايجابية.

الإسلام بالدرجة الأولى حضارة اسلامية . أما الإسلام كدين فهو لكل المؤمنين به . لكن الحضارة الاسلامية ملك لكل الشعوب التى عاشت فى هذه المنطقة. الإسلام ظهر كدين وأنشأ حضارة عندما دخلت فيه شعوب أخرى منحت شعب الجزيرة اشياء كثيرة جدا . خلقت أمة جديدة حضارياً.

ولكن هذا شئ آخر غير الارتداد للأصول. فهل مطلوب العودة لما هو قائم فى السعودية وما يقوله الشيخ بن باز؟.

أم مطلوب الرجوع إلى الشيخ **محمد عبده** ، والاسلام الحضارى. وللأسف فكل التعبيرات الموجودة -باستثناءات قليلة- لا تريد أن تعبر عن هذه اللحظة الحضارية وعن هذا الدين الحضارى.


«عندما توليت الوزارة، كنت اعرف أن للوزارة كمية كبيرة من السكر لدى الشركة ، ولكنها لم تسلمها لنا وإنما باعتها للتجار، وهؤلاء التجار قاموا بتصديرها إلى الخارج».
د.أحمد جويلى- وزير التموين - نوفمبر ١٩٩٥م


الجويلى

الاحتكار يحكم قبضته على مصر

عندما ينهج اقتصاد الدولة إلى **«الرسملة»** أو **«الخصخصة»** ، فهذا أمر- رغم معارضته- مفهوم الدوافع والنتائج.

أما عندما تختفى ، السلع - رغم توافر انتاجها- ويتحكم فى أسعارها أفراد معدودون ، فهذا أمر مثير ، ليس لنا فقط، ولكن لأنصار الرسملة والخصخصة أنفسهم ، وهذا ما حدث فى مصر فى السنوات الأخيرة.

فأفراد بعينهم من الوكلاء **العجاريين ومليونيرات الانفتاح** ، قد أصبحوا يسيطرون ويحكمون قبضتهم على أغلب السلع الرئيسية فى مصر.. الأسمنت ، الحديد ، الأسمدة ، السلع الغذائية ، المحاصيل الزراعية.. إلخ.

واذا كنا سنكتفى - لضيق المجال- بطرح صور مسببات ومخاطر هذا الاحتكار بالنسبة للمحاصيل الزراعية الرئيسية ، فإنه يهمنا أن نؤكد أننا لا ننطلق فى ذلك من توجهاتنا الفكرية الاشتراكية، ولا من ارضية معارضتنا السياسية والحزبية ، بقدر ما نستشعره من مخاطر محدقة بالوطن والشعب فى ظل تنامى هذه الهيمنة الاحتكارية.

ومن المفيد -فى هذا الاطار- عرض رؤية العديد من المؤسسات الاعلامية ،والجماهيرية والسياسية- وغالبيتها من أنصار ما يسمى بالخصخصة والاقتصاد الحر- حول هذه

عريان نصيف

الظاهرة.

«من المؤكد أن التجارة الداخلية تحتاج إلى عملية ثورية ضخمة وواسعة ، تشمل كل أبعادها وتفاصيلها ، وتستهدف إنشاء مؤسسات حاكمة لهذا القطاع ووضع تشريعات تمثل إطارا قانونيا لحركته .. بهدف منع الاحتكار والإغراق».

الأهرام ١٩٩٥/١/٦

ماذا يملك المستهلك المسكين من وسائل لحماية اقتصادياته المرهقه من سطوة وتسلط بعض الضمائر الخربة؟. إن المعايير الأخلاقية لا يجوز لها أن تتحكم أو تسيطر أو يترك لها العنان فى مثل هذه الاحوال.

ففى الوقت الذى تستشعر فيه أجهزة الدولة أن هناك خطة أو برنامجا احتكاريا تستعد له بعض الاطراف ، فعليها على الفور أن تتحرك لضرب الاحتكار»

محمود التهامى - روزاليوسف ١٩٩٤/١٢/١٢.

«مشروعا تحرير تجارة القطن وانشاء البورصة، يحملان اسقاطاً متعمداً لحق التعاونيات فى تحرير المحالج من الاحتكار.

شعبة التعاون الزراعى بالحزب الوطنى - ١٩٩٥/٤/١٠

«قولوا لنا ما هو الاحتكار بالله عليكم ؟ اذا كانت شركة واحدة استطاعت أن يكون لديها ٥٠٠ ألف قنطار من القطن . انها حرب تجويع ضد مصانع الغزل والنسيج لإخضاعها لجبروتها ، والا فلا أقطان».

لقد آن الآوان لسرعة اصدار القانون لمواجهة أوكار الاحتكار فى بعض السلع، لحماية المنافسة وحماية المواطن».

الأهرام الاقتصادى ١٩٩٥/٤/١٧، ١٩٩٦/١/١٥

لا لسياسات الحكومة التى أدت إلى احتكار القطن والأسمدة».

الجمعية العمومية للاتحاد التعاونى الزراعى المركزى- ديسمبر ١٩٩٥.

أزمات تتكرر أسبوعا وراء أسبوع ، بداية مع ما حدث فى محصول الأرز ، مرورا

بأزمة الأسمنت وأزمة السكر الشهيرة، وكافة الأدلة والشواهد تؤكد وجود أصابع خفية وراء هذه الأزمات، هدفها رفع الأسعار، والتحكم فى الأسواق على حساب الشعب، ويطلق على هؤلاء- ببساطة- «الاحتكار».

جريدة التعاون ١٩٩٥/٣/٢٨
الهيمنة الاحتكارية
على المحاصيل الزراعية

أولا: القطن المصرى بين فوازير الاحتكار وصراع العمالقة!!

دون الدخول فى تفاصيل قضية **د. محمود وهبه** وشركة الأهلى للأقطان -التى أصبحت «فزورة» أصعب بكثير من فوازير نيللى وحسيب غباشى -فإنه من خلال الدفاتر والهجوم المتبادل بهذا الخصوص ،ومن خلال الواقع الاقتصادى ، تتضح الأوضاع التالية:

١- هناك شركة واحدة فى مصر- قطاع خاص طبعاً- احتكرت فى موسم ١٩٩٥/٩٤ تجارة القطن -فى حوالى ٢٠٪ من اجمالى المحصول - وقامت بشراء ما يقرب من مليون قنطار باسعار زهيدة من الفلاحين المنتجين(حوالى ٢٥٠جنيها) ، ثم قامت بالتحكم فى هذه الكمية الكبيرة فى مواجهة شركات الغزل والنسيج:

- إما أن تبيع لها بسعر مضاعف عن قيمة الشراء.
- أو تبيع لها بسعر متوسط ولكن بشرط أن تسلمها الشركات الغزول المنتجة لتتولى هي بيعها لحسابها.
- أو بحرمانها من احتياجاتها من الأقطان.

٢- إن مصر المحروسة **خسرت فى موسم واحد(٩٣-١٩٩٤) حوالى ٢ مليار دولار**، نتيجة أنها باعت القطن المصرى الجيد بسعر ٩٥ سنتاً للرطل ثم اشترت قطن أمريكى أقل جودة بسعر ١٠٥ سنت للرطل، وذلك لقيام أحد **المحتكرين المصريين** ووزجته بالتحكم فى عملية التوريد هذه ، التى تتم منذ أعوام طويلة من خلال شركة أمريكية واحدة بكاليفورنيا.

٣- أيا ما كانت دقة هذه الاتهامات المتبادلة -والتى يؤكد كل منها فى اتجاه الأخرى مسئولون تنفيذيون وسياسيون واعلاميون على أعلى مستوى- فنيتجة صراع عمالقة مافيا القطن المصرى كان كالآتى:

***خسارة مصر- فى موسم ٩٤-١٩٩٥ فقط- ما قيمته ٥ر٢ مليار جنيه**-وفقا لتقارير الجمعية العامة لمنتج القطن عام ١٩٩٥.

* **انخفاض عدد مصانع النسيج في مصر**- منذ ١٩٨٨ حتى ١٩٩٥ - **من ١٥٧٥ إلى ٢٠٠ مصنع فقط** ، وفق بيانات غرفة الصناعات النسيجية مع الاقلاس الكامل للمصانع الصغيرة (فى المحلة الكبرى وحدها تم تصفية مالا يقل عن ١٠٠٠ مصنع صغير).

* شركات الغزل والنسيج الكبرى - التى يعمل بها أكثر من ٢٥٠ ألف عامل- انخفضت طاقتها الانتاجية وتوقفت حوالى ٥٠٪ من مغازلها.

ثانيا:رئيس شركة مفصول وطالب عربى فاشل ، يتحكمان فى سوق السكر!!

بالرغم من أن زراعة القصب وصناعة السكر هي احدى مجالات الانتاج الرئيسية فى مصر منذ عهد **محمد علي**.

-فالقصب هو المحصول الأساسى لأغلب محافظات الصعيد حيث يزرع فى مساحة لا تقل عن **٣٥٠ ألف فدان**.

-ومصانع السكر تصل استثماراتها إلى **٢ مليار جنيه** وتقوم بانتاج مالا يقل عن ١٠ صناعات هامة بخلاف السكر ، ويعمل بها حوالى **ربع مليون عامل**.

-والمنظمات المتخصصة بهيئة الأمم المتحدة تقرر أن زراعة القصب فى مصر قد وصلت إلى أعلى مستوى دولي، وأن صناعة السكر منه قد قاربت على أعلى متوسط دولى للاستخلاص.

بالرغم من كل ذلك، فالسكر يختفى من الأسواق- وخاصة فى فترة نهاية الموسم وقبل الانتهاء من عملية عصير المحصول الجديد- ثم يظهر فى السوق السوداء وبالأسعار التى تحددها.

بل ويصل الأمر إلى أن يتحكم فى هذا المحصول الاستراتيجى الهام، ، **مافيا من ستة أفراد**- كما حددهم **اللواء محمد السعيد صالح** مدير الادارة المركزية بوزارة التموين - أحدهم طالب عربى فاشل وآخر رئيس شركة تم عزله لانحرافه!



محمد ادريس

وما كان لهؤلاء الأفراد أن يحكموا قبضتهم على سوق السكر فى مصر ، إلا تحت مظلة الخلل والانحراف -وليس مجرد التوجه الرأسمالى- فى الاقتصاد المصرى، والذى يتمثل -فى هذا الخصوص- فيما يلى:

- فتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص للتعامل فى السكر فى السوق المحلى- منح **المحتكرين الحق فى استيراد أي كمية من السكر** من الخارج وبيعه محليا بأى سعر يشاءون.
- **عدم رقابة الدولة على عملية تصدير السكر المصرى،** التى تستهدف بجانب الربح المباشر ، تعطيش السوق المحلى لاحكام القبضة عليه.

ثالثاً: زاد انتاجنا من الأرز ، فأصبحت خسائره «زى الرز»!!

رغم أن مساحة الأرز ، المنزرعة فى الموسم الماضى قاربت على**مليون ونصف فدان** ، وأن ناتجه وصل إلى حوالى **٥ر٤ مليون طن** ، فان محصول الأرز- فى الفترة الأخيرة -قد أصبح يمثل خسارة كبيرة ، ليس للفلاح المنتج فحسب بل للمستهلك والاقتصاد القومى أيضا.

- فالسعر يرتفع فجأة فى السوق المحلى بشكل غير مبرر.

-والتصدير يتراجع حتى يصبح حوالى

٢٥٠ ألف طن.

-والفلاح المنتج الذى كان يعتمد على الارز لتعويض خسائره فى القطن ، أصبح **يحتاج لما يعوضه عن زراعة الارز.**

والسبب أيضا ليس شيطانيا ، ولكنها **مافيا الاحتكار** التى تعاظمت هيمنتها على محصول الارز من خلال:

١- تقاعس الشركة القابضة عن الشراء من الفلاحين- سواء برفض شراء أصناف معينة من المحصول أو الخفض الشديد لأسعار الأصناف الأخرى- مما ترك الفلاحين نهبا للتجار والمحتكرين الذين يشترون المحصول منهم فى حدود **٤٠٠ جنيه للطن** ، ثم يقومون - بعد تخزينه وتعطيش السوق - ببيعه بحوالى **٨٠٠ جنيه للطن.**

٢- السماح بتصدير الارز الشعير ، الأمر الذى يؤدى -كما يرى د. **جمال صيام** استاذ الاقتصاد الزراعى- إلى أن يجعلنا ننافس أنفسنا ويفقدنا الميزه النسبية التى كانت دائما للأرز المصرى الأبيض ، مقابل تكدس ثروات المصدرين والوكلاء.

٣- التوسع - وفق القانون ٣٨٢ لسنة ١٩٩٢ -فى إعطاء صلاحيات للفراكات الخاصة ،والسماح لها بالاتجار فى الارز.

وهذه الفراكات (التى يطلق عليها فراكات الموانى) تبلغ حوالى أربعة آلاف فراكة ، ورغم أن أغلبها بدائى وغير مطابق للمواصفات العلمية والصناعية تقوم بضرب حوالى **٦٦٫٧٪ من الانتاج** الكلى للارز.

بالاضافة إلى أنها- كما تقول المهندسة **ليلى عبد الجواد** الإخصائية بمصلحة الرقابة الصناعية -لا تخضع لأية رسوم أو التزامات او تأمينات أو ضرائب والأخطر من ذلك- كما يؤكد المهندس **أحمد شمس الدين** رئيس الشركة القابضة للمضارب والمطاحن -أنها تهدر القيمة الغذائية للارز الذى تقوم بضربه والتعامل فيه، ليس فقط بزيادة نسبة الكسر ولكن أيضا باستخدامها لمادة الجير- بكل ما لها من تأثير ضار على صحة الانسان -فى عملية التبييض!!.



رابعا: احتكار «لقمة العيش»!!

رغم غزارة إنتاج وزارة الزراعة فى إصدار البيانات «البمبى» المتفائلة عن القمح.

ورغم الجهود الجادة **للدكتور محمود شريف** كمسئول عن الحملة القومية لإنتاج القمح.

فللأسف ما زال حجم الفجوة القمحية يتراوح فى حدود الستة مليون طن ، ووفقا لنص ما ورد بتحقيق صحفى فى مجلة «المصور» فى ٢٢/ ٩ / ١٩٩٥، مدعوما بآراء المسئولين وموثقا بالإحصاءات «ليس صحيحا على الاطلاق أن هناك زيادة فى التوريد المحلى ، بل هناك تناقص تدعمه أرقام وزارة التموين نفسها (مخزن الحبوب).

واذا كانت مصر تتحمل - وفقا لما ورد بهذا التحقيق- مليارى جنيه كفروق لارتفاع السعر العالمى- أو الأمريكى بالتحديد - للقمح ، بما لذلك من انعكاس على الوضع الاقتصادى والدخل القومى والفردى ، فان **مافيا لقمة العيش** لا يكتفون بذلك ، بل ويضاعفون من ملايينهم ومليلراتهم من خلال التعامل المباشر فى القمح والدقيق فى السوق المحلى ،كما يلى:

- رفع سعر أردب القمح من ٨٠ إلى أكثر من ١٢٠ جنيهاً.
- رفع سعر طن الدقيق الفاخر من ١١٠٠ إلى حوالى ١٤٠٠ جنيه.

-مضاعفة حجم الزيادة الأمريكية على القمح فاذا كانت الشركات الأمريكية قد رفعت فى العام الأخير سعرطن القمح -الذى نستورده -بمقدار ٤٠ دولاراً ، فقد أضاف إليها الاحتكاريون المصريون ! ٨٠ دولاراً أخرى لحسابهم الخاص.

ومرة أخرى فالحكومة وسياساتها هى المسئولة عن هذه الحالة الاحتكارية:

١- إباحة استيراد القمح والدقيق للقطاع الخاص دون أى ضوابط جادة.

٢- السعر المنخفض الذى يتم به استلام القمح من الفلاح والذى لا يتلاءم على الاطلاق مع الارتفاع الهائل فى تكاليف الإنتاج ،والذى يقل عما يعرضه عليه التجار والسماسرة.

٣- قرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩٢ الذى تضمن خطر إنتاج الدقيق الفاخر على المطاحن المحلية.





م. احمد شمس الدين

د. محمود وهبه



د. عاطف عبيد

خامسا: الاحتكار ، من المنبع.

لم يكف مافيا الاحتكار ، هيمنتهم - كما سبق- على حركة التعامل فى المحاصيل الزراعية الرئيسية ، بل فرضوا سيطرتهم من «المنبع» ، أى على مستلزمات الإنتاج الزراعى:

١-الاحتكار يبتلع الهيئة الزراعية المصرية!!

السادة/ الاحتكاريون يملكون قدرات وكفاءات هائلة تمكنهم من توظيف السياسات الاقتصادية ، بل والثغرات القانونية ، بما يزيد دائما من كمية الاصفار التى تضاف على يمين أرقام أرصدتهم.

وبالنسبة لمجال البذور والتقاوى -ومن خلال السياسات الحكومية المهدرة - أحكموا قبضتهم ، كما يلى:

* استثمار سياسة فتح الباب للاستيراد - بلا ضوابط حقيقية - أمام القطاع الخاص، **بأن يصل حجم البذور المستوردة إلى أعلى نسبة ، تصل قيمتها إلى حوالى ٢ مليار جنيه.**

* الاستيلاء على فوارغ التقاوى الخاصة بمركز البحوث (كفوارغ الذرة) ، أو تصنيع فوارغ مزيفة ، وبيع الشيكارة الواحدة بحوالى ١٠٠ جنيه، بدون أن يتم معاملتها بالمبيدات



محمود التهامى

الفطرية والحشرية ، مستغلين فى هذه العملية- وغيرها من وسائل غسل التقاوى - أن عقوبة بيع تقاوى فاسدة تنحصر فى الغرامة التى تتراوح بين ٢٠- ٥٠ جنيهاً ، وفقا للقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، الذى ما زال مطبقا -بحالته -حتي الآن.

* تخلى البعض عن أى قيمة وطنية أو أخلاقية ، **والعمل على تهريب التقاوى والبذور الاسرائيلية الرخيصة المحملة بالعديد من الأمراض والآفات** المؤثرة سلبا على صحة الانسان أو سلامة التربة أو الناتج المحصولى ، وفقا لما أكدته أبحاث مركز المعلومات والتوثيق بالمركز القومى للبحوث.

وقد أدى كل ذلك- بطبيعة الحال- إلى أن تعلن الهيئة الزراعية المصرية علي لسان رئيسها د. **أحمد عبد الغفار**: «أنها تمر حاليا بظروف صعبة نشأت فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى ، بما أدى إلى تقلص أنشطتها فى ظل التخصيصية».

وبالفعل - ومجرد مثال- فان محطات الغربلة التى ما زالت تعمل اقتصرت على ثلاث محطات فقط ، أما الباقى فلقد أصبح متهالكا ومعداً للبيع.

٢- تصدير مليون طن ، ثم استيراد مليون طن.. وكله مكسب!!

نالت أزمة الأسمدة - أو احتكار الأسمدة- اهتماما كبيرا علي كافة محاور العمل العام.. صحافة «قومية» ومعارضة ، مجلس الشعب والشورى ، الحكومتين السابقة والحالية ، مؤسسات فلاحية كالاتحاد التعاونى واتحاد الفلاحين .. الخ!

وفى الاساس ، كانت وما زالت محل اهتمام ، وشكوى وخسارة لكل فلاح مصرى.

ففى الوقت الذى يصل فيه انتاج **صناعة الأسمدة فى مصر- وهى صناعة استراتيجية ورئيسية - إلى حوالى ٦ر٧ مليون طن سنويا (٦ مليون أسمدة أزوتية، والباقى فوسفاتية)** ،بما يكفى لتغطية احتياجات الزراعة المصرية ، اذا بالسماد يختفى من السوق -فى أدق فترة لاحتياج الزراعة إليه- ثم يظهر فى السوق السوداء بأسعار أشد سواداً.

فسعر طن **اليوريا** ارتفع إلى أكثر من ألف جنيه ، النترات وصلت إلى حوالى ٧٥٠ جنيهاً ، ومؤشرات سوق الاسمدة لم تكن ترتفع كل يوم، بل كانت تتحرك إلى أعلى - بلا أى مبالغة- من ساعة لأخرى.

وقد أدى ذلك- بطبيعة الأمور - إلى خسارة فادحة للفلاحين وللانتاج الزراعى الذى كانت آخر نتائج تلك الازمة المفتعلة عليه ، هو هبوط متوسط إنتاجية محصول القصب من حوالى ٤٥ طناً للفدان ، إلى أقل من ٣٠ طناً.

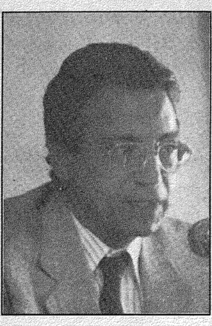
ولن نَمل من تأكيد أن **مافيا الأسمدة** ما كان لها أن تتحكم فى سوقه بهذه الصورة الرهيبة ، إلا من خلال السياسات الحكومية التى مكنتها من ذلك:

* **بالتوسع فى عملية التصدير** - دون اعتبار للاحتياج الزراعى المحلي- حتى بلغ حجم التصدير - وفقا لتأكيد المهندس سمير شحاته - رئيس الادارة المركزية للتعاون بوزارة الزراعة -إلى حوالى مليون ، ٢٠٠ ألف طن.

* **بحرمان القطاع التعاونى الزراعى** من تسلم أى كميات من الأسمدة والتعامل فيها مع الفلاحين ، وفقا لقرار مجلس الأسمدة-التابع لوزارة قطاع الأعمال- فى ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٤.

* **بتعويق صناعة الأسمدة المصرية عن أداء دورها المهم** والفاعل - بالعديد من وسائل الاعاقة- للدرجة التى دفعت الكيميائى طاهر بشر - رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية ، أن يعلن على صفحات الجرائد «أنه لا يوجد أى نظام ، فى أى دولة، يعامل الصناعة معاملة استفزازية كما تعامل الصناعة فى مصر ، بعكس معاملة كبار العملاء، الذين يتمتعون بالخصم التجارى الكبير».

* **التوسع فى فتح باب الاستيراد** ، تحت دعوى تغطية العجز الناتج عن التصدير!! وبالفعل فقد تم استيراد حوالى مليون طن أى تقريبا حجم ما تم تصديره ، بكل ما يؤدى إليه هذا التوسع فى الاستيراد من إحكام القبضة الاحتكارية على السوق



عصام رفعت

وعلى رقاب الفلاحين ، لدرجة عدم اكتفاء السادة -المستوردين بالتحكم فى السعر بل قيامهم أيضا- سواء من الشركات الأجنبية المصدرة ، أو بمعرفتهم هم شخصيا - بعمليات للغش فى هذه الأسمدة بما يؤدى إلى تهديد المحاصيل الزراعية واضعاف انتاجيتها ، ولعل أخر صور عن مافيا الاسمدة ، قيامهم مؤخرا ببيع كميات كبيرة من النترات ٥ر١٥ ٪ على أنها ٥ر٣٣٪.

وأخيرا

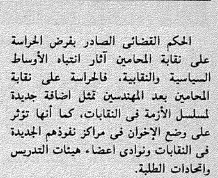
الاحتكار ومافيا السوق، أصبح واقعاً حقيقياً ومرشحا فى مصر الآن ووصل-فى سنوات معدودة ومن خلال السياسات الحكومية المهدرة- إلى درجة من الشراسة تجعله ليس فقط قادرا علي تجاوز أى مأزق عملى قد يقع فيه- كما حدث مؤخرا- بل على خوض المعارك - بكافة الوسائل- فى مواجهة من يحاول تقليم أظافره . ولعل المعارك الساخنة التى قادها - وما يزال - د. **الجويلى** فى هذا المجال ، تؤكد كل ذلك ، وتدفع كل القوى المعادية للاحتكار ولمافيات السوق -أيا كانت توجهاتها الفكرية أو السياسية- أن تتفق- أو على الأقل تتوافق- على الوصول إلى حلول **تحمى جماهير المستهلكين والمنتجين ، بل وتحمى الاقتصاد المصرى كله من الآثار المدمرة للنمو السرطانى للاحتكار.**

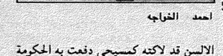
وهذا ما نأمل أن يكون محور الجزء الثانى من هذا المقال.

فرض الحراسة على المحامين بعد المهندسين

المحامون فى قفص الاتهام

القصة الكاملة للأزمة من الائتلاف لازدواج السلطة فالهيمنة





احمد الخواجه

الحكم القضائى الصادر بفرض الحراسة على نقابة المحامين آثار انتباه الأوساط السياسية والنقابية، فالحراسة على نقابة المحامين بعد المهندسين تمثل اضافة جديدة لمسلسل الأزمة فى النقابات، كما أنها تؤثر على وضع الإخوان فى مراكز نفوذهم الجديدة فى النقابات ونوادى اعضاء هيئات التدريس واتحادات الطلبة.

ومسلسل الأزمة فى النقابات المهنية مستمر منذ أزمة التجاريين، لا يكاد ينتهى فى نقابة، حتى يبدأ فى أخرى، **نتيجة للإطار القانونى الخانق أو التدخلات الادارية أو مساعى الهيمنة أو حروب الاستنزاف الداخلية،** حتى اصبحت بعض النقابات ضيفاً دائماً فى ساحات المحاكم، تنازع على مركز متقدم فى «الرول».

وتعود خصوصية التطور الأخير إلى أنه لا يرتبط باجراء ادارى لجأت اليه السلطات لتضييق الخناق على الاخوان، بل بحكم صادر عن القضاء بعد منازعات طويلة، داخل البيت، لجأ فيها، كل الفرقاء، فى أوقات مختلفة لساحات المحاكم، حتى يكاد **المرء يشك أنه فى ظل أزمة المهنة وكساد السوق، لم يجد المحامون مفرا، لمواصلة الاداء المهنى من رفع القضايا ضد بعضهم فى كل امر يتصل بالنقابة!.**

الدفاع ... متهم

ولعل من المفيد التذكرة فى البدايات انه منذ عام ١٩٨٩ ونقابة المحامين، حاضرة فى

مدحت الزاهد

ساحات المحاكم، فى دور المتهم لا القضاء الواقف. بل ان معارك الكراسي والزجاجات الفارغة انتقلت من ساحات النقابة إلى ساحات المحاكم، وأن غاب عن المشهد دوى طلقات الرصاص وعمليات الاقتحام للسيطرة على النقابة واصدار البيان رقم١!.

كما انه من المفيد ان نشير فى البدايات ايضا الي انها ليست المرة الأولى التى ينظر فيها القضاء، دعوى بفرض الحراسة على نقابة المحامين، فقد سبق ان فعلها **أحمد ناصر،** النائب الحالى فى البرلمان، وعضو المجلس السابق، الذى شارك فى قيادة حركة الانشقاق على المجلس الائتلافى فى ١٩ يناير ١٩٨٩، وقد تحالف معا فى ذلك الوقت بعض قيادات الاخوان، وانضموا اليه فى الدعوى، رغم حكمة المثل الشعبى **«لا تبصق فى بئر قد تضطر للشرب منه»!.**

كما ان القضاء، الذى حكم فى ١٩٩٦ بفرض الحراسة على النقابة التى يهيمن عليها الاخوان، سبق له ان اصدر حكما بحل مجلس عارضه الاخوان وابطال قرارات جمعية ٢٦ مايو التى دعت لانتخابات مبكرة واشرف على الانتخابات التالية لحل المجلس، والتى صعدت بالاخوان، لأول مرة، إلى مركز الهيمنة فى النقابة تحت شعار **«الاسلام هو الحل»** وهى النتائج التى اعلنها المستشار**فؤاد جرجس،** رئيس محكمة استئناف القاهرة، وقتها، رغم ان بعض

الالسن قد لاكته كمسيحى دفعت به الحكومة لتصفيةالاخوان.

وباختصار فانه منذ عشر سنوات والمحامون فى المحاكم، لا كهيئة دفاع، بل كمدع ومدعى عليه كخصوم ضد أنفسهم، لا بصفتهم وكلاء عن آخرين.

ومن هنا فإن المسألة الجوهرية التى يثيرها التطور الأخير لا تتعلق «بمع» أو «ضد» فرض الحراسة على النقابات فلن يختلف سياسى أو نقابى ديمقراطى على ضرورة ادارة اعمال النقابات من خلال مجالس منتخبة، تعبر عن ارادة اعضائها، وأن يظل العمل النقابى بعيدا عن التدخلات الادارية للدولة ومحاولات الهيمنة الحزبية، ومنازعات المحاكم.

القضية الأهم إذن أن نفهم السياق الذى قاد إلى هذا التطور الأخير، ان نتابع الصراع الذى دفع اصحاب البيت الى الشجار العلنى داخل البيت وفى أقسام البوليس وفى المحاكم، وان نتابع ازمة الحراسة فى علاقتها بازمة العمل النقابى والسياسى.

من الائتلاف للهيمنة

وقد مرت نقابة المحامين خلال العقدين الاخيرين بثلاث مراحل :

* مرحلة المجالس الائتلافية التى تشكلت باغلبية وفدية وأقليات من التجمع والناصرى والمستقلين والوطنى وماركسى واحد (الهلالى) واخوانى (مختار نوح) وكان مجلس ١٩٨٥ هو اخر هذه المجالس .. إذ استثنينا مجلس ١٩٨٩ الذى صدر حكم القضاء ببطلانه.

وقد قادت هذه المجالس الائتلافية معارك مهمة فى قضايا النضال الوطنى والديمقراطى مثل التضامن مع المتهمين فى انتفاضة يناير ٧٧ ومعارضة مشروع هضبة الاهرام، ومد النيل لاسرائيل، وكامب ديفيد والطوارئ والتضامن مع حركة الفنانين واضراب سائقى القطارات،وقضايا حرية الصحافة والنشر..

ودخلت النقابة فى عهد هذه المجالس فى صدام مع **السادات** انتهى بحل مجلس النقابة، بقرار ادارى، وتشكيل لجنة مؤقتة لادارة اعمالها، حتى عاد المجلس المنتخب بحكم القضاء، لتبدأ فصول الصراع بعد مجلس ٨٥.

مرحلة ازدواج السلطة

وقد بلغت هذه المرحلة ذروتها عام ١٩٨٩، غير انها بدأت قبل ذلك بالاتفاق الداخلى الذى قاده (المرحوم) **محمد فهيم، واحمد ناصر** عضوا المجلس، بعد خروجهما من هيئة المكتب . ثم وجدت حركة الانشقاق مناخا مواتيا لمد نفوذها إثر قرارات الجمعية العمومية التى انعقدت فى ٢٥ نوفمبر ١٩٨٨ وقررت رفع رسوم الدمغات على المحامين فى وقت كانت الانتعاشة الانفتاحية فى وضع المحاماة قد انتهت، مما اثار استياء المحامين، خاصة فى صفوف الشباب، الذى كان يعانى اصلا من ازمة فى العمل، ومن تدهور الدخول، فضلا عما تردد عن فساد بعض اعضاء المجلس،واستغلال العمل النقابى لخدمة اغراض شخصية.

وبدأت بعدها **حرب الجمعيات العمومية،** فقد دعا قادة **الانشقاق إلى** جميعة عمومية فى ١٩ يناير ١٩٨٩ أبطلت قرارات جمعية ٢٥ نوفمبر وسحبت الثقة من المجلس وشكلت لجنة موقتة لادارة النقابة. ورد مجلس النقابة بالدعوة لجمعية فى ٢٦ ابريل ١٩٨٩ جددت الثقة فى الخواجه والمجلس وسحبت القرارات التى اثارت سخط المحامين ودعت إلى انتخابات مبكرة..

وبالاضافة لحرب الجمعيات العمومية، كانت هناك **حربا اخرى حقيقية للسيطرة على مبنى النقابة، استخدمت فيها الكراسى والزجاجات الفارغة وطلقات الرصاص** فضلا عن انه كان هناك مجلس للنقابة برئاسة **الخواجه** ولجنة مؤقتة برئاسة **د. محمد عصفور.**

حرب استنزاف

فى هذه المرحلة لم تدخل الحكومة فى صدام مع النقابة بل شجعت حرب الاستنزاف بهدف تصفية الدور الذى كانت تقوم به اكبر نقابات الرأى فى مصر، حتى ان **زكى بدر** كان يتابع المعارك داخل النقابة من محل سلاح فى مواجهتها، وبادعاء **«حياد الحكومة»** تركت اجهزة الامن المحامين يتقاتلون فى الداخل وبالطبع امتد الصراع إلى ساحات المحاكم.

وقد أسفرت الانتخابات المبكرة التى دعت لها جمعية ٢٦ مايو، وقاطعها الاخوان، عن **توسيع حصة الوطنى والناصرى فى مجلس النقابة وثبات حصة الوفد والتجمع..**

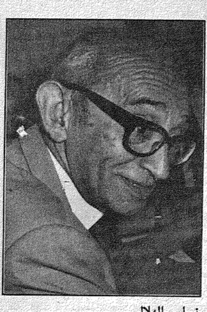
وقد استمرت حالة ازدواج السلطة حتى حكمت محكمة النقض فى ١٥ يوليو ١٩٩٢ ببطلان جمعية ٢٦ ابريل والمجلس المنتخب على اساسها. **وقد تراجع طوال هذه المعركة دور النقابة فى القضايا الديمقراطية العامة وادائها المهنى حيث استنزفتها الحروب الداخلية.**

وسوف نتابع فيما بعد، دلالات هذا الصراع، وان كان من المفيد الاشارة هنا إلى أن قادة حركة الانشقاق لم يميزوا بين الوزان والحنطة فى اداء مجلس النقابة، ليشكلوا معارضة تعارض المجلس فى سلبياته وتدعمه فى ايجابيته، بل استثمروا طاقة السخط المرتبطة باوضاع ازمة المهنة والمجتمع ليطرحوا فى مواجهة المجلس شعار **«الإطاحة»** الذى فتح الباب لدوامة الصراعات التالية، وان الاخوان الذين دعموا عن قرب وعن بعد حركة الرفض قد ورثوا مراكز الاطراف التى اشتبكت فى الصراع، وهو ما ينقلنا إلى المرحلة الثالثة.

مرحلة هيمنة الاخوان

وهى المرحلة التى بدأت بانتخابات ١٩٩٢ التى اضاف فيها الاخوان إلى رصيدهم فى المثلث الذهبى **(الاطباء والمهندسين والصيادلة)** أكبر نقابات الرأى، عندما تقدموا بقائمة مغلقة لانتخابات ١٩٩٢ تحت شعار **«الاسلام هو الحل»** وفازوا بالاغلبية الساحقة من المقاعد فلم يفلت سوى **عصمت الهوارى ومحمود عبد الحميد** ومن الوطنى **صبرى مبدى** ومن الناصريين **تهانى الجبالى وسامح عاشور** ومن **التجمع محمد لزاع.**

وكانت انتخابات ١٩٩٢ أول انتخابات



نبيل الهلالى

تفوز بها قائمة غير ائتلافية، مغلقه على تيار واحد. وهو انتصار تحقق على حساب **الوطنى والتجمع والناصريين والماركسين والمستقلين والوفد،** بل تحقق أيضا على حساب العناصر الدينية المستنيرة المستقلة **كعادل عيد،**والقائمة المفتوحة للجماعة الاسلامية،التى لم ينجح فيها احد ايضا ..

وقد تصاعدت الازمة فى المحامين فورا بعد اعلان نتائج الانتخابات ففى الدورات السابقة،وكان للوفد النفوذ الأكبر، وكان المرور إلى المجلس يمر عبر القائمة الائتلافية بنظام توزيع الحصص بكتلة وفدية لها الحصة الأكبر، واتاحة الحصص لباقى التيارات وفى مواجهة شعار **«نقابة لكل الوطن»** طرح الاخوان شعار **«الاسلام هو الحل»**، الامر الذى اعتبرته باقى التيارات شعارا تكفيريا- عن طريق الاستبعاد - كما اعتبروا القائمة الاخوانية المغلقة تعبيرا عن مسعى واضح لتسييس النقابة وخلط دورها بدور الحزب.

وبدورهم فان الاخوان لم يسعوا لامتصاص التوتر الناشئ عن مسعى الهيمنة، بل طرحوا شعار، **«ارادة الاغلبية»**. وبسرعة سارت الممارسات فى نفس الاتجاه، من تشكيل **هيئة المكتب واللجان، باستبعاد الاقلية، إلى ادخال تغييرات على الهيكل الادارى بحركة تعيينات واسعة لموظفى الادارة من الاخوان، إلى استغلال النقابة فى دعم المؤسسات المالية للاخوان .ومن ذلك طبع مطبوعات النقابة فى دار الطباعة والنشر التى يملكها احمد**

سيف الاسلام حسن البنا، الامين العام للنقابة واستاد بناء حاجز الامواج لنادى الاسكندرية لشركة الحرم.

وقد صمم كراسات الشروط عمرو ابو الغيط الشريك فى شركة الحرم التى رسا عليها العطاء، كما اثارت المعارضة، الي ما تقدم، اسناد عمليات ترميم نوادى البحيرة والاسكندرية لشركات مقاولات اخوانية وطبع امساكية رمضان عليها القائمة الاخوانية للمرشحين لانتخابات النقابات الفرعية، على نفقة النقابة، ثم امتدت الاتهامات إلى تنظيم رحلات العمرة والحج، بالبيع لغير المحامين، وفاتورة فاكسات واتصالات هاتفية مع دول لا تربطها صلة باعمال المجلس، وحصول مختار نوح علي ارباح كعضو منتدب من النقابة فى الشركة الاقتصادية التابعة لبنك التجاريين بالمخالفة لقرار المجلس،وغيرها من وقائع الاتهامات التى اثارتها المعارضة، وأكثرها فجاجة، هو قيام مختار نوح، امين الصندوق، بالحصول على مبلغ ٥٠ ألف جنيه نقدا لحسابه الخاص، مقابل ايداع شيكين شخصيين له نشأت حولهما مشاكل مع البنوك، وقد استغرقت اجراءات صرف الشيكين عاما كاملا، الامر الذى اعتبرته المعارضة اساءة استخدام لصلاحيات امين الصندوق..

وبدأت نيابة الاموال العامة فى التحقيق فى هذه المخالفات.

كما اشارت إلى بعضها تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات..

تراجع

ثم دخل الصراع مرحلة جديدة أثناء إجراء انتخابات النقابات الفرعية، بعد اصدار القانون ١٠٠، حيث اتهمت المعارضة المجلس الاخوانى بالانحياز لقوائم الاخوان والتلاعب في كشوف الانتخابات،وتعطيل اعمال الهيئة القضائية المشرفة على الانتخابات مما ادى لتأجيل انتخابات نقابتى القاهرة والجيزة، بينما تحولت قوائم الاخوان إلى وضع الأقلية فى معظم النقابات الفرعية التى جرت فيها الانتخابات عام ١٩٩٣.

وكان ختام هذا المشهد الدعوى القضائية التى رفعها صبرى مهدى و١١ محاميا آخر لفرض الحراسة على النقابة،وتعيين المحكمة كحارس قضائى على أموال النقابة.

دروس وخبرات

١-المقرطة والبقرطة

غير ان هناك دروسا مهمة تتعلق بهذه المرحلة ولا تزال تلقى بظلها على أوضاع الازمة فى نقابة المحامين وغيرها، فقد كانت حركة الاحتجاج فى يناير ١٩٨٩، تعبيرا فى احد مظاهرتها عن ازمة الاطار القانونى للعمل النقابى فى نقابات الاعداد الكبيرة فالانفجار الذى حدث، هكذا فجأة، دون مقدمات، كان اشارة لضعف جسور الاتصال بين النقابة وجموع المحامين حيث لم يعد ملائما فى النقابات الكبيرة ان تتشكل من مستوى واحد هو النقابة العامة والنقابات الفرعية ودون حلقات وسيطة ينظم فيها النقابيون فى لجان تشكل مجالا ضروريا للفاعلية النقابية، وجهاز رقابة، وحلقة وصل بحيث تصل سريعا هموم المحامين لمجلس النقابة.

وقد تنبه اليسار لهذا البعد بالذات فى ازمة ١٩٨٩ فدعا إلى تشكيل لجان نقابية على مستوى المحاكم والشركات القابضة فى قطاع الأعمال،وعقد الجمعية العمومية للنقابة العامة من مندوبين منتخبين عن اللجان النقابية، منعا لاستئثار أى جماعة منفردة على النقابة، ودرءا لحروب الجمعيات العمومية من أنصار هذا التيار أو ذاك..

وقد جاءت مقترحات اليسار فى هذا المجال ضمن مقترحات اخرى لمقرطة العمل النقابى منها :تنشيط دور اللجان ونشر محاضر الجلسات في مجلة المحاماه، وتوسيع الاهتمام بقضايا الشباب من خلال مكاتب المساعدة القضائية (التعاونية) فى ظل ضعف فرص العمل فى المكاتب الكبيرة، والأوضاع الاحتكارية فى سوق العمل.

وفى حينه،وحتى الآن،فإن هذا الحل يمثل البديل الاخر الديمقراطى للقانون (...) الذى عالج ازمة العمل النقابى فى النقابات الكبيرة بطريقة البقرطة لا المقرطة واستبدال الهيمنة بدلا من توسيع قاعدة المشاركة وذلك بالنص على اجراء الانتخابات النقابية فى مواقع العمل دون السماح بتشكيل لجان نقابية فى هذه المواقع، ومع استمرار الجمعية العمومية الواحدة، المجزأة، بدلا من عقد الجمعية العمومية على مستويين، فى اللجان النقابية أولا، ثم من مندوبين منتخبين لجمعية النقابة العامة فى مستوى تال.

قد يبدو هذا الحديث مقطوع الصلة بما نحن فيه ولكن الحقيقة غير ذلك لان الصراعات الصغيرة لا يمكن ان تذوب الا فى محيط اوسع، **كما ان مساعى الهيمنة الحكومية او الحزبية لا يمكن أن تنكسر الا بتوسيع قاعدة المشاركة الديمقراطية الفعالة**،وفى هذا ما يضمن ايضا تفادى حروب الجمعيات العمومية والجمعيات المضادة وجر النقابات إلى ساحة المحاكم عند كل نزاع.

الاغلبية الغائبة

كما ان هذا الحل يمثل طريقا لاستدعاء «الاغلبية الغائبة» عن طريق المقرطة، بمد مظلة العمل النقابى إلى هذه الأغلبية فى مواقع عملها، لا استدعائها للتصويت فقط يوم الانتخابات ثم فضها بعد ذلك.. ومثل هذا الاستدعاء هو الحاجز الاهم للمحاولات الحكومية للهيمنة على النقابات بالاجراء الادارى أو المحاولات الاخوانية لتخريب النقابات.

ولكن الحكومة طرحت فى مواجهة هذا الحل القانون ١٠٠ كما ان الاخوان الذين سيطروا على النقابة لم يطرحوا حلا لتوسيع قاعدة المشاركة اكتفاء بالمناورة لتعطيل تنفيذ القانون ١٠٠.

٢-النقابة والحزب

اما الخبرة الثانية التى تبلورها وقائع الازمة فى النقابات المهنية فهى ضرورة التمييز بين دور النقابة ودور الحزب، فلكل منهما وظيفة مختلفة، لا يجوز الخلط فيها بادعاء ارادة الاغلبية . فالازمة فى نقابة المحامين لا تعود لمخالفة تشكيل المجلس (مجلس ١٩٩٢) لنتائج تصويت المجمع الانتخابى، بل تتصل بما هو أهم، **أى دور القيادات النقابية التى تتصدى للعمل النقابى فى تربية وتثقيف الجمهور بالروح الائتلافية، لا على اساس العقيدة الفكرية والسياسية، بل الالتزام الديمقراطى بقضايا العمل النقابى** حتى لا يصعد إلى مركز القيادة من هم أقل تجربة وكفاءة والتزاما بالقيم الديمقراطية لاسباب تتعلق بالعقيدة الفكرية، فالصراع فى النقابات المهنية لا يدور بين مسلمين وكفره بل بين مؤمنين برسالات السماء ينتمون لتيارات فكرية عديدة .تعد نقابة الصحفيين المثال البارز لاتجاهات التصويت على اسس ديمقراطية ائتلافية حيث لم يجر استبعاد **محمد عبد القدوس او**

صلاح عبد المقصود لاسباب تتعلق بانتمائهما لجماعة الاخوان بل كان يعاد انتخابهما لالتزامهما بقضايا الديمقراطية وتعبيرهم عن مشاكل الصحفيين وهموم المهنة .وجرى تفضيلهما عند انصار كل التيارات على حساب من ينتمون لنفس مدارسهم الفكرية والسياسية، حيث تسيطر القوى الديمقراطية على الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين. **بينما حدث العكس فى النقابات التى هيمنت عليها كتلة الاخوان حيث اطاح التصويت العقائدى برموز بارزة فى العمل النقابى، بسبب القوائم الاخوانية المغلقة على أنصار التيار!!.**

والمشكلة فى محاولة تخريب النقابات، وانفراد تيار واحد بالهيمنة انه فتح الباب، **فى ظروف مواتية للتدخل الحكومى لاحلال الهيمنة الحكومية محل هيمنة الاخوان**، عن طرق عديدة بينها القانون ١٠٠ .. كما ان هذا المسعى ادى إلى حركة شقاق داخلى وحروب استنزاف اضافت ضعفا جديدا إلى الضعف الاصلى للنقابات . كما ان مساعى الهيمنة تؤدى إلى وضع الكتلة الاخوانية فى حالة عزل، اذا ما تعرضت للحصار، وحتى الان لم يظهر فى التاريخ تيار استطاع استيعاب حركة المجتمع وميوله فى قالب صارم تحت شعار «**الكل فى واحد**»،وهو امر لا يصدق على الاخوان وحدهم بل ايضا الناصريين والشيوعيين والوفديين.

وكانت نتائج الهيمنة المنفردة، حالة تصدع وانهيار ..

ومثل هذه الخبرة تصدق بصفة خاصة على أوضاع النقابات التى لا ينبغى تخريبها، على أى صورة، باعتبار ان المعيار فى النقابة، خلافا للحزب، الالتزام بقضايا العمل ومشاكل المهنة، لا الالتزام بالخط السياسى او الفكرى..

من هنا، فان الازمة التى تواجه نقابة المحامين والعمل النقابى فى مصر، أوسع كثيرا، من حكم قضائى بفرض الحراسة **فهى أزمة تتعلق بالحياة السياسية والحزبية والاطار القانونى وبتقاليد الديمقراطية فى المجتمع، وبتناقض الهياكل السياسية والنقابية مع الوقائع الجديدة .. كما أنها تتصل بالقيود المفروضة على نشأة الاحزاب وحقوقها فى اداء دورها فى المجتمع، الامر الذى حول النقابات إلى نصف نقابات ونصف احزاب.**

بعد قرار المحكمة الدستورية العليا: دفعة للديمقراطية أم دفعة للرأسماليين؟.

وائل جمال

تنوعت ردود أفعال أطراف اللعبة السياسية فى مصر على حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان تشكيل المجالس الشعبية التى تم انتخابها وتشكيلها طبقا لقانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، بين التجاهل التام والتردد، بينما انفردت الدولة بالحركة الفورية النشطة والمنظمة.

فحتى قبل صدور الحكم المتوقع بزمن طويل كانت الدولة قد بدأت تفكر فى القانون الجديد وصيغته التى تخدم مصالحها فمنذ نهاية عام ١٩٩٣ ووزارة الادارة المحلية تعد مشروع قانون جديد يتضمن الأخذ بنظام الانتخاب الفردى على جميع المستويات، وفى نفس الوقت اعطاء المحافظين سلطات الاشراف على كافة المرافق بما فى ذلك المرافق القومية ذات الطبيعة الخاصة التى تدار محليا ،والاحالة للتحقيق وتوقيع الجزاء على كافة العاملين المدنيين فى نطاق المحافظة.

ومن وقتها والدولة فى انتظار صدور الحكم الذى جاء قبل انتهاء المدة المحددة للمجالس السابقة بشهور قليلة . وبدءا من نوفمبر الماضى وهى تعد لحل المجالس المحلية بناءً على بطلان انتخابها .وعلى الرغم من سابق تصريحه فى مطلع يناير الماضى حول صعوبة اجراء انتخابات المحليات بالنظام الفردى إلا أن د. **محمود شريف** وزير الادارة المحلية اصدر فور صدور الحكم قراراً بوقف العمل فى المجالس المحلية وأكد فى اجتماع للجنة الادارة المحلية فى مجلس الشعب أن النظام الجديد للانتخاب سيكون بالمقعد الفردى وانه سيتم تشكيل لجنة مشتركة من وزارة العدل والادارة المحلية بقرار من مجلس الوزراء لتتولى ادارة المسائل الضرورية خلال الفترة بين وقف المجالس القديمة وانتخاب المجالس الجديدة. ولم تتوقف حركة الحكومة عن ذلك بل كان الموضوع على قمة بنود أعمال مجلس الوزراء ثم كان موضوعا لمباحثات اجراها الرئيس مبارك مع رئيس مجلس الشعب.

وبالتالى بقيت الدولة هى الطرف المؤهل للتعامل مع الموقف وهذا يتضح من حفاظها على موقف المتحكم فى حركة الأمور طوال الوقت بسكون تكتيكى مصاحب باستعداد متأن للحظة التأزم لحظة الانقضاض .وفى هذا الاطار نستطيع أن نفهم تصريحات السيد الوزير التى أشارت إلى أنه يجب انتهاز الفرصة لبعث الحياة فى المجالس البلدية واعطاؤها دوراً أكبر فى ما تقدمه من خدمات والتى تعنى أن الدولة لن تكتفى بتعديل الوضع المخالف للدستور وانما الامر سيمتد إلى صياغة جديدة للقانون من المنتظر أن يتم تقديمها طبقا للسيناريو المعتاد فى وقت قياسى واعتمادها من مجلس الشعب،

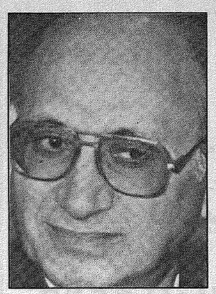
خاصة وان القانون الجديد هو الذى سيحدد موعد اجراء الانتخابات الجديدة.

وهكذا فإن حكم المحكمة الدستورية العليا الذى انبنى على عدم دستورية نظام الاقتراع بالقوائم الحزبية نظرا لما فيه من اخلال بتكافؤ الفرص، يجئ ليضع باقى اطراف اللعبة السياسية فى موقف حرج للغاية بما يثيره من اشكاليات .. تتعلق بتركيبة النظام المحلى فى مصر وعلاقته بالدولة والواقع السياسى وبالفاعلين السياسيين واحتمالات تطور هذا النظام وعلاقة ذلك بالتطور الديمقراطى.

فبداية يقوم النظام المحلى فى مصر على مفهوم الادارة المحلية الذى يشير إلى أسلوب من اساليب التنظيم الادارى يتضمن توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة من المفترض انها مستقلة تمارس ما يعهد إليها به من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية. ويرتبط هذا الاسلوب بمجموعة من الأسس والمقومات اللازمة لقيامه بدوره المفترض، اهمها الاستقلال الادارى عن الحكومة المركزية والقدرة على تكوين موارد مالية خاصة، إلى جانب مدى الرقابة المفروضة على الوحدات المحليةمن الحكومة المركزية، واخيرا الاطار السياسى والاجتماعى الذى تتحرك فيه الدولة وأفق تحالفاتها وحركتها السياسية.

وفى هذا الاطار فان النظام المحلى المصرى المؤسس على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ **يفتقد إلى الشروط التى تكفل له القيام بدوره فى دفع المشاركة الشعبية وتدعيم العملية الديمقراطية.**

فمن ناحية هناك تراجع مستمر فى حجم ونطاق الاختصاصات الممنوحة للوحدات المحلية مما ادى إلى زيادة دور المجالس التنفيذية على حساب المجالس الشعبية المحلية، التى بات يغلب علي اختصاصاتها الطابع الاستشارى غير الملزم، كما يظهر فى تقليص سلطتها الرقابية على السلطة التنفيذية إلى مجرد حق السؤال . ومن ناحية أخرى فانه بالنظر إلى عدد المعينين فى المحليات، وإلى هيمنة الدولة المركزية على الموارد التمويلية، والوصاية الرقابية المزدوجة التى يكفلها لها القانون والتى تبدأ من رئيس الجمهورية علي رأس الهرم مرورا بوزير الادارة المحلية ومجلس الوزراء والمجلس الأعلى للادارة المحلية وانتهاء بالمحافظ والمجالس



محمود شريف

الشعبية نفسها فى تسلسل رأسى من القمة للقاعدة يصبح واضحا للعيان السيطرة الاخطبوطية للدولة وجهازها التنفيذى على المحليات فى ظل هذا البنيان القانونى و النظرى ناهيك عن الإطار السياسى الأوسع المتمثل فى القدرة المتناهية للدولة المركزية على التعبئة والتجنيد فى اطار التحالفات والتحركات المدروسة من خلال ابنية القوة العائلية والاقتصادية على المستوى المحلى والمركزى ، ويبدا ذلك واضحا فى تجربة الانتخابات الماضية- والتى اشترك فيها تسعة احزاب وقاطعها التجمع حيث ارتكبت كل المخالفات الممكنة وغير الممكنة والتى جرت لشغل ٣٣٦٧٨ مقعداً من خلال ٢٧٧٢ قائمة ومثلها للمتعدد الفردى تمثل ١٣٦٦ مجلسا شعبيا على مستوى ٩٢٠ قرية و١٦٦ مركزا و ٢٠٠ مدينة و ٥٥ حيا فى ٢٦ محافظة فاز منها الحزب الوطنى بالتزكية فى ٢٣٤٧ قائمة تمثل ٤٨٪ من إجمالى القوائم واكتسح الفوز فى الباقى، بينما اقتصرت المنافسة السياسية بين الاحزاب على ١٥٪ من الدوائر فى ظل مشاركة فى التصويت لم تتعد ٢٠٪ فى اقصى الحالات.

أما أنساق تطور النظام المحلى فهى بالتالى لا يمكن تفسيرها الا من خلال اللاعب الأوحد الفاعل فى الساحة السياسية وهو الدولة، **التى تواجه كماً كبيراً من الفساد والتجاوزات فى أبنية نظامها المحلى بينما هى راغبة فى دفع التراكم الرأسمالى وجذب الاستثمارات الأجنبية** التى لن يعجبها هذا الوضع وتحتاج إلى كم من التسهيلات والخدمات المصاحبة لن يستطيع الوفاء بها إلا بناء محلى متفاعل وقوى ،وهكذا فان هناك ضرورة أمام الدولة فى مصر لبناء صياغة قانونية وواقعية جديدة لضخ الحيوية فى اطرافها النحيلة لبناء **عضلات قوية تستطيع بها استيفاء سياساتها الباطشة بالفقراء.**

وتقف القوى السياسية المعارضة فى هذا الاطار موقف المتفرج الذى يكتفى برد الفعل ويجئ اشتراكها فى العملية بأسرها خادما لاستكمال الصورة حيث يتعلق بمبررات الالتصاق بالجماهير ودفع الديمقراطية وتحقيق الحيوية السياسية فى الشارع من خلال المحليات متناسية عدة حقائق اساسية:

الأولى : تتعلق بوهنها وضعف قدراتها على مجابهة الدولة فى عملية التعبئة سواء للترشيح أو للانتخاب .

والثانية تتعلق بطبيعة التوجهات السياسية الخيرة والمتلاحقة للدولة والتى تؤكد على**تعميق طابعها البوليسى.**

والثالثة ان اصلاح النظام المحلى وزيادة فعاليته ودوره فى عملية التنمية ليس له علاقة من قريب أو بعيد بالديمقراطية ،كما تشهد تجربة كوريا الجنوبية التى ساهم القطاع المحلى فيها مساهمة بالغة الأهمية فى دعم التنمية الاقتصادية فى اطار خطة **السيمول اندونج** التى بدأتها **كوريا** فى ١٩٧٠ والذى قدم مساهمة بالغة الأهمية فى رسملة الريف الكورى ودفع عملية التراكم الرأسمالى .وتتدعم **هذه الحقيقة فى ظل نظام محلى يحتل ضباط الشرطة قمة هرمه أى منصب المحافظ نسبة ٢٠,٧ ٪ وضباط الجيش بنسبة ١٧,٢٪ من عدد المحافظين.**

ان قضية الديمقراطية هى قضية كلية لا تتجزأ. ومن هنا فان موقف المعارضة اليسارية يجب أن ينبع من فهم ان التغيرات فى وظائف الدولة واشكالها هى انعكاس للحدود التى تمليها مقتضيات سيادة مصالح التطور الرأسمالى فى علاقته بالتحالفات الاجتماعية والصراع الطبقى مما يعنى أن **الدولة الرأسمالية تبقى سياسيا وايديولوجيا موحدة** حتى وان بدت **غير ذلك ومن هنا فقط ينبغى أن تنطلق.**

بعد تطبيق القانون المدنى على إيجارات المساكن: فعلاً عدنا إلى القانون «الطبيعى»:

من معه فهو معنا ، ومن ليس معه ليس معنا «السلطة المصرية»

لماذا لم يهلل اليمين لقانون تمناه منذ عشرين عاماً؟

مصباح قطب

لو كنا فى «زمن تانى» لحسبناها بالثانية والدقيقة والساعة واليوم، لأن الأمر يستحق .. غير ان مدرستنا فى الكتابة -والسياسة! -مختلفة الآن.

لقد مضى خمسة وخمسون عاماً **على أول تدخل حكومى فى القانون «الخالد» (تسميه الليبرالية القديمة والجديدة «القانون الطبيعى») قانون العرض والطلب فى المساكن**،وها هى الدولة لمناسبة ما بعد العيد الذهبى للمناسبة!، تعود وتكفّر عن ذنبها وترفع **تدخلها الذى بدأ بالأمر العسكرى الصادر فى مارس ١٩٤١ واستمر قبل ٥٢ وبعد ٥٢** .. فى عهود الرؤساء **نجيب وجمال وأنوروحسنى** باشكال شتى لتجميد الايجارات أو تخفيضها أو تقنين معايير التعاقد عليها وإيجاد مرجعية رسمية ثابتة للتدخل بين المالك والمستأجر (لجان تقدير الايجارات).

لو كنا فى التلفزيون لحاولنا استضافة **السيد الرئيس والسادة : صفوت الشريف وكمال الشاذلى وفتحى سرور وكمال الجنزورى وأسامة الباز ومحمد ابراهيم سليمان** وغيرهم من ذوى الأصول المستورة بالعافية لنسألهم:

هل تذكرون ماذا كانت مشاعركم ومشاعر ذويكم عندما كانت الدولة- منذ ١٩٤١ - تتدخل لخفض الايجارات أو لمنع طرد السكان ؟..

وهل تعتقدون انه يمكن ان يكون هناك اناس الآن - رغم أن الدنيا تغيرت وانكم غيرتم القوانين لهذا السبب- ستصاب بالانهيار للإجراء العكسى أى ترك الإيجارات للعرض والطلب (غير الصافيين كمان فى بلدنا) وقوى السوق مرة أخرى؟.

لكن التلفزيون لا يصله امثالنا ولا تصله أمثال تلك الأسئلة الرزلة .. فهو يسير على المنهج الذى سار عليه **السادات** طبقا للنكتة التى رواها **البابا شنوده-كما قيل-** بنفسه: ذهب البابا إلى السادات وقال له: فليباركك الله وليحفظ عهدك «الشعب» هل يمكن أن نرى يوما نائبا لرئيس الوزراء قبطياً؟.

قال السادات: ليه لأ يا شنوده .. أنا مش أقل من عبد الناصر وفعلاً سأجعل كمال هنرى نائباً لرئيس الوزراء.

قال البابا: فليباركك الله وليحفظك الشعب هل يمكن أن نرى رئيسا للوزراء قبطياً؟.

السادات: ليه لأ يا شنوده .. انا لست أقل من الأسرة الخديوية التى قلدت بطرس غالى هذا المنصب .. اننى افكر فعلاً فى جعل د. بطرس رئيسا للوزراء.

البابا: يكرر ويطلب: هل يمكن أن نرى يوما نائبا للرئيس قبطياً؟.

السادات: كأنك تقرأ ما فى بالى يا شنوده .. اننى افكر فعلا لتقوية النسيج الوطنى، وبروح أكتوبر، أن أقلد اللواء عزيز غالى هذا المنصب.

البابا: وقد تفتحت شهيته الوطنية، لكنه استشعر حرجاً يقول: فليباركك الله .. هل يمكن .. يعنى ... ان نرى يوما ... بعد عمر طويل يعنى يا ريس ... رئيسا لمصر قبطياً؟.

السادات غاضباً: علّى الطلاق ولا مسلم يا شنوده!!.

اذن لا مجال أمامنا «للإثارة» ،ولا للولوج إلى الباب الوحيد الذى يمكن من خلاله ادارة حوار مع القاعدة الشعبية التى أصبح عرضها عرضين بعد المسمى حركيا بالاصلاح الاقتصادى . لا مجال سوى التأمل -هنا- فى القانون الجديد ومغزى صدوره والقوى المستفيدة والأخرى المضاره منه ، ومستقبل عملية البحث عن سكن فى مصر.

غير أن لب الموضوع سيكون : **لماذا لم يهلل اليمين المصرى ، الذى صدّع ادمغتنا منذ ١٩٧٤ بالإلحاح على العودة إلى قاعدة : العقد شريعة المتعاقدين .. فى القانون المدنى ، كأساس للتعاقد على تأجير المسكن.. لماذا لم يهلل هذا اليمين للنصر الذى جاءه كالصاروخ ودون توقع وعلى طبق من ماس: نعنى القانون ٤ لسنة ١٩٩٦** ، الخاص بتطبيق القانون المدنى على الشقق الخالية عند تأجيرها ؟.

أيضا لماذا وافق اليسار تقريباً على قانون

ظل يناهضه طوال عشرين عاماً -مؤيداً في ذلك من أطراف شريفة من التكنوقراط الحاكمين.. وبعضها كان واعياً مثل المرحوم **د. رفعت المحجوب؟**-.

لماذا لم تحتاج الحكومة إلى طلب الدعم من الأزهر أو دار الافتاء، كما فعلت في قانون الايجارات الزراعية؟.

وأخيراً ما مضمون التعديل المرتقب لقانون ايجارات المساكن القديمة، الذي يقال انه سيصدر خلال شهور وكيف سيصير حال الموضوع الإسكاني في مصر المحروسة؟.

الشقة والوطنية والخلود

بداية فان لديّ نقطتي انطلاق:

الأولى: واستعير فيها مقولة للدكتور **ميلاد حنا**، اوردها في كتابه **«الاسكان والسياسية»** الذي ظهر في السوق منذ أيام .. مقولة : **«لا وطن بلا أرض ولا وطنية بلا مأوى»** وطبيعي لإنسان من أصل مستور بالعافية- أيضا- مثلي أن يرى أن الحق في السكن أحد أعمدة الانتماء الوطني بالفعل، وأن غياب ، او اهدار هذا الحق، لهو جريمة مزدوجة في حق الوطن والمواطن . (الناس في مصر تقدر، وحتى الآن ، تأكل عيش حاف، أو مغمس بالهواء، ولو ملوثاً ، وترتدي هدوم كل شئ كان ، وتقتصد في كل النفقات وما يسمى بالضروريات ، بشرط أن يسترها بيت).

الثانية: اجتهاد خاص استخلصته من خبرة السكن في غرفة رطبة في أحد حواري المطرية ،ومن التعرف على الساكنين امثالي في غرفة ، ولكن من الأسر.. موظفين وعمال .. وحرفية.. وستات مكافحات على المعايش والعيال. الدرس هو: ان المصري يبحث عن حقه من ثقافة الخلود الفرعونية، في التشكيل المعماري الذي يحتويه ولهذا فان الأسر الفقيرة المكدسة في غرف تبذل جهوداً جبارة(تدمع لنماذج منها العين اعجابا وعطفا) لخلق اشياء تعيش وتبقى في السكن الميت بطبيعته .. وقد لاحظت أيضا أن العاديين يتقهقرون أمام الصعوبات ،في مجال تمنياتهم حيال العيال والمعيشة، وشوفان الدنيا، لكن حلم الوسع والبراح والمعمار الخالد لا يفارقهم حتى الموت . المعنى أن السكن قضية أوسع بكثير مما ظنته حتى الناصرية في ذروة انحيازها للفقراء «مجرد متوى» ,وتقديري أن الناس ردت على هذه الفلسفة بما يعني: ما دام «متوى» خليّه متوى بقى وسيبونا نعمل عشش فراخ في الشقق وبلكونات وأوض زيادة من لا شئ للولاد في المساكن الشعبية .. وسوف نظل نحتفظ بحلمنا في السكن «الخالد» إلى زمن آخر.. لابد أن يأتي. بهذا المعنى أفهم قضية الاسكان وانحاز إلى أحلام الذين أنا منهم و...

نبدأ الإجابة

أورد د. ميلاد في كتابه جدولا يبين القوانين الرئيسية التي حكمت تحديد الايجارات للمساكن ، ويوضح تاريخ انشاء المسكن ونسبة التخفيض وتاريخ سريانها والظروف السياسية التي حكمت الاجراء المتخذ(أنظر الجدول).

والجدول المنشور ناطق بذاته على اتجاهات تطور السياسةالاسكانية في مصر .. والمهم أن نوضح أن إدارك **البرجوازية المصرية المبكر لعدم كفاية «قانون» العرض والطلب وحده** (رغم محدودية الطلب وقتذاك وضيق قاعدة الطبقة المتوسطة الساعي الرئيسي لسكن في المدن) وان كان قد حكمته ظروف نشأة الحرب ، الا أن الأمر في تقديري يتجاوز ذلك إلى تأثير البروز القوي لتيارات الفكر الاجتماعي بألوانه في صفوف الحركة الوطنية المصرية ،واشتعال الشارع السياسي المصري.. أقول ذلك لأن الخبرة المرصودة تؤكد أن الناس تهجر المدن وقت الحرب لا العكس.. علي اساس ان المدن.. الكبيرة بالذات مستهدفة ، ولذالم يكن نقص المساكن بسبب الحرب - وتعطل الشركات طبعا- هو الأساس في التدخل بالأمر العسكري فقط.

لكن**المحير ان اليمين المصري تنكر لهذا الدرس بعد عودة المنابر ثم التعددية الحزبية ، وظل يصر على العودة إلى القانون المدني:** (العقد شريعة المتعاقدين) حتى دون أن يقدم حيثيات .وقد نجح في أن وصل عام ١٩٩٢ /١٩٩٣ إلى ادخال مشروع قانون من مادة واحدة بهذا المعنى،وعليه «بادج» جمعية رجال الأعمال المصريين ، إلى لجنة الاسكان في مجلس الشعب ، في سابقة كانت الأولى من نوعها . ساعد على ادخال المشروع المرحومسيد **سرحان** -نائب بورسعيد ورئيس اللجنة -وكان قد ادخله نكاية في الحكومة والوزير **الكفراوي** . لكن كان هناك في الحكم من يدرك خطورة مثل هذا الأمر ، ويدرك بالطبع **أن قاعدة عريضة من البيروقراطية السياسية الحاكمة ، وأيضا من بيروقراطية القمة الدينية ، تسكن في المنيل والزمالك والمهندسين** ومصر الجديدة وغيرها **بملاليم ، بل وتؤجر الشقق المؤجرة وتربح من جراء ذلك** ومن جراء التنازلات عشرات ومئات الآلاف (لاحظ أن للشيوخ اراض في قراهم لذا تحمسوا لقانون ايجارات الزراعة فقط). ولم يكن الحكم مستعدا لاغضاب كل هؤلاء ، ولذا تمحك في الطبقات الشعبية، ووقف ضد تمرير القانون أكثر من مرة. بل ولعبت السلطة الرسمية دوراً في التعمية علي نتائج المسح الذي اجراه جهاز **التعبئة والاحصاء عام ١٩٨٩**واثبت به **وجود ١٫٨ مليون شقة مغلقة علي مستوى الجمهورية**.لأن وجود هذا العدد.. المعطل (ثروة قدرها ٩ مليار جنيه) يعني أنه يمكن اصدار قانون للتأجير بالعرض والطلب، مرحلياً ، لهذا النوع من السكن ، دون اخلال بحقوق محدودي الدخل ، لو كان هناك حكم منصف ونزيه .. وشعبي . استمر الحال إلى أن وصلنا إلى ما بعد قانون جمعية رجال الأعمال (كان قد أعده د. **حسن الابراشي** خبير التشريعات بالجمعية وهو محام ،ابن ناس، وشديد المحافظة ..وقد اعد قانوناً آخر اثار ضجة وقدمه للجهات الرسمية يطلق علاقات العمل هي الأخرى للعرض والطلب) وصلنا إلى وضع صمت فيه اليمين فجأة وسكتت السلطة الرسمية إلى حد بعيد .. من نهاية ٩٤ حتى بداية ١٩٩٦ .

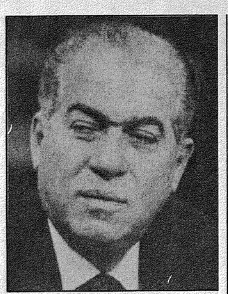
في هذه الفترة خلقت قوى السوق ،وقوى المنافع في البيروقراطية السياسية، قانونها الخاص ، غير المعلن ، وفرضته ألا وهو قانون



د. ميلاد حنا

«تسعة أعشار الرزق فى تجارة العقارات» . سرت حمى الاتجار بالعقارات فى أوصال الطبقة المتوسطة ، من عاد منها من الخليج ومن بقى ، ومن كان هنا . واشتدت الغيرة بين رجال الأعمال فى الحزب الحاكم فأنشأ **محمد فريد خميس**،رجل الصناعة المقرب من الرئيس مبارك والذى كنا نعوّل أن يدخل صناعات الموجة الثالثة ، بعد نجاحه الراهن ، انشأ **شركة للاستثمار العقارى** فتوج بذلك- أو دشن- بداية مرحلة جديدة / قديمة للرأسمالية المصرية، تشبه ما بدأت به فى عهد السادات عام ١٩٧٤ .. أى **الاتجار فى اراضى البناء والشقق والابراج و«اللعب» فى عالم المقاولات**،وادي دخول البنوك إلى اشتعال الحمى أكثر وأكثر . وساعد على ذلك أن كثيرين من الطبقة المتوسطة حازوا أكثر من شقة بالحلال او التلاعب فى شقق التعاونيات والنقابات ، واصبح لديهم الوقت ،وليس لديهم الارادة للتطور الصحيح ...فتاجروا فى الشقق،واصبح حديثهم منصباً على: خدتها بكام وبعتها بكام؟ ووصل الأمر إلى أن **الرجل الثانى فى الدولة اشترى عقارين قرب الاسكندرية ، ثم باع أحدهما بعد عام ،فربح نحو مليون جنيه** .. وقد علمت ان حواراً دار بين جهاز رقابى وبين الرئاسة حول الواقعة التى نشرتها فى الأهالى ، لكن الاثنان اتفقا على أن المسألة «طبيعية» !!!!!.

وفى غضون ذلك، ومن خلال المطالب التى حققتها البيروقراطية السياسية من السياسة ومن الفساد (الذى شاع بعد حرب الخليج الثانية بصفة خاصة) استطاعت ان ترتب لنفسها شققاً فاخرة فى المواقع «الحلوة» هنا ، أو حتى فى الخارج ، وأن تلعب هى الأخرى بالقديم والجديد فى سوق العقارات والاراضى ومن ثم تآكل ما تبقى لديها من حس بأهمية الحفاظ على الاستقرار فى علاقات الايجار القديمة.. نشط السوق على «أحلى» قانون عرض وطلب ، بلا قانون وفجأة **:بضغط البنك الدولى والصندوق** ويصرّان على أنهما اذا كانا قد طوّلا بالهما على الحكومة فى تخفيض الجنيه ، فانه لابد من تحرير ايجارات المساكن.. ويجئ د. **كمال الجنزورى** -الزاهد والمتواضع والشريف- ،ويقول مسئول بالبنك في احتفال **القاهرة همساً** لجاره الاقتصادى المصرى المعروف **:هذا هو الرجل الذى سينفذ كل ما نريده .. لن يستطيع أحد أن**



الجنزورى

يقول انه سيستفيد شيئاً .. ثم ان تركيبه المحافظ فى النهاية سيجعل شيئا داخله يقبل منطق ما نراه: العرض والطلب والقانون الالهى «الطبيعى» ،وبالفعل .. فى أول اجتماع لمجلس الوزراء يشار إلى أن القانون سيعد ، وفى الاجتماع الثانى يوافق عليه ،وفى مجلس الشعب يمر القانون كالبرق ، ويوقع عليه الرئيس فى ذات الليلة ويطبع فى الجريدة الرسمية ،ليصبح سارى المفعول فى اليوم الثانى مباشرة، وليختل القانون الموازى غير المكتوب الذى كانت صاغته القوى العقارية لكن تختل معهم أيضا احلام الفقراء فى مسكن رخيص.

اليمين واليسار والناس

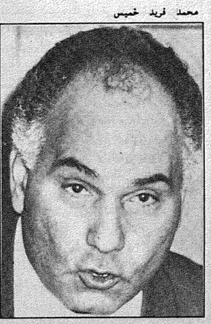
وبفتور شديد يستقبل العقاريون من كل أهل اليمين «والوسط» القانون .. وتعكس صحيفة **الوفد** الوضع بدقة اذ تتحدث عن انه **لا توجد ضمانات لخروج الساكن بعد المدة المحددة فى العقد** ،**وان القانون غامض فيما يخص حق الزوجة الحاضنة فى المسكن** ،**وانه لا يكفى اذ لابد من علاج أمر المساكن القديمة**(الوفديون ومن معهم يهمهم هذا الأمر أكثر من اهتمامهم بحيتان الابراج ومن و الاهم لأن الأخيرين «بتوع» الوطنى اساساً وظاهر بالطبع انها حجج واهية ،وان ترديد الصحف القومية لها ، لهو دليل على أن العقارين الذين كدسوا الشقق والمحلات والوحدات المصيفية ، بغرض البيع ثم الشراء

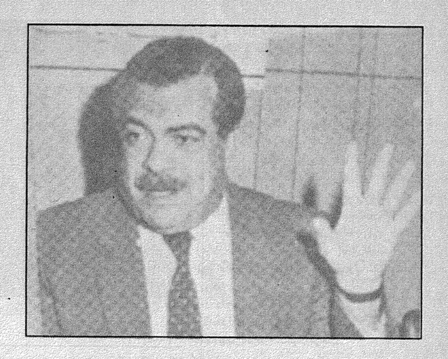
وهلم جرا وكسبا بوغتوا بقانون سيعطل هذا الايقاع، على الأقل لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات ، لوجود متراكم يحتاج إلى تصريف يصل فى بعض التقديرات إلى أكثر من ٢ مليون شقة. وتكاد المباغتة تشكل ضربة للعقاريين شبيهة بالضربة التى وجهتها الدولة لشركات التوظيف الاسلامنجية(على الرغم من ان جزءاً من بيروقراطية الدولة كان متورطاً فيها لكن الكبار ادركوا ان هذه الشركات ستقلب معادلة الحكم وقاعدته)ومن المؤكد أن العقاريين يحاولون متساندين التعتيم على الاثر المؤقت لهذا القانون فى ضرب ارباحهم .. وهم يكثرون الآن الحديث عن الكساد .. وتوقف السوق ..وثبات الأسعار .. والترقب ، لأنهم يعرفون ان شرارة معرفة واحدة تربط منطقيا بين القانون والواقع الذى تتراكم فيه الشقق المخزنة ستؤدى حتما إلى انهيار اسعار التمليك مرحليا.

هل يساند التلفزيون فى التعتيم؟.

ومن جهة السلطة الرسمية فهناك من يقول أن الرئيس مبارك كان منزعجاً من شيوع حمى الاتجار العقارى وانه كان يرتب منذ شهور لمثل هذا الامر ، ووجد فى د. الجنزورى -السريع! بغيته.وقد يكون فى عرفهم تأييد القوى اليسارية للقانون نسبيا ناتج عن هذا وهناك من يرى أن الحكومة كانت تستجيب لمتطلبات الصندوق والبنك، ومتطلبات التحضير لمؤتمر الشرق اوسطية

محمد فريد خميس





الثالث الذى سيعقد فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٦ ، ويراد ان يتم تقديم مصرفيه كأفضل بلد لتلقى الاستثمارات في المنطقة. ويضيف أصحاب هذه الرؤية ان رئيس الوزراء اضطر بعد صدور القانون إلى التأكيد على ان الدولة ستستمر في العمل علي توفير المساكن لغير القادرين وان دورها لن ينتهى، لما لمسه من فزع لدى الرأى العام الفقير.

فى كل الحالات فان الحاصل:

-ايجار شقة من ١٠٠م٢ سيتراوح بين ٥٠٠- ٦٥٠ جنيهاً ،كما قدره الخبراء ، فى ظل هذا القانون.وقد يحدث ذلك «قدام شوية» لكنه حتما سيحدث ويذكر ان الشقة ايجار ١٠٠ متر فى دار السلام مقدمها الآن ١٥ ألف جنيه وايجارها ١٢٠ شهرياً.

-ان التوازن المطلوب احداثه فى عالم الاسكان ليس فقط بين العرض والطلب(هذا اذا اعتبرنا ان فى المعروض من المتراكم ما يمكن للفئات الشعبية الافادة منه) ،ولكن كما يرى د. ميلاد أيضا لابد ان يكون بين انماط الحيازة:**ملك وتمليك وايجار** .وبين انماط المساكن:**فاخر- متوسط- شعبى**وبين التوزيع الجغرافى للانماط السكنية المختلفة، وبين دخل المواطن وما يدفعه منه للسكن .. وهذه التوازنات، قد زادها الاصلاح الاقتصادى سوءاً.

- ان قواعد توريث عقود الايجار الحالية (القديمة) وتوزيع كلفة الصيانة، وسقف ربحية الاستثمار فى البناء لابد سيتم تعديلها فى اتجاه خطوات نحو التحرير ،ومعها قواعد تأجير الشقق غير السكنية ،وأيضا اسس ولوائح تكاليف الدمغات والصرف الصحى والمياه والكهربا.(حاجات حتخلى الناس تطفش من السكن لوحدها) صحيح ان المرء يؤمن ان كل شئ قابل للمراجعة شرط ان يكون الهدف: **مسكن مناسب لكل مواطن.**

-ان القانون رقم ٤ حمّال أوجه ، ويمكن للقوى اليسارية اذا رصت صفوفها ان تحسن الافادة منه فى توجيه ضربة لحمى المتاجرة والمضاربة،وفى الدفع لوضع قواعد لعدم حيازة أكثر من مسكن، **وللحيولة دون دخول مدخرات المصريين بالبنوك إلى المضاربة العقارية،وفى ايجاد السبل لتخفيض كلفة البناء وأنماطه** لأن لعبة رفع التكلفة تنطوى على مقصودية عالية بأكثر منها نتاج ظروف السوق المحلى و الدولى .. ويمكن لليسار أيضا أن يناضل **لجعل هذا القانون «غير ابدى»هو الآخر** وان يتوقف العمل به حال «تسييل» الجزء الأكبر من الثروة العقارية المخزنة للتداول فى السوق،وفرض ضرائب اضافية على شقق المواقع المتميزة والتى تزيد مساحاتها عن ١٠٠م٢ .وان يناضل ايضا لوضع **سياسة للاسكان بدلا عن «الهرجلة» الحالية ، مع التمسك ببقاء ارتباط الاسكان بالتعمير** ،حتى لا يحرم الأول من الموارد اللازمة (لأن دعم الاسكان سينخفض بالضرورة مع استمرار الاصلاح) وحتى لا ينشغل الثانى بالبناء للطبقة المترفة ،ويعمل حواجز أمواج من أموال الشعب ، لتأمين مصايفهم الفاخرة (٣٠ مليون جنيه لحواجز مارينا وحدها) يمكن لليسار ان يفعل ذلك كله ، لأن قضية الاسكان هى قضية كل بيت .. ويمكن له ان يتبنى من **قانون اتحاد الشاغلين**،الذى طرحه **د. ميلاد حنا** حين كان رئيسا للجنة الاسكان فى البرلمان (٨٤-١٩٨٦) ولا يزال.. ان الحكومة المصرية قد رفضت القانون ، لانها رأت فيه انه مدخل خطير لتنظيم الشعب المصرى وتعليمه الديموقراطية (قالها د. المحجوب صراحة) وعلينا ان نتمسك به ونناضل من اجله ، فهو ذو فائدة جمة أيضا فى صيانة الثروة العقارية والتواصل الاجتماعى!!.

لامفر امامنا من ذلك بعد ان نظم **اليمين وبيروقراطية الدولة نفسيهما ،وكونا بالتراضى الاتحاد المصرى لمقاولى البناء والتشييد ، كأقوى منظمة للمجتمع المدنى فى مصر** .. وهو ،دافع عن «مصالح» الطرفين مؤيداً من لجنتى الاسكان فى الحزب الوطنى والبرلمان (رئيس الاتحاد وهو رئيس لجنة البرلمان ورئيس الشركة القابضة للتشييد فى نفس الوقت) هذا مع غرف المقاولات في اتحاد الصناعات والغرف التجارية وشعبتها فى الغرفة المصرية الأمريكية ،والألمانية العربية.

وعلى اليسار ان يناضل أيضا لتأكيد معنى أن قضية المدن المصرية اصبحت مثل قضية البيئة تهم الجميع .. بمعنى أنه مهما سكن الاغنياء فى احياء بعيدة راقية ومنظمة فان الهامشيين والتائهين وراهم وراهم الا اذا اهتمت الحكومة باعادة الوجه الانسانى لكافة احياء المدينة المهمشة(يتوقع العارفون ان تصبح القاهرة مثل المكسيك ويتوقع العبد لله ان تكون الاسكندرية أسوأ من أسوأ مدينة هندية لأن حس السلطة التنفيذية بالمسئولية عن كامل المدينة يتراخي ،كما أن النخبة مشغولة بايجاد مواقع أبعد، ظنا أن هذا سيحميها من مطاردة الضائعين)هناك الكثير لنعمله .. وهناك مقترح من د. ميلاد له أهمية : ان تصبح وزارة الاسكان وزارة سيادية.. لا أن ينظر إليها كما هو الوضع الآن باعتبارها وزارة «فنية» ليس لدى الرئيس وقت ليتسقبل المسئول عنها اللهم الا كل فين وفين اذا حدثت كارثة... عموماً للإجابات بواقي.

تاريخ انشاء المسكن	اساسا تحديد الايجار	نسبة التخفيض	تاريخ سريان التخفيض	القانون السارى	الظروف السياسية
قبل 1944/1/1	أجرة شهر أبريل 1941 -خفضت اجرتها بمقدار الاعفاءات من الضريبة العقارية	- 13٫7تقريبا فى المتوسط	- يناير 1962 169/1961	121/1947 169/1961	نقص المساكن لظروف الحرب العالمية الثانية
من1944/1/1 حتى 1952/9/18	-الأجرة التعاقدية مخفضة -التخفيض بمقدار الضرائب	15٪ + 20٪ +13٫7 ٪ تقريبا	اكتوبر 1952 مارس 1965 أول يناير 62	199/1952 7/1965 169/1961	أرضاء سكان المدن بعد قيام ثورة يوليو1952
من1953/9/18 حتى 1958/6/12	الأجرة التعاقدية مخفضة التخفيض بمقدار الضرائب	20٪ +20٪ +13٫7٪	يوليو 1958 مارس1965 يناير1962	55/1958 7/1965 169/1961	احتفالا بالوحدة مع سوريا
من 1958/6/12 حتى 1961/11/5	الأجرة التعاقدية مخفضة التخفيض بمقدار الضرائب	20٪ +20٪ +13٫7	ديسمبر 1961 مارس 1965 يناير 1962	168/1961 7/1965 169/1961	امتصاص للغضب بعد الانفصال عن سوريا
من 1961/11/5 حتى سبتمبر 1977	5٪ من قيمة الأرض + 8٪ من المبانى	-----	-----	46/1962	فى مناخ ميثاق الاتحاد الاشتراكى العربى
من سبتمبر 1977 حتى الآن	7٪ من قيمة الأرض+ 10٪ من تكلفة المبانى	-----	------	49/1977	تعبيرا عن بداية الانفتاح الاقتصادى
من عام 1981 حتى الآن	7٪ من قيمة الأرض والمبانى زيادة ايجارات الأماكن غير الأنية	-----	----	136/1981	

وبدأت أخطر مراحل تشريعات التحرير الاقتصادى

محمود الحضرى

فى أقل من شهرين اتخذت حكومة د. **كمال الجنزورى** خطوات سريعة ومتلاحقة نحو التحرير الاقتصادى والخصخصة بشكل لفت أنظار القائمين على إدارة الاقتصاد الحكومى ذاته.

وكان التفسير الوحيد والمقبول هو أن تلك **الاجراءات خطوة لكسر حاجز الجمود الذى أصاب المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية وأدى إلى تعطيل أو تأخير إسقاط الشريحة الثالثة من الديون**.بل فسرها البعض الآخر بأنها استعدادات مبكرة للمؤتمر الاقتصادى العالمى المقرر عقده بالقاهرة فى ٢٨ نوفمبر القادم. وهو المؤتمر الثالث بعد مؤتمرى الدار البيضاء وكمان بالأردن.

فى كل الأحوال ومع بداية مارس الجارى تبدأ جولة جديدة من المفاوضات مع صندوق النقد لتقييم أداء برنامج الحكومة لما يسمى بالاصلاح الاقتصادى ، ووضع برنامج مستقبلى للمرحلة القادمة والتى تلتزم به الحكومة أمام المؤسسات الدولية.

والمتابع للتطورات الاقتصادية الأخيرة ومباحثات الحكومة مع المؤسسات والدول الأخرى ، سنجد أنها تزامنت مع ما إتخذته من اجراءات وتشابكت مطالبهم الاقتصادية ، سواء كان ذلك فى إطار الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع أوروبا أو فى المفاوضات مع البنك الدولى ،وصندوق النقد الدولى.

أخطر ما شهدته الفترة الماضية وما ستشهده الفترة المقبلة ، اتخاذ اجراءات اقتصادية فى مختلف المجالات.

فقد أقر مجلس الوزراء بعد خمسة اجتماعات عقدتها اللجنة الوزارية المتابعة للخصخصة ، برنامجا **لبيع أسهم ٥٢ شركة من شركات قطاع الاعمال العام**- وفقاً لتسمية القانون ٢٠٣- وذلك على مدى عامين أو ثلاثة أعوام .. وسيتم فى المرحلة **الأولى طرح نسبة ٢٠٪ من أسهمها للبيع من خلال بورصة الأوراق المالية ثم تزداد هذه النسبة تدريجيا حتى تصل إلى ٤٩٪ ملكية خاصة كاملة.**

ولأول مرة ودون سابق انذار يتم ادراج عدد من الشركات الكبرى فى القائمة من بينها مجمع الالومونيوم لنجع حمادى . وشركة ابو قير للأسمدة وطرح **نسبة جديدة من الشركة الشرقية للدخان** . ولم يتم الاكتفاء بذلك فقد ناقشت اللجنة الوزارية المختصة بعملية الخصخصة برئاسة د. **عاطف عبيد** وزير قطاع الأعمال العام إمكانية طرح نسب من اسهم **شركات مثل النصر ومصر للغزل والنسيج بالمحلة وكفر الدوار للغزل والحديد والصلب.**

ولمزيد من الاستعدادات لواحدة من أهم وأخطر الجولات بين الحكومة وصندوق النقد ، بدأت الحكومة تدخل مرحلة «المزايدة» على برنامج التحرير الاقتصادى أو ما تسميه الاصلاح وتسابق الصندوق والبنك فى مطالبهما..

ففى الأسبوع الثانى من الشهر الماضى قررت الحكومة متمثلة فى وزارة قطاع الأعمال العام **طرح بيع نسبة كبيرة أو بالضبط حصة الدولة- فى بعض الفنادق الكبرى** ، **وشملت فندق سميراميس انتركونتننتال بواقع ٨ر٨٪ من إجمالى الأصول البالغة ٣١٩ مليون جنيه ، وبيع ٢ر٢٥٪ من رأسمال فندق ايتاب بالاسماعيلية البالغ قيمته ٢٧ مليون جنيه ، علاوة على بيع ٥ر١٢٪ من قيمة أصول فندق هيلتون طابا والتى تقدر بنحو ١٥٠ مليون جنيه.**

كمال الجنزورى يقود مرحلة التحول الكامل لصالح رجال الأعمال فقط!

* تسهيلات استثمارية لرجال الأعمال والعقارات .. وتخفيضات فى الجمارك.
* مزاد حكومى بقوانين وقرارات من أجل عيون المستثمرين.
* بيع البنوك والشركات بقانون خاص.

ويأتى طرح هذه الشركات والفنادق بعدما كشف تقرير لوزارة قطاع الأعمال عن أن حصيلة بيع الشركات العامة منذ بداية تطبيق سياسة الاصلاح والخصخصة بلغت **مليار و٤٠٢ مليون و٦٠٠ ألف** جنيه ، وشمل هذا المبلغ ٨٦٥ مليون جنيه عبارة عن حصيلة بيع أسهم فى ١٦ شركة تم طرحها خلال الفترة السابقة حتى نهاية عام ١٩٩٥.

وبلغت مشتروات القطاع الخاص من هذا المبلغ ٧١١ مليون جنيه، بينما بلغ ما اشتراه العاملون من أسهم ١٥٤ مليون جنيه.

وذكر التقرير أن من إجمالى حصيلة البيع ٥٣٧ مليون جنيه عبارة عن حصيلة بيع ٣ شركات بالكامل وهى **الكوكاكولا** وبلغت حصيلة بيعها ٣٢٢ مليون و٥٠٠ ألف جنيه ، وشركة **البيبسى كولا** وثمنها ١٥٦ مليون و٦٠٠ ألف جنيه وشركة **المراجل البخارية** باجمالى ٥٨ مليون جنيه.

وأسفرت سياسة الخصخصة عن **خفض عدد الشركات العامة إلى ٣٠٤ شركات بعد تصفية ١٢ شركة نهائيا وبيع ثلاث شركات.**

(وفى أرقام ذات دلالة ناقش مجلس الوزراء تقريراً حول اداء الشركات على مدى العام الماضى، جاء فيه أن هناك **٢١٤ شركة حققت ارباحاً بلغت ٢٫٦ مليار جنيه ، بينما بلغت خسائر ٨٩ شركة ١٫٩ مليار جنيه ليصبح صافى ارباح قطاع الأعمال العام ١٫٧ مليار جنيه.**

وتواصل الحكومة ماراثون المزايدات فى البيع والخصخصة مع المؤسسات المالية فبعد اعلان رئيس الجمهورية فتح باب الاستثمار على مصراعيه دون قيود، وفتح الحد الأقصى لتأسيس المشروعات بنظام الاخطار . سيصدر قريباً قرار جمهورى آخر بانشاء **هيئة جديدة تكون الجهة الوحيدة المسئولة عن ادارة الاستثمار فى مصر** سواء من حيث التأسيس أو المتابعة.

وبانشاء تلك الهيئة الجديدة ستتحول هيئة سوق المال وهيئة الاستثمار والادارات الاستثمارية فى المحافظات إلى جهات ترويج للمشروعات الكبرى بين رجال الأعمال والمستثمرين.

وتستمر الحكومة فى مزداها من أجل عيون المستثمرين فقد قررت وبناء على اتفاق بين الحكومة ووفد الشراكة الأمريكى ، **تحميل الدولة بالضرائب والجمارك التى كان يتحملها المصدرون بواقع ٦٠ مليون جنيه** عبارة عن ضرائب **على الواردات . وخفض جمارك استيراد سيارات الشحن من ٦٠٪ إلى ٢٠٪.**

وتسعى الحكومة لتذليل كافة العقبات أمام مفاوضاتها مع صندوق النقد ، وذلك بالاعداد لمشروع **قانون الاستثمار الموحد** والذى سيدخل مجلس الشعب خلال فترة ليست بقصيرة. وسيضم المشروع الجديد كافة



عاطف عبيد

الاعفاءات الجمركية والضريبية المنصوص عليها فى القوانين الحالية، وإقرار حق تحويل الأرباح الخاصة بالمشروعات الاستثمارية الى الخارج ، واخضاع كافة الأنشطة الاقتصادية لتشريع موحد باسم قانون النشاط الاقتصادى وسيتضمن القانون الجديد مزايا أخرى للمستثمرين لجذب رؤوس أموالهم للاستثمار داخل مصر.

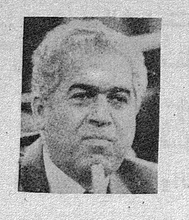
أما أخطر تنازلات الحكومة الأخير فهو خضوعها لمطلب المؤسسات المالية الدولية ،وانتهت من **الصياغة الأولى لمشروع قانون البنك المركزى والبنوك** وتنظيم **العمل المصرى ، ليفتح الباب أمام الأجانب لامتلاك البنوك المشتركة والعامة.** وسيساهم هذا المشروع بقانون فى دخول الأجانب من كافة الجنسيات لشراء حصص الدولة فى البنوك المشتركة والبالغ عددها ٣٢ بنكاً ، وشراء حصص من البنوك العامة.

وتسعى أوساط حكومية إلى سرعة عرض هذا القانون الجديد على مجلس الشعب اصداره ليدخل حيز التنفيذ فى أقرب وقت ممكن.

وهكذا تجمعت مصالح الصندوق والبنك وأهداف الشراكة مع أمريكا وأوروبا لتصب فى اتجاه واحد .. ترجمته الحكومة إلى قرارات واجراءات وقوانين..

والسؤال ماذا سيأتى من قوانين جديدة، وهل جاء د. **كمال الجنزورى** ليكون مقننا لتشريعات مرحلة التحول الكامل مع مصالح رجال الأعمال فقط.. أم أن هناك أهدافاً أخرى؟!.

الحكومة فى انتظار مستثمر لن يأتى أبداً



د. الجنزورى

منذ بداية عهد الانفتاح وحكومتنا تسير على مبدأ وحيد لم تعدل عنه يوما وهو ان المستثمر دائما على حق.. ورغم أن الجدل استمر طويلا حول تعريف العامل والفلاح لكننا لم نسمع مرة واحدة عن تعريف واحد لهذا المستثمر الذى تلهث وراءه حكومات الانفتاح المتعاقبة، حتى طلع علينا احد كبار المفكرين القوميين (نسبة للصحافة القومية) وقال بان المستثمر هو: «اي واحد معاه فلوس».

وبعد تولى **د. الجنزورى** ،مقاليد الوزارة الجديدة بدأت سلسلة من الاجتماعات المكثفة على أعلى المستويات و خرجت بعدها مجموعة من الاجراءات والقرارات والتشريعات لفتح كل الأبواب أمام فلوس أي مستثمر واعلنت الحكومة عن خطة لجذب فلوس المصريين فى الخارج التى تعدت ٧٠ مليار دولار وتحولت هيئة الاستثمار فى الاجراءات الجديدة إلى «بصمجى» مهمته الترخيص لكل ما يطلبه المستثمر .. ووصل الامر إلى نهايته فى اجتماع مع كبار موظفى هيئة صناعية كبيرة عندما قال مسئول كبير لهم «اذا جاء مستثمر وقال لديه ماكينة «لحمة» ويريد تصنيع الطائرات فان الاوامر لدينا الا نناقشه وعلينا منحه الترخيص المطلوب فورا».

وارتاحت الحكومة وظنت انها قد بذلت كل ما فى وسعها وكل ما عليها هو انتظار المليارات القادمة، لكن العملة لها وجهها الأخر والذى يقول لنا أن المستثمر بالفعل على حق عندما يهرب من الاستثمار فى مصر.

والاسباب يقولها لنا هذا التقرير..

لم تكن سلسلة الامتيازات التى اعلنتها الحكومة جديدة تماما، فقد سبقتها منذ عام ٧٤ عشرات ومئات التسهيلات بنص القوانين والقرارات الرئاسية والوزارية والمحلية إلى جانب التسهيلات المقدمة بفعل رشاوى الكبار والصغار فى المصالح والهيئات والوزارات.

وبعد أكثر من عشرين عاما لم «**تتجاوز الاستثمارات العربية والاجنبية السنوية فى مصر رقم الـ ٤٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٥** بينما كان الرقم ٤٥ مليار دولار فى اندونيسيا وهذه الارقام على ذمة رئيس الوزراء، نفسه فى اجتماعه مع ممثلى الاحزاب السياسية .. وربما يبرر رئيس الوزراء اجراءاته الأخيرة بتلك النسبة المتواضعة لما نحصل عليه من الاستثمارات العالمية، لكنه تبرير غير مقنع **للدكتور حسام عيسى الخبير الاقتصادى ،وعضو المكتب السياسى للحزب الناصرى** الذى يقول :«إن الاوضاع العالمية شبه مستقرة منذ سنوات طويلة ولا يوجد فى العالم رأسمال سايب ينتظر ما تقرره الحكومة المصرية .. والمعروف ان ٨٥٪ من الاستثمارات ورؤوس الأموال تذهب إلى الدول الصناعية المتقدمة ولا يبقى لكل دول العالم الثالث الا ١٥٪ فقط.. وهذه الـ ١٥٪ تقتطع منها دول النمور الآسيوية حوالى ٨٠٪ .. وما يبقى من فتات تتصارع عليه كل دول العالم النامى فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والمؤسف ان يروج المسئولون لتجربة النمور دون ادنى فهم لطبيعة الظروف التاريخية التى نشأت فى ظلها ناهيك عن التغافل عن الدور الحاسم للدولة وقتها فى بناء القدرات التكنولوجية لكل من الدول السبع».

ومن وجهة نظر **المهندس سعيد النجار** العضو المنتدب ورئيس مجلس ادارة شركة النصر للسيارات فان المسئولين عندنا لا يعنيهم النظر بدقة فى تجارب الآخرين وانما يريدون «**فتحها على البحرى**» والسلام .. ويتحدث التجار عن زاوية تشكل محور اهتمام المستثمر الاجنبى وهى تتعلق بالقدرة الشرائية للمستهلكين فى السوق المصرى، ويقول التجار ان ما يهم المستثمر الاجنبى هو الاستيلاء على السوق واذا كان السوق المصرى، مفتوحاً على البحرى أمام كافة المنتجات فالارخص للمستثمر ان يعمل بالتجارة وتوريد المنتجات بدلا من التصنيع فى الداخل.

وهو ما يؤكده **د. جوده عبد الخالق** امين المكتب الاقتصادى لحزب التجمع وعضو الأمانة المركزية والذى يقول ان الاستثمارات تأتى وعينها على السوق وفى الحالة المصرية فان **كل ما نملكه هو سوق راكد بفعل السياسات الانكماشية التى تسير عليها الحكومة وهو ما يجعل المشروعات القائمة تجد صعوبة شديدة فى تصريف منتجاتها** فما

أحمد الحصرى

بالك بالمشروعات التى تنشأ من الصفر ويؤكد جوده أنه لا يمكن لمجتمع أن ينجح فى جذب أية استثمارات خارجية وهو يعانى من الكساد والاخطر من ذلك ان **الحكومة تبحث عن المستثمر الاجنبى بينما تهرب الاموال المصرية الي الخارج بطرق رسمية** وغير **رسمية** حتى وصلت فى تقديرات الخبراء والحكومة بين ١٥٠ و ١٨٠ مليار دولار.

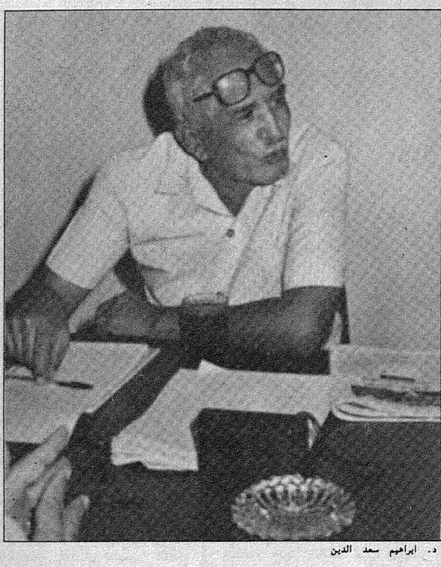
وفى الوقت نفسه تعجز **الحكومة عن استثمار اكثر من ١٢٠ مليار جنيه ودائع فى البنوك المصرية** وهى ودائع لا تجد سبيلها نحو الاستثمار حتى مع اجراءات الحكومة بخفض سعر الفائدة.

وهو اجراء رغم أهميته لكنه من وجهة نظر **حازم الببلاوى** غير كاف فالاستثمار يقوم بتوافر اسبابه من ادارة قادرة على حل المشاكل البيروقراطية وسياسات اقتصادية وسياسات واضحة وصريحة ومعروفة.

وليست هناك معلومات متوفرة مما يحتاج اليها المستثمر بشكل اساسى هذا علاوة على الأوضاع القانونية غير المريحة لاي مستثمر والرقابة غير كافية واجراءات القضاء معقدة ومملة ومحبطه.

وهو ما ادى إلى عدم الإقبال على الاستثمار وبالتالى تراكمت الأموال داخل البنوك والتى قامت من جانبها بتوظيف هذه الودائع فى مجالات اخرى غير الاستثمار وعلى رأسها **ثروات الخزانة** وهو ما يسميه **د. الببلاوى** اسلوب المستثمر العاجز ولن يؤدى إلى تحسين الأوضاع أو تنشيط سوق المال ويطالب الببلاوى بتعديل اولويات البنوك فى الاستفادة من ورائها بالاتجاه نحو الاستثمار الحقيقى لزيادة الانتاج وحل مشكلة البطالة.

وكلام الببلاوى ، يغلب عليه الطابع الفنى لمعوقات الاستثمار فى مصر وليس من بعيد ما خفى حول وقائع الفساد والافساد داخل الادارات الحكومية وفى أوساط رجال المال والاعمال وهو ما يقوله صراحة **د. ابراهيم اباظة** رئيس اللجنة المالية لحزب الوفد حيث يتوقع مزيدا من الفشل للحكومة فى جذب اية استثمارات جديدة واسباب ذلك يأتى فى مقدمتها الادارة الفاسدة ومن هنا فإن د. اباظة يضع في اولويات مقدماته**الاصلاح السياسى وبناء قاعدة شعبية تملك سلطة الحساب وتصحيح الأوضاع والرقابة على**



د. ابراهيم سعد الدين

الحكومة وهى اشياء لا يمكن توافرها بدون **برلمانات منتجة بشكل حقيقى ولا تأتى من خلال عمليات التزوير التى شهدتها الانتخابات المصرية** .. اما خطة الحكومة فيرى د. اباظة انها « سمك لبن تمر هندى» وكله كلام فى كلام حسب تعبيره.

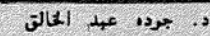
وفى سعى الحكومة المحموم وراء فلوس المستثمرين الاجانب تنسى الطاقات العاطلة الموجودة لدينا وفى الصناعة يقول **د. اسماعيل صبرى عبد الله** ان معدل النمو فى الصناعة يمكن أن يرتفع من ٤ر٥٪ إلى ٦٪ أو ٧٪ فى سنة واحدة اذا ما تم توظيف الطاقات العاطلة.. لكن ذلك يحتاج إلى حزمة مختلفة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية وليس مجرد اجراءات لمزيد من الاعفاءات والتسهيلات والتى ثبت من خلال تجربة السنوات الماضية انها لم تشكل تأثيرا يذكر علي نمو حجم الاستثمارات الواردة من الخارج وما زالت بأرقام هيئة الاستثمار تدور حول رقم ٢٠٪ من اجمالى الاستثمارات بالرغم من **تجاوز الاعفاءات الضريبية والجمركية ٤ مليار جنيه سنويا.**

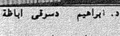
وبالمناسبة فإن احدث دراسة لنيل الدكتوراة اكدت ان الطاقة **المعطلة تصل نسبتها فى مدينة العاشر من رمضان ٣ر٤٦ من الطاقة الفعلية.**

وهو ما يجعل عددا من مستثمرى المدينة الصناعيين يعيدون النظر فى استمرار نشاطهم الصناعى ، ولم يكن مستغربا على ضوء ما يحدث فى السوق المصرى ، ان يهرب الاستثمار الي العقارات وهو ما فعله رائد مدرسة العاشر الصناعية **المهندس محمد فريد خميس** صاحب شركة النساجون الشرقيون ، الذى اسس مع آخرين مجموعة جديدة للنشاط العقارى.

وهو ما يراه **د. ابراهيم سعد الدين** اتجاهاً طبيعياً فى ظل السياسات التي




د. جوده عبد الخالق


د. ابراهيم دسوقى اباظة

انحرفت بالاستثمار عن مجالات النشاط والزراعى لصالح القطاع الخدمى وخاصة العقارات والمضاربة العقارية. وتشير ارقام البنك الدولى الي ان **نصيب القطاع الخدمى يصل إلى ٦٠٪ من جملة الناتج المالى الاجمالى فى مقابل ١٨٪ للزراعة و٢٢٪ للصناعة** ..

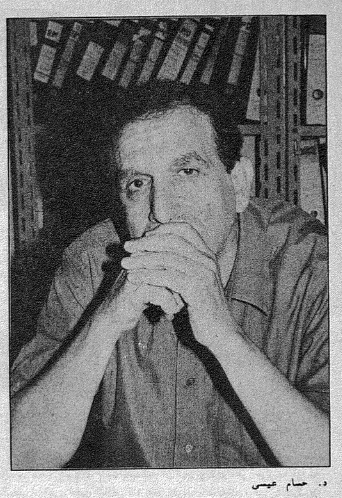
ويؤكد **ابراهيم سعد الدين** ان التوجه إلى تفضيل الاستثمار العقارى والانغماس فى المضاربة العقارية بقدر ما هو نتيجة لسياسات واوضاع اقتصادية واجتماعية سائدة يكون هو نفسه سببا لتقلص فرص الاستثمار المنتج فى اطار المجتمع.

والحقيقة ان سلوك اصحاب «الفلوس» ونوعية الانشطة الاقتصادية التى يفضلونها هى قضية مثارة منذ الايام التى عرفت فيها الرأسمالية طريقها إلى مصر . فقد ارتبطت نشأة الرأسمالية المصرية بالوجود الاجنبى وتطورت فى ظل نظام دولى يقوم على التخصص وتقسيم العمل الدولى . وبدأت نشأة البرجوازية مع دخول الاستعمار من خلال العناصر الاجنبية او المرتبطة بها. اما الميلاد الحقيقى لها فقد كان أكثر تشوها اذ جاء من رحم كبار ملاك الاراضى وقد غلبت عناصر النشأة المشوهة على تطور البرجوازية المصرية فلم تقتحم مجال الصناعة الا عرضا- **باستثناء تجربة -طلعت حرب** واتجهت توظيفاتهم الاساسية نحو مشاركة رأس المال الاجنبى والاستثمار فى العقارات والخدمات سريعة العائد..

ومن قبل تجربة الانفتاح فعلها **جمال عبد الناصر** فى الخمسينات وقامت سلطة يوليو وقتها بتشجيع رأس المال المحلى وقدمت له العديد من الامتيازات الضريبية والجمركية وفقا لما اورده **باتريك اوبريانا** فى كتابه **«ثورة النظام الاقتصادى ، فى مصر»** لكن خطة سلطة يوليو فشلت وجاءت لحظة المواجهة عند بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى وكانت الاستثمارات المطلوبة **١٦٩٧ مليون جنيه** وعجزت الحكومة عن توفير حتى ما يلزم السنة الأولى وقدره **٣٩٠** مليون جنيه ، وقام عبد الناصر بتوجيه ندائه الشهير إلى البرجوازية المصرية كى توظف اموالها فى المجالات التى حددتها الخطة لكن أصاب الأموال اختاروا اقل المجالات تعرضا للاخطار كالتجارة والمقاولات خاصة الاستثمار العقارى واختار عبد الناصر سياسة التأميم ليغطى عجز اصحاب رؤوس الأموال برأسمالية الدولة.

ولسنا هنا فى مجال تقييم تاريخى لوقائع الصدام بين عبد الناصر والرأسمالية المصرية أو تقييم تجربته فى التصنيع من خلال رأسمالية الدولة فهذه امور ما زالت محل خلاف فى وجهات النظر خاصة على ضوء ما يفعله البعض الآن من اعادة قراءة لتاريخ الصراع والصدام وانصاف الرأسمالية الصناعية .. لكن المؤكد هو أن تلك الرأسمالية الصناعية كانت اضعف اجنحة الرأسمالية على مدار تاريخ مصر الاقتصادى.

ونعود بعد هذا القطع التاريخى للحديث مرة أخرى عن المقومات الحقيقية للاستثمارات الاجنبية فى مصر حيث نجد دراسة يابانية سبق نشرها عن مخاطر الاستثمار فى ٣٠ دولة بينها ١٦ دولة عربية وهى دراسة لرجال الأعمال اليابانيين تحذرهم قبل اقدامهم على دخول هذه الاسواق .. وتحدد هذه الدراسة معايير لتقييم الاوضاع داخل تلك البلدان وتضع لكل معيار عدد معين من النقاط وعلى ضوء الحصيلة الكلية يمكن للمستثمر ان يتخذ



د. حسام عيسى

حازم الببلاوى

قراراً بالدخول او الهروب من تلك الاسواق.

كانت اهم المعايير الموضوعة هى **الوضع السياسى ، ثم مستوى الربحية وبعده مستوى التهديد**.، وفى تحديد الوضع لسياسات تحدد العديد من المفردات منها .. **الحركات الشعبية المعادية للحكومة القائمة- مدى مشاركة المواطنين فى صناعة القرار- كفاءة القيادات السياسية- مدى استقرار السياسات - مدى سيطرة الحكومات المحلية- كفاءة الأمن- مدى الرفاه** الاجتماعية.

اما مفردات الوضع الاقتصادى فمنها اجمالى الناتج القومى ومعدلات نمو الناتج المحلى وتوزيع الناتج القومى ومعدل التضخم ومستويات البطالة السافرة والمقنعة ومدى نجاح السياسات المطبقة إلى جانب مستويات الخدمة فى التعليم والصحة .. الخ.

واهم المعايير على مستوى التهديد للاستثمارات منها احتمالات الحروب واوضاع الحياة الثقافية.

وبعد كلام طويل ومعلومات تفصيلية عن كافة الاوضاع والمفردات حصلت مصر على ٥٦ر٠٨ درجة فقط من مائة وهى درجة تضع مصر فى تصنيف الدول التى ينبغى ان يحذر اى مستثمر من الاستثمار فيها.

ونكتفى بكلام اليابانيين حتى نرى فيما تبقى من مساحة الآثار التى سوف تترتب على ما تفعله حكومة الجنزورى ، من اعطاء مزيد من التسهيلات والاعفاءات والامتيازات.

وهنا يقول **د. جودة عبد الخالق** ان خطورة هذه القرارات والاجراءات ستعكس نفسها على حياة ومعيشة المواطن المصرى البسيط .. ورغم ان د.**كمال الجنزورى** اعترف بان عبء الاصلاح طوال ال ١٤ عاما الماضية قد وقع فى أغلبه على هذا المواطن البسيط ووعده بان المرحلة القادمة ستكون مختلفة ولن يتحمل مرة أخرى اية اعباء اضافية فان الواقع يقول ان **اجراءات الحكومة ستكون ترجمتها فى نقص الايرادات العامة بفعل الانسحاب غير المنتظم للدولة من الحياة الاقتصادية واذا لم تستطع الحكومة توفير ايرادات جديدة بديلة عن ما سوف تخسره من المزيد من الاعفاءات والتسهيلات سيكون عليها اما ان تستدين من الخارج وهذا عبء على كل الأجيال القادمة او تفرض مزيدا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة على احتياجات المواطنين** وهو ما يشكل عبئاً اضافياً وليس تخفيفا منه على هذا المواطن البسيط.

وفى تقديرات الخبراء ان اجراءات الحكومة الضريبية والجمركية ستخفض الايرادات بنحو الثلث وهو ما يضعنا امام مستوى جديد من التردى لحياة ومعيشة المواطن البسيط الذى تدعى الحكومة انه قد آن الآوان لرفع عبء الاصلاح عن كاهله.

والخلاصة ان حكومتنا اعلنت باجراءاتها الاخيرة التزامها الكامل بعدم الدخول فى سوق الاستثمار .. والاكتفاء بانتظار مستثمر لن يأتى ابدا ، بينما علينا نحن ان ننتظر اياما اسود مما عشناها من قبل.

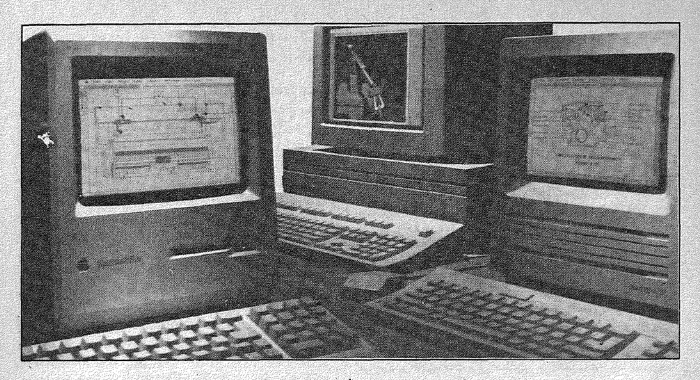
الإنترنت العنكبوت الاشتراكى

د. أحمد محمد صالح

يعتبر العداد الذى اكتشف فى **بابل** عام ٥٠٠ قبل الميلاد هو أول كمبيوتر فى التاريخ . وهو مجموعة من حبات الخرز فى خيوط لحل بعض المسائل الرياضية. وليست صدفة أن تكون أرض بابل فى العراق هى نفسها التى جربت عليها أحدث تكنولوجيات الكمبيوتر إبان حرب الخليج التى أديرت من الولايات المتحدة الأمريكية بالكمبيوتر. وأثناء وبعد تلك الحرب سادت العالم مصطلحات مثل الكونية، ومجتمع المعلومات، والعالم الجديد ، ثورة الاتصالات ، ثورة المعلومات والموجة الثالثة... الخ . فالعالم الجديد الذى يتشكل الآن وأصبحت بعض ملامحه واقعاً فعلياً فى دول المركز الأوروبى والأمريكى ، هو نتاج نضال علمى منذ منتصف الاربعينات، وتكتمل صورته النهائية خلال السنوات الخمس المقبلة . ونحن لم نشعر بتلك الجهود العلمية ، غير السنوات القليلة الماضية خاصة بعد حرب الخليج حينما فتح العلماء ادارجهم ، وأخرجوا بعض تطبيقاتهم . وما زالت أدراجهم تمتلئ بالكثير يخرجون منها وفقا لحاجتهم . أما أدراج علمائنا فهى مغلقة لضياع المفاتيح مفاتيح الحضارة ، فالبعض منا ما زال مصمماً على أن الأرض مسطحة ، وأن العالم الجديد فى نظرنا هو «**دش**» لزوم افلام البرونو، أو أجهزة كمبيوتر نلعب بها ونحن جلوس القرفصاء على الموكيت فى أرضية الخيمة الملحقة بالقصر الأسمنتى . فالعالم الجديد هو منظومة من الفكر والسلوك فى التعليم والاقتصاد والثقافة ، لا تتلاءم معه طرق تفكيرنا القديمة (١٢، ١٤).

والاندماج والتكامل الذى حدث فى تقنيات الكمبيوتر والتلفزيون والفيديو والاتصالات والأقمار الصناعية نتيجة الثورة العلمية فى الفيزياء والرياضيات والهندسة والكيمياء وغيرها من العلوم فى دول المركز، انتج ما يسمى بثورة المعلومات التى بلورت هذا الاندماج فى شكل شبكة معلومات كونية تعرف **بالأنترنت INTERNET**، أو الطريق السريع للمعلومات**Information Super High Ways**(١٢، ١٣) . واذا كان العالم كله يعيش الآن هوس **الإنترنت** ،فقد يبدو الحديث عنها عندنا نوعا من الرفاهية فى ضوء جبال المشاكل التى تواجه الوطن . لكن مع أهمية أولويات اعادة البناء والاعداد للمستقبل، لا يجوز أن نتغافل عن أهمية معرفة مهارات المستقبل التى يمكن أن نحل بها مشاكلنا التى أصبحت لا تصلح معها الحول القديمة.

والانترنت أكبر من أى امبراطورية ظهرت فى التاريخ ، فهى تضم العالم كله ورغم ذلك فأنت تستطيع أن تبحر وتتجول فى حواريها فى لمح البصر ، فهى تجعل العالم كله عند اطراف اصابعك ، فهى العنكبوت الذى ينسج خيوطه حول العالم ، ويطلقون عليها عدة مسميات منها كما ذكرنا الطريق السريع للمعلومات، **والمجتمع الكونى Global Socity** أو بالأسم الأسطورى **سايبرسبيس Cyberspace**(٧، ٩، ١٤). وهى شبكة أمريكية الأصل ، أكبر وأضخم شبكة فى العالم يشتبك معها ٥٠٠٠ شبكة فى شبكة واحدة ويتصل من خلالها أكثر من ٣٥ مليونا من حائزى الكمبيوتر الشخصى ويتزايدون بنسبة أكبر من ١٠٪ سنويا لدرجة أن آخر احصائية تذكر حوالى مائة مليون كمبيوتر الآن مرتبط بالشبكة حيث يتم تبادل الرسائل والمعلومات والصور وكل شئ عبر الأقمار الصناعية . **وبدأت الإنترنت من ٢٧ سنة عام ١٩٦٩ من أربعة أجهزة كمبيوتر مرتبطة مع بعضها لتبادل المعلومات العسكرية** وأنشأتها ادارة أبحاث الدراسات العسكرية الدفاعية فى أمريكا ، ثم زادت إلى ٣٧ جهازاً وتطورت ودخل فيها البريد الإليكترونى وزاد عدد المستخدمين ،وفى الفترة بين منتصف السبعينيات والثمانينات تم انشاء عدة شبكات صغيرة، حتى ظهرت الحاجة ١٩٨٣ لتكوين شبكة أخرى عسكرية حفاظا على السرية . ففى عام ١٩٨٤ قامت مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية(ناسا) وهى هيئة حكومية كونت شبكة أخرى اطلق عليها NSFNET مجهزة من ٥ اجهزة كمبيوتر ضخمة يمكن الوصول إليها من خلال المؤسسات التعليمية الأمركية أو خارجها وامتدت لتشمل العالم بأسره، ثم تطورت واتسعت وكبرت فى التسعينات وباتت تعرف باسم **انترنتورك Internetwork** واختصارا اطلق عليها الانترنت(٤، ٧، ١٥، ١٩)، وهى ببساطة ملايين من نظم الكمبيوتر وشبكاته المنتشرة حول العالم والمتصلة بواسطة خطوط هاتفية لتشكل



شبكة عملاقة لتبادل المعلومات .

وتنتشر الكمبيوترات الرئيسية المزودة والمكونة للشبكة فى الدول الصناعية المتقدمة خاصة: **الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا والمانيا وايطاليا وبريطانيا وايرلندا واسبانيا واستراليا وفرنسا والسويد وفنلندا وسوزيلاند وبولندا والدينمارك والبرتغال وفنزويلا وكوريا وشيلى وسلوفاكيا وتركيا والمكسيك والاكوادور وكولمبيا واسرائيل**(١٨، ١٩)، **التى تمثل اقرب محطة خدمة لنا.** ولم يظهر اسم مصر أو أى دولة عربية كمحطات خادمة للشبكة ، ولكن بعض الدول العربية مشتركة فيها كمستخدمين لها . والانترنت ليست هيئة أو مكان جغرافى محدد ولا يقوم شخص واحد أو مجموعة محددة بتشغيل تلك الشبكة فالكثير من العمليات الادارية تقوم بها مجموعة من المتطوعين لا تحكمها جهة مركزية أو حكومة ومع ذلك هناك بعض القيود والاعراف التى تحظى بالالتزام الادارى ، فمن يدير الشبكة ويتحكم بالمعايير الفنية الناظمة لعملها **هى جمعية انترنت**
ISOC INTERNET SOCIETY

وتنحصر مهمتها فى التنسيق والتعاون بين اطرافها ورسم ملامح تطويرهاورئيسها دكتور **فينتون سيرف** ، وهناك ايضا **كل من جمعية**
INTERNET Architecture (IAB)board

وهى تهتم بسن الضوابط الفنية القياسية للشبكة،وجمعية (IETF) ENTER NET Engineering Task Force**وهى فريق من المهندسين** المتطوعين الهواة الذين يعملون على تطوير اداء الشبكة وتوسيع خدماتها وتدير محادثات عامة عبر الشبكة مع مستخدميها لتسجيل ارائهم فى ادائها.

وعلى ذلك لا تعود ملكية شبكة الانترنت فى الوقت الحاضر لأحد ففى الوقت الذى يقولون فيه ان التاريخ انتهى عند الرأسمالية، قد نفاجأ اذا علمنا **أن الانترنت مؤسسة اشتراكية لا يملكها شخص أو شركة بذاتها** ، صحيح أن أجهزة الكمبيوتر التى تشكلها قد تعود ملكيتها إلى افراد أو مؤسسات خاصة ، وكذلك قد تكون الخطوط الهاتفية التى تربطها ببعضها ، لكن الشبكة بحد ذاتها ملك مشاع مثل مياه الامطار والهواء ، واذا كان ثمة رسوم على مستخدمى الشبكة فذلك لقاء الخدمة فى توفير المرافق اللازمة للاتصال بالشبكة تماما كما تباع المياه فى زجاجات بلاستيكية، فهى موجودة فى كل مكان هناك فى الفضاء العالمى. وتسمح الانترنت بالوصول إلى كل مكان يمكن تخيله من أنواع المعلومات ، جامعات ، مراكز بحوث ، مراكز المعلومات ، المكتبات العالمية فى أى مكان ، البنوك ، صحف وسائل اعلام ، المؤتمرات الندوات ،متاحف ، حفلات الموسيقى والأوبرا،المستشفيات والمراكز الطبية «كل ما يمكن أن يوجد فى العالم فهى بوابة الدخول إلى القرن الواحد و العشرين ومرجع المستقبل كما يقولون **The intetrnet is the textbook of tomorrow**، **وسوف** تحدث تغييراً ثقافياً كاملاً بدرجة أكثر عمقا مما احدثته **مطبعة جوتنبرج** فى العصور الوسطى .وفى عام ٢٠٠٠ سترتبط الانترنت **بالشبكة الكونية الذكية**smart global network إلتى تنشنها شركة novell با التعاون مع عدة شركات وهيئات أخرى التى سوف تشبك مليار كمبيوتر مع بعض وتدخل بهم شبكة الانترنت. وقد يبدو ذلك ضربا من الخيال فهى لن تقتصر على خطوط الهاتف لتحقيق الاتصال بل ستتعداها الي شبكات الراديو والتلفزيون والشبكة الكهربائية العامة، كما ان وسيلة الدخول إلى هذه الشبكة لن تقتصر على أجهزة الكمبيوتر بل سيتعداه ليشمل العديد من الأدوات المنزلية حتى السيارة فالانترنت هى البداية فقط لطريق المستقبل(٩، ٤، ٧، ٩، ١٥).

وأنشطة الانترنت الأساسية هى: **البريد الاليكترونى** E-MALL وعن طريقه ترسل وتستقبل رسائل من أى مكان وفى أى وقت ، ويمكن أن تنقل رسالة واحدة إلى مليون شخص فى نفس الوقت.

ثانياً: مجموعات الأخبار أو التعارف Usent newsوهى أكبر مكون للإنترنت وتحتوى على أكثر من ٩٠٠٠ مجموعة أخبار ، وتدور فيها مناقشات بين المستخدمين عن أى شئ وهى شبيه بالبريد الالكترونى بحيث توجه رسالة إلى مجموعة معينة أو عامة وهنا تكون رسالتك قابلة للاطلاع من الجميع، ويتم فى نفس الوقت تبادل المعلومات والملفات والصور. وهنا تكمن الخطورة فى الإنترنت حيث يتم مناقشات فى كل شئ ، الاسلام، الجنس كل شئ تتصوره ، حيث يتم تبادل الصور الجنسية وما شابه ذلك، لدرجة أن أشهر مجلتين فى العالم **تايم** ، **ونيوزويك الأمريكية** فى أسبوع واحد فتحت ملف الجنس فى الإنترنت كمشكلة تقلق كل أمريكا (١٦، ١٧) . وهذا المكون فى الشبكة يقدم خدمة أخرى وهى internet realy أو

محطة التحدث وهى مثل المناقشات السابقة ولكن الخلاف يكون فى الوسط المستخدم للتعامل وعادة يكون هاتفاً أو راديو لاسلكى يتم التحدث من خلاله .

ثالثاً: نقل الملفات التى تتم من خلال ثلاث خدمات،
١ - FTPأى البحث عن الملفات ونسخها سواء كانت برامج أو صور أو نصوص أو أشكال أو أصوات وهناك خدمة Trickleوهى أسرع وأسهل .
٢- جوفر أو السحلفاه الأمريكية .Gopher ٣- عنكبوت العالم (word- wide web(WWW أو تسمى w3وهى أكثر غنى بالمعلومات والاثارة واسرع محطة فى الإنترنت ويتجاوز عدد الكمبيوترات المزودة لها ١٢٠٠٠ كمبيوتر ، وهناك ثلاث طرق للبحث عن الملفات:
١- أركى Archie
ب- وجوكهيد Jughead
ج- فيرونيكا Veronica
رابعا: البحث فى قواعد البيانات فى العالم وايس wid area information servers (WAISE).
خامساً: تلينت TELNETوهى الاتصال بكمبيوتر آخر وتشغيل برامجه عن بعد(٥، ٧، ١٥، ١٨، ١٩).

وما سبق هو اسماء المدن الرئيسية فى الإنترنت ، ولكن يوجد الكثير من الشوارع والحوارى وكلها توصل لبعض . ويوضح الجدول التالى اقرب **محطات الإنترنت الخادمة لمصر وعنوانها على الشبكة وكلها فى أسرائيل،** نقدمه للمتشنجين والذين يعانون من تضخيم فى الذات العربية، ويتصورون أن شكسبير عراقى وانشتين سعودى ، وان الله خلق الكفار لكي يكفروا ويخترعوا لنا التكنولوجيا اشباعا للعنجهية ويعتقدون انهم يملكون كل الحقيقة ، نذكرهم ان مصر والعالم العربى كله لا يمثل سوى ٤٪ من سكان العالم ، و٢٪ من دخله ، و١٠٪ من مساحته ، فتخلف العرب لن يضر العالم ، **فجهلنا يتواطأ مع اعدائنا ليسرع بنا لنصبح الهنود العرب** ، فاسرائيل تعتبر من ضمن الدول المتقدمة معلوماتياً فهى الدولة الأولى فى العالم قبل امريكا واليابان انفاقا واهتماما بالبحوث العلمية والمعلوماتية، وصناعة البرمجيات الاسرائيلية المعربة فى منتهى التقدم ، وسوف تسيطر على السوق العربية فى حالة رفع المقاطعة نهائيا . ونسجل هنا أن التوظيف الوحيد للعرب لمهارات الاتصال الجديدة هو استغلال جماعات الارهاب المتأسلم للبريد الالكترونى فى نقل الأوامر والتمويل بين أفرادها ،وانتشار المحطات التلفزيونية الخاصة لجماعات التطرف، مثل **حزب الله وحزب الرفاة التركى.** ويحاول **الاخوان المسلمون** فى مصر انشاء محطة خاصة بها رغم أن التلفزيون حرام فى شريعتهم(٢، ٦، ٨).

نوع محطة الخدمة	عنوان اسرائيل على الشبكة
gopher	gophe@ ftp.teehnionac.il
www	WWW.huji.ac.il
archie	archie.ac.il
TRICKLE	TRICKLE @ TAUNIVM
	TRICKLE @ vm.tau.ac.il
RELAY	RELAY @ TAUNIVMz

وأتذكر منذ فترة وأمريكا نائمة دخلت احدى مجموعات المناقشة ، وكانت عن مستقبل التعليم وخرجت منها ، وحاولت التسكع فى إحدى حارات الانترنت المتنوعة كحب استطلاع ولم أصل إلى العنوان الصحيح أو جهلت بقواعد الوصول لتلك الحارات بعد أن عرفت نفسى لهم بسذاجة ، وعندما يئست اقفلت الجهاز ، وفوجئت بتليفون فى الساعة الثانية صباحا بصوت نسائى يتكلم الانجليزية بلكنة امريكية يشجعنى على الاستمرار فى التسكع الالكترونى، وكنت نائماً وفاهماً نصف الكلام ، وعندما احسست بانقيادى لها سلمتنى لصوت رجالى يرحب بى فى الإنترنت العظيمة كما قال هو، ويشجعنى أيضا على تكرار التسكع ، وأنا نصف نائم شعرت أن اصواتهم تجئ من الفضاء البعيد وقتها حلمت انى جالس القرفصاء على الكرة الأرضية ، وأفقت على صوت زوجتى وهى تستفسر عن الصوت النسائى الذى يكلمنى الفجر ،وكانت ازمة فى الشرح وفى التبرير ، واظن الآن ممكن نستنتج احتمال من الذى تحدث معى عند محاولة التسكع التى مارستها فى الإنترنت.

والإنترنت بشبكاتها العنكبوتية اصبحت ظاهرة عالمية اجتماعية بالغة الأهمية، ولأن كل تكنولوجى جديد يأتى باعدائه ، فنجد أن الأدبيات التى تناولت الإنترنت كنتيجة رئيسية لثورة المعلومات انقسمت إلى مؤيدين للايجابيات والى محذرين من السلبيات. وإذا استعرضنا أمثلة لايجابيات الانترنت نجد منها **تخطى حاجز الزمان والمكان ، سهولة انسياب المعلومات واتخاذ القرار ، التفاعلية رغم بعد الفضاء ،القدرة على التنويع دون تكلفة حيث يتم التعليم والاعلام حسب الطلب،تخطى قيود الهرميات البيروقراطية والادارية ، التخاطب المباشر مع تخطى القواعد الاجتماعية، الاستفادة من العمالة الرخيصة عن بعد دون الحاجة لهجرة العمال، تشجيع المبادلات وتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، اقامة علاقات مباشرة بين الأبحاث ،اندماج المعزولين فى المجتمع ، تقليل دور الحكومات ، عولمة الاقتصاد والاسواق ، تغيير منظومة القيم من منحنى الاستهلاك الي الاهتمام بتحقيق الاهداف، تعميق الفهم وتجاوز المصالح القومية والثقافية، فرصة للدول النامية للقفز إلى التنمية باختصار مراحلها التاريخية والالتحاق المباشر بعصر المعلومات.**

وعن أمثلة للسلبيات **تتيح الفرصة للاستحواذ على سلطة المعلومات واحتكارها ، ترويج لثقافة المركز على حساب الثقافات الوطنية وتعمق تهمية الاطراف للمركز، تحويل العالم إلى مجتمع خدمات مبرمجة تعتمد على مركزية المعرفة كمصدر للابداع ، سيطرة التكنولوجيا على التوجهات المستقبلية ، خلق تكنولوجيا فكرية تعتمد على الاجهزة ، تقطيع العلاقات الاجتماعية، زيادة عزلة الافراد ، غياب علاقات الوجه للوجه وسيطرة العلاقات الالكترونية وموت العواطف والانفعالات والوجدان وزيادة تفكك المجتمع ، سيطرة الأوهام على الحقيقة من خلال الواقع المتخيل لدرجة ممارسة الجنس من على بعد ، زيادة قوة وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على العلاقات الدولية ، صعوبة سيطرة الدولة على نوع وكم المعلومات التى تصل للمواطنين ، ضعف ولاء**

الشعوب للدولة، وانهيار سيادة الدولة الاعلامية، زيادة الفجوة بين الفقراء والاغنياء لدرجة عزل الفقراء، تحويل السيطرة العلمية والمعلوماتية الي سيطرة اقتصادية ، سيادة وسيطرة الرموزالتجريدية(١، ٣، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٦، ١٧).

ومع التأكيد أن التكنولوجيا نتاج ثقافى للمجتمع الذى انتجها وانها تحمل رموز ومضمون حضارته التي انتجتها ، تنطق بلغتها وتكتب بابجديتها ، وبالتالى فإن التوطين الناجح للتكنولوجيا يتطلب تكيفا ثقافيا من جانب المستهلكين لاستيعابها وادماجها وظيفيا فى البيئة المحلية ، فالتوسع فى تطبيقات ثورة المعلومات فى مجتمعنا يتطلب شروطا اجتماعية وثقافية اعمق من مجرد استيراد احدث الاجهزة وتعليم الناس كيفية الضغط على ازرارها الانيقة وعلى ذلك وبدون الخوض فى مصطلحات ومرادفات التراث والمعاصرة ، فنحن امامنا قائمة طويلة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تصلح معها الحلول القائمة على طرق التفكير والوسائل القديمة لأن الثوابت التى تعارف عليها العالم تغيرت . فليس أمامنا غير تعلم مهارات اللغة الكونية الجديدة التى حفرها العالم اليوم، وتوظيف مهارات ثورة المعلومات فى مواجهة مشاكلنا واهمها هجائية الكمبيوتر لأنه أخطر نتائج الثورة التكنولوجية فى عالم اليوم، واصبح القاسم المشترك فى جميع النشاطات الانسانية ، وحدث تطور شديد فى تكنولوجيات استخدام الكمبيوتر comuter user interface فى العقد الأخير من القرن العشرين ونجحوا فى **تسخير شاشات الكمبيوتر فى تجسيم الواقع العملى windows Screen(١٤) ، فأصبح الأمر يحتاج خبيراً** فى تشغيله ومحاولتنا لادخال الكمبيوتر فى المدارس والجامعات تؤول فى أحسن الأحوال إلى التدريب على مقدمات عامة وبسيطة، بل إن البعض ما زال يدخل المحاضرات ومعه عينات من الكروت المثقبة ، فالجهود المبذولة لا تتناسب مع الأهداف التى يجب أن نسعى لتحقيقها من خلال ثورة المعلومات ، فاذا اضفنا أمية هجائية الكمبيوتر التى تسود بين الغالبية العظمى إلى أمية المتعلمين الثقافية إلى الأمية الهجائية فى مهارات القراءة والكتابة المنتشرة بين أكثر من نصف المصريين تتبلور مشكلتنا فى هرمية الأولويات فى الجهل المركب بمعناه الواسع ، والذى يجب أن يحتل أول قائمة المشروع الحضارى الذى يجعل المصريين يلتفون حول الوطن لحل مشاكله ، فالتعليم هو افضل استثمار اذا نجحنا فى توظيف الطريق السريع للمعلومات الذى سوف يحدث ثورة تعليمية فى العالم ،**واذا كان لكل ثورة ضحاياها فالخوف ان نكون اول ضحايا ثورة المعلومات ، حيث نجد من يدعو** الآن إلى اطلاق حرية التناسل حتى نرهب الاعداء فى الشمال ، فنصبح مئات الملايين من الجهلة والبلطجية نعيش فى العشوائيات ويحكمنا المتأسلمون ، الذين يعتقدون ان زيادة نسل المصريين بالملايين من الجهلة يرهب الشمال.

المصادر

١- حسن حنفى (دكتور) : ثورة المعلومات بين الواقع والأسطورة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، يناير ١٩٩٦.

٢- حسن يوسف: على الحد بين المزاح والجد، PC Magazine، يوليه ١٩٩٥.

٣- رمضان بسطاويسى (دكتور) : فلسفة المعلومات والتكنولوجيا والاتصال فى الفكر العربى المعاصر ، قضايا فكرية الفكر العربى على مشارف القرن الحادى عشر، العدد ١٥، ١٦ يولية ١٩٩٥ ، القاهرة.

٤- عارف رشاد(دكتور) : إنترنت : العالم رهن اشارتك، مجلة عالم الكمبيوتر العدد ٨٦ فبراير ١٩٩٥ ، القاهرة

٥- عارف رشاد (دكتور): التعامل مع إنترنت ، مجلة عالم الكمبيوتر ، العدد ٨٧ مارس ١٩٩٥ ، القاهرة.

٦- عارف رشاد(دكتور): شبكات الاتصال والمعلومات فى الدول العربية ، مجلة عالم الكمبيوتر ، ابريل ١٩٩٥.

٧-على زين العابدين: امبراطورية إنترنت: PC Magazineنوفمبر ١٩٩٥.

٨- على زين العابدين : برمجيات قاسدة، PC Magazineديسمبر ١٩٩٥.

٩- على زين العابدين: إنترنت الحاضر الأكبر فى جيتكس ٩٥ PC Magazineديسمبر ١٩٩٥.

١٠- عمرو الجويلى: العلاقات الدولية فى عصر المعلومات : مقدمة نظرية مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ يناير ١٩٩٦ ، القاهرة.

١١- محمود علم الدين(دكتور) ثورة المعلومات ووسائل الاتصال : التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ يناير ١٩٩٦ ، القاهرة.

١٢- نبيل على (دكتور) : العرب وثورة المعلومات ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٨٤ ، ابريل ١٩٩٤ ، الكويت.

١٣- نبيل على(دكتور) : شبكة الطرق السريعة للمعلومات: بين الحلم والواقع ، مجلة الهلال ، ديسمبر ١٩٩٤.

١٤- PC Magazineيناير ١٩٩٥.

١٥- John,R,Levine.1993.
Internet for Dummies,San Mateo,Ca.,IDG Books.

١٦- Neus Week July3,1995.

١٧- Time, July3,1995.

١٨- Unesco,1995:
First International Open University" YOUTH IN EVOLUTION", ProramC,
Guide to Network Resource Tools, EARN Association, N3, MAY1995, SINAIA,ROMANIA.

١٩- Williams,B.1995.
The internet for teachers, for dummies series, Chicago,IDG Books.

الوسام السعودى على صدر مصر

نشر فى بريد **الاهرام** يوم الأربعاء ١٧ يناير رسالة من قارئ مصرى مقيم فى السعودية يعلن فيها عن غضبه لوجود كتاب فى السوق عنوانه **«زمن فيفى عبده»**، ويتشنج ويغضب لأن الكتاب يتعرض لكرامة المصريين ويخلق فتنة بين أفراد الشعب وأنه يحتوى على الكثير من المغالطات والازدراء لشعب مصر،ويحرض القارئ نقابة الصحفيين والمسئولين لاتخاذ اجراء ضد الكتاب ومؤلفه، ثم يستغرب من أن الصحافة المصرية وفرسانها لم يتعرضوا لذلك الكتاب بالنقد. ويأتى الدفاع عن شعب مصر وكرامته من أحد فرسان الصحافة السعودية وهو رئيس تحرير **جريدة الرياض** الغراء (كما يقول القارئ المسعود) ، فى مقال له يوم ٦- ١-٩٦، ويرسل نسخة منه للأهرام ويرجو نشره كوسام من الصحافة السعودية على صدر مصر ، وأنه خير رد على الذين حاولوا الوقيعة بين الصحافتين يقصد المصرية والسعودية. هذا ملخص خطاب القارئ المتشنج المسعود والذى يعتقد عن جهل انه يعيش في الدولة المقدسة ، ثم يتبع الاهرام الخطاب بنص المقال السعودى.

والآن نحن بدورنا نسأل :منذ متى وكرامة مصر وشعبها تهان لمجرد صدور كتاب عن راقصة أو كتاب بعنوان راقصة يصف ظروف مصر ويحلل اوضاعها من وجهة نظر كاتبها معتمدا على مشاهدات مختلفة . فالصحف الحكومية قبل المعارضة تكتب كل يوم بصراحة عن مشاكلنا وهو شئ طبيعى فى بلد حر تديره مؤسسات . فمصر بلد مفتوح فيه صحافة حرة وليست **كالسعودية التى تلطخ الصحف بالسواد لكى تمنع فكرة أو تغطى صورة خشية أن يعرف شعبها الحقيقة** تحت مزاعم حماية القيم الدينية. ولماذا لم يتشنج ويغضب القارئ على كرامة مصر عندما تم الاعتداء الجنسى على ابن الطبيب المصرى الطفل الصغير فى السعودية من قبل مدرسه السعودى؟ لماذا لم يتشنج القارئ لحوادث المصريين هناك؟ بل أمامه فرصة هذه الأيام للتشنج والغضب على كرامة مصر.ففى اعداد صحيفة الدستور المصرية فى الأسابيع الماضية أكثر من مشكلة حول حوادث تبين الاعتداء الجنسى على شباب مصرى عندما كان فى السعودية بصحبة أسرته . بل لماذا لم يتشنج القارئ المسعود عندما تم الاعتداء الجسدى بالضرب المبرح من قبل حراس الأمير السعودى المقيم فى القاهرة على مواطنين مصريين؟ وهل عندما تهب الصحافة المصرية للدفاع عن المصريين وحقوقهم عند الكفيل هناك يعتبر ذلك وقيعة بين صحافة البلدين؟

وهذا القارى الغيور المتشنج على الصغائر ، لم يجد غير مقال رئيس تحرير الرياض السعودية لكى يضعه وساماً على صدر مصر. فجريدة الرياض السعودية عندما كانت تنشر حوادث الارهاب المتأسلم فى مصر **كانت تصفهم بأنهم مسلحين** وتتجنب تماما وصفهم بالارهابيين.وهل لم يجد رئيس تحرير الرياض السعودية غير تلك القضية التى لم يقف عندها أحد فى مصر لتكون موضوع عموده ويعلق عليها متظاهرا بالدفاع عن مصر؟، لأنه ببساطة لا يستطيع أن يناقش أو ينقد قضايا بلده الحقيقة فى صحيفته ، ولكنه يستطيع أن يناقش وينقد مصر حتى لو تظاهر بالدفاع عنها. وكيف نضع ما كتبه هذا الصحفى وساماً على صدر مصر؟ فهو يدافع عن سمعة الفنادق فى مصر ، ويدافع عن السياحة والاغنياء والاستثمار فى مصر . نقول له متشكرين جدا ، أما قوله ان هذا الكتاب يشجع الارهاب نقول له ان الجميع يعرف من يشجع ويمول الارهاب ،والجميع يعرف من يريد فرض مذهبه على مصر ، ويتمادى الصحفى السعودى فى تحريضه متظاهرا بالقلق على مصر **فيمتدح قضايا الحسبة المرفوعة الآن فى مصر** ، ويصف ذلك بأنه متابعة جيدة يستلزم مثلها من متابعة قانونية لمثل تلك الافكار التى تضر مصالح المصريين. ويحذر الصحفى من حرية النشر فى الدول النامية. نقول له مرة اخرى متشكرين على الاهتمام الزائف بمصر ،وكان أولى أن توفر عمودك لمشكلة حقيقية فى بلدك، خاصة والأمراض الاجتماعية الكثيرة المنتشرة هناك يتم التعتيم عليها بكافة الطرق حتى تظهر السعودية كالدولة المقدسة . ونذكره أن مصر بلد مؤسسات فيها احزاب ومجلس شعب ومجلس شورى وصحافة حرة ويمكن لأى مصرى أن يقول رأيه ، أو يكتب كتاباً يعلن فيه رأيه ،والشعب الواعى هو الذى يفرق بين الجيد والردئ . ولكم أن تهتموا فى صحيفتكم بمشاكل اعمق تهم بلدكم.

ونقول للقارئ المتشنج ما رأيك أن ترفع قضية حسبة على مؤلف الكتاب أو توصى فارسك السعودى أو كفيلك بأن يسعى لدى المسئولين حتى يجلدوا صاحب الكتاب فى ميدان عام ويفضل أن يكون فى مصر رحمة به . والآن اذا كان ذلك رأى رئيس أكبر جريدة سعودية وممثلا للمضمون الفكرى للإعلام السعودى الذى يشجع قضايا الحسبة التى ترفعها جماعات الارهاب المتأسلم على الكتاب والمفكرين المصريين،**فكيف نرحب بما حملته لنا وكالات الأنباء يوم الاثنين ٢٩-١-١٩٩٦ حول زيارة وزير الاعلام المصرى للسعودية ومباحثاته مع نظيره السعودى حول الانتاج الاعلامى المشترك للمحافظة على الهوية العربية والشخصية الذاتية والقيم الاسلامية؟**والسؤال كيف يمكن التعاون مع الاعلام السعودى القائم على التعتيم واخفاء الحقائق والمبالغة فى انجازات وهمية؟ .ومع التسليم بأن أموال النفط لعبت وما زالت تلعب دوراً مؤثراً فى تشكيل المجتمع المصرى وتركيبته الثقافية، وأنها تحاول أن تقتل عقل وقلب مصر لأسباب تاريخية وسياسية، فان ذلك لا يجب أن يجعلنا نيأس من أن نتحقق ونتفحص المضمون الفكرى لهذا التعاون الاعلامى، ولنا أن نتساءل مرة أخرى **هل المضمون الاعلامى سوف يعكس فكر صاحب المال الأكثر تخلفا وتطرفا وغلوا فى الدين ؟ أم سوف يعكس فكر مصر الأكثر استنارة ؟؟**ويعلمنا التاريخ أن المال له سطوته وجبروته، فماذا نتوقع من هذا التعاون الاعلامى الذى يهلل له الا مزيداً من الاختراق والتلوث الفكرى والاعلامى لمصرمن أموال وجهل النفط. **لذلك نحذر من سيطرة صاحب المال ذى المذهب الوهابى المتعنت فى الدين ، المشغول بعبأة المرأة فى سواد الجهل الذى يمنع الموسيقى والرسم ويحرم السينما والغناء ويحجب التلفزيون ، ويأسلم المعرفة بقراءة تراجعيه للنصوص ، ويرفع من القيمة الرمزية للحجاب والنقاب واللحية وتقصير الثوب، ونشر قيم التزمت، وحجب وعزل المرأة ، ويبالغ فى النزعة الذكورية وتفضيل الماضى، وينبذ العلم**

فكر صاحب المال يسيطر



صفوت الشريف

والتفكير العلمى ، ويضخم النزعة العائلية والقبلية ، وينمى الروح القدرية الخ تلك القائمة المعروفة.

وما يحدث الآن من غزل بين الحكومة والاخوان والهدنة المتوقعة ، علاوة على الغزل المتهتك بين الحكومة المصرية والسعودية ، يعود بنا إلى مناخ السادات حين سمح بعودة الاخوان من السعودية وقيام الجماعات المتأسلمة فى الجامعات المصرية وندخل مرة أخرى إلى دائرة الارهاب.

دش فى الحرم

يتكالب المصريون على الذهاب للعمرة حتى لو كان ذلك بالتقسيط ، ويزداد هذا التكالب فى شهر رمضان المعظم ، فقد وصل عددهم هذا العام إلى رقم يدور حول مائة الف معتمر فما بالك ببقية الجنسيات . وعادة تكون أغلبية المتكالبين من الذين يعتمرون كل عام ويزاحمون الذين يعتمرون لأول مرة، ويزعمون أن الدين يدعوهم لذلك، ويبررون التكرار بحجج دينية وعواطف روحية وسعيا للثواب ، لدرجة أن الزحام فى العمرة خاصة فى رمضان أصبح أكثر من الحج . وعندما تستقبلهم فى المطار تجد أن اعداد حقائبهم المنتفخة ببضائع جنوب شرق آسيا اضعاف اضعاف اعداد المعتمرين ، وهنا تسقط جميع الحجج الدينية والمزاعم الروحية فى تكرار العمرة، فالموضوع اصبح سياحة وتجارة لصالح السعودية ، وأصبح طمعا مريضا من المصريين فى ثواب الدنيا والآخرة ، لدرجة أن رحلة العمرة اصبحت كرحلة المصيف كل عام والأولى تأتى بفلوس الثانية.

وهنا اتذكر لحظتى الأولى فى زيارتى للحرم ، فمنذ عدة سنوات توكلت على الله وقررت العمرة ، فاستعددت نفسيا وروحيا لذلك وقرأت وسألت واستوضحت وعرفت وأعددت خطة لنفسى بحيث أؤدى العمرة كما يجب وكما قرأت وعرفت . وعندما وجدت نفسى فى ملابس الاحرام فى طريقى من جدة لمكة لأول مرة شعرت بروحى ترتفع وأنا أسبح وأكبر وأدعو والجبال من حولى طوال الطريق تسبح وتكبر معى هكذا شعرت ، إلى أن تنبهت على صوت السائق الفلبينى وهو يدعونى للنزول فقد وصلنا الحرم . وهنا استيقظت من حالتى الروحية وتلفت حولى من زجاج السيارة لم أجد الحرم.. اين يا سيدى ؟ هذا هو الحرم. اين يا سيدى اين باب العمرة هناك... وجدت نفسى فى سوق نعم سوق ميدان هو ميدان **شبيكة** ناحية باب العمرة ، وكنت متصوراً أن الحرم فى مكان واسع يحيطه الفضاء، والجبال ويغلفه صمت العبادة ، لا أدرى كيف جاء تصورى عن الحرم ،وكانت صدمة لى نزعتنى من حالتى الروحية التى كنت استعد لها شهوراً، ووجدت نفسى فى ميدان او سوق بل اسواق مزدحم بالناس ووسائل المواصلات والبنايات الضخمة والفنادق ومحلات الأكل والملابس مثل ميادين الأزهر والحسين والسيدة زينب والمرسى أبو العباس ، والسيد البدوى.

وجررت نفسى وأنا مصدوم ، وكنت على أمل حتى الآن أن أكون فى المكان الخطأ ،وسألت ودخلت حتى صحن الكعبة وهنا فقط رجعت لى حالتى الروحية التى استعددت لها منذ مدة والتى هيئت نفسى لها، واديت مناسك العمرة كما قرأت وتعلمت وكنت أشد نفسى شدا واجبرها للخلوة مع الله تعالى من المناظر والمشاهد التى حولى داخل الحرم نساء **بمكياج .. اطفال تصرخ.. رجال ينادون آخرين بصوت عال .. تقاتل على الحجر الاسود.. ناس نيام على سجاجيد الحرم.. اسر فى اجتماعات سمر.. موظفين سعوديين يحملقون فى النساء.. وموظفين اخرين يتعاملون معك كأنك كافر .. وشحاذين فى كل مكان ومن كل جنسية .. وحلقات دراسية .. وأخرى للسمر.. وآخرين ملتزمون بقراءة القرآن فى أركان الحرم.. وآخرون يلهون مع اطفالهم .. وهنالك من ينشدون .. وهنالك من يهتفون** ...واصطدمت عينى بالقصور الملكية المطلة على الحرم والتى يعلوها عدة أطباق استقبال دش فى الحرم .. لزوم الترفيه بين العبادات ،وكانت صدمتى أكثر من الغربان السوداء التى تملأ الحرم وشوارع مكة للأسف كانت غالبيتهن من المصريات.

أما الذى لا أفهمه حتى الآن هو هناك من يؤدى العمرة والحج من القصور الملكية المطلة على الحرم ،وقد رأيت صحن الكعبه وهو يخلى من الزحام وتحيط بها دوائر من الجنود لكى يعتمر ويطوف الأمراء والأميرات والضيوف الكبار ، بل كان هناك من يطوف وحوله دائرة من الجنود تشكل له ممراً خاصاً وسط الزحام.وسألت شيوخهم هناك هل ثواب من يعتمر أو يحج تحت الحراسة وتخلى له الكعبة مثل ثواب بقية المسلمين المزدحمين ، وهل تصح مناسكهم ؟ فلم يجبنى أحد؟ ولعلى أجد اجابة شافية من شيوخنا هنا بدون أن يتعللوا بمبررات امنية ،واتوجه بتلك الاسئلة بصفة خاصة لشيخنا الاستاذ **خليل عبد الكريم.**

اكذوبة الاستقبال الشعبى

«وقد استقبل القذافى استقبالا جماهيريا حافلا على طول الطريق من السلوم حتى سيدى برانى ،وجسد الاستقبال مشاعر الحب والوفاء التى يكنها الشعب المصرى للزعماء العرب».

هذا ما قالته صحف يوم الجمعه ١٩- يناير وخاصة الاهرام ، وهو ايضا ما ذكره التلفزيون المصرى مساء يوم الخميس ١٨- ١- ٩٦ فى نشراته الاخبارية. وجلست انتظر صورة هذا الاستقبال الشعبى الذى

بلطجة أمريكية

فى سهرة مساء الثلاثاء ٩-١-١٩٩٦ عرضت القناة الثانية فيلم سهرة أمريكى عنوانه(بعد المجد) ويدور حول ثلاثة محاربين يعودون إلى بلدتهم بعد انتهاء الحرب فى جنوب شرق أسيا ،وفى بلدتهم كان المحافظ والعمدة وهو المسئول عن الأمن فيها يمارسون الفساد بكل انواعه، فيكونون حزباً للمحاربين القدماء وينزلون الانتخابات لإقصاء المحافظ والعمدة. اللذين **عندما شعرا يوم الانتخابات بقرب هزيمتهم أوعز المحافظ للعمدة بالهجوم على مقر الانتخابات وسرقة صناديق الانتخابات ، وفعلا هاجموا مقر الانتخابات وسرقوا الصندوق وقتل واحد منهم،** فرد حزب المحاربين وشعب البلدة بالهجوم على مقر المحافظ الذى هرب اشارة الي استمرار الفساد. والمهم ان التلفزيون المصرى يريد ان يقول لنا ان البلطجة في الانتخابات ليست عندنا فقط بل فى ارقى الديمقراطيات فى أمريكا ، نحن نقول شكرا الرسالة وصلت ، **لكن الفيلم الأمريكى انتهى بفوز شعب البلدة اصحاب المصلحة الحقيقية، لكن الفيلم المصرى فى الانتخابات انتهى بفوز حزب المحافظ والعمدة أقصد الحزب الوطنى.**



القذافى

ذكرته المذيعة ، فلم تأت بل جاءت صورة مبارك والقذافى وهو ملتف تماما بعباءته الصوف من شدة البرد والعواصف لدرجة أنه كان يغطى نصف وجهه بالعباءة ،وهذا شئ طبيعى لأن الجو فى الاسكندرية التى اعيش فيها كان فى منتهى السوء أمطار مستمرة لعدة ايام عواصف انخفاض شديد فى درجة الحرارة ارتفاع الامواج ٥ر٣ متر اغلاق البوغاز ، كلنا تقريبا فى البيوت لم تنزل العمل مختبئين من البرد ، هذا فى الاسكندرية فما بالك فى الساحل الشمالى وسيدى برانى ، فهل يعقل أن تخرج الناس فى هذا الجو السيئ طوال الطريق من السلوم حتى سيدى برانى كيف؟ واين هم الناس الموجودون من السلوم لسيدى برانى لكى يعملوا استقبالاً شعبياً ؟ بل إن المضحك أن الأهرام فى نفس الصفحة التى ذكر فيها الاستقبال الشعبى ذكر فى برواز خاص كتأكيد ان منطقة الساحل الشمالى شهدت أمطاراً غزيرة وانخفاضاً ملحوظ فى درجة الحرارة وسوء الاحوال الجوية وان الزعيمين اصرا على عقد القمة رغم سوء الحالة الجوية ، فهل يعقل بعد ذلك أن نصدق حكاية الاستقبال الشعبى ، وهل الشعب غير الموجود من السلوم لسيدى برانى اصر هو الآخر ان يقف فى الصحراء تحت المطر ومع الرياح والعواصف والبرودة الشديدة لكى يصفق للزعيم العربى ويجسد مشاعر الحب والوفاء للزعماء ؟!.

كفى ازدراء بعقول المصريين . وهل كل رئيس دولة يأتى لنا ملزمين أن نستقبله استقبالاً شعبياً؟.

ولماذا نحمل مشاعر الحب والوفاء للزعماء هل لأنهم هرولوا نحو اسرائيل أو بكوا بتهتك على رابين أو اشتروا طائرات من امريكا بمئات المليارات صباح يوم قرارها بنقل سفارتها إلى القدس ، و«لا علشان» معاملتهم الكريمة للعمالة المصرية عندهم ؟.

متى تكون علاقتنا مع الدول العربية موضوعية وعلى أساس المصالح المشتركة وليست على حساب شعبنا لكى نشبع عقد النقص عند الزعماء العرب؟.

متى يتعامل الاعلام معنا كناضجين وليس شعباً ساذجاً قاصر الفهم؟ وهل يقلل عدم خروج الناس لاستقبال زعيم من قيمته ومكانته؟. متى نبطل حكاية الاستقبالات الشعبية التى لا تصلح مع القرن الواحد والعشرين . فحكاية الاستقبال الشعبى تذكرنى دائما بعهود الرومان حيث يحشد نيرون الناس فى الملاعب لكى تهتف له وهو يحرق روما متى نفيق ويكتسب اعلامنا الرسمى مصداقية الحقيقة؟.

ختان الإناث وجرم القرون الماضية نصف مليون فتاة سنويا تموت ضحايا الختان.

جيهان أبو زيد

في مرحلة متميزة من هذا العقد ، صدر قانون الصحافة وطلب التفريق بين ابتهال ونصر أبو زيد .. وتم تسكين أعضاء المجلس الموقر في مواقعهم المحددة سلفاً فوق رقاب العباد ومكافآتهم الفورية للحكومة بإصدار قانونين ملغومين في ظلمة الليل العتيق ليحولوا نهار المواطنين إلى ليل آخر..

وفي هذه المساحة المتميزة بالبقع الغامقة يصبح جميلاً لدرجة الدهشة أن يتولى أستاذ قانون جنائي بكلية حقوق عين شمس قضية شائكة للغاية أثارت الرأى العام بشقيه المتفق والمعارض.

علينا أن نمسك بخيط الأمل عزيزا حين يحصل كتاب (ختان الإناث بين الإباحة والتجريم) لمؤلفه " د/ جميل عبد الباقي الصغير" على جائزة الجامعة التقديرية، ومايعنيه هذا من دلالة على تفوق العقل العلمي والموضوعي على دونه . رغم كل شئ..

وتبدأ صفحات الفصلين الذين يستعرض خلالهما د/ جميل عبد الباقي البعد القانوني لفعل الختان بتوضيح أنواع عملية الختان الأربع حيث الأولى يتم بها استئصال الجزء الأمامي من البظر وجزء بسيط من الشفرتين والثاني يستأصل الشفرين الصغيرين بالكامل وجزء من البظر والثالث يستأصل الشفرين الصغيرين بالكامل وكل البظر.

والرابع ويسمى بالطهارة الفرعونية يتم فيه استئصال معظم الجهاز التناسلي الظاهري للأنثى وهو الشفران الكبيران والبظر وتخاط الناحية اليمنى باليسرى وبسبب هذا النوع الأخير تموت سنوياً نصف مليون فتاة.

نشأة الختان

عرفت الختان شعوب كثيرة - خاصة دول نهر النيل - ومارسته منذ زمن قديم وإن اختلفوا في دوافع ممارسة هذه العملية . فمارسته بعض الشعوب من منطلق ديني . فكانت عملية الختان من المتطلبات الضرورية في مصر القديمة لكل من خصص للخدمة الدينية في المعابد ، كما ارتبط الختان بالقرابين الدينية حيث كان الإنسان يقدم نفسه أو أحد أطفاله في الأزمنة القديمة - قربانا للرب استعاض عن ذلك بتقديم جزء من جسده - يتمثل فيما يقتطع منه عند الختان.

ويرى البعض أن ختان الإناث يرجع إلى ماقبل التاريخ عندما كان البظر يقدم قرباناً للتخلص من الشيطان ، والتي كانت مرتبطة وقتها بمفهوم الأنثى الخطيئة التي يجب تطهيرها من الدنس الذي يتلبس جسدها.

ويستعرض د/ جميل بعد ذلك (مدى مشروعية فعل الختان) من عدة زوايا . وباعتبار فعل الختان عملاً طبياً فإنه يستعرض بداية شروط إباحة الأعمال الطبية والتي يحصرها في:

١- الترخيص القانوني بمزاولة المهنة.

٢- رضاء المريض : واعتبر أن سن الأهلية الطبية هي ١٥ سنة.

٣- قصد العلاج ، بمعنى أن العمل الطبي لايكون مشروعا إلا إذا قصد به علاج المريض.

وبالتالي فإن عملية ختان الإناث بصورها الأربع لاتعد عملاً طبياً مشروعاً حيث يسقط عنها قصد العلاج بل العكس يترتب عليها تغيير الشكل وتشويهه . وبالتالي الطبيب الذي يجرى هذه العملية يجب أن يسأل جنائيا ، وخاصة أنه لاتوجد أي ضرورة ملحة لمثل هذه العملية والتي وقعت على جزء سليم من الجسم . وبالتالي فإن فعل الختان لايدخل في نطاق الأعمال الطبية التي يقوم عليها حق الطبيب أو الجراح في علاج المرضى.

العرف مصدر لفعل الختان

ثم ينتقل إلى مصدر آخر لإباحة فعل الختان وهو العرف ويبدأ أوراق هذا المبحث قائلا لايصلح العرف لأن يكون مصدراً لإباحة فعل الختان فالعادة أو العرف لاتصلح لأن تكون سنداً قانونيا لإعفاء الطبيب من المسئولية عن الحوادث التي يمكن أن تقع منه في مزاولته العادية لمهنته.

مع ملاحظة أن المقصود بالعرف - كمصدر للإباحة - ذلك العرف الذي ينشئ قاعدة عرفية يقرها القانون. والعرف لاينشئ هذه القاعدة إلا إذا توافرت فيه شروط عديدة، هذه الشروط لم تتوفر في فعل الختان حيث أنها عادة اعتادها البعض دون الكل ، وهي بذلك لاتصلح سببا لإباحة فعل ختان الإناث.

وبالتالي فالعرف ليس مصدراً لإباحة فعل الختان

فهل نجد في الشريعة الإسلامية سنداً لمشروعية هذا الفعل ..؟؟

الشريعة كمصدر للإباحة

إن قواعد الشريعة الإسلامية لاتوصف بأنها قانون إلا إذا كانت نافذة وإلزامية .. وهي لاتكون كذلك إلا اذا إعترف بها الشارع الوضعي وفي الحدود التي يقررها لهذا الاعتراف . إذا إعترف الشارع الوضعي بقواعد الشريعة الإسلامية كقانون عام ينظم كل أو بعض العلاقات القانونية ، ففي هذه الحالة تكون قواعد الشريعة الإسلامية

المخصصة لهذا التنظيم نافذة وإلزامية مثل القواعد القانونية الوضعية ويكون من السائغ الاعتياد عليها للإرتقاء بالمصلحة إلى مرتبة الحق والقول بالإباحة استناداً إلى إعمال الحق.

بالنسبة للشارع الوضعي المصري فإنه يعترف لقواعد الشريعة الإسلامية بالقوة القانونية في ميادين محددة أهمها الأحوال الشخصية والميراث، ومن ثم كانت قواعد الشريعة المتعلقة بهذين المجالين قانوناً واجب التطبيق وساغ الاعتياد عليها وفي غير هذين الميدانين، أي حيث استبعد الشارع المصري قواعد الشريعة الإسلامية وأحل محلها قواعد أخرى لايكون من السائغ الاعتياد على الشريعة كمصدر للحق.

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض المصرية بأن " **مانص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الإعمال بذاته وإنما هي دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسيا فيما يستنه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لاتكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقله إلى مجال العمل والتنفيذ.**

حكم الشريعة في ختان الإناث

إن حكم الشريعة الإسلامية في ختان الإناث يجب أن يؤخذ من مصادرها الأصلية وهي القرآن والسنة والإجماع بشروطه المقررة في علم أصول الفقه أما القياس فلا يعد مصدراً.

بالنسبة للقرآن لم يرد به شئ يتعلق بموضوع الختان مع أنه ذكر كثيراً من شئون المرأة.

أما السنة فهي أقوال الرسول وأفعاله وتقريراته التي تناقلتها الأجيال عنه بغير خلاف، وبالنسبة لموضوع الختان، فقد نسب إلى الرسول(ص) عدة أحاديث غير مقطوع بصحة إسنادها كما اختلف الفقهاء حول صحتها.

ومن أمثلتها ماروى عن أم عطيه أن رسول الله أمر امرأة كانت تختتن البنات فقال لها " إذا اختتنتي فلا تنهكي فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب للبعل " أي لاتعتدى

فوقوع لفظ" إذا" في افتتاح الكلام معناه ثبت وتحقق الاعتداء على الأنثى، مما يقطع بتجريم الفعل دون داع له.

ومن يتدبر هذا الحديث يمكن أن يتصور أن النبي لم يرد أن يصادر عرفا جرت عليه عادة العرب وتأصلت في نفوسهم ويرى البعض ان هذا الحديث يغلب عليه سوء الفهم وعلى سبيل المثال إذا قال طبيب لأحد مدمني التدخين" إشرب عشر سجائر في اليوم لاتزد عنها فإنه أبعد للخطر وأضمن لسلامتك . فالضمير في " إنه" إما يعود للأربعين سيجارة التي نهى عن تدخينها وليس للعشر التي سمح بتدخينها وليس في ذلك تشجيع من الطبيب لتدخين السجائر العشر وإنما هو من قبيل ارتكاب أخف الأضرار.

ويستعرض المؤلف كل الأحاديث التي يستخدمها عادة أصحاب الموقف المساند للختان ويخلص إلى أن السنة الصحيحة لاحجة فيها على مشروعية ختان الإناث وأن مايحتج به من أحاديث الختان للإناث كلها ضعيفة لايستفاد منها حكم شرعي.

ثم يتجه للتأكيد على موقف السنة من الختان بعرض آراء أهم الفقهاء المعاصرين أمثال الشيخ متولي الشعراوي، د/ محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية، د/ سيد رزق الطويل، د/ سعد الدين ظلام، الشيخ حسنين مخلوف.

ثم ينتقل إلى موقف الأطباء المسلمين من الختان والذين أجمعوا على الضرر البالغ الذي يصيب الأنثى من جراء هذه العادة حيث أوضحوا :

١- أن مركز التهيج الجنسي لايوجد في البظر، ولكنه يأتي من المخ ومن الجهاز العصبي أولاً وبالتالي إن ازالة الأجزاء التناسلية الخارجية لايزيل الرغبة الجنسية ولايقوم سلوكها ولايمنع انحرافها بل العكس هو الممكن وهو إننا نكون أمام إمرأة تملك كامل الرغبة الجنسية ولكنها لاتستمتع بدورتها مما ينشأ عنه مشاكل نفسية واجتماعية.

ومن ثم لاتوجد علاقة سببية بين عملية الختان ببتر الأجزاء التناسلية الخارجية كلها أو بعضها والرغبة الجنسية.

٢- أن القول بأن احتكاك البظر بالملابس يؤدي إلى تهيج المرأة يتعارض مع الواقع وذلك أن البظر بتركيبه التشريحي عضو مشابه لعضو الذكر، ولم يقل أحد بأن العضو التناسلي للرجل ينتصب عند أي احتكاك بالملابس.

٣- إن العفه لاتأتي من بتر الأعضاء التناسلية لكنها تأتي من التعليم والتوعية والتدين السليم فقد أثبتت الإحصائيات أن معظم النساء اللاتي يمارسن الدعارة مختونات وأنهن يمارسن الدعارة بسبب الفقر والجوع وليس لأنهن مصابات بالجوع الجنسي فالختان لاعلاقة له بالعفه.

حكم القانون الوضعي فيمن يبتر أعضاء أنثى.

يستشهد د/ جميل عبد الرازق في هذا الفصل بحوادث بعينها جرت أمام محاكم بولاق والسيدة زينب ويفند فيها الوضع القانوني والمسئولية الجنائية ويخلص إلى أنه في (ضوء أحكام قانون العقوبات المصري تعتقد أن التكييف القانوني لعملية ختان الإناث أنها تشكل جريمة جرح عمدي يعاقب عليها بالمواد ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢ من قانون العقوبات حسب مدة العلاج و الأثر الذي ترتب عليها . ذلك أن عملية الختان ليست جراحة صحية وقائية ولاعلاجية ولكنها تشكل جرحاً عمديا.

إعلان

** فتاة جامعية حديثة التخرج تعلن عن رغبتها في عمل جيد يمكن أن تتنازل عنه فوراً بشرط وجود زملاء شباب يتسمون بقدر من الوسامة وخفة الظل والرغبة في الزواج سريعا.. !!

** طبيب شاب يعمل ممارس عام يعلن في مدخل عيادته ذات الغرفة الواحدة عن استعداده التام لإجراء عمليات الختان للذكور والإناث بكافة درجاتها مقابل عشر جنيهات وثلاثين جنيها في حالة الانتقال للمنزل مع الإقرار مقدماً عن عدم مسئوليته عن أي أضرار لاحقة.. !!

(هذا الإعلان منقول مع تصرف من عيادة طبيب بأحد الأحياء الشعبية)

طـــريــــق .. وطريق آخر

برغم الحملة التى صحبت مؤتمر السكان حول" الانتهاك البدنى للمرأة بمختلف أشكاله وخاصة" الختان" إلا أننا لانملك إحصائية دقيقة أو حتى غير دقيقة توضح أثار الجهود التى أعقبت هذه الحملة ومدى تأثيرها فى محاولة رد الأسر المصرية عن هذا الجرم الضارى فى حق المرأة.

هذه الجهود حاولت العمل على مستويين

مستوى التأثير فى القرار السيادى حتى نجحت فى تعديل قرار وزير الصحة السابق بجواز الختان بالمستشفيات إلى **إلغائه ومعاقبة كل من يجريه.**

والمستوى الآخر وهو العمل بشكل قاعدى من خلال العديد من الجمعيات الأهلية التى أفرد بعضها برنامجاً خاصاً للختان أو للانتهاك البدنى للنساء بصفة عامة والذى يشمل **الختان والاغتصاب والاعتداء الجسدى والنفسى** ،هذا المستوى عُنِىَ بصورة أكبر بمحاولة توعية المجتمع بمآسى مجزرة الختان وتنوع أسلوب عمله مابين ندوات عامة فى القاهرة والأقاليم وعقد دورات توعية وطبع منشورات متنوعة وإعداد أفلام .. وغيرها..

وبرغم أهمية هذ الطرح الذى استطاع أن يوحد صفوف كل المهتمن للعمل معاً ، فإن ظاهرة الختان رغم عمق المجهود الذى بذل للحد منها لايمكن أن تحل بدون طرح آخر مواز له يعمل على الحد من عمق القهر الواقع على المجتمع كله. **طرح بديل يطور عقلية الرجل ليعى أن المرأة إنسان يحمل عقلا بأعلى جسده وليس جسداً فقط يعمل على كبحه - باستعمال المشرط - للحفاظ عليه عفيفا لحين الاستخدام.**

طرح يخلص عقل الإنسان من علاقة الفاعل والمفعول ليصبح كلاهما فاعلاً على الفقر والجهل والقهر.

طرح آخر من موقع أكثر تحليقاً يمكننا معه أن نلمس عمق الصلة بين الختان والبطالة والأمية والكبت .. طرح يمكننا من مواجهة الختان والفساد والقوانين المعدة ليلا والخصخصة .. وتلوث المياه والهواء والضمائر والعقول.

من الواقع

وفاء .. جامعية تزوجت من عشر سنين أستاذ هندسة نووية ، وفى عامها الأول أنجبت طفلاً ، ثم مالبثت وأن أهدته أختا بعد عامين ، وفى العام الماضى شعرت وفاء برغبة قوية فى الانجاب للمرة الثالثة ، حيث كبر الطفلان ، ويقلقها كثيرا وقت الفراغ فى الصباح .. لكن فرحة وفاء بالحمل لم تكتمل حيث أجهض الجنين فى شهره الثالث ، وتكررت المحاولة .. وأجهض الجنين ثانية .. ثم اكتمل الحمل الثالث .. ولخطأ فادح أثناء الولادة مات الطفل ، أظلمت الدنيا فى وجهها لفترة ثم أثارها شعورها بحركة جنين فى بطنها وحتى لاتتكرر المأساة فقد توجهت مباشرة بعد علمها بالحمل الجديد إلى (سيدة ميروكة) فى حى بولاق أشارت عليها بشراء أشياء معينة ثم أخبرتها بأن الجنين لن تكتب له الحياة إلا بعد تختين إبنتها .. وطرد الأرواح الشريرة منها وقد بذلت جهداً كبيراً فى صرفها من جسد البنت حتى أنها (شكت) وجهها وجسدها كله بالإبرة شكاً مؤلماً أطلق صراخ الطفلة.

الآن .. الطفلة تبكى وتبول على نفسها ليلاً وتضع يدها بين فخذيها لشعورها بأن شيئا ما سرق منها والأم والأب ينهرانها (لقلة أدبها)

أما وفاء فهى فى شهرها التاسع تنتظر المولود بطمأنية شديدة !!!



بدون تعليق

يبلغ نصيب الأم المصرية من الانفاق على الرعاية الصحية ٣ر٨ جنيه سنوياً.

بينما يبلغ نصيبها من الانفاق على الرعاية الاجتماعية ٦ر٢ جنيه سنويا أما نصيبها من الثقافة فيبلغ ٧ر٢ جنيه سنويا.

وقد طالبت الدراسة التى أجراها حديثا المجلس القومى للطفولة والأمومة بالحد من انخفاض مخصصات الصحة المتوقع تقليصها فى المرحلة القادمة ..!!

* أهم مافى الأمر أن الفتاة يجب أن تطهر ولايمكن نفسيا واجتماعيا قبولها (غلفاء) ويؤكد المتمسكون بممارسة الخفاض بأن الفتاة إذا لم تخفض فسوف تفقد فرصتها فى الزواج مما يعنى فى المجتمع السودانى بأنها سوف تفقد فرصتها فى الحياة وبذلك هون الثمن المدفوع (أى التخلص من الأعضاء الجنسية للمرأة أمام الكسب المتوقع وهو حياتها من خلال الزواج . وهذه هى الأهمية الاجتماعية والقيمة الحقيقية للخفاض وبذلك يصبح أى كلام عن نشر المشاكل والمضاعفات الجسدية للخفاض ورفع الوعى الصحى والتعليم كحلول لمحو الظاهرة ماهو إلا ابتعاد عن جوهر المشكلة التى هى فى أساسها اجتماعية وليست طبية).

د/ ناهد طوبيا
(باحثة سودانية)

قانون بلدنا

مامعنى قانون الأحوال الشخصية

لايعتبر سببا لسقوط نفقة الزوجة خروجها للعمل المشروع مالم يظهر أن استعمالها لهذا الحق مشوب بإساءة استعمال الحق..!! أو مناف لمصلحة الأسرة وطلب منها زوجها الامتناع عنه" ..!!

وجاء فى الدستور المصرى فى المادة (٤٠) أن : (المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لاتميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو اللغة أو العقيدة.

* الاثنين ٨ مارس يوم المرأة العالمى فهل يمكن أن يعنى ذلك أن نساء هذا العالم سوف يتحررن يوماً من ٣٦٥ يوماً.. ؟؟



رسالة القدس

أسئلة هامة تطرحها مرحلة ما بعد الانتخابات الفلسطينية

حنا عميره

اما وقد انتهت انتخابات المجلس الفلسطيني وأعلن رسميا عن نتائجها في العاشر من «فبراير» شباط ، فهذا يعني أن الشعب الفلسطيني قد أقبل على مرحلة جديدة وعلى نمط جديد من الصراع يختلف عما سبق ولا تزال معالمه تتبلور بالتدريج. وأهم ما يميز هذه المرحلة الجديدة، هو دخول النضال الوطني الفلسطيني إلى طور آخر يتميز بتداخل المهمات وانتقال ما كان ثانويا منها في المرحلةالسابقة إلى مرتبة متقدمة، ونقصد بذلك المهمات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي التي أصبحت تشكل مدخلا وعنوانا اساسيا لمخاطبة مصالح الجماهير واستنهاض قواها لاستكمال مهمات التحرر الوطني والانتقال من التسوية المرحلية إلى المرحلة الدائمة.

وهذا الواقع الناشئ ابتداء يطرح بالحاح عددا من الأسئلة المهمة، التي لم تكن غائبة من قبل ، ولكن أصبح من الضروري الآن تقديم اجابات محددة عليها .من هذه الاسئلة: ما يتعلق **بعلاقة المجلس الفلسطيني المنتخب بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعلاقة السلطة الفلسطينية باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ،** وسؤال آخر عن مرجعية المجلس التشريعي ودوره؛ وقبل ذلك اسئلة مهمة وأساسية عن مفاوضات الحل النهائي التي ستتناول **قضايا القدس والاستيطان والحدود واللاجئين والسيادة على الأرض.** هذا بالاضافة ايضا إلى قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية وهل لا يزال بالامكان قيامها على اساس وحدة الفصائل كما كان الأمر في السابق أم أن هذا الشكل من الوحدة قد ولى وإلى الأبد وبتنا بحاجة الان للبحث عن أشكال جديدة ذات مضامين اجتماعية وذات امتداد شعبي للوحدة الوطنية المنشودة؟!.

كل هذه الأسئلة تعبر عن الارتباط بين الماضي والحاضر وبين ما يمكن تحديثه وما لا يمكن تحديثه وبين واقع ما قبل المجلس المنتخب وواقع ما بعد انتخاب هذا المجلس..

واذا ما انطلقنا من مقولة أن المجلس المنتخب هو سيد نفسه، وولاؤه ومرجعيته هو الشعب الذي اختاره، وان المنهج الديمقراطي والاحتكام إلى الشعب اصبح المعيار والمقياس لمحاكمة الأمور فان هذا يعني أن الآليات التي كانت متبعة في السابق لم تعد صالحة الان ، وإن بإمكان الشعب الفلسطيني منذ الآن أن يمارس دوره عبر آلية جديدة افرزت أولى ثمارها -بغض النظر عن طبيعة هذه الثمار- في مجلس فلسطيني ينتخب لأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني. وهذا له دلالة كبرى وتأثير مباشر على الأوضاع الفلسطينية وطبيعة تطورها خلال الاعوام القادمة!.

والحديث عن تكريس آلية جديدة ومنهج جديد ومرجعية جديدة يتماثل ايضا مع ما بات يطرح الان عن ضرورة صياغة ميثاق وطني جديد. وطبعا فان صياغة الميثاق الجديد لا تعني الابقاء على نمط القيادة القديم! لقد اضحت الحاجة لصياغة مثل هذا الميثاق الجديد ضرورة موضوعية بعد التطورات السياسية العاصفة والتسويات السياسية الأخيرة . كما ان الخضوع للمطالب الاسرائيلية بتعديل بنود الميثاق وبالتحديد ما يتعلق منها بشكل مباشر أو غير مباشر بالقضاء على اسرائيل- حوالي ١٣ بندا- يعني من الناحية العملية القبول بتحويله إلى ميثاق يصلح لجمعية خيرية! لذلك طرحت فكرة الميثاق الجديد بحيث تخدم مفاوضات الحل النهائي وتحدد الموقف الفلسطيني **والمطالب الفلسطينية في هذه المفاوضات وفي المقدمة قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع عاصمتها القدس ، وان تبدأ هذه المفاوضات بموضوع القدس** باعتبارها المفتاح الرئيسي للسلام وللتسوية الشاملة وخاصة على ضوء ما بدأ يرشح من أفكار ومخططات اسرائيلية لتأجيل موضوع المدينة المقدسة إلى آخر سلم القضايا المؤجلة!.

لذلك فإن هذه الأسئلة ليست مجرد أسئلة عادية أو عابرة وانما تعبر عن واقع الانتقال إلى مرحلة جديدة وعبر آليات لم تكن قائمة في السابق ومن خلال تسويات جزئية ومنقوصة تهدد الواقع الفلسطيني بجمله وفي ظل ضغوط اسرائيلية ومحاولات محمومة لاجهاض ولادة المولود الفلسطيني المنتظر.

ليستمر النضال ضد الاحتلال الاسرائيلى ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعى

أصدر حزب الشعب الفلسطينى فى مطلع «فبراير» شباط بيانا حول الانتخابات الفلسطينية جاء فيه:

ليس من شك فى أن الانتخابات التى جرت لأول مرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة كانت،بالمشاركة الجماهيرية الواسعة ، تأكيدا على تعلق شعبنا بحقه فى تقرير مصيره ،وعلى اختياره للديمقراطية والنضال السياسى منهجا لادارة شئون حياته ،ومواصلة كفاحه من أجل التخلص من الاحتلال الاسرائيلى على كامل ارضه ،واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ولم تكن مفاجأة أن تختار جماهير شعبنا الرئيس عرفات لرئاسة السلطة التنفيذية ، كما لم تكن مفاجأة أن تختار غالبية أعضاء المجلس الفلسطينى من الحزب الحاكم ومؤيديه ،ولاولئك الذين فازوا بجدارة بثقة شعبهم نقدم التهنئة.

لكن الواجب يقتضى أن نشير إلى أن **عدداً من أعضاء المجلس الفائزين كان مدينا فى الاساس بالفوز إلى مجموعة من المخالفات والانتهاكات الادارية أكثر مما هو للثقة الشعبية** . وهذا ما كشفت عنه الطعون المقدمة إلى لجنة الانتخابات المركزية والاحتجاجات التى عبر عنها المراقبون وغيرهم.

وقد كان مرشحو حزب **الشعب الفلسطينى** الضحية الأولى لتلك المخالفات والانتهاكات . وظهر جليا ، خصوصا بعد انتهاء مدة الاقتراع وبدء عملية الفرز ، ان هناك قراراً سياسيا باسقاط اولئك المرشحين كعقوبة على رفض قيادة الحزب القبول بصيغة توزيع الحصص فى المجلس على مختلف القوى،مثلما كان متبعا عند تشكيل المجلس الوطنى الفلسطينى.

ان رفضنا لصيغة تقسيم الحصص التقليدية لم يكن نابعا من اطماع فئوية ، بل من منطلق الحرص على مراعاة القواعد الديمقراطية واحترام الارادة الشعبية،ومن واقع تغير الظروف وانتقال منظمة التحرير إلى الوطن وقيام سلطة فلسطينية على بعض اجزائه، واضطلاعها بمسئوليات الامن الداخلى والادارة والخدمات الاجتماعية.

إن هذا التداخل بين المهمات السياسية والمهمات الاجتماعية تنشأ عنه ، بالضرورة ، معايير اضافية للحكم على مواقف القوى والشخصيات السياسية ،وعلى ادائها الوطنى والاجتماعى .ومن المنتظر ان يزداد دور هذه المعايير الجديدة فى الحكم على القوى والشخصيات مع تطبيق السلطة الفلسطينية لسياساتها، ودرجة تأثير القوى الاجتماعية بها . واذا كانت الانتخابات قد جرت فى أعقاب اعادة الانتشار واحتفالات حركة فتح بانطلاقتها،والتداخل بين اجهزتها واجهزة السلطة ، فإن هذا الوضع الذى كان مواتيا للحزب الحاكم لن يكون بالضرورة مثلما هو عليه الان.

من هنا فان الاحتفاظ بالصيغة القديمة، والتحكم فى نتائج الانتخابات ،وتفصيلها لتخدم قرارات سياسية مسبقة، لا يخدم قضية المحافظة على الديمقراطية وتعميقها ، بل يشكل مخاطر حقيقية عليها.

اننا ونحن نشير إلى هذه المخاطر على الديمقراطية لا نصدر عن مصلحة فئوية ضيقة، رغم اننا كنا الضحية الأولى لتلك المخاطر كما ظهرت فى نتائج الانتخابات ،وإنما نصدر عن التزام بالدفاع عن الديمقراطية،وبمسئولية عالية عن تهيئة الاجواء المناسبة لتكون مفاوضات الحل الدائم في مصلحة شعبنا الموحد خلف مطالبه العادلة.

إن الحاجة الوطنية الماسة فى هذه الظروف هى العمل على إعادة ترميم التصدع فى جبهتنا الداخلية، الناشئ عن الخروقات والانتهاكات فى العملية الانتخابية، كى يواجه شعبنا وحركتنا الوطنية مفاوضات الحل الدائم بصفوف موحدة ،لا تسمح للطرف الآخر بالنفاذ من اية ثغرات فى هذه الصفوف.

ان حزبنا ، مثلما كان على الدوام ،مستعداً للارتفاع فوق جراحاته من أجل وحدة وطنية قائمة على اتفاق سياسى يحدد اتجاه التفاوض حول الحل الدائم ، يضع القدس فى مقدمة الاولويات التفاوضية، ويتمسك بحقوقنا الثابتة فى الاستقلال الوطنى على كامل ارضنا وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين والنازحين واجلاء المحتلين الاسرائيليين، عسكريين ومستوطنين ،عن كامل ارضنا المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

-ليستمر النضال ضد الاحتلال الفلسطينى ،واطلاق سراح الاسرى والمعتقلين!.

- من أجل تدعيم الديمقراطية ،وارساء قواعد ادارة سليمة للحكم الفلسطينى!.

-ومن أجل التنمية الاقتصادية وعودة اللاجئين والنازحين.

أننا نجدد العهد لشعبنا ،وهو عهد لم نخلفه منذ عشرات السنين.

اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطينى.

رسالة حيفا

الانتخابات الإسرائيلية بداية حامية .. ونهاية باردة !

نظير مجلي

في الحادي عشر من شباط / فبراير الماضي أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي / **شمعون بيرس** ، عن تقديم موعد الانتخابات لرئاسة الحكومة (شخصية) والكنيست (الطريقة القطرية النسبية) التي كان مقررا اجراؤها في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر لحوالي خمسة أشهر (٢٨ مايو) وبذلك وضع حدا للنقاش حامي الوطيس الذي دار بين الأحزاب والقوى السياسية في إسرائيل منذ مقتل رئيس الحكومة السابق ، **أسحاق رابين** ، في عملية اغتيال نفذها رجل اليمين المتطرف ، **يغئال عمير**،لأول مرة في تاريخ الدولة العبرية.

وفي اليوم التالي ، تماما ، وقع حدثان بسيطان لكنهما معبران جدا بالنسبة لأجواء وأهداف المعركة الانتخابية:

الحدث الأول

بحثت الكنيست في مشروع قانون يجعل الدعارة مهنة شرعية ، تحت إشراف طبي وتخضع لمراقبة مصلحة الضرائب. المشروع مطروح في الكنيست منذ سنتين . والنقاش حوله واسع ، وصاحب الاقتراح هو زعيم حزب " تسومت" اليميني المتحدث رفائيل إيتان المعروف بمواقفه اللبرالية في القضايا الاجتماعية . وأيده فيه نواب كثيرون من حزبي العمل والليكود وكل نواب **ميرتس**.وبدا أنه سينجح في تمريره.

إلا أن **رفائيل إيتان** لم يحضر جلسة الكنيست التي بحثت اقتراحه . فقد تغيب بشكل مقصود هو وجميع أعضاء كتلته (٥ نواب) . فيما صوت جميع نواب العمل والليكود ، الذين حضروا الجلسة (٢٥ نائبا) ضد القانون وأسقطوه ولم **يؤيده سوى ١٠ نواب من ميرتس** .

السر في هذا التغيير هو معارضة الأحزاب الدينية الشديدة لهذا القانون . فالمتدينون هنا، وعلى الرغم من أن نسبتهم عالية جدا بين زبائن بيوت الدعارة ، إلا أن موقفهم الرسمي المعلن يعارض جعلها مهنة شرعية.

والمتدينون ، الذين تقدر نسبتهم بين المصوتين بـ ١٥٪ (١٦ -١٨ عضو كنيست)، وهم أكثر شريحة اجتماعية " مطلوبة ومرغوبة" لدى المرشحين الثلاثة لرئاسة الحكومة (**شمعون بيرس** عن العمل واليسار **وبنيامين نتنياهو** زعيم الليكود **وداڤيد ليڤي** ، المنشق عن الليكود ، والذي حظي بتأييد المتدينين اليهود من أصل شرقي ،(وهم ثلث جمهور المتدينين) . بيرس يقيم زيارات ميدانية إلى احيائهم وكنسهم وبيوتهم ومدارسهم وقد عين له مستشارا متخصصا في شئوهم وهو انسان معروف بآرائه اليمينية المتطرفة وصداقته لزعيم حزب **كهانا** الفاشي **ونتنياهو** كان قد سبق بيرس في تعيين مستشار متخصص ونجح هذا في ترتيب خمسين لقاءاً حتى الآن بين زعيم الليكود وبين الحاخامات (رجال الدين اليهود) **وليڤي** ،الذي ضمن تأييد حزب" **شاس**" الديني له ، ينتقل من حزب إلى حزب ومن حاخام إلى حاخام لكسب التأييد ، مؤكدا إنه الوحيد الذي يحترم التقاليد الدينية ويمارس الطقوس في أيام السبت **"بينما بيرس كافر ونتنياهو اعترف بخيانة زوجته (وهذا حرام في الدين اليهودي)"**.

بيرس من جهته يهتم بتحييد المتدينين . فيكفيه أن لايصوتوا لمرشح الليكود . أما **نتنياهو** فيحتاجهم . وبعد أن كا قد ضم اليه حزب"**تسومت**" وأعطاه مقاعد مضمونة مقابل تنازل **رفائيل إيتان** عن الرئاسة ، سيسعى **نتنياهو** لعقد تحالف مشابه مع **ليڤي** وهكذا ، حظي بأصوات المتدينين .

ولذلك منع نوابه من التصوت على قانون الدعارة ومن أي تصرف من شأنه أن يغضب المتدينين وأقنع حلفه الجديد إيتان ، بالتنازل عن قانونه المذكور.

الحدث الثاني..

يتعلق بالمواطن اليهودي الأمريكي جوناثان بولارد ،الذي اعتقل وأدين قبل عشر سنوات بالتجسس لصالح إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية . ومازال يقضي محكوميته حتى الآن.

لقد أقام اليمين الإسرائيلي " لوبي" للضغط على الحكومة حتى تضغط على الإدارة الأمريكية فتصدر العفو عنه وتطلق سراحه ويعتبر الأمريكيون هذا الطلب وقاحة فظة : أفلا يكفي أن إسرائيل جندت جاسوسا لصالحها في الجهاز الأمريكي العسكري؟ يطالبون بإطلاق سراحه ؟!

وكان رابين رفض هذا الضغط ويحاول طرح الموضوع على الأمريكان بشكل غير مباشر ولم يقبل الدخول في تفاصيل القضية علناً . لكن بيرس عندما أصبح رئيسا للحكومة منح بولارد جنسية إسرائيلية وأرسل له جواز سفر مع محاميه وبلع الأمريكيون هذه الخطوة.

وفي ذلك اليوم(١٢ شباط / فبراير) بعث بولارد برسالة إلى **شمعون بيرس** يطالبه فيها بالعمل على إطلاق سراحه . ويقول في رسالته إلى بيرس مامعناه : " انت شخصيا أرسلتني للتجسس لصالح إسرائيل ، عندما كنت رئيسا للحكومة (سنة ١٩٨٤) وأنت الملزم بالعمل على إطلاق سراحي ".

الغريب أن بيرس لم ير حرجا في نشر هذه الرسالة التي من المفروض أن مضمونها يسئ لمكانته في البيت الأبيض . واهتم بنشر بيان تعقيب يقول فيه: " لم تكن لرئيس الحكومة ، بيرس ، علاقة مع هذا الموضوع . ومع ذلك ، فإنه يعمل كل مافي وسعه لإطلاق سراحه فقط في زيارته الأخيرة لواشطن تحدث عن الموضوع في المكان المناسب".

هذا النشر ، يخدم من دون شك الحسابات الانتخابية لشمعون بيرس . فهو منذ مقتل رابين يحاول الظهور بمظهر رجل الأمن القوى . فمن المعروف أن التاريخ العسكري الفني هو الذي صنع شخصية رابين القوية . فهو قائد عسكري منذ العام ١٩٤٨ ووصل إلى مرتبة رئيس أركان الجيش ثم وزير الأمن ورئيس الحكومة . أما بيرس فمعروف كشخصية سياسية بالأساس . وعند مقتل رابين خرجت الصحف وكل وسائل الإعلام بتقديرات أن بيرس سيعين رئيس أركان الجيش السابق ، أهود براك ، وزيرا للأمن باعتباره(أي بيرس) بعيدا عن هذا المجال . وقد أغاظ هذا النشر بيرس ، فراح يتحدث عن تاريخه

الأمنى العريق . **فهو بانى الفرن الذرى فى ديمونة وهو مدير عام وزارة الأمن ثم نائب الوزير ثم الوزير ثم رئيس الحكومة .. الخ** .. لذلك احتفظ لنفسه بوزارة الأمن وعين الجنرال أهود براك وزيرا للخارجية.

وظهر بيرس عدة مرات بين الجنود ، فى لبنان وفى وزارة الأمن وفى المعسكرات وعلى الحدود وبطائرة الهليكوبتر العسكرية . وقضية الكشف الجديد عن بولارد جاءت هى أيضا لتخدم هذا النهج . فهكذا ظهر رجلا عسكريا ، مقابل المرشحين الآخرين لرئاسة الحكومة (نتنياهو وليفى) ، اللذين ليس لهما أى ماضٍ عسكرى ذى شأن.

السلام والاقتصاد

إن الأمن والمتدينين هما من أبرز المواضع المطروحة على ساحة المعركة الانتخابية فى إسرائيل.

المتدينون ، هم موضوع نفاق . فإسرائيل ليست دولة متدينة .**أكثر من ٦٠٪ من السكان علمانيون** ،لايلتزمون أبدا بأية تقاليد دينية، يحاربون الإكراه الدينى بكل شدة ويسخرون من المتدينين المتزمتين ، ويهتمون بكشف فضائحهم على أوسع نطاق وبلا وجل أو تردد . وليس صدفة ، إنه بعد مقتل رابين بأيدى طالب جامعى يمينى متطرف وذى تربية دينية ، زادت الكراهية للمتدينين . مما جعل أحد الأحزاب الدينية البارزة "**المفدال**" يجرى حساب نفس ويبدأ بسلسلة حلقات دراسية ، مع كبار الفلاسفة ، **حول السبل لتخفيف كراهية الشعب ونفورهم من المتدينين** .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن القيادات الحزبية تتراكض وتتسابق للفوز بتأييد المتدينين . والأحزاب الدينية تتقبل هذا السباق ليس فقط بالرضاء ، بل بشغف . هذه أول **دورة للكنيست ، منذ قيام إسرائيل ، تمر من دون مشاركة المتدينين فى الحكومة وكلفهم هذا خسارة كبيرة فى المال وفى النفوذ** .وهم يريدون ، بأى ثمن استعادة مقاعدهم الوثيرة فى الحكومة ولذلك ، من جهتهم أيضا ، يحاولون الحفاظ على علاقة جيدة مع كلا الحزبين ، العمل والليكود . حزب"**شاس**" اليهود الشرقيين المتدينين ، أعلن على لسان زعيم **أريبه درعى** (" يديعوت أحرونوت "١٢/٢/١٩٩٦) أنه سيسعى للدخول إلى الإئتلاف الحكومى مع أى رئيس منتخب.

أما موضوع الأمن ، فهو الذى يتصارع حوله الحزبان ويفضى بالتالى إلى الخلاف حول قضايا السلام والاقتصاد . لقد جعلوا من الأمن بقرة مقدسة طوال السنين.

باسم الأمن يدعو حزب العمل للسلام ، وباسم الأمن يعترض الليكود على هذا السلام . وباسم الأمن يتباطأ بيرس فى الوصول إلى السلام مع سورية . وباسم الأمن يتهم نتنياهو حزب العمل بالتخلى عن هضبة الجولان . وباسم الأمن يدعو بيرس إلى الشرق الأوسط الجديد ، الذى تقوم فيه علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية مع العالم العربى كله، " فالربح الاقتصادى كفيل بفرض الاستقرار".

ويتصرف الحزبان الكبيران فى هذه القضايا على أساس أن هذه المعركة الانتخابية هى المصيريه بينهما . كل منهما يريد أن يكسبها بشكل كاسح أى يفوز برئاسة الحكومة أولا وبأكبر عددٍ من مقاعد الكنيست . ورئاسة الحكومة هذه المرة ستكون بصلاحيات أوسع ، قريبة من نظام الرئاسة . ولكن كلا منهما يريد أكثرية كافية فى الكنيست ، لتكون حكومته قوية لاتهتز كل يوم - كما هو الحال الآن بسبب الأكثريه الضئيلة.

ولهذا ، فالمعركة حامية الوطيس. قد تكون أقل حدة من الماضى بسبب مقتل **رابين** ودعوة الجميع لمعركة حضارية بلا تجريح وبلا كلمات نابية وبلا تهديدات وتعابير مثل " **خائن** "و" **قاتل**" لكن فى صلب المعركة سيكون نشاط اليمين الذى يخيف الناس من " **دولة فلسطينية** " و "**دولة إرهاب**" " **وجنود سوريين فى بحيرة طبريا**" الخ.. وهذه تهديدات مخيفة لأوساط واسعة.

لكن الهدف هو اقامة حكومة أكثرية تضمن أربع سنوات هادئة فى المستقبل . فعندما تكون هناك حكومة بأكثرية ٧٠ - ٧٥ نائبا ، كما يخطط بيرس ، ستكون معاركه الداخلية باردة.

بيد أن الليكود يسعى إلى وضع يبقى خلاله فى صورة الحكم. فإن فشل فى الوصول إلى السلطة ، وهذا ماتشير اليه استطلاعات الرأى الآن ، يريد أن يخلق وضعا يضطر فيه حزب العمل إلى اقامة حكومة تكتل قومى . وفى هذا السبيل ، أعطى اشارات على تغيير فى سياستة من اتفاقات أوسلو " سنتعامل معها كأمر واقع" ومن القيادة الفلسطينية " هى القيادة المنتخبة ، ولامفر من الاعتراف بها".

هذه هى خطوط المعركة ، كما تظهر الآن . والأشهر القادمة ستوضح معالمها أكثر وأكثر.

رسالة عمان

حكومة أردنية جديدة

للتطبيع والتوطين والخصخصة .

انقلاب على التيار العراقى فى البيروقراطية الاردنية

ناهض حتر

بالرغم من الضجة الإعلامية الضخمة التى رافقت إعلان تشكيل الحكومة الأردنية الجديدة برائاسة السيد **عبد الكريم الكباريتى** ، وتحميلها رسميا ، مهام إحداث " **ثورة بيضاء**" فى البلاد ، فإن التغيير الحكومى لم يحظ باهتمام سياسى أو شعبى يذكر ، لا من جهة التأييد ولا من جهة المعارضة ، مما يؤكد عمق الانفصال المتكرس ، منذ توقيع المعاهدة الأردنية - " الإسرائيلية" بين النظام الحاكم وبين المجتمع الأردنى.

وإذا كان النظام ، بفضل سياسات (**الأسرلة**) الشاملة ، قد فقد روابطه مع غالبية القوى الاجتماعية ، وغدا يعيش عزلة داخلية كاملة ، فإن أحداً لم يعد يهتم بالتغييرات داخل النظام نفسه أو يتعاطى بجدية مع أدواته كالبرلمان والحكومة والإعلام .

فى كتاب التكليف الملكى ، هاجم **الملك حسين** ، وضمناً وعلانية ، حرسه القديم وطالب حكومته ، بالقيام" بثورة بيضاء" تقوم على .

التأكيد على (**الوحدة الوطنية**) وهو شعار يعنى ، فى الخطاب الرسمى ، اتخاذ سلة من الإجراءات الهادفة إلى الدمج النهائى لفلسطينيى الأردن ، بما فى ذلك الاستجابة لمطالب البورجوازية الفلسطينية المحلية الساعية إلى الاندماج على أساس المساواة فى الحقوق السياسية**ويعيش فى الأردن حوالى مليون فلسطينى يشكلون ٤٦٪ من تعداد السكان** . والقسم الأعظم من هؤلاء مسجلون فى قوائم اللاجئين والنازحين ، أى إنهم

فلسطينيون من وجهة النظر الدولية (والفلسطينية) فى حين أنهم يتمتعون بالجنسية الأردنية.

وتسيطر البورجوازية الفلسطينية المحلية (الأردنية الجنسية) على ٩٠٪ من الرساميل والأنشطة الصناعية والمعرفية والتجارية ونشاطات النقل والسياحة وسواها وأكثر من ٥٠٪ من الأراضى والعقارات والنشاط الزراعى الرأسمالى . وتمثل هذه البورجوازية النشطة قوة ضغط أساسية فى الأردن وتقيم صلات قوية مع(م.ت.ف) ومع النظام الأردنى على السواء . وتطالب بدور **سياسى يوازى أهميتها الاقتصادية وتدعم مشروع الكونفدرالية مع الحكم الفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة - وتوطين فلسطينيى الأردن ودمجهم**

وبالمعنى السياسى هو سياسة رسمية للنظام نصت عليها المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية ، كما يسعى النظام الأردنى فى إطار المنافسة مع السلطة الفلسطينية وعلى أساس سياسة التفاهم الضمنى مع تل أبيب لتخفيف الضغط الديمغرافى فى المناطق المحتلة إلى استقدام (وأردنة) المزيد من فلسطينيى الضفة الغربية

وكان قد صدر قرار ملكى فى أكتوبر تشرين الأول" ١٩٩٥ ، بمنح الجنسية الأردنية لمن طلبها من مواطنيى الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو القرار الذى أثار معارضة واسعة فى حينه ، وتبين أن القرار صدر **بالاضافة إلى تعبيره عن خط سياسى عام ، من أجل حل مشكلة "إسرائيلية" هى مشكلة (٣٠) ألف متعاون فلسطينى مع الإحتلال ، تواجه "إسرائيل" مشكلة فى إيوائهم مع عائلاتهم ، نظراً إلى صعوبة إقامتهم فى مناطق الحكم الذاتى حيث تسيطر (م.ت.ف) ورفض عرب الـ ٤٨ وحتى المدن "الإسرائيلية" استضافتهم لديها** .ولقد تضمن كتاب التكليف الملكى ، جملة من الإشارات والأوامر التى تستهدف ايجاد التسهيلات الضرورية لتوطين فلسطينيى الأردن ومن يرغب من فلسطينيى الأرض المحتلة ، والاستجابة لمطالب واشتراطات البورجوازية الفلسطينية المحلية بهذا الخصوص.

كما أكد كتاب التكليف الملكى على" الدور الاقليمى المحورى " للأردن ، وهو تعبير يقصد منه التأكيد على حق النظام الأردنى فى التدخل فى الشئون العراقية ، والسعى ، بالتعاون مع الولايات المتحدة و" إسرائيل" ، **إلى لعب دور رئيسى فى تقرير مصير العراق** . وقد أعلن النظام الأردنى سياسة رسمية إزاء العراق هى **تحويل الدولة العراقية إلى فدرالية مقسمة على أساس طائفى - إثنى ، والتدخل المباشر لاسقاط نظام الرئيس صدام حسين** .ويدرك النظام الأردنى ، بالطبع أن أى دور مستقبلى له فى العراق غير ممكن بدون تفتيت هذا البلد الذى هو أكبر من أن يبتلعه النظام الأردنى بكامله ، بل يفكر على الأرجح بنفوذ خاص فى قسمه السنى، وبطبيعة الحال ، فإن **واشنطن وتل أبيب** تفضلان العراق مفتتاً ، وبالتالى مشلولاً وعاجزاً عن تشكيل خطر ما على مصالحها.

الأمر الثالث الذى أكد عليه كتاب التكليف الملكى **هو تفعيل التطبيع والتعاون مع "إسرائيل"** ،والاستمرار فى سياسة" السلام الدافئ: " معها على جميع الأصعدة سيما وأن النظام كان قد وقع مؤخراً حوالى (١٥) اتفاقية تعاون مع" إسرائيل" فى شتى المجالات وهو جاد فى تطبيقها وتفعيلها واضعاف المعارضة الشعبية للتطبيع والتعاون مع " إسرائيل".

والأمر الرابع الهام فى كتاب التكليف الملكى هو التأكيد **على تفعيل إجراءات الخصخصة وتحجيم القطاع العام ودور الدولة الاجتماعى - الاقتصادى والإطلاق الكامل لقوى السوق** وهذه الإجراءات مطلوبة من قبل صندوق النقد الدولى مثلما هى مطلوبة من قبل البورجوازية الفلسطينية المحلية التى تسعى عن طريق (الخصخصة) إلى إمتلاك المشروعات الاقتصادية الأساسية ذات الملكية العامة، وأهمها **الفوسفات والبوتاس والطيران وسواها** .كما أن اطلاق قوى السوق ، (وتحرير الاقتصاد) يعطيانها القدرة على ترجمة موقعها الاقتصادى إلى قوة سياسية مناسبة.

هذه الاتجاهات الأربعة الرئيسية للسياسة الأردنية : التوطين ، التدخل فى العراق ، التطبيع و(الخصخصة) ،والتى تعنى بمجموعها تحويل الأردن إلى وطن بديل ليست اتجاهات جديدة ، ولكن تأكيد كتاب التكليف الملكى عليها ، ومطالبة الحكومة الجديدة بالفعالية فى تطبيقها " ثورى" وتمكين المؤمنين بها من الحقائب الوزارية والمناصب الرئيسية فى جهاز الدولة والأجهزة الأمنية ، إنما يعكس **ضيق القصر" بالمعارضة الصامتة" التى كانت الحكومات السابقة ولاتزال بيروقراطية الحرس القديم فى أجهزة الدولة ، تبديها هذه الاتجاهات.**

فالتيار العراقى فى البيروقراطية الأردنية تيار قوى ومؤثر منذ الخمسينات ، وقد هيمن كلياً فى الثمانينات ، وارتبط بعلاقات ومصالح متعددة ومتشابكة مع النظام العراقى . وهو من زاوية ارتباطاته ومصالحه،**يفضل العراق على" إسرائيل"** ويفضل القطاع العام على الخاص ، وهو بحكم تكوينه وتخوفه على مستقبله من(**الهيمنة الفلسطينية)** يفضل الحفاظ على التوازنات الراهنة فى الدولة الأردنية ويرفض الكونفدرالية مع الحكم الذاتى الفلسطينى . وقد أعلن وزراء ومسئولون غير مرة ولاءهم للعراق بالرغم من حسابات القصر المعلنة .**كما تباهى وزراء ومسئولون بأنهم لم يصافحوا مسئولاً إسرائيلياً** .كما تعقد إدارات الدولة وتعرقل سياسات (تحرير الاقتصاد) (الخصخصة) فى حين أفرغت وزارة الداخلية ، عملياً ، قرار الملك بمنح الجنسية الأردنية لمن يطلبها من الفلسطينيين من محتواه وهكذا ، لم يعد ممكناً استمرار هذا التناقض بين القصر من جهة والحكومة وجهاز الدولة من جهة أخرى ، الأمر الذى استدعى تغييراً حكومياً شاملاً يأتى بوزراء ومسئولين من(جيل جديد) قادر على تنفيذ سياسات القصر بفعالية ، والقيام " بثورة بيضاء " تطيح بالتيار الراقى فى أجهزة الدولة - بما فيها الأجهزة الأمنية - **والتأسيس لهيمنة تيار جديد يتميز بهوى مثلث الأضلاع : "اسرائيل" ، وبورجوازى فلسطينى وليبرالى فى الاقتصاد** - وإلى حد ما فى السياسة وعلى هذا المستوى الأخير ، فإنه من المرجح أن يرافق مع تفعيل سياسات " الأسرلة" - بما فيها التوطين والخصخصة - بمحاولة استيعاب عدد أكبر من القيادات الشابة فى المعارضة والقطاع الخاص فى أجهزة الدولة ، وكذلك اضفاء قدر أكبر من الليبرالية السياسية وتخفيف إجراءات القمع فى محاولة لتوسيع القاعدة الاجتماعية لسياسات (الأسرلة)

هل تنجح حكومة **عبد الكريم الكباريتى** التى ضمت(٣١) وزيراً يمثلون جميع قوى أحزاب النظام، بما فى ذلك " **اليسار الليبرالى**" -باستثنا الإخوان المسلمين والشيوعيين - فى تخفيف المهام المنوطة بها ؟

نحن نعتقد بأن هذه الحكومة ، بتركيبتها وشخوصها ، ستكون أكثر فعالية فى الاستجابة لسياسات القصر فى المجالات كافة ، وخاصة فى مجال العمل ضد النظام العراقى وتوطيد التعاون مع" إسرائيل" ولكن سعيها إلى تأسيس قاعدة اجتماعية واسعة وثابتة لدعم سياسات (الأسرلة) فهو مما نشك فيه لأن تناقضات القوى فى الأردن قد بلغت حداً يصعب معه إدارة الأزمة العامة للنظام بواسطة تغيير وزارى وبضعة عشرات من الوظائف ، وإبداء قدر من الليونة إزاء المعارضة غير الجذرية.



من هو الرئيس الروسى المقبل؟.

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

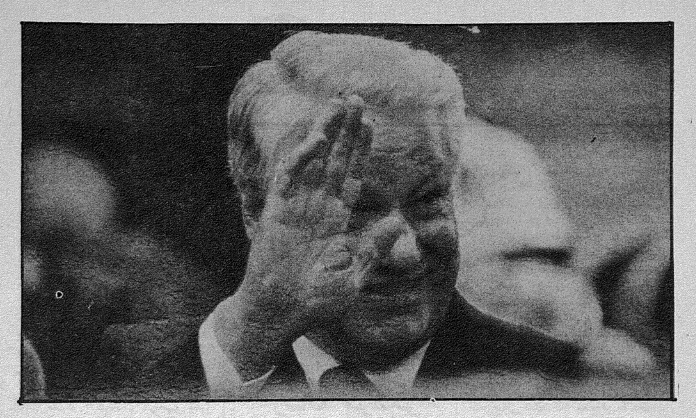
تنشغل روسيا بالتساؤل عمن سيكون **«الرئيس المقبل»** الذى سيحكم تلك البلاد الضخمة بعد انتخابات الرئاسة فى ١٦ يونيه العام الحالى؟.

وقد تشكل طابور طويل من الواقفين على أبواب معركة الانتخابات الرئاسية للفوز بكرسى الكرملين من كل جنس وملة وحزب وفكرة ونزوة واتجاه سياسى عارض أو مزمن. وبلغ عدد الذين قرروا ترشيح أنفسهم لمنصب الرئاسة أكثر من ثلاثين شخصا أغلبهم سيخوضون الصراع عملا بالمثل القائل **«الرصاصة التى لا تصيب الهدف تصم الأذان»** . لكن فرصة الفوز أمام غالبية المرشحين ضعيفة جدا أو معدومة . من أولئك الجنرال **الكسندر ليبيد** الذى كان قائدا للجيش الرابع عشر **فى مولدوفا** ،وهو رجل يوقع الرعب فى القلوب بصوته الغليظ وعقله الساذج وطنطناته القومية التى لا يعرف لها رأساً من قدم. والجنرال **الكسندر روتسكوى** الذى كان نائبا أول للرئيس **يلتسين** عام ١٩٩٣ ثم خاض مع **حسبوللاتوف** ضد يلتسين المعركة التى انتهت بقصف البرلمان . ومنهم طبيب العيون الشهير **فيودروف** الذى هجر العلم واشتغل بتجارة الخيول ثم انتقل منها مؤخرا للعمل السياسى .ومنهم أيضا السيدة **جالينا ستارفويتفا** التى تثق هى نفسها قبل غيرها فى أنها لن تفوز بصوت واحد. لكن مولد الانتخابات شغال وشهية الجميع مفتوحة لدخوله.

ويأتى فى مقدمة المرشحين الحقيقين الرئيس الحالى بوريس **يلتسين** الذى انخرط بدءا من يناير هذا العام فى حملة دعاية واسعة النطاق لنفسه، وان كانت غير مباشرة، بمشاركته فى كل المناسبات بما فى ذلك حضوره مباريات كرة القدم ، ولم يترك **يلتسين** مناسبة إلا وبعثر خلالها مختلف الوعود السخية بزيادة الرواتب ودفعها فى مواعيدها بانتظام للمدرسين والأطباء والعسكريين وعمال المناجم (حجم الرواتب غير المدفوعة للعاملين فاق **ثلاثة عشر تريليون روبل** (أى أكثر من مليارى دولار) . وبدا يلتسين خلال تلك اللقاءات وهو يقسم بكل المقدسات بأنه لن يحنث بوعوده كالتائب عن ذنوب كثيرة تكاد عيناه تفيضان بالدمع . وربما لا يكون بحاجة للتعريف ذلك البرنامج السياسى والاقتصادى الذى يعتزم الرئيس يلتسين خوض المعركة على أساسه . إلا أن تعديلات مهمة طرأت على طرق ووسائل تنفيذ برنامج يلتسين ظهرت فى تبديل عدد كبير من القيادات الثابتة مثل وزير الخارجية الروسية **آندريه كوزيريف**الذى عرفه الغرب بالرجل الذى يقول «نعم»، وازاحة **سيرجى فيلاتوف** مدير الرئاسة، واستقالة **فلاديمير شوميكو** رئيس مجلس الفيدرالية ، **وأناتولى تشوبايس** المسئول عن التخصيص ، بل وضرب حصار سياسى هادئ حول رئيس الوزراء **تشيرنوميردين** .

وقد أفضى لتلك التعديلات اعتباران : الأول - ادراك يلتسين لتدهور سمعة **«الديمقراطيين الموالين لواشنطون»** بشكل عام ، وعجزهم بشكل خاص عن كسب الشارع إلى صفهم كما اتضح فى الانتخابات البرلمانية فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٥ . وثانيا الفوز الكبير الذى حققه الشيوعيون فى الانتخابات . ويمكن القول أن يلتسين قد فض التحالف مع أولئك **«الديمقراطيين»** الذين وقفوا معه فى خندق واحد عام ١٩٩١-١٩٩٣ . ولذلك بدأ أولئك الاصلاحيون الديمقراطيون فى شن حملة واسعة النطاق على الرئيس ، واشاعة أن الغرب يبحث عن قيادة جديدة ،وحاولوا جميعا باستثناء **يجوورجايدار زعيم «خيار روسيا»** تصوير يلتسين للغرب وكأنه «الشيوعى الذى يعود الآن إلى أصله السابق».وفى ذلك الاطار قدم أربعة من أعضاء مجلس الرئاسة استقالة جماعية فى أوائل فبراير للضغط على يلتسين ، كان من بينهم **سيرجى كافاليوف** الذى نصبته الأوساط الصهيونية «مدافعا عن حقوق الإنسان» بديلا عن الأكاديمى الراحل **ساخاروف** رأس الحركة الصهيونية فى روسيا . وصرح **كوفاليوف** أنه يفضل منح صوته **لزيوجانوف** زعيم الشيوعيين عن منحه ليلتسين! .

إن يلتسين الذى لا يستطيع أن يغامر بتأخير أو تأجيل أو الغاء الانتخابات الرئاسية قد أدرك- مع اتساع الفجوة بينه وبين الإصلاحيين- أن عليه اذا أراد الفوز بمنصب الرئيس أن يكتسب قاعدة اجتماعية تؤيده وألا يكتفى بالبيروقراطية ومؤسسات السلطة كأجهزة الأمن والمخابرات والداخلية



يلتسين

التى ينحصر فيها مؤيدوه . ومن ثم راعى يلتسين أن يحظى اختياره للكوادر القيادية الجديدة برضاء اليسار. وإن كان يرمى بذلك إلى انتزاع كعكة التأييد الشعبى من أيدى الشيوعيين ليلتهمها وحده فى الانتخابات الرئاسية بيونيه ١٩٩٦.

لكن ثمة حقائق موضوعية تقف حجر عثرة فى طريق الرئيس:

- **أولها** تاريخ الاصلاحات السياسية والاقتصادية السيئة الصيت التى أنجزها الرئيس.

- **وثانيها** الحرب الشيشانية التى أشعلها نفس الرئيس والتى تؤجج غضبا روسيا شعبيا واسعا سواء انطلاقا من رفض منهج القوة ، أو انطلاقا من فداحة الخسائر الروسية خاصة فى الأرواح.

ويحاول الرئيس أن يوحى- بواسطة تكليفه **لفلاديميرشوميكو** بانشاء حركة **«الإصلاحات الجديدة»** أنه سيعمل من الآن فصاعدا على وضع معاناة الجماهير فى اعتباره بشق مجرى جديد **«للإصلاحات»** . ولا يبخل بوعود تلوح هنا وهناك بوقف الحرب بأن لديه سبع طرق للتسوية.

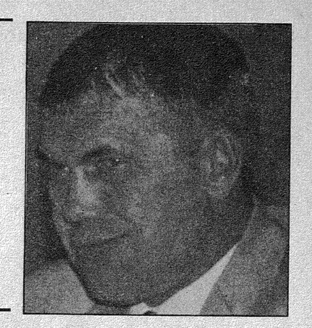
وبطبيعة الحال فإن احتمالات فوز يلتسين ليست بالقليلة أبدا رغم الكراهية الشعبية المنتشرة لشخصه الفظ ، وإصلاحاته الأكثر فظاظة .

وتستند احتمالات فوزه إلى دعم الغرب له معنويا طالما يفضل الغرب التعامل مع رجل مجرب من قبل . ولكن الغرب لا يكتفى بدعمه معنويا فقد تقرر تقريبا أن يمنح صندوق النقد الدولى لروسيا حوالى **تسعة مليارات دولار** بعد زيارة يقوم بها رئيس الصندوق **ميشيل كامديسيو** لروسيا فى فبراير .

وبغض النظر إن كان الصندوق سيدفع من تلك المليارات وعودا فحسب أم مالا ، فإن تلك الخطوة تمثل دعما أو تلويحا بالدعم للرئيس يجعل قطاعات صناعية واسعة تقف معه فى الانتخابات .وفى نفس الوقت تستند احتمالات فوزه إلى تمزق وتهلهل المعسكر الإصلاحى «الديمقراطى» الذى لا يستطيع أن يتفق على مرشح واحد يخوض به الديمقراطيون المعركة . وبطبيعة الحال فإن تلك القوى – اذا خيرت بين الشيوعيين ويلتسين- ستقف إلى جوار الأخير خاصة فى المدن الكبرى التى تتمتع فيها بتأثير وحضور .

وأخيرا فإن يلتسين يعقد أمله على أن منافسه الوحيد الحقيقى سيكون **جينادى زيوجانوف زعيم الحزب الشيوعى الروسى** ، مما يعطى يلتسين فرصة لمخاطبة الشعب الروسى محذرا إياه من سنوات**«النظام الشمولى»** السابقة .وفى نفس الوقت يضع الرئيس فى حساباته الدور الذى ستقوم به وسائل الاعلام الرسمية المسخرة لصالحه للترويج له بصفته ضمانة التطور الديمقراطى .

وثمة ورقة هامة بيد يلتسين وحده بحكم الصلاحيات التى يتمتع بها كرئيس، أى وقف الحرب الشيشانية،وهى ورقة قد تقوم بالدور الحاسم فى ترجيح كفة انتصاره.لكن وقف الحرب فى القوقاز قد يكون سلاحا ذا حدين، لان التسوية التى قد يعلنها يلتسين لكسب أصوات الناخبين قد تتخذ شكل **«هزيمة روسيا»** أمام الشعب الشيشانى واعترافها الضمنى بأنها خاضت حربا دون معنى لأكثر من عام كامل. وتحوطا لاحتمال أن يكتسب وقف الحرب شكل **«الهزيمة»** يحرك يلتسين البعض مثل **بوريس فيمتسوف محافظ«نيجنى نوفوورود»** للدعوة لجمع مليون توقيع لوقف الحرب بحيث يكون وقف الحرب ميزة ليلتسين من دون مسئولية عليه . وتكتسب تلك القضية أهمية خاصة فى إطار أبعد من العملية الانتخابية ، فقد قرر لقاء قمة رابطةالدول المستقلة الذى عقد فى ١٩ يناير برئاسة يلتسين أن يمدد فترة وجود القوات الروسية فى **طاجكستان** مرة أخيرة ولمدة نصف عام فقط بدعوى أن على الرئيس **الطاجيكى رحمانوف** أن يحل مشكلاته مع المعارضة بنفسه . كما قرر-



* سمعة «الدايمقراطيين الموالين لواشنطون» تتدهور.

* الشيوعيون يطالبون باستمرار الاصلاح.. والحفاظ على ثروة البلاد



فلاديمير جيرينوفسكى

للمرة الأولى أيضا- تأييد مطلب **جيورجيا** بالاعتراف بوحدة أراضيها فى مواجهة **أبخازيا** الصغيرة، وكذلك سحب القوات الروسية من **بيردنستروفيه فى مولدوفا** قبل يونيه ١٩٩٦، وفى هذا الاطار تلوح امكانية وقف الحرب فى الشيشان باعتبارها جزءا من عملية انسحاب روسى واسع النطاق من آخر مواقع التأثير الروسى داخل حدود الاتحاد السوفيتى السابق.

وبالرغم من المؤشرات السابقة التى تعمل لصالح فوز يلتسين فى الانتخابات الرئاسية، فإن المزاج الشعبى العام يقف ضد إعادة انتخابه بشده، **وتقف ضده بوضوح وحسم فئات ضخمة العدد كالمدرسين والعلماء والأطباء وصغار العسكريين وعمال المناجم وطلبة الجامعات**. ولهذا يظل وضع يلتسين مزعزعا مما يفضى للاعتقاد بأنه فى حالة فوزه لن يحصل على الأصوات اللازمة الا فى جولة ثانية بالإعادة فقط.

والمرشح الثانى الحقيقى هو **جينادى زيوجانوف** الذى تقدر الأوساط السياسية انه قد يحصل على ما بين عشرين إلى خمسة وعشرين مليون صوت تؤهله للمشاركة فى الجولة الانتخابية الثانية.

وثمة مرشحان اثنان آخران هما **فلاديمير جيرونوفسكى وجريجورى يافلينسكى** الأول زعيم الحزب الليبرالى الديمقراطى اسماً والفاشى المبتذل فعلا، والثانى زعيم تكتل «**يابلوكو**» **(التفاحة)**. ولكن فرصة **جيرونوفسكى** ضعيفة لأسباب كثيرة أقلها أنه معروف بأنه من أصول يهودية وأنه أنشأ حزبه لمجرد تصوير الوطنية الروسية «**بشكل كاريكاتورى**» على حد قول الأديب الكبير **سولجنتسين**.

أما عن **يافلينسكى** -أيضا من أصول يهودية- فهو يتمتع بتأييد كبير ولكن بين فئات محدودة من المثقفين والعلماء الذين لا تكفى أصواتهم لرفعه لكرسى الكرملين.

والآن ماذا عن **جينادى زيوجانوف**؟.

بداية لابد من الاشارة إلى المغزى الاجتماعى لفوز الحزب الشيوعى الروسى فى الانتخابات البرلمانية السابقة فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٥، من حيث أن ذلك الفوز يعكس الميول الشعبية الواسعة «**للاشتراكية**» ولكن بمعناها الشديد العمومية. ويكفى **لزيوجانوف** الاحتفاظ براية وعبارات وألوان ومفردات الشيوعية ليكسب تأييد الملايين من الجماهير المطحونة فى روسيا والتى تظن أن زيوجانوف سوف يستنسخ الزمن المنصرم ويعيد توزيعه. بالرغم من أنه لا يمثل «**بريجنيف**» السابق، ولا يمثل فى واقع الأمر «**تجاوزا ثوريا لبريجنيف السابق**».

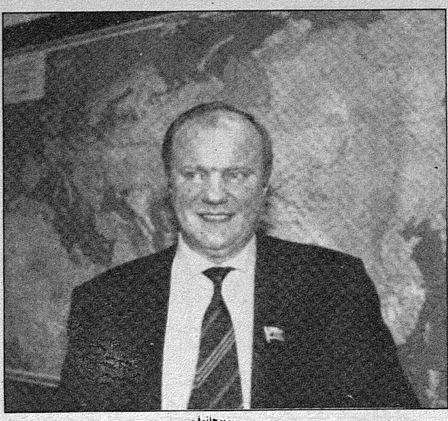
وقد ظهر الحزب الشيوعى الروسى الذى يتزعمه زيوجانوف خلال وجود الاتحاد السوفيتى عندما حصلت روسيا على سيادتها داخل اطار الدولة السوفيتية مثلها مثل كل الجمهوريات الأخرى، ومن ثم برزت ضرورة أن يكون لها حزبها الخاص بها. وبعد زوال الاتحاد السوفيتى ظهر أكثر من خمسة عشر حزبا شيوعيا منها: **حزب البلاشفة لعموم الجمهوريات السوفيتية السابقة، والحركة الديمقراطية للشيوعيين، وحركة المبادرة الشيوعية، والشيوعيون من أجل الديمقراطية، وحزب العمل الشيوعى، وشيوعيو روسيا، وحزب العمال الماركسى، والحزب الشيوعى السوفيتى**.. الخ.

لكن الحزب الروسى كان أكبرها من حيث عدد عضوياته التى بلغت نصف المليون. وتعرض الحزب لحظر نشاطه بعد انقلاب أغسطس ١٩٩١ حتى قضت المحكمة الدستورية ببطلان مرسوم الحظر الرئاسى فعاد الحزب لنشاطه العلنى. وفى مؤتمره الطارئ المنعقد ما بين ١٣ و١٤ فبراير ١٩٩٣ أقر الحزب «بتعدد الأنماط الاقتصادية للملكية- أى القبول بالملكية الخاصة إلى جانب العامة. وانتقد الحزب فكرة «ديكتاتورية الطبقة العاملة» وأقر بالطريق السلمى للصراع السياسى منتقداً «العنف». واعتبر أن سياسة روسيا الخارجية لابد أن تقوم على «البراجماتية القومية السلمية» التى فسرها زيوجانوف بأنها تقوم على ممارسة السياسة وفقا لمصالح وامكانيات روسيا وبما يعود عليها بالنفع مع تفادى الخطوات التى قد تعود عليها بالاضرار الاقتصادية والسياسية. انتهاء بما أكده **زيوجانوف** مراراً وتكراراً من أن «الدوائر الغربية تشوه عمدا مواقف اليسار والقوى

الوطنية الروسية برسمها سيناريوهات أشبه بالكارثة فى حال وصول الوطنيين للحكم فى روسيا ، على حين أن اليسار فى واقع الأمر لا يبحث عن مجابهة مع الغرب».

وبشكل عام فقد اتضحت **ثورية زيوجانوف** فقط فى انتقاد **«الشيوعية السوفيتية»** ليس من أجل تطويرها البراجماتية ولكن للانتقال بأسوأ ما فى تلك الشيوعية إلى نهايته أى تطوير البراجماتية السوفيتية إلى آخرها ،مع نبذ ما لم تنبذه **«الشيوعية السوفيتية»** -على المستوى النظرى-من منطلقات الصراع الطبقى المحلى والدولى ، كما أسقط الصراع بين مذهبين اقتصاديين عالميين **«الاشتراكية والرأسمالية»**واختصر النضال السياسى فى العمل البرلمانى وحده. ولم تكن صدفة ألا يستطيع على مدى عامين حزب تعداد اعضائه نصف مليون تسيير مظاهرة واحدة جماهيرية ذات شأن كلما برزت قضايا خلافية مع نظام يلتسين ، ولم يستطع الشيوعيون بمختلف فرقهم أن يبرزوا كقوة حقيقية عندما حظر يلتسين نشاط الحزب وأغلق مقراته . ولاعندما دعا يلتسين لاستفتاء فى ٢٦ أبريل ١٩٩٣ انتزع به لنفسه صلاحيات النظام الرئاسى الضخمة ،ولا عندما عرض الدستور الجديد فى مايو ١٩٩٣ وحل مؤتمرى النواب الموسع والمصغر ووقف جلساتهما فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، ولم يثبت **زيوجانوف** أيضا انه يمثل قوة سياسية عندما قام **يلتسين** بقصف مبنى البرلمان الروسى أواخر ٩٣ .وفى صيف ١٩٩٣ لم يتمكن زيوجانوف من الحفاظ على ما سمى حينذاك بـ **«جبهة الانقاذ الوطنى»** التى اعتبرت فى حينه مركزا للتنسيق بين اليسار والقوى القومية والوطنية الأخرى.

ولقد نزع **زيوجانوف** من الشيوعية القديمة كل نواحيها المتفجرة مستبقيا منها لحزبه مجموعة من الشعارات الدعائية العامة التى تتفق فى جوهرها مع ما تدعو إليه الحركات القومية الروسية الأخرى مثل**«حركة ديرجافا»** بزعامة **الكسندر روتسكوى مؤلف فكرة «الاشتراكية الشعبية» على النمط السويدى والسويسرى** ،وحركة **«سلطة الشعب»** بزعامة **نيقولاى ريجكوف رئيس الوزراء السوفيتى السابق** وغيرها من الحركات والتجمعات التى تسعى لتطور قومى رأسمالى تزدهر به روسيا مثلها مثل فرنسا وبريطانيا وغيرهما. ولهذا لم تكن صدفة تلك النقاط الكثيرة التى يلتقى


زيوجانوف

فيها برنامج **زيوجانوف «الشيوعى»** مع برنامج **جيرونوفسكى** الذى يفترض أنه قومى متطرف . فالاثنان يؤكدان دور الدولة الروسية وعظمتها واستعادة الاتحاد السوفيتى ليس باعتباره **«قلعة الاشتراكية»** لكن باعتباره **«الدولة العظمى»** ولهذا **يشير زيوجانوف** إلى أن «الحرص على عزة الدولة والمحافظة على وضعها الجيوبوليتكى وتدعيمه، يعتبر شرطاً ضرورياً لوجودها بغض النظر عن طبيعة القرار السياسى المتخذ»-أى إن وجود عظمة الدولة اهم من قضية الاشتراكية أو الرأسمالية. ويمكن التذكير، بمثال آخر مضاد عندما حرر **لينين** بعد ثورة ١٩١٧ فنلندا وغيرها من المستعمرات الروسية غير عابئ بتدعيم الوضع الجيوبوليتيكى لروسيا ، معتبرا خلال ذلك أن المعركة الرئيسية ليست فى انشاء الدول العظمى ولكن فى اقامة صرح اشتراكية حقيقية انسانية قادرة على إلهام الشعوب .

أما عن مطالب **زيوجانوف** بتأميم القطاعات الاستراتيجية فى الاقتصاد الروسى أو توفير الحقوق الاجتماعية للسكان كالتعليم والعلاج وغير ذلك ، فإن تلك المطالب لا تشير فى العالم المعاصر للاشتراكية وحدها بعد أن حققت الرأسمالية فى دولها المزدهرة قسما منها . ولهذا فإن تلك المطالب لا تمثل المحك الأول.

وباختصار فإن الصراع سيدور بين المرشحين الأساسيين : **بوريس يلتسين وجينادى زيوجانوف** من أجل الفوز بحكم روسيا. الأول ببرنامجه المعروف الذى طبقه حتى الآن ، أما الثانى فيرمى عمليا لتعديل مجرى الاصلاحات نحو استمرارها ولكن بالحفاظ على ثروات البلاد، واقامة نظام حكم قومى يراعى كرامة روسيا ،والتركيز على تطوير القطاعات الصناعية،وحماية السلع الوطنية إلى آخر كل ما ينبغى أن يتضمنه برنامج القوميين الحقيقيين الحريصين- داخل إطار الرأسمالية- على بلادهم وحصتها. ومن هذه الزاوية يمثل **جينادى زيوجانوف** والشيوعيين خطرا على المصالح الغربية باعتبارهم**«القوميين»** الأكثر تنظيما فى روسيا.و تدرك الدوائر الغربية تلك الحقيقة أكثر مما يدركها الآخرون.

هل يكون بوريس يلتسين الرئيس القادم فى روسيا فيواصل الكارثة التى بدأها ؟ أم يفوز **جينادى زيوجانوف** فيعدل مسار الاصلاحات؟.

لا يجرؤ أحد بعد على الإجابة عن ذلك السؤال؟.

العالم

رسول حمزاتوف مرة أخرى

لم أعرف أن الشاعر الكبير **رسول حمزاتوف** كان فى زيارة للقاهرة إلا بعد أن عاد من مصر وفاجأنى بمكالمة هاتفية بصوته العجوز الطيب الذى يرن كأنه صندوق يحتوى على كل الأزمنة والفصول،

سألت: من المتكلم؟

قال: أنا رسول حمزاتوف.

وكنت أتصور أنه فى محج– قلعة عاصمة بلده داغستان فأعدت السؤال مندهشا: من؟ فنهرنى: **أحمد كف عن هذه الأشياء** أنا حمزاتوف. وعاتبنى لأننى لا أسال عن أخباره. قلت له: أنت تعلم كم نحبك ونحترمك، لكنى لا أحب أيضا أن أنتزع منك وقتك. إن كان لديك وقت فراغ اتصل بى وسآتى لأراك. فقال: أنا لا أمنح أصدقائى أوقات فراغى بل الأوقات التى أكون مشغولا فيها. ودعانى إلى لقاء فى شقته بشارع **جوركى فى موسكو** حيث تجمعت أسرته الصغيرة: **زوجته فاطمات وابنته فاطمات وحفيداته البنات**.

وكان سعيداً بسفرته إلى مصر ولقائه بالمثقفين المصريين. قال إنى أذكر جيدا ما يردده المصريون من أن مصر أم الدنيا، لكنها أم لا تشيخ منذ أن رأيتها فى السبعينات إلى أن زرتها هذه المرة. ونظر إلى أسرته المؤنثة كلها ضاحكاً: أترى.. ليس لدى ولد ليحافظ على إسمى. كلهن من الاناث. فقلت: زوجتك فاطمات وابنتك فاطمات، هل ثمة حفيدة بهذا الاسم أيضا؟. قهقه قائلا: لو حدث ذلك لكنت الآن دكتور فى العلوم القاطمية!.

قلت: احك لنا عن انطباعاتك عن مصر. قال وهو يقف مزهوا: لقد أصابنى الغرور وأنا فى الثالثة والسبعين من حرارة لقائى بالمثقفين عندكم وشغفهم بالشعر. أتعرف أن جدى كان يكتب قصائد الغزل بالعربية لكى لا تطلع عليها جدتى؟ وكان أمل والدى أن يزور مصر لكنه لم يستطع.

قلت له: لقد أصدرت مجلة **أدب ونقد** ملفا خاصا تضمن بعض أشعارك قبل وصولك للقاهرة. قال: نعم لقد رأيت ذلك العدد وأهدونى إياه. ولكنى عاتب على المترجمين الذين كانوا يترجمون ما أقوله خلال لقاءاتى فى القاهرة. قلت: لماذا؟. قال: المترجمون عادة ما يجملون أقوالى ويضيفون إلى أسلوبى الركيك صوراً جميلة، أما عندكم فإنهم مترجمون شرفاء نقلوا كل ما قلته حرفيا فظهرت ركاكتى وضعف أسلوبى!. عامة كانت الرحلة موفقة ولكن الفترة قصيرة. وقد دعانى صديق شاعر لزيارة مصر مرة أخرى، فقلت له إننى فى هذه الحالة سأترجم قصائدك إلى لغتنا الآفارية فاذا لم تنفذ وعدك سأعيد ترجمتها من الآفارية إلى العربية!. ضحكت طويلا مع بناته وحفيداته وزوجته.

قال: كنت سعيدا بزيارتى، لولا اقتحام الجيش الروسى لقرية **بيروفامايسكايا الداغستانية** والضحايا التى نجمت عن ذلك الاقتحام. كنت أتابع الأخبار بقلق وغم بعد أن سيطرت مجموعة شيشانية فى ٨ يناير على مستشفى فى كيزليار، ثم هربت برهائن **إلى بيروفامايسكايا**. لقد أجرت القيادات الداغستانية مفاوضات معهم، وقالوا لهم أنهم نقضوا وخانوا كل قوانين الجبال والاجداد، ولكن بينما كانت المفاوضات مستمرة إذا بالجيش الروسى يتحرك فى اتجاه آخر تماما. غريب. أليست داغستان بلادنا؟ لماذا إذن لا تمنحونا الفرصة لحل مشكلاتنا بأنفسنا؟ ،ولماذا أقدم الجيش الروسى على اقتحام قرية بيروفامايسكايا ومحوها من الأرض؟. يقول الجبليون عندنا «إننا لا نخشى الموت. نحن نخشى العار» **وقد لحق العار بروسيا وهو كل ما أنجزه الجنرالات هناك**.

وكم كنت أود لو نظرت فى أعين الطيارين الذين أبادوا بوحشية منقطعة النظير تلك القرية الصغيرة بأطفالها ونسائها وكان الصمت الأمريكى والأوروبى مخجلا، وكذلك صمت قادة دول الرابطة. لكنى أعتز **بأن المثقفين الروس وأخوانى الشعراء فى روسيا قد** أدانوا تلك الجريمة، وأدانها الشعب الروسى، وهو صوت روسيا الحقيقى. ولم يجلب الهجوم العسكرى على روسيا المجد، لأنه لم يزد عن كونه مجزرة.

سألته: لكن هل انتشرت فى داغستان حالة من العداء لروسيا بعد ذلك؟ قال: أنا شخصيا لا ينطوى صدرى على شئ من العداء، فليس المثقفون الروس ولا الفلاحون الروس هم المذنبون فى أن قرية داغستانية محيت من سطح الأرض. وماذا عن الجنود؟ إنهم أيضا غير مذنبين. انهم عبيد معاطف الجنرالات والأوامر العليا. وعندما يسألوننى: ما هذا الذى يجرى عندكم فى القوقاز؟ وفى أى جانب تقف؟ فإننى أرد عليهم بأننى لا أويد لا هذا الجانب ولا ذاك. فلا روسيا الحقيقية هى التى تحارب، ولا الشيشان الحقيقية. وقد وقفت دائما إلى جانب الأيادى التى تتصافح، والسلام، وأغنيات الأمومة عند مهد الطفولة، وكلمات المحبين العذبة، وحكمة العجائز. لقد وقعت عيناى منذ فترة على صورة بإحدى الصحف لصبى صغير مقطوع الساقين وجدته العجوز وهى بأكملها فى اللون الأسود تهمس له بشئ ما. ترى أية كلمات؟. من الذى تلزمه هذه الحرب فى القوقاز؟ لقد توجهت إلى **بوريس يلتسين وجوهر دواديف** بهذا السؤال فى رسالتى إليهما. قال الأقدمون، وها أنا أعيد إن الدماء التى تجرى لا تجف أبدا، إنها ترشح وتنز فى التاريخ وتصبغ المستقبل بلونها.

سألته: داغستان هى أكبر مركز سكانى فى القوقاز بتعداد مواطنيها البالغ مليونى نسمة، فهل يثير فيها التدخل الروسى الأخير النزعة الانفصالية عن روسيا؟.

قال: إننى شخصيا أقف مع وحدة الأراضى الروسية. ولا أفهم المعنى العام المجرد لكلمة الاستقلال. ونظر حمزاتوف إلى زوجته وقهقه قائلا: ها أنت ترى لقد فقدت استقلالى منذ أربعين عاما، ولم أحاول المقاومة! وأشاحت زوجته فاطمات بيدها



مبتسمة لكى يكف عن المزاح . وواصل حمزاتوف قائلا: إن بلادى داغستان لم تنضم طواعية إلى روسيا كما يقال . بل كافحت ذلك الضم طويلا ، وقاد كفاح شعبنا الإمام العظيم **شاميل** لمدة ثلاثين عاما من بين الجبال ، فلم يترك فرصة لعيون القياصرة كى تنام . والتقى **الإمام شاميل** فى حينه بالأمير **عبد القادر الجزائرى** وتعاهد الاثنان على مواصلة النضال ضد الامبراطوريات الكبرى . لم تنضم بلادى طواعية إلى روسيا لكننا طواعية لا نريد الخروج من قوام روسيا . هذه ارادة الشعب الداغستانى بوسعنا أن نتمتع بحريتنا وأصالتنا وحرية معتقداتنا الاسلامية، ولكن ما الذى يسعنا أن نحققه بالاستقلال ونحن بلد صغير لا يتجاوز تعداد سكانه المليونى نسمه ؟ ألن يقودنا ذلك الاستقلال إلى الانضواء تحت راية بلاد أخرى قوية كتركيا أو إيران؟ . إن الاستقلال بمعناه العام المجرد لا وجود له. وبالمناسبة فإن شعبنا لم يلهث وراء السيادة ولا أقر بيانا واحدا يتعلق باستقلاله عن روسيا ، ولا يسعى لابتزاز مختلف الامتيازات من روسيا . لكن اذا كانت الشيشان تريد استقلالها فامنحوها ذلك الاستقلال.

قلت : لكن ألا يحتمل مع ذلك أن تفتح **داغستان** جبهة قتال ثانية فى القوقاز فتنضم إلى الحرب الشيشانية؟.

قال : لقد عشنا محاطين بالحروب القوقازية من كل ناحية : فى **جيورجيا** ، وفى **أوسيتيا** ، وفى **أذربيجان**. لكننا لم نشن الحرب خلال ذلك ليس لأننا غير قادرين على القتال ، وليس لأن الشجاعة والفروسية تنقصنا، ولكن لسبب آخر هو إيماننا العميق بأن المطلوب الآن أكبر قدر من الشجاعة لكى لاتشن الحروب ، ونحن ندرك أن التاريخ لم يبدأ منا ولن ينتهى عندنا. وقطع حديثنا رجل داغستانى من أقارب حمزاتوف ، ظهر وسلم ثم جلس . فقدم له حمزاتوف كأسا من النبيذ ، لكنه رفض بأدب قائلا إنه جاء لدقيقتين لا أكثر . ونظر إليه **حمزاتوف** بدهشة قائلا: أنت لا تسكر ، ولا تكتب الشعر فلماذا تحيا اذن؟ . وأردت أن أدخن سيجارة فأستأذنت لكى أغادر الحجرة لكن **حمزاتوف** أصر أن أدخن فى حضوره . فكررت عليه أن من الأفضل لصحته أن أدخن فى مكان آخر . فقال : هذه **الثقافة العالية تمحقنا نحن الجبليين البدائيين!** . وقالت زوجته إنه يحب استنشاق دخان السجائر ، فدخن براحتك ، وجلست ثانية وواصل حمزاتوف حديثه:

– القوة لا تخضع الشعوب أبداً . لكن الشعر بأسرها . لم تخضعنا جيوش القياصرة الروس لكن **بوشكن وليرمنتوف وبيسينين** تمكنوا من أسرنا بقصائدهم الرائعة . إننى من المتيمين بشعر **بوشكين لكنى** أرفض بيته الشعرى الذى جاء فيه : «**الجنرال يرمولوف فى الطريق .. فلتخضع أيها القوقاز**».والجنرال **يرمولوف هو** أول من قاد جيوش القياصرة عام ١٨١٧ نحو القوقاز **وداغستان والشيشان** . وهو القائل : «أريد لاسمى أن يلقى بالرعب فى نفوسهم وأن تكون كلمتى قانونا يخضعون له كالموت الذى لا مفر منه » . لكن روسيا استكشفت القوقاز قبل ذلك عام ١٧٢٢ برحلة قام بها **بطرس الأكبر** إلى **مدينة ديربنت فى داغستان**،وفى ذلك العام وقعت أول معركة بين الشيشان والروس عند **نهر آرجون** ، ثم عادت القيصر **آنا يوانوفنا** إلى بلادنا خلال حكمها ما بين ١٧٣٠- ١٧٤٠. لكن اخضاع القوقاز تم نهائيا على يدى الجنرال **يرمولوف** الذى اعتبره **بوشكين** بطلا قوميا حقق الفتوحات لروسيا.

لكن بلادنا ظلت من القرن الثامن ميلادى حتى الثامن عشر تحيا بالكامل تحت تأثير الثقافة واللغة العربية ونشأ الأدب الداغستانى فى أحضان الثقافة العربية، وصدرت بالعربية أولى الصحف والمجلات فى تاريخ داغستان . وظلت الصحف تصدر بالعربية حتى بعد انتصار الثورة **البلشفية**. ثم قامت الثقافة الروسية بدورها واشتبكت بتاريخنا . ولكنى رفضت دوما التعصب القومى الروسى وكتبت ردا **على بوشكين:**

– لقد جئتنا يا روسيا ذات يوم
لكن ليس بالورود
حينما داهمت حدود بلادنا
فأمست صخور الجبال تشبه الدروع،
تعشش فيها الطلقات حتى الآن».

لم تخضعنا القوة، لكن الثقافة، القصائد ، والروايات ، ورواية الكاتب الكبير **ليف تولستوى «حاجى مراد»** التى كتبها عن أحد أبطال مقاومة الغزو الروسى والتى وصفه فيها بأنه عشبة يستحيل إنتزاعها من الأرض.لقد تفهم المثقفون الروس الحقيقيون دائما قضايا شعوبنا . أما السياسون الروس الحاليون فإنهم جهلة ، وهم بالذات –وليس غيرهم– ألد أعداء الشعب الروسى.

صمت **حمزاتوف** لحظة، وقال : أتدرى أننى كنت أود لو تمكنت من زيارة العراق أيضا . كنت أود أن ألقى نظرة على أوضاع الشعب هناك فى ظل الحصار الأمريكى المجرم . لقد وقفت ضد **غزو صدام حسين للكويت** ، لكن عندما بدأت أمريكا حربها البشعة على العراق ، ووجدته صامدا وهو بلد صغير أرسلت برقية لصدام حسين أعرب له فيها عن تقديرى لصموده . كنت النائب الوحيد فى البرلمان الذى أرسل برقية كهذه . فثارت ثائرة النواب الذين يلبسون ثوب الديمقراطية ضدى . لكن ماذا أفعل ؟ لا يسعنى أن ألزم الصمت حين أرى شعبا صغيرا يضرب بالقنابل والطائرات من دولة كبرى.

ورفع **حمزاتوف** سبابته محذراً : أتدرى لن يفوز **يلتسين** فى الانتخابات الرئاسية فى يونيه هذا العام لو لم يضع حدا للحرب فى القوقاز . وقد دعوت لحملة جمع تواقيع فى روسيا كلها تطالب بانهاء الحرب.

مدت زوجته أمامنا سفرة عامرة باللحوم والأسماك والسلاطات ، وتذكر حمزاتوف لسبب ما أن بعض الافاريين من قريته فى الجبال قرروا ذات يوم اهداء عشرة خرفان ، لكن الشغالة رفضت أن تفتح لهم باب البيت فى محج قلعة . وبررت ذلك بأنها كانت خائفة . وقال ضاحكا : أضاعت على الخرفان وأنا الذى حلمت طيلة عمرى بأن يكون لدى ولو خروف واحد! ومع ذلك كما ترى ثمة ما يؤكل لدينا . تفضل.

ياله من بيت وقلب عامرين ، وياله من متعة أن يجلس المرء مع **حمزاتوف** وأن يراه وهو يتحرك كأنه كتلة من الخير المشع فى بيته وبين أفراد أسرته المؤتنة بأكملها.

حقيقة الصراع على الميزانية الذى أغلق الحكومة فى أمريكا

سمير كرم

رسالة واشنطن

ثورة الأغنياء..

فى أواخر العام الماضى- وكانت المنازعات بين الادارة الأمريكية والكونجرس بشأن الميزانية فى ذروتها . والحكومة الأمريكية مهددة بالاغلاق وتسريح نحو ٨٠٠ ألف موظف اتحادى من أعمالهم بانتظار تسوية هذه المنازعات -اعلنت «شركة التلغراف والتليفونات» الأمريكية ، وهى واحدة من أكبر الشركات الأمريكية بكافة المقاييس، انها حققت ارباحا صافية بقيمة ٣ مليارات من الدولارات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٥.

فى الأسبوع التالى مباشرة لاعلان هذه الانباء الطيبة -التى تعطى مؤشرا واضحا وقويا إلى أن الأقتصاد الامريكى فى أحسن حال . أو هو على الأقل بخير وبصحة جيدة -أعلنت الشركة نفسها (المعروفة بالحروف الأولى من اسمها(إى. تى. آند . تى) **قرارا بفصل ٤٤ ألفا من العاملين فيها** ،والغاء وظائفهم تنفيذا لسياسة خفض النفقات فى الشركة. يومها قال روبرت آلان رئيس مجلس ادارة الشركة: «ليس هذا واحدا من أفضل أيامى .. أننى أعرف أى ألم ينتاب العاملين الذين سيفقدون وظائفهم»، ولم يكن آلان- بالطبع -واحدا ممن فقدوا وظائفهم.. انما اراد الرجل فقط الإعراب عن تعاطفه مع المفصولين الذين يشكلون نسبة **١٢ بالمئة من مجموع القوى العاملة فى الشركة قبل أن يواصل عمله الشاق الذى يتقاضى عنه مرتبا سنويا يبلغ - مع انواع الحوافز والتعويضات .. الخ - ٥ر٥ مليون دولار فقط لا غير.**

فى اليوم التالى لاعلان نبأ فصل ٤٤ ألفا من العاملين فى شركة «التلغراف والتليفونات» الأمريكية ارتفعت قيمة السهم الواحد من أسهم الشركة فى سوق الأوراق المالية (بورصة نيويورك) **بقيمة ٦ر٢ دولار** . فقد كان نبأ فصل هذا العدد الكبير من العاملين فى الشركة بمثابة طمأنة لحملة الأسهم والراغبين فى شراء أسهم هذه الشركة أو زيادة ما لديهم منها إلى أن ادارتها تنتهج أنجح السياسات التى تكفل المزيد من الأرباح : سياسة خفض النفقات وكما قال رئيس مجلس الادارة نفسه مبررا قرار الفصل: بان **الشركة تريد أن توفر من مرتبات هؤلاء المفصولين أموالا تستثمرها فى«فرص أخري متاحة للاستثمار».**

فى اليوم الذى يليه كتب **بيرتليس** استاذ السياسة العامة فى جامعة سيراكيوز الأمريكية بولاية نيويورك -وهو فى الوقت نفسه خبير اقتصادى فى مؤسسة بروكنجز الشهيرة للابحاث يصف ما أقدمت عليه شركة «أيى. تى. آند. تى» بأنه تيار عام سائد فى المؤسسات الأمريكية كبيرها وصغيرها على السواء .. ووصف هذا التيار بأنه «**الموجة المتصاعدة التى ترفع اليخوت الفاخرة لأعلى وتغرق القوارب الصغيرة**».

وكان هذا التشبيه «الأدبى» تعبيرا عن حقائق مفجعة عكستها الأرقام الرسمية المذاعة عن «انجازات » عام ١٩٩٥ الاقتصادية : لقد **حقق الاقتصاد الأمريكى نموا بنسبة ٧ر٥ بالمئة** .. بينما انخفضت أجور ومرتبات العاملين **بنسبة ٥ر٢ بالمئة**. واجمالا فان الاقتصاد الأمريكى (والتعبير يعنى أساسا اقتصاد الشركات الأمريكية) حقق **نموا خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥ بنسبة ٣٥ بالمئة.. وخلال الفترة نفسها انخفض دخل الاسرة المتوسطة بنسبة تربو على ٣ بالمئة.**

فى الأسبوع الثانى من بداية العام الحالى -وكانت أزمة الميزانية بين البيت الأبيض والكونجرس لا تزال مستحكمة -اقترح روبرت **رايك** وزير العمل فى ادارة الرئيس كلينتون ، ردا على قرارات الكونجرس التى تلغى اعتمادات البرامج الاجتماعية للفقراء، والمسنين والأقليات وتحد من الرعاية الطبية لذوى الدخل المحدود وتطلق حرية شركات التأمين الصحى فى زيادة «أسعارها» وفى رد غير مباشر على قيام شركات عديدة بإجراء فصل للعاملين بهدف خفض النفقات-أن تلغى ضرائب الأرباح على«المؤسسات التى «تحسن معاملة العاملين فيها» .وعلى الرغم من أن الاقتراح يبدو فى ظاهره مناصرة لأوضاع

العاملين ، خاصة من الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة .. إلا أنه في الحقيقة جاء مخيبا لأمال هؤلاء، لأنهم توقعوا منه ان يتقدم باقتراح مطروح منذ وقت طويل.. وهو **الرد على قرارات الكونجرس ضد برامج الرعاية الاجتماعية وضد رفع الحد الأدنى للأجور، بالغاء الاعفاءات الضريبية التي تحصل عليها الشركات على ما تحققه من ارباح ، باعتبار أن هذه الاعفاءات تشكل نظاما مقنعاً للرعاية الاجتماعية للأغنياء.**

مع ذلك فان اقتراح وزير العمل المتواضع ووجه بحملة انتقادات واتهامات جعلت كثيرين يتذكرون رعب فترة **المكارثية** .. حينما كانت التهم جاهزة دائما لأي معارض للكونجرس أو لجهة رأس المال المطلقة هي تهمة الشيوعية والتطرف اليساري(...).

لم يكن قرار شركة «أيه . تى .آند .تى» سوى لقطة واحدة من خلفية شديدة التنوع لما يجرى فى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الولايات المتحدة .. والتى على ضوئها لابد من قراءة وفهم هذا الصراع المستمر «مشكلة المزانية».

ولأن مثلا واحدا لا يكفى فاننا نورد بسرعة بعض الأمثلة الأخرى ، بعض «اللقطات» الأخرى ، من خلفية هذا الصراع التى بدونها لا يمكن فهمه أو ادراك ابعاده .. مع ملاحظة اننا نختار ما لا يجده القارئ عادة -خاصة القارئ خارج الولايات المتحدة-في عناوين الصحف القومية الأمريكية أو ضمن اهتماماتها.

* مع بدايات العام الماضى-أى بعد وقت قصير من فوز التيار اليمينى للحزب الجمهورى الأمريكى بالأغلبية فى مجلس الكونجرس وفى مناصب حكام الولايات -بدأت تظهر فى بعض الولايات حركة سياسية «دستورية» تطرح مشروعات بقوانين تجبر حكومات الولايات والحكومات المحلية (في المقاطعات والمدن والبلدان الصغيرة) على أن تدفع لملاك الأراضى والعقارات تعويضات عن أية خسائر اقتصادية يتكبدونها نتيجة أى اجراء حكومى .وتبدو هذه المشروعات بقوانين فى ظاهرها أو للوهلة الأولى مطلبا مشروعا .. ولكن هذا التقدير يزول تماما عندما ندرك ما يعنيه اصحاب هذه الاقتراحات بتعبير «أى اجراء حكومى» . فالتعبير يشمل القوانين التى تصدرها الحكومة -الاتحادية أو المحلية- بهدف ازالة اشكال التمييز العنصرى ضد الأقليات مثلا . والقوانين التى تصدرها الحكومة لحماية البيئة . أو التى تصدرها لحماية العمال أو لحماية الحريات المدنية والقانونية للمواطنين.

فاذا قدر أحد أصحاب الأملاك انه أصيب بضرر نتيجة القانون «الفصل الايجابى» الذى صدر فى الستينات ويهدف إلى تعويض السود عن مئات السنين من التمييز والاضطهاد عن طريق منحهم فرصة أكبر قليلا فى التعيين فى الوظائف .. فانه يستطيع أن يطالب الحكومة-ليس فقط بالغاء هذا القانون- **بل يستطيع أن يطالبها بتعويض عن «الأضرار» الاقتصادية التى لحقت به نتيجة لتطبيق القانون المناهض للتمييز العنصرى** وما اسهل أن يثبت المالك لأرض أو عقار أو شركة أنه خسر اقتصاديا لهذا السبب أو ذاك.

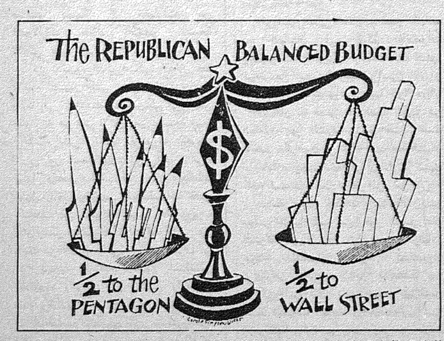
واذا لم يكن ما قلناه فى ضوء هذه الحركة-التى تطلق على نفسها اسم حركة«**حماية الملكية الخاصة**» - يكفى لتصور شراسة اهدافها . فان ما قاله أحد قادتها ، ويدعى **مارشل كويكيندال** يكفى بالتأكيد لتوضيح ما ليس واضحا:«**عندما أخذ لنكولن العبيد منا عندما حررهم فانه لم يدفع لنا ثمنهم ، وهذا نوع من الاستيلاء على الملكية الخاصة وبالتالى فهو انتهاك للدستور الأمريكى».**

ولعله يجدر بالذكر هنا- وان كان موضوعنا خارج عودة الوجه العنصرى للحياة الأمريكية - أن حركة«حماية الملكية الخاصة» . أعقبت مباشرة ظهور حركة سياسية بين الأفارقة الأمريكيين (السود) تدعو لتعويضهم عن سنوات العبودية..(..).

والواقع أن حركة حماية الملكية الخاصة سريعا ما حققت انتصارا كبيرا فى الكونجرس فقد وضع الجمهوريون ضمن برنامجهم المسمى«**عقد مع أمريكا**» نصا لم يلبث أن حاز على موافقة أغلبية مجلس النواب الأمريكي **بالزام الحكومة فعلا**



كلينتون



الميزانية المتوازنة كما يديرها الجمهوريون

بتعويض أصحاب الأملاك الخاصة عن «الاضرار الاقتصادية» وقدرت ادارة الميزانية فى الكونجرس نفقات تطبيق هذا القانون بما لا يقل عن ٢٨ مليار دولار. هذا فى الوقت الذى يدعى فيه الجمهوريون أن هدفهم الأعلى هو «خفض النفقات الحكومية».

ولا تزال امام الكونجرس الأمريكى مشروعات قوانين اضافية فى هذا الاتجاه نفسه، وصف مكتب الميزانية نفقاتها اذا أجيزت ويبدأ تطبيقها بأنها ستكون أضعاف أضعاف ذلك المبلغ .. أى أضعاف أضعاف ال ٢٨ مليار دولار.

وبطبيعة الحال فان حماس الشركات الامريكية لهذه القوانين بغير حدود . حتى ان **«شركة السكر الأمريكية»** أنفقت مليونين من الدولارات فى ولاية واحدة– هى فلوريدا– على الدعاية لمشروع قانون معروض على المجلس التشريعى للولاية بتوسيع حقوق الملكية الخاصة. وقد تبين أن هدف الشركة كان الغاء إجراء حكومى يمنع التوسع فى زراعة القصب فى الولايات لأن ذلك معناه ازالة مساحات كبيرة من الغابات . الأمر الذى يلحق اضراراً جسيمة بالبيئة ويخل بالتوازن الطبيعى فى البيئة «البيولوجية» ، بينما كانت شركة السكر تضع عينها على مساحة من هذه الغابات تبلغ ٢٠٠ ألف هكتار.

وبمقتضى القوانين الجديدة التى أصدرها الكونجرس فى تكوينه اليمينى الجديد **تستطيع شركات الأسلحة الأمريكية**(والمقصود هنا الشركات التى تنتج الأسلحة الآلية كالبنادق / رشاشات والمسدسات) **أن تطلب تعويضا من الحكومة بسبب الاضرار التى تلحق بها نتيجة اصدار قوانين الحد من حمل السلاح ،وهى القوانين الرامية إلى الحد من انتشار الجريمة فى المدن الأمريكية.**

وبمقتضى هذه القوانين لا تستطيع الحكومة أن تقاضى شركات مناجم اذا تجاوزت الحدود التى تفرضها الحكومة على استخراج الفحم ، وادى هذا التجاوز إلى الحاق اضرار جسيمة بالأراضى والمبانى المحيطة والطرق التي انفقت الحكومة على تشييدها .. لكن باستطاعة هذه الشركات نفسها أن تقاضى الحكومة مطالبة بالتعويض اذا طبقت الحكومة قوانين أو لوائح بهدف حماية أرواح وصحة سكان المناطق المجاورة للمناجم ، لأن باستطاعة الشركات عندئذ ان تدفع بأن هذه القوانين حدت من ارباحها (..).

* الرأسمالية تعيد المستقبل الى الماضى.
* عندما حرر لنكولن السود لم يدفع لنا ثمنهم.. وهذا عمل غير دستورى

وبشكل عام فان **حركة حماية الملكية الخاصة تريد أن يصبح مبدأ «أولوية الملكية الخاصة » على كل ما عداها هو المبدأ السائد** .وهى لم تتردد فى الدعوة إلى تعديل الدستور الأمريكى لذا استمرت المحكمة العليا الأمريكية–وهى الهيئة المناط بها تفسير ما هو دستورى وما هو مخالف للدستور –فى اصدار احكام تقضى بضرورة الابقاء على توازن بين «حقوق الملكية» وكافة الحقوق الدستورية الأخرى. وهذا ما ظلت تفعله المحكمة العليا طوال المائتى سنة الماضية منذ تأسيسها.

ومعنى هذا ببساطة أن أنصار الأولوية المطلقة للملكية الخاصة يبدأون بالقول أن أية قيود على حركة الملكية الخاصة هى غير دستورية .. فاذا ما ووجهوا بحقيقة أن الدستور يقول بغير هذا انتقلوا إلى الدعوة إلى تعديل الدستور ليتلاءم مع ما يريدون.

ولقد تنبه بعض المحللين إلى أن الحركة الرامية إلى توسيع حقوق الملكية الخاصة واطلاقها من كل القيود – بما فيها القيود الدستورية – نمت وتعاظمت مع الارتفاع الهائل الذى طرأ فى السنوات الأخيرة ، خاصة منذ بداية الثمانينات على ثمن كل ملكية خاصة.. من الأرض إلى العقار ، على السيارة إلى المجوهرات.. وصولا إلى المصانع والأسهم والشركات والمؤسسات العملاقة .

ونتيجة لهذا الغلو الشديد فى الدفاع عن الحرية المطلقة للملكية الخاصة فان كثيرين من المعنيين بقضايا الحقوق المدنية والدستورية –حتى خارج اطار اليسار الأمريكى وخارج اطار القوى السياسية «الليبرالية» –**يخشون أن تجد أمريكا نفسها تتراجع إلى الأوضاع التى كانت قائمة قبل مائتى سنة حين كان حق التصويت فى الانتخابات (بكل مستوياتها من أصغر المناصب إلى منصب رئاسة الجمهورية) مقصورا على أصحاب الملكيات الخاصة!!.**

قبل شهور من انتخابات نوفمبر ١٩٩٤ **تجرأ الرئيس الأمريكى كلينتون ووزير العمل فى ادارته على الدعوة إلى زيادة الحد الأدنى للأجور .. من أربعة دولارات وربع الدولار إلى أربعة دولارات وثلاثة أرباع الدولار فى الساعة.** ونقول «تجرأ» لأن كل رئيس أمريكى يدعو الكونجرس إلى رفع الحد الأدنى للأجور ولو كان بمثل هذه النسبة الضئيلة يعرف انه يفتح على نفسه أبواب عواصف عاتية من قطاع الأعمال كبيرها وصغيرها ومن الناطقين بلسانها وممثلى مصالحها فى الكونجرس وخارجه وفى كل ركن من أمريكا.

وعندما حدثت مفاجأة النتائج الانتخابية وأتت بأشد العناصر اليمينية معارضة لأية امتيازات للعاملين خشيت نقابات العمال وكل الأسر الفقيرة التى تعيش على الحد الأدنى للأجور من أن الرئيس كلينتون قد يختار مهادنة الكونجرس وقطاع الأعمال بأن يضع مشروعه لزيادة الحد الأدنى للأجور على الرف.

وفى الوقت نفسه تعالت أصوات المعارضة من الجمهوريين فى الكونجرس منذرة أن مجرد الحديث عن رفع الحد الأدنى للأجور يصيب الاقتصاد الأمريكى بالكساد ويجبر الشركات على فصل الآلاف من العاملين ،ويهبط بالأسهم فى البورصات.

لكن شيئا من هذا لم يحدث .. وربما كان هذا هو الدافع الرئيسى لكى يحتفظ الرئيس كلينتون بموقف الاصرار على أن يصدر الكونجرس قرارا برفع الحد الأدنى للأجور .

وعاد فكرر الدعوة نفسها فى خطاب **«رسالة حالة الاتحاد»** الذى القاه أمام جلسة مشتركة لمجلس النواب والشيوخ فى شهر يناير الماضى.

لم يتردد أحد النواب الجمهوريين فى أن يعلن بصراحة أنه لن يدع قرارا بزيادة الحد الأدنى لأجور العمال يمر فى الكونجرس إلا «على جثتى» .وهو اعلان قاطع بالإخلاص لصالح قطاع الأعمال.

وحتى الآن لا توجد أى استجابة من جانب الكونجرس لدعوة الرئيس كلينتون سوى خطب التنديد بهذا الميل «الليبرالى» لايذاء قطاع الأعمال وتهديد الاقتصاد الامريكى والميل المتسد إلى مزيد من النفقات .. هذا كله على الرغم من أن كلينتون حاول أن **يشرح إلى أى حد تراجعت أحوال العمال الأمريكيين الذين يعيشون على الحد الأدنى من الأجور ، إلى حد أصبحت الولايات المتحدة فى أدنى السلم فى ترتيب الدول الصناعية الغنية فى مستوى الأجور**،وإلى أى حد يمكن أن يؤدى رفع الحد الأدنى لأجور العمال إلى زيادة قدرتهم على شراء ما ينتجه قطاع الأعمال ،وهى الوسيلة الأكيدة لمزيد من النشاط الاقتصادى فى أمريكا ، وبالتالى لمزيد من الأرباح للشركات.

وقد أوضحت الأرقام الرسمية الأمريكية التى لا يمر يوم دون أن يصدر الجديد منها أن **المجتمع الأمريكى تجاوز كل المجتمعات الرأسمالية الأخرى فى مدى التفاوت بين أعلى الدخول وأدناها** .. بل انه سجل رقما قياسيا فى هذا الصدد لم يبلغه منذ عام ١٩٢٩ .. أى منذ العام الذى بدأت فيه أكبر كارثة اقتصادية فى تاريخ المجتمعات الرأسمالية ،والمعروفة باسم **«الكساد العظيم»أو «الانهيار الكبير»**.

لكن كلينتون كان قد أنتهج طوال السنوات الماضية منذ انتخابه -وحتى حينما كانت لحزبه (الديمقراطى) أغلبية فى مجلس الكونجرس قبل انتخابات ١٩٩٤- سياسة التراجع نحو مواقع القوى المحافظة وارضاء قطاع الاعمال مرة باسم رسم صورة جديدة للحزب الديمقراطى تزيل عنه صفة «حزب الدور الأكبر للحكومة» أو «حزب الانفاق الحكومى والضرائب الكبيرة»، ومرة باسم «الاستجابة للميل الأمريكى التقليدى إلى«المركز» أو «الوسط» وكراهية الناخب الأمريكى للتطرف ولم تساعد تراجعات كلينتون المتكررة -بما فيها بعض التراجعات المبدئية عن فلسفة الحزب الديمقراطى الرئيسية- الا على زيادة تطرف اليمين

* الشركات الامريكية تطالب بتعويضات من الحكومة..

الجمهورى وتمسكه بالوقوف ضد العمال والأقليات والفساد والفقراء.

ولم تشفع الأرقام للمطالبين برفع الحد الأدنى للأجور .. حتى عندما كشفت الاحصاءات المذاعة الأخيرة عن أوضاع فترة ١٩٩٠- ١٩٩٢ الاقتصادية للطبقة العاملة عن أن **العمال الذين فقدوا وظائفهم خلال هذه الفترة ووجدوا وظائف بديلة قد انخفض متوسط اجرهم الأسبوعى من ٤٣٦ دولار إلى ٣١٢ دولار .. وان النساء بوجه عام انخفضت أجورهن الأسبوعية من ٣٢١ إلى ١٩٧ دولار** .وحتى عندما تبين بالأرقام ان عدد الذين يضطرهم انخفاض دخولهم الي الاستغناء عن التأمين الصحى يزدادون مليونا كل سنة ، وقد بلغ عددهم فى عام ١٩٩٢ (العام الذى تم فيه انتخاب كلينتون) ٣٧ مليون شخص.. وارتفع فى العام الماضى إلى ٤١ مليونا.

ولم تشفع الأرقام لمشروع رفع الحد الأدنى للأجور حتى عندما كشفت بوضوح **أن أجور العمال الأمريكيين انكمشت بينما ارتفعت انتاجيتهم (كفايتهم الانتاجية) بصورة لم يسبق لها مثيل منذ سنوات الستينات**..وانه لابد من مواءمة الأجور مع هذه الانتاجية حتى لا تحدث انتكاسة جديدة فى الكفاية الانتاجية للعمال الأمريكيين.

بل ان كتاب اليمين ردوا على هذه الافكار التى رددها **«رجل اليسار» فى ادارة كلينتون** . ، **وزير العمل روبرت رايك»** بطريقة فظة .. تجاوزت حدود التهذيب . على سبيل المثال كتب **رايتس بوتورو** ، المحلل السياسى فى مجلة **«ناشيونال ريفيو»** اليمينية ذات الاتجاه الريجانى (نسبة إلى رونالد ريجان)«ان رايك لا يكف عن محاولة التأكيد بأن الأرباح تتزايد بينما تتناقص الأجور كنسبة من الدخل القومى ولا يعدو هذا أن يكون ترديدا للنظريات اليسارية العاهرة التى تدعى أن انكماش الأجور وتعاظم التفاوت فى الدخول هو أخطر مشكلات أمريكا الاجتماعية الثقافية ولا يعدو هذا بدوره أن يكون اشعال نار الحرب الطبقية لتكون فى أوجها حينما يحين وقت انتخابات الرئاسة الأمريكية (فى نوفمبر ٩٦) ،وهو ما يظن كثيرون من رجال الحزب الديمقراطى انه السبيل الأضمن لفوز كلينتون بفترة رئاسة ثانية».

الأفكار اليسارية «العاهرة» .. وخدمة حملة كلينتون الانتخابية ، ولا شئ فى التحليل المقدم من لسان حال اليمين الجمهورى عن الأرقام وعن واقع حال الناخبين الأمريكيين .

ولقد اضطر **رايك** -فى مواجهة تجاهل الاعلام الأمريكى لموضوع ضرورة رفع الحد الأدنى للأجور-لتشغيل «خط تليفونى ساخن» فى وزارة العمل للرد على أسئلة المواطنين عن مزايا هذا الاجراء، وكيفية اقناع الكونجرس بأن غالبية الشعب الأمريكى تؤيد فعلا رفع الحد الأدنى للأجور ، وعن الأخطار الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء استمرار تجميد أجور العمال ، بل وانكماشها فى وقت تسجل فيه أرباح الشركات التى يعملون لها أرقاما قياسية لم تعرفها من قبل.

وتستمر الصحافة اليمينية فى **تصوير وزير العمل الأمريكى فى صورة الوزير الأحمر أو العميل الشيوعى** أو -اذا استخدمت لغة أقل اثارة - فانه «زعيم التقدميين » الذى يبقيه كلينتون فى ادارته ليبقى على الباب مفتوحا بينه و بين القوى الليبرالية.

عندما انتخب كلينتون كأول رئيس أمريكيى لحقبة ما بعد الحرب الباردة كانت هناك تصورات . بل احلام عن «أرباح اسهم السلام» . كان هذا هو التعبير الذى ساد بعد انهيار الاتحاد السوفيتى عن الفوائد التى ستعود على أمريكا والأمريكيين من توفير النفقات الهائلة للتسلح. طبعا لم تبلغ أحلام

* هل تعود امريكا الى نظام السماح لاصحاب الملاك وحدهم بالتصويت فى الانتخابات

الحالمين حد تصور برنامج واسع النطاق لتقليص الانفاق العسكرى .. لكنهم تصوروا ان دافعى الضرائب الأمريكيين لن يعودوا مضطرين لتمويل أضخم ميزانية عسكرية سنة بعد أخرى لمواجهة الأخطار الخارجية.. لكن فترة رئاسة كلينتون انقضت سنة بعد أخرى حتى دخلت عامه الرابع دون أن تتراجع الميزانية العسكرية الأمريكية. وحتى عندما اراد كلينتون خفضها بنسبة لا تزيد على أربعة (أربعة فقط) بالمئة تصدى له الكونجرس -الذى يملك سلطة مطلقة على الانفاق- ورفعها فى عام ١٩٩٥ بنسبة ٥ بالمئة .. أى أنه أضاف إلى ما طلبه كلينتون تسعة بالمئة.

استمرت الولايات المتحدة فى تطبيق سياسة ، وضعها **«مركز الاعلام الدفاعى»** (المؤيد للحد من الانفاق العسكرى ويتألف من مجموعة من كبار الضباط المتقاعدين ذوى الأفكار السلمية) سياسة «تحويل الفؤوس إلى سيوف»بدلا من «تحويل السيوف إلى فؤوس» ، وهو تصوير لاستمرار سياسة عسكرة الاقتصاد الامريكى حتى بعد نهاية الحرب الباردة واخطارها .. تحقيقا لمصالح وأرباح شركات انتاج الاسلحة الاستراتيجية ذات القدرة على تحقيق الدمار الشامل أو الدمار المحدود.

لقد جاءت ميزانية أمريكا العسكرية لعام ١٩٩٦ أكبر بمقدار ٢٦ مليار دولار من ميزانيتها العسكرية فى عام ١٩٨١ حينما كانت الحرب الباردة فى ذروتها وكان الاتحاد السوفيتى جاثماً على الوجدان الأمريكى باعتباره -بوصف الرئيس الأمريكى (آنذاك) ريجان- وامبراطورية الشر». استمرت الولايات المتحدة تنفق خمسة مليارات من الدولارات كل أسبوع على الأغراض العسكرية (أى ٨ آلاف دولار كل ثانية) لأن الكونجرس استمر فى تأييد انتاج أسلحة اعترض حتى جنرالات المؤسسة العسكرية الأمريكية بأن أمريكا ليست بحاجة إليها.

لكن جنرالات المؤسسات والشركات المنتجة لهذه الأسلحة بحاجة ماسة إليها .. والكونجرس دائما فى خدمتهم . ولهذا سيدفع الأمريكيون **٥٨مليار دولار لتنفيذ برنامج انتاج الغواصات الهجومية الجديدة طراز إن . إس. إس. إن ،** بينما يصر الجمهوريون أصحاب الأغلبية فى الكونجرس - خلال مناقشات الميزانية- **على الغاء برنامج رعاية للأطفال الذين يتكلف ١٧ مليار دولار ، وبرنامج بطاقات الطعام للفقراء الذى يتكلف ٢٩ مليار دولار ، وبرنامج تطعيم الأطفال الذى يتكلف ٧ مليارات.**

ولهذا فان كل كلام اليمين -الجمهورى والديمقراطى على السواء- عن تقليص دور الحكومة ونفقاتها يتوقف عند الخط الأحمر الذى تقع وراءه الميزانية العسكرية ميزانية التسلح على وجه الخصوص . فى هذا المجال يغيب تماما الحديث عن ضرورة خفض النفقات انما يصبح خفض النفقات حتمية تتطلب الغاء وزارة التربية لأنه لا الزام على الحكومة بأن تعلم أطفال الأمريكيين فى مدارس حكومية، المدارس الخاصة تستطيع أن تفعل ذلك على نحو أفضل . وتتطلب الغاء وزارة التجارة لأن الشركات الأمريكية أقدر على التفاوض مع الدول الأجنبية بشأن التجارة والغاء وكالة حماية البيئة لأنها أصدرت من القوانين واللوائح ما أصبح يشكل عبئا على الاستثمارات والشركات استجابة لهوس غير عقلانى من جانب أنصار البيئة ، وهؤلاء فى نظر قطاع الأعمال هم «اليساريون الجدد فى أودية خضراء لاضفاء أفكارهم الحمراء»..

هكذا تبين أن نتائج انتخابات نوفمبر عام ٩٤ لم تكن بداية «الثورة » التى يتحدث عنها الجمهوريون .. وهى **ثورة الاغنياء** على أية مكاسب اجتماعية أو سياسية يمكن أن تكون الطبقة العاملة أو المتوسطة قد حصلت عليها **فى الماضى** ، أو يمكن أن تتطلع للحصول عليها مستقبلا . انما كانت حلقة فى حلقاتها المتتالية التى لا يكاد يكون من الممكن تحديد متى بدأت ولا كيف.

واذا كان الأمريكيون الذين يرفضون «بهدلة» إصطلاح الثورة باطلاقه على هذه الحركة الرجعية الخطيرة.. فان بعض الامريكيين الذين يرفضون كل تطلعات هذه الثورة اليمينية لم يمانعوا فى اعتبارها ثورة بالفعل . لهذا لم يتردد المفكر الاجتماعى الأمريكى ليستر ثورو (أستاذ الاقتصاد والادارة فى معهد«ماساتشوزيتس» للتكنولوجيا ، المعروف بام إم . أى . تى) فى أن يعلن بصراحة:**«لم يحدث فى أي بلد - بلا ثورة أو بلا هزيمة عسكرية- أن تعرض لمثل هذا التحول الحاد فى توزيع الدخل كما حدث لأمريكا خلال الجيل الأخير».**وأطلق ثورو على هذا التغيير وصف كارثة، كاملة الابعاد وفشل لا نظير له فى أى من البلدان الصناعية الغنية الأخرى.

وقال مفكر ليبرالى آخر هو **مايكل ليند** لقد اظهرت التطورات الأخيرة أن فى أمريكا **طبقة «فوق الطبقات»** قادرة على حجب أى تغيير لا يكون باتجاه المزيد من الثراء، والنفوذ والقوة لها.

كل ما اضافته نتائج انتخابات نوفمبر ٩٤ انها اعطت ثورة الاغنياء فرصة من السماء لاضفاء طابع قانونى ودستورى أبدى على التغييرات التى أوجدت أوسع فروق طبقية فى التاريخ -وليس فى تاريخ الرأسمالية وحدها وصعدت بالرأسمالية الأمريكية إلي مرحلة أعلى من كل المراحل التى توقعها المفكرون الاقتصاديون والاجتماعيون لتتحول إلى طبقة لا تسمح بمنازعتها على أي شئ وإلى طبقة لم يجد أبرز اقتصادى أمريكى فى هذا العصر وصفا «اكاديميا» لها، فقال عنها ولا يزال يكتب ويؤكد انها**«رأسمالية متوحشة» هكذا** قال **جون كنيث غالبريث** وبعده اضاف آخرون انها رأسمالية عارية من أى **غطاء اخلاقى مما تحرص الطبقات المستغلة على تغطية نفسها به أمام الطبقات الأخرى** ..وأنها رأسمالية

«نقدية».. حيث النقود هى اللغة الوحيدة. والمقصود هنا نقودها هى ، أرباحها هىّ ممتلكاتها هى.

ولعل من الضرورى التذكير أن هذا الذى يجرى انما يجرى فى مجتمع يعتبر نفسه مجتمعا لا طبقى .. **ويربى أطفاله وشبابه فى المدارس والجامعات على الاعتقاد بأن أمريكا مجتمع لا يعرف الطبقات لأنه لا توجد حواجز بين طبقة وأخرى.** اذ ان باستطاعة -أى فرد- أن يقفز من طبقة إلى أعلى بلا حدود أو قيود . انه مجتمع الفرص لا مجتمع الطبقات(..).

فاذا ما تساءلنا وما الخلاف اذن حول الميزانية بين الرئيس كلينتون وزعامة السلطة التشريعية فى الكونجرس؟ وهل يناقش الكونجرس ما تفعله الشركات -مثل «إى . تى أند . تى» ؟ وهل يناقش حركة توسيع حقوق الملكية الخاصة ؟ وهل يناقش مشكلة اتساع الهوة بلا حدود بين أعلى الدخول وأدناها ؟ . فان الاجابة هى بالقطع لا.

المناقشة الدائرة بين الرئيس الليبرالى المتهم باليسارية والكونجرس الذى يدافع عن مصالح دافعى الضرائب (اذا صدقنا ما تردده خطب الاعضاء الجمهوريين) لا تتعدى تفصيلات كيفية القضاء على العجز فى الميزانية الأمريكية. وكل ما بينهما من **خلاف واختلاف يتعلق برغبة كلينتون فى ازالة «دولة الرعاية الاجتماعية» (وهو التعبير الذى يطلقه اليمين على البرامج الحكومية لدعم الفقراء والأقليات) بقدر من الرفق وبالتدريج تخفيفا لأمر الذين تقتطع منهم فيلقى بهم بلا مأوى أو يحرمون من الرعاية الصحية، أو يفقدون وظائفهم أو يفتقدون فرص تعليم أبنائهم .. بينما يريد نواب الأغلبية وشيوخها الجمهوريون أن تتم ازالة هذه النفقات التى ترهق كاهل قطاع الاعمال الآن وليس غدا.**

اخر معارك كلينتون ضد برنامج ازالة الدعم الاجتماعى عن الفقراء والأقليات دخلها باجراء على أن ازالتها خلال سبع سنوات قسوة لا مبرر لها تنطوى على تشريد للأطفال وحرمان للأسر الفقيرة ذات العائل الواحد .. لكنه خرج من هذه المعركة موافقا على شرط

* امريكا اصبحت صاحبة اوسع هوة بين اعلى الدخول وادناها فى كل الدول

الجمهوريين بالالتزام باتمام هذه التغييرات خلال سبع سنوات بدلا من عشرة. لكنه طلب موازنة الأمور بشكل مختلف للابقاء على بعض البرامج ذات الحساسية الخاصة. لكن الكونجرس لا يزال يصر إلى حد **«اغلاق الحكومة».**

واغلاق الحكومة هو تركها مفلسة بلا نقود.. لا تستطيع أن تدفع مرتبات موظفيها أو فواتير الكهرباء أو حتى سداد ديونها الداخلية أو الخارجية.

تغلق الحكومة الأمريكية وتعجز عن اداء التزاماتها لأن قطاع الأعمال الأمريكى يريد مزيدا من الاعفاءات الجمركية على أرباحه . يريد ازالة كل القيود عن حركته حتى تلك التى تتمثل فى لوائح تنظم سلامة العاملين أو سلامة البيئة، يريد تحطيم كل القيود التى تمنع (أو يفترض أن تمنع) الحصول على العقود السخية بالرشوة سواء فى داخل الولايات المتحدة أو خارجها ، يريد أن لا يلزم بالتأمين الصحى على العاملين فى شركاته ، يريد أن لا تحمى الحكومة حق العاملين فى تكوين نقابات عمالية أو مهنية، ويريد أن لا تفرض الحكومة أية موانع على استبدال العاملين المضربين.وها هو قطاع الاعمال يريد أخيرا أن يحمل الحكومة مسئولية أية خسارة يتكبدها اذا اعتبر انها نتجت عن اجراءات أو لوائح حكومية. أى أنه -باختصار- ان تكون القاعدة أن لا يخسر أبداً.

ومعنى هذا ان قوانين النظام الرأسمالى نفسها- كما عرفت لعدة قرون- قد ضاقت عليه ، ولم تعد تلائمه.

ويبقى الستار الذى تدور خلفه هذه المعركة الطاحنة ستار القضاء على العجز فى الميزانية الأمريكية.

فى الماضى كانت القاعدة التى يعمل هذا النظام على أساساها هى أن «الفائز يحصل على كل شئ» .. وكان فى هذه القاعدة نوع من القبول الضمنى بامكانية الفوز أو الخسارة.. والآن فان النظام الاجتماعى فى أمريكا يتجه نحو تغيير هذه القاعدة على نحو يجعله يضمن الفوز باستمرار والحصول على كل شئ باستمرار .. وبأى ثمن ، والثمن يدفعه الآخرون.

هذا هو -فى الحقيقة- البند الأهم فى «عقد مع أمريكا» برنامج الجمهوريين نواب وشيوخ قطاع الأعمال الأمريكى فى الكونجرس.

وهذا هو -بالتأكيد- الموضوع الأكبر والأهم الذى ستدور حوله انتخابات نوفمبر ١٩٩٦ .. سواء توصل البيت الأبيض والكونجرس إلى اتفاق بشأن الميزانية قبل هذا الموعد أو لم يتوصلا.

والموضوع هو كيف يمكن تأجيل انتفاضة الأمريكين ضد ثورة الأغنياء.

بطريقة كلينتون . بهدوء وبالتدريج وبدن ألم..

أم بطريقة اليمين الجمهورى بجراحة عاجلة .. وحتى بلا تخدير كى لا تحمل الميزانية نفقات تخدير زائدة ترهق قطاع الاعمال بالضرائب...؟.

هاشيموتو يشكل ثالث حكومة غير منتخبة

النموذج الياباني يعلن دخوله عصر الانحطاط السياسي والاقتصادي

وائل جمال

في الوقت الذي تؤكد فيه المؤشرات ان فائض الحساب الجاري بين اليابان والولايات المتحدة والدول الصناعية الاخرى واحد النقاط المضيئة في ورقة حساب الاقتصاد الياباني بدأ في الانكماش بعد ان ظل ثابتا طوال العام الماضي ،عاد النظام السياسي الياباني ليسفر عن وجهه الحقيقي بتحوله نحو اليمين في انتصار واضح لانصار التحديث ليحتلوا المواقع الامامية في معركة الرأسمالية اليابانية لانقاذ نفسها من براثن الازمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشل حركتها في السنوات الأخيرة، وذلك بعد ان قدم توميشي موراياما رئيس الوزراء الياباني والاشتراكي العتيد الذي ظل زعيما للائتلاف الحاكم في اليابان لمدة ١٨ شهرا استقالته ليحل محله ريوتارو هاشيموتو وزير التجارة ورئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي مركز الحياة السياسية في اليابان وجل التحرير الاقتصادي الذي بدأ تصريحاته حول ما ينتوي عمله بتصريح عن اعتزامه تنفيذ خطة لتقليل ضريبة الدخل بنسبة ٥٠٪ وفي نفس الوقت زيادة الضرائب على الاستهلاك من ٣٪ إلى ١٠٪ مما يعني نقل الحمل من على عاتق رجال الأعمال والصناعة الي جماهير المستهلكين.

والجدير بالذكر أن التطورات التي شهدتها اليابان منذ نهاية الثمانينات والتي شهدت تعبيرها في الخليط المدمر من الخمول السياسي والغموض الاقتصادي واجواء الاحباط تشير إلى أزمة اجتماعية شاملة حذر منها الشهر الماضي **ماساميشي اينوكي** احد الصحفيين اليابانيين الكبار الذي اكد ان اجواء كساد الثلاثينات حين ادى الاحباط من السياسات البرلمانية الي قفز العسكريين إلي السلطة تخيم علي اليابان.

وتتجلى هذه الأزمة على الصعيد السياسي في الفساد الذي بدا واضحا انه أساس اللعبة السياسية في اليابان والذي اكتشف اليابانيون انه يمتد الى الجميع ، ففي الثماني سنوات الأخيرة توالي على الحكم ثمانية رؤساء ،هم **نوبورو تاكيشيتا ،سوزوكي اونو ، توشيكي كايفو كيشي، ميازاوا موريهيروهوسوكاوا، تسوموهاتا، موراياما، واخيرا هاشيموتو** والثلاث الاخيرة هي حكومات غير منتخبة مما يعني فشل النظام السياسي الياباني في تعديل اوضاعه بعد الهزة التي اصابته بعد سقوط الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي ظل يحكم اليابان لمدة ٣٨ سنة متواصلة شهدت النهضة اليابانية حيث لم يفلح الاشتراكيون اليابانيون في علاج المشكلة مما اوقع البلاد في هوة التحالفات السياسية غير المستقرة والفضائح المتواصلة والتي فشل حتى اشتراك الحزب الليبرالي الياباني والحزب الاشتراكي الياباني الاعداء التاريخيين في تحالفات حكومية مشتركة ومحاولة اصلاح النظام الانتخابي في الخروج منها.

ويحمل اختيار هاشيموتو دلالات مهمة بالنسبة للصراع الدائر بين فروع البرجوازية اليابانية حيث يعني انتصار الجناح المؤيد للتحديث بكل جوانبه وتحرير الاقتصاد الياباني من العوائق التاريخية التي تقيده على أنصار الرأسمالية التقليدية ذات التراث التاريخي الهائل.

والحقيقة ان النموذج الياباني تأسس على ثلاث ركائز أولها العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة والتي تمثلت في توزيع مثالي للعمل بين البلدين فبعد الحرب العالمية الثانية كانت الصفقة التي عقدتها البرجوازية اليابانية مع الولايات المتحدة والتي تمثلت في الخضوع العسكري والدبلوماسي والسياسي للولايات المتحدة ذلك الشئ الذي مثل وضعا مثاليا للرأسمالية الامريكية ناهيك عن تمتع الولايات المتحدة بمزايا السوق المفتوح لدولة صناعية كبرى والذي استوعب كميات هائلة من القمح والالات والتكنولوجيا او تقديم مثال براق للتنمية الرأسمالية وسط دول آسيا المعرضة لاخطار الشيوعية وفي الوقت نفسه ادت الصفقة الي تغييرات مهمة في التركيب الاجتماعي والايديولوجي والسياسي الياباني توزيع العمل ذلك بين الاقتصاد والعسكرية اتاح ليس فقط من خلال الانفاق العسكري المنخفض وانما من خلال الاطار السياسي والايديولوجي الذي خلق للطبقة الحاكمة في اليابان المجال للحكم ذي الطابع الاقتصادي المجرد من ابعاده السياسية والذي جسده الحزب الليبرالي الديمقراطي والذي اتاح الفرصة في ظل تأمين الخطر الخارجي للرأسمالية اليابانية للنمو بالشكل الهائل الذي تم.

وتعاني هذه الركيزة الان من هزة حقيقية تتضح من الصراع التجاري الياباني الامريكي من ناحية وتطورات الأزمة الرأسمالية العالمية التي مدت جذورها للداخل لتهز أركان حكم الاقتصاد .

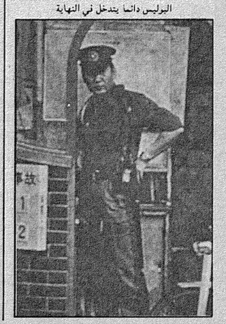
اما الركيزة الثانية فهي متانة النظام البيروقراطي الياباني والذي اصبح الان معوقا لمرونة السياسيين اليابانيين تجاه هذه التطورات.

وتبقى الركيزة الثالثة لتتمثل في سيادة الحزب الليبرالي الديمقراطي على الحياة السياسية والوضع الحالي في اليابان يوجه لطمة شديدة لمستلهمي التجربة اليابانية سواء الذين يؤكدون منهم على انها تعبير عن الرأسمالية المتطورتبدون انياب او انصار التميز الحضاري الذين يختصرون التجربة في الابعاد الثقافية ، حيث ان ازمة اليابان تنهي على اساطير المجتمع الرأسمالي المبني على التراضي الطبقي والعلاقات الاجتماعية الهارمونية التي كانت اليابان هي مركزها طوال السنوات الاخيرة حيث تعطي الفرصة مرة أخرى للنظر إلى حقيقة الصراع الطبقي

الذى ظل يميز الوضع الاجتماعى فى اليابان والذى كانت ابرز علاماته القمع المستمر لحركة الطبقة العاملة والذى تعد معركة عمال مناجم الفحم فى ميبكى احد ابرز امثلته الي جانب النظم الإدارية التي تتكشف في النهاية عن تحجيم أي دور حقيقي للعمال في الإدارة إلي جانب الاعتماد على العمال من الخارج الذى ينهى اسطورة ضمان العمل مدى الحياة للعامل.

هذا الي جانب حقيقة ان التجربة اليابانية الهائلة تلك لم تستطع ان ترفع بالفعل من مستوى معيشة الشعب اليابانى ككل حيث لم تتجاوز المستويات المعيشية مستويات ١٩٦٨ وبقيت اسعار السلع الاساسية اللحم والوقود والماء ثلاثة أضعاف اسعارها فى البلدان الرأسمالية الاخرى ويشير تقرير لمعهد ابحاث نومورا فى طوكيو انه حتى نهاية عام ١٩٩٥ بقيت مستويات المعيشة فى اليابان اقل من مثيلاتها من الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة ٨٠،المانيا ٧٩،اليابان ٥٨) ويدل على ذلك الصراع الذى بدأ ينشب فى ظل احتدام الازمة بين النقابات العمالية الحكومية اساسا وبين الحكومة حول الاجور.

اما وهم الانتصار على البطالة كداء اساسى فى الرأسمالية فقد بدأ ينقشع حيث يعد معدل البطالة الرسمى ٣٫٢ ٪ الاعلى خلال الـ ٥٠ عاما الماضية والذى يعد رقما خادعا حيث يتجاهل الرقم الحكومى اولئك الذين يرغبون فى وظائف ولا يسجلهم كعاطلين وباضافة هؤلاء فان معدل البطالة يصبح ٨٫٩ ٪ بينما معدل البطالة فى الولايات المتحدة ٨٫٨٪.



البوليس دائما يتدخل في النهاية

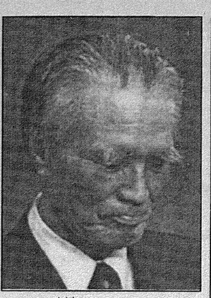


هاشيموتو

هذا بينما ارتفع معدل الجريمة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ بنسبة ١٥٪ ،وبدت الازمة الروحية واضحة فى صعود التنظيمات الدينية التى تصل الي ١٨٥ الف تنظيم ابرزها تنظيم الحقيقة السامية الذى نفذ حوادث تفجير الغاز العام الماضى والذى تتمحور افكاره فى الاعتراض على تأثيرات الحداثة والسعى للاعتراض عليها بالعنف فى اطار رؤية عدمية للكون ذلك الشئ الذى اضطر الطبقة الحاكمة اليابانية للتخلى عن علمانيتها والتحالف مع بعض الفرق البوذية لاستعياب الشباب الذى ينضم لهذه التنظيمات.

اما الدور التاريخى للحزب الاشتراكى الديمقراطى فى الحفاظ على استقرار النظام فقد انتهت مصداقيته حيث كشف عن وجهه الحقيقى وانتهازيته السياسية من خلال التحالف مع الحزب الليبرالى الديمقرطى مما دمر وجوده كبديل رأسمالى معارض يلعب دورا لا يقل ضراوة فى تدجين الطبقة العاملة وقمعها حيث ارتبط نظام التحكم فى العمال طوال تاريخه بالحزب بهجومه المكثف على الشيوعية والصراع الطبقى وولائه الشديد لمفاهيم الإدارة الرأسمالية مما يجعله يقف في أقصى يمين الساحة السياسية والذى اتضح في هجومه علي الحزب الليبرالي الديموقراطي أثناء قيام عمال السكك الحديدية اليابانيين بإضراب غير شرعى من اجل استعادة الحق فى الاضراب الذي انتزع منهم متهما اياه بالليبرالية المفرطة.

ويحاول الحزب الليبرالى الديمقراطى من خلال هاشيموتو تنفيذ برنامج لانقاذ الوضع من خلال تحرير الاقتصاد إلا أن نجاح هذا البرنامج يواجه عقبة ذاتية أساسية هي أن البرنامج يدمر الأساس الطبقى للحزب، والذى



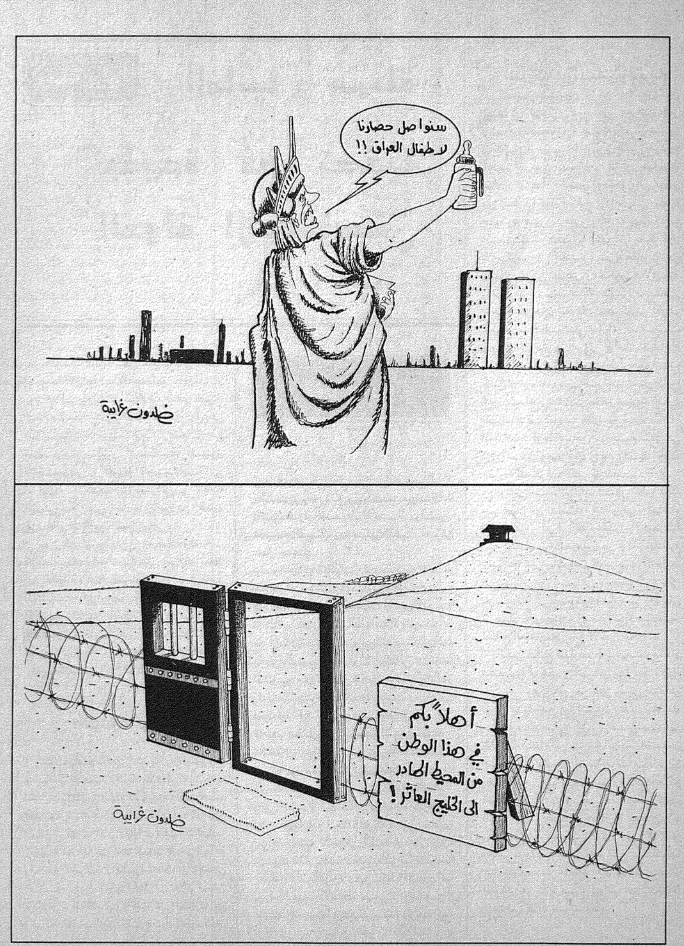
موراياما

استند عليه طوال السنوات الماضية والذي يتكون من البرجوازية الصناعية وملاك الأراضي . بميله لصالح الاوائل واتباعه سياسات تحديث الريف التى ستمس جوهريا مصالح ملاك الاراضى كما نرى مثلا بالنسبة لاصحاب مزارع الارز ذلك الشئ الذى يدخل الطبقة الحاكمة اليابانية فى متاهة سياسية لا فكاك منها.

ولان الازمة قد تؤدى الي تصاعد للدور السياسى للطبقة العاملة فان الطبقة الحاكمة اليابانية حريصة كل الحرص فى هذا الاطار على خطة لتوحيد النقابات العمالية فى كيان واحد لاحكام السيطرة على أى حركات عمالية خارجة عن النظام الموضوع بوضع الحركة العمالية تحت قيادة ورقابة حكومية.

فعلى الرغم من ان فكرة التوحيد هذه تبدو نظريا فى صالح الطبقة العاملة الا ان الكيانات النقابية الاساسية هى كيانات مصممة لتدجين الطبقة العاملة بدلا من الدفاع عنها وهكذا فانها تستطيع ان تلعب دورا انتهازيا مهما لسلب الحركة من جوهر حركتها وهو التناقض مع اصحاب العمل خاصة فى ظل بناء الحزب الشيوعى اليابانى الذي تم تأسيسه فى يوليو ٢٢سس١٩ واصبح شرعيا فى ١٩٤٥ فى وضع معزول سياسيا بسبب سياساته الاصلاحية.

وتبقى الرأسمالية اليابانية التى دخلت عصر انحطاطها السياسى والاقتصادى تدير عجلة محاولاتها لانقاذ النظام الاجتماعى المتداعى تلك المحاولات التي قد تؤدى إلى هدم هذا النظام الرأسمالى الذى مثل النموذج الاكثر نجاحا فى قهر الطبقة العاملة ودفع النمو الرأسمالى.


سنواصل حصارنا
لاطفال العراق !!
خلدون غرايبة
أهلاً بكم
في هذا الوطن
من المحيط الهادر
الى الخليج العاثر!
خلدون غرايبة



المانيا : مرحلة جديدة في تصفية "الدولة الاجتماعية"

نبيل يعقوب

الأحداث تتلاحق فى ألمانيا على جبهة السياسة الاقتصادية والاجتماعية . ويبدو أن يوم ١٣ فبراير ١٩٩٦ سيتذكره الناس طويلا كعلامة هامة على الانعطاف التاريخى فى السياسات الاجتماعية فى بلد برز فى الخمسينيات بشعار **"اقتصاد السوق الاجتماعى "و"الدولة الاجتماعية" فى مواجهة "الاقتصاد الاشتراكى" و"الدولة الاشتراكية" على الجانب الآخر من الحدود فى عالم النظامين السابق.**

فى هذا اليوم أعلن أن الحكومة وأصحاب الأعمال والنقابات اتفقوا على إجراءات للحد من البطالة ولتخفيف العبء عن صندوق المعاشات . وكل موضوعات الاتفاق ستمر فى الأسابيع والشهور القادمة من خلال الأجهزة التشريعية وستكون بالقطع موضوعا لصراعات برلمانية ستجلو خفاياها الحالية وتعلن تفاصيلها التى لم يفصح عنها بالكامل بعد.

النقابات فى المأزق

المفاوضات التى جرت بين الحكومة وأصحاب الأعمال والنقابات سعى من أجلها منذ العام الماضى **مؤتمر نقابات الصناعات المعدنية** حيث طالب بإقامة تحالف من أجل العمل" وكانت أكبر نقابات ألمانيا الاتحادية وأقواها قد أقدمت تحت ضغط تفاقم البطالة وفقدان الحركة النقابية لمئات الألوف من الأعضاء، وفى مواجهة خطر أن تفقد أساس وجودها ، أقدمت على خطوة غير مسبوقة فى الحركة النقابية بأن اقترحت مساومة بين العمال وأصحاب الأعمال : **العمال لا يطالبون برفع الأجور بأكثر من معدل التضخم ،وأصحاب الأعمال يوقفون تسريح العمال ويضمنون انشاء أماكن عمل جديدة .**

محاولات النقابات دفع أصحاب الأعمال والحكم لعمل شئ إيجابى لوقف التدهور هاجمها فى البداية أصحاب الأعمال ثم بعد أن التقوا ممثلى النقابات واصلوا إثارة الخوف من أن ألمانيا لن تصمد فى المنافسة العالمية وأنها ستخسر الأسواق ، وبالتالى موقعها الانتاجى ، إن لم يقبل العمال تخفيض الأجور وتقليص حقوقهم الاجتماعية ، ويرضون بمعاشات أقل للمتقاعدين ، مقابل وعد غير قاطع بالحد من تسريح العمال ، وبأن تخفيض تكلفة الانتاج سيشجع على الاستثمار ، وهناك بالفعل ظاهرة تزايد هجرة صناعات ألمانية ليس فقط إلى" بلدان الأجور الواطئة" والتى انضمت اليها المجر وبولندا وغيرها من بلاد شرق أوربا (حث يمثل الأجر فى بعضها ربع بل وعشر الأجر فى ألمانيا أو حتى أقل) بل تزايد نقل الصناعات أيضا إلى فرنسا وانجلترا وأمريكا حيث تقل تكلفة الانتاج كما يقول أصحاب الأعمال ، وحيث توجد أسواق للتصدير وتوجد مزايا للرأسمال الوافد كما يقول النقابيون.

المفاوضات والمساس بالمحرمات

كتبت شبيجل (٢٢-١) : "هل كان المستشار أطرشا ؟ بطول البلد وعرضها كان المديرون وأصحاب الأعمال والسياسيون المحليون أو ببساطة الناس الذين يفكرون ينظرون إلى بون متسائلين: ألا يرى **هيلموت كول** أن اقتصاد الجمهورية ينحدر إلى أسفل وأن البطالة الحقيقية بلغت أرقاماً تذكر بنهاية جمهورية فايمر؟" وحتى إن كان تشبيه كتاب شبيجل بنهاية جمهورية فايمر أمرا بعيداً فإن الأزمة تمس فى ألمانيا عشرات الملايين من الناس . ولكن تطنيش " الحكومة الألمانية واتحادات أصحاب الأعمال للتدهور الاجتماعى تبين إنه كان تكتيكا من أطراف تملك دراية عالية على إدارة التناقضات فتركت الوضع يتأزم إلى أن حلت لحظة بدا فيها الاعياء على الخصم وحلت لحظة انتزاع التنازلات منه، وبدون صراعات من النوع الذى شهدته فرنسا قبل بضعة شهور، تصارع الطرفان فى ألمانيا جلوسا حول مائدة المفاوضات ليتم التوصل الى نتيجة تمثل فى ذاتها مستوى جديدا للصراع ، وتحقيقا لخطط معروفة للحكم منذ أكثر من عامين.

وتأتى هذه الاتفاقات لتمثل خطوة هامة جديدة فى اعادة النظر فى " النظام الاجتماعى" أى فى نظام الحقوق الاجتماعية التى اكتسبها العاملون من خلال نضالهم وبمساعدة غير مباشرة من الصراع بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، حيث كان على الرأسمالية أن تقدم شيئا ملموسا ردا على التحدى الذى مثلته التغيرات الاجتماعية لصالح العاملين فى بلاد الاشتراكية.

وتمس نتائج المفاوضات بمحرمات ماكان متصورا أن يجرى المساس بها منذ أعوام خمسة ، وهى تلغى ما كان يسمى بالمعاش المبكر ابتداء من سن الستين وتقدم بدلا منه حلاً ذا عائد مالى أقل ، وتقدم للمهددين بالبطالة ابتداء من سن الخامسة والخمسين عرضا بأن يعملوا نصف الوقت مقابل أن يحصلوا من صاحب العمل ومكتب العمل الحكومى على راتب يعادل نصف دخلهم السابق ويعنى هذا ضربة مزدوجة للعاملين لأنه يحرمهم - دون ذنب لهم - من ٣٠٪ من دخلهم ،و يقلص معاشاتهم التى سيتلقونها عند بلوغهم سن المعاش لأن أساس حساب المعاش هو مجموع الرواتب التى تلقاها المستخدم طوال سنوات عمله.

ممثلو النقابات وأصحاب الأعمال الذين علقوا على ما أعلن من اتفاقات لم يؤكدوا أن النتيجة ستضمن انشاء فرص عمل ولا أنها ستحد من ظاهرة البطالة، وتشغيل العاملين نصف الوقت بدلا من تسريحهم أمر يخضع فقط لقرار أصحاب الأعمال. القطاع العام وحده هو الذى يمكن أن تلتزم أجزاء منه بالاتفاقات إن أصبحت سياسة حكومية مقررة.

التدخل الجراحى المؤلم فى الأنظمة الاجتماعية التى نمت وتطورت فى ألمانيا منذ قرن من الزمن وأكثر جرت على خلفية ماذكرناه من استفحال البطالة إذ تجاوز الرقم الرسمى للمتعطلين للأربعة ملايين. والواقع يفوق هذا الرقم إذ اختفى كثيرون منذ زمن من الاحصاءات. مئات الألوف جرت تهدئتهم بوضعهم فى صفوف برامج اعادة التدريب وفى برامج انشاء وظائف " طبقا لمجلة در شبيجل وبيانات اتحادات النقابات الألمانى والرقم الواقعى يزيد على ٦ ملايين لاعمل لهم) وتكتب " در شبيجل" عن احتمال أن يصل العدد إلى ثمانية ملايين..

هناك خطأ ما فى ألمانيا

بيزنس ويك BUSINESS WEEK كتبت فى يناير الماضى " هناك شئ خاطئ فى ألمانيا .. وعلى الألمان أن ينتبهوا أخيرا للواقع الجديد. وبالمقارنة مع الولايات المتحدة التى أنشأت ملايين فرص العمل فى السنوات الماضية تدهور الوضع فى ألمانيا فى التسعينات. الجدول المصاحب للموضوع يقدم مقارنة بين نسب البطالة فى بعض البلدان الرأسمالية الكبرى.

ولكن النموذج الأمريكى لانشاء فرص عمل تم على حساب العاملين الذين لم يكن أمامهم من فرصة سوى العمل بأجور أقل بسبب خطط تقليل تكلفة العمل.

وماهى الحلول التى توصل إليها الحكم فى ألمانيا؟

هى باختصار الوصفة القديمة: على الفئات الأفقر أن تشد الأحزمة على البطون: متلقو معونات البطالة، والمعونات الاجتماعية سيحصلون على نقود أقل. المعونات التى يتلقاها اللاجئون على قلتها جرى تقليصها. الدراسة الجامعية المجانية حتى الآن ستصبح بمصاريف وتتواصل خطط " تخسيس" المؤسسات الحكومية والخاصة كما يسمون بالألمانية تقليل عدد العاملين.

وتتحدث الصحف عن برنامج طوارئ من أربع نقاط تريد الحكومة إقراره: تخفيض التكلفة الاضافية للأجور (مايدفعه صاحب العمل عن كل مكان عمل من تكلفة علاج وضريبة والخ) وزيادة ضريبة فائض القيمة(ضريبة المبيعات) وهى تبلغ حاليا ١٥٪ وإلغاء بعض الإعفاءات الضريبية، ودعم مؤسسى الوحدات الاقتصادية.

ليس فى الإجراءات الأربعة المذكورة مايضمن بشكل حاسم انشاء فرص عمل بالقدر الذى يواجه وباء البطالة الكاسح. الاقتراحات الملموسة التى قدمتها النقابات مثل وقف تشغيل العاملين ساعات اضافية لحساب تشغيل عاملين جدد. وتقدر النقابات أن هذا وحده يمكن أن ينشئ من ثلاثمائه ألف إلى خمسمائه ألف فرصة عمل.

نظريات ميلتون فريدمان وغلاة " الليبراليين " التى طبقتها حكومات المحافظين فى بريطانيا بقيادة المرأة الحديدية تاتشر لم تأت بالشفاء للاقتصاد الرأسمالى البريطانى وماذا بوسع أنصار اقتصاديات السوق الحر أو الاجتماعى، حسبما يسمونه، القول الآن فى نظام صحيح أنه يسود العالم وحده أو يكاد الآن إلا أنه كان ولازال فاشلا فى إيجاد حلول انسانية لأخطر القضايا وأكثرها ضرورة لحياة البشر مثل قضية العمل.

المقامرة بمستقبل الديمقراطية

ولكن تصفية نظام الحقوق الاجتماعية أو مايسمى بالدولة الاجتماعية له جانبه الخطير الآخر. يوشكا فيشر زعيم الخضر كتب مؤخرا يتساءل: " ماالذى يحافظ على مجتمعات السوق سلمية وديمقراطية؟"

" الدولة الاجتماعية فى أوربا الغربية نظمت نفسها فى مجالين محوريين: أولا حول الرعاية التى ضمنتها الدولة ضد المخاطر الكبيرة للحياة مثل كبر السن والمرض والعجز والبطالة وفقدان المأوى والفقر بحيث يدفع العمال وأصحاب العمل وبواسطة اعادة التوزيع الضريبى لجزء ليس قليلاً من الناتج الاجتماعى الإجمالى. وثانيا حول تمويل الدولة ورعايتها لتعليم الجيل الناشئ وضمان فرص تعليم متكافئة لفئات الشعب".

ويواصل: ولماذا لايوجد اليوم فى الاتحاد الأوروبى الذى به ١٨ مليون عاطل عن العمل خطر فاشية جديدة؟ لأنها بالتحديد هذه الدولة الاجتماعية الأوروبية الغربية التى تمسك بالأزمات وتحافظ على ترابط المجتمعات وتلجم التوترات فى إطار الاتفاق الاجتماعى " ويختتم يوشكا فيشر مقاله محذرا: أن وضع الدولة الاجتماعية فى أوربا موضع سؤال يعنى اللعب بالنار ويعنى توجيه ضربة فأس لجذور الديمقراطية.

شركة شل تواصل حربها ضد كين سارو ويوا فى ألمانيا

" **نيران جهنم .. نيجيريا وشل: الحرب القذرة ضد أوغونى** " عنوان كتاب تعد لاصداره احدى دور النشر الألمانية والمؤلف هو كين سارو ويوا الذى أعدمه الحكام العسكريون فى نيجيريا فى نوفمبر ١٩٩٥ رغم حمله الاحتجاج العالمية، وتعتبر شركة شل نشر الكتاب ضارا بسمعتها ولذلك كلفت فريقاً من محاميها بمقاضاة الناشر واتخاذ كافة الخطوات اللازمة أمام القضاء لحماية حقوق الشركة. وقد واجهت الشركة انتقادات واسعة فى العام الماضى لعدم قيامها بأية خطوة لحماية حياة الكاتب والمدافع عن حقوق شعبه الأوغونى. والمعروف أن شركة شل ذات نفوذ عظيم فى نيجيريا بسبب موقعها المهيمن فى صناعة استخراج النفط النيجيرى وتسويقه. وكان أوين ويوا أخ القتيل - بعد اعدام أخيه وصحبته بأيام - قد اتهم شركة شل فى صحيفة الأويزرفر البريطانية بأنها تاجرت بحياة كين سارو. وكان مدير شل فى نيجيريا قد حاول مقايضته قائلا: " ربما يمكن عمل شئ إذا توقفت حملة الاحتجاج ضد تدمير شركة شل للبيئة فى إقليم أوغونى"

الكتاب الذى سيصدر فى شهر مارس هو ترجمة لليوميات التى كتبها **ويوا** فى السجن وكانت قد صدرت فى بريطانيا فى العام الماضى تحت عنوان " **شهر ويوم** ". ومما يذكر أن هذا الكتاب هو أول أعمال ويوا التى تصدر بالألمانية وتذكر صحيفة تاتس الألمانية أنه قبل موت الكاتب النيجيرى لم تلتفت أى من دور النشر الألمانية لانتاجه الفكرى.

وتقول الرسالة التى وجهها مكتب **دينتون هول** للمحاماة فى لندن إلى الناشر الألمانى أن" موكلنا ليس مستعدا لقبول نشر كتب تحط من مكانته بأن تربط بينه وبين أعمال الحكومة النيجيرية بشكل مباشر أو غير مباشر أو أن تؤثر بشكل ضار على سمعته أو أعماله. ولكن ممثل شركة شل فى ألمانيا صرح بأن محاولة رئاسة شل فى لندن منع نشر الكتاب تعد خطأ مؤكداً. وهو يعرف أن محاولة منع الكتاب تضر شل أكثر من نشره وقوانين النشر فى ألمانيا القائمة على احترام حرية النشر لاتعطى محاولات شركة شل لمنع الكتاب فرصة كبيرة. وقد صدر بالفعل كتاب عن دار" لاموف" فى مدينة جوتنجن يندد بدور شركة شل فى نيجيريا.

التدويل والأزمة فى دافوس

الأقتصاد العالمى يدخل مرحلة الفوضى

تامر وجيه

العالم اليوم أصبح متضخما بالمؤتمرات «العالمية» . لا يكاد يمر عام دون أن نسمع عن واحد أو أكثر من تلك المؤتمرات الكبرى **«التى يناقش العالم فيها قضاياه المشتركة»** ،والتى تنعقد فى هذه العاصمة أو تلك ويحضرها الساسة ورجال الدولة ورجال الأعمال والمفكرون والأدباء والصحفيون وأيضا المغامرون وصيادو الفرص من كل الأنواع.

الأمم المتحدة ، باعتبارها -كما يدعى البعض- برلمان العالم ، كان لها نصيب الاسد من هذه المؤتمرات «التاريخية». فقد عقدت تحت رعايتها فى غضون السنوات القليلة الماضية مؤتمرات لمناقشة قضايا البيئة **والسكان والمرأة والتنمية الاجتماعية والجريمة** ،وهى مسائل أصبحت ، وفق رأى مقررى السياسيات العالمية ، ذات طابع عالمى لا يمكن حلها على المستوى الوطنى فقط.

وإذا كان نصيب الأمم المتحدة من المؤتمرات كبيرا فإن حظها فى إنجاح هذه المؤتمرات جد قليل . لم تنجح هذه المؤتمرات إلا فى انتاج كم هائل من الأوراق،«وثائق وقرارات وأبحاث وأوراق عمل وخلافه»، لا عائد منها ولا فائدة فيها إلا لصناع وتجار الورق وزصحاب المطابع.

النجاح الحقيقى فى **«بيزنس المؤتمرات»** كان من نصيب مؤتمرات القطاع الخاص(هذا اذا ما اعتبرنا ان مؤتمرات الأمم المتحدة مؤتمرات قطاع عام!) ،وهى المؤتمرات التى تعقدها مؤسسات خاصة لأغراض التباحث فى قضايا عالمية غالباً ما تكون ذات طابع اقتصادى . وفى هذا المجال فإن **«المنتدى الاقتصادى للعالم»** World Economic Forum يحتل المرتبة الأولى دون منازع . فقد استطاع المنتدى ، على مدار الـ ٢٥ سنة الماضية ، أن يستدعى إلى **دافوس** هذا المنتجع السويسرى الجميل ، المئات **(ومؤخرا الآلاف) من رجال الدولة والرأسماليين** ليتباحثوا فى قضايا الاقتصاد العالمى وليعقدوا الصفقات الضخمة وليتعرفوا على أجواء الاستثمار العالمى.

سر نجاح **مؤتمر دافوس** المتواصل والمتزايد ، وهو أيضا سر فشل مؤتمرات الأمم المتحدة ، يكمن فى أن دافوس تسمى الأشياء بأسمائها ولا تعرف التلاعب بالألفاظ أو السير على الحبال . **فوفقاً لمنظمى هذا المؤتمر العالمى «القضايا العالمية المشتركة ، فى هذا العالم الذى يحكمه قانون الربح والتراكم الرأسماليين ، هى القضايا التى تؤرق الرأسماليين ورجالات دولهم** .ووفقاً لهم أيضا فإن نجاح المؤتمر يرتبط ، ايجابا وسلباً ، بقدرته على مس الأوتار الحساسة لمشاكل الرأسمالية العالمية وعلى حل هذه المشاكل لصالح الرأسماليين وعلى حساب الطبقات العاملة. ولذلك فإن الضيوف الأساسيين لهذا المؤتمر يكونون ساسة ورجال دولة ورجال أعمال.

واذا ما **حضرت قيادات نقابية لهذا المؤتمر ، كما حدث فى العامين الأخيرين ، فان حضورهم يكون شرفيا وغير موثر ، مجرد** استكمال لعناصر الصورة.

العولمة وأعداؤها

الموضوع الرسمى لمؤتمر العام الحالى ، والذى استمر من **١ إلى ٦ فبراير ١٩٩٦** ، كان **«تدعيم العولمة»** .وقد تركزت المناقشات على المخاطر المحيقة بعملية العولمة الجارية على قدم وساق فى الاقتصاد العالمى.

وقد عبر مقال كتبه **كلاوس شفاب** ، مؤسس المنتدى ورئيس المؤتمر، وكلوذ **سمادجا** ، مدير المنتدى ، فى جريدة **«الهيرالد تريبيون»** يوم ١ فبراير أول أيام المؤتمر عن مخاوف الطبقات الحاكمة فى معظم دول العالم المتقدم من «أن **تتحول مشاعر الترقب والقلق واليأس التى تسود الديمقراطيات الغربية فى هذه المرحلة الحرجة من التدويل إلى تمرد أو ثورة ، وهو الأمر الذى أثبتت احداث فرنسا احتمالية حدوثه».**

وفى اعتقادى أن اللغة المحبطة وشبه اليائسة التى كتب بها **«شفاب»** و**«سمادجا»** مقالهما هذا ليست محبوكة للإستهلاك الاعلامى . لقد كانا يعكسان

مشاعر الاحباط الحقيقية التى تسود أوساط الرأسمالية العالمية بعد أن ثبت لها بالتجربة أن التكلفة السياسية لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمى باهظة:

«الشئ الصادم فعلا هو عدم قدرتنا ، حتى الآن ، على ابتداع أساليب متماسكة وفعالة وقابلة للاستمرار لمساعدة الشعوب على التكيف مع سياسات إعادة الهيكلة ولإقناعهم بأن التغيير فى هذا الاتجاه سوف يؤدى إلى ازدهار جديد».

فى مؤتمر العام الماضى أيضا (**يناير ١٩٩٥**) طفت إلى السطح مخاوف شبيهة حيث أعرب العديدون عن **تخوفهم من أن تتغلب قوى التفكك والانعزال والأصولية على قوى الوحدة والتماسك العالميين»** مثلا ، إشتكى **جورج سوروس** ، رئيس احدى الشركات الرأسمالية الكبرى ، من غياب «الرؤية الاستراتيجية المشتركة» موضحا «أننا ندخل مرحلة من الفوضى العالمية ، ولم يقتنع عدد كاف حتى الآن بحاجتنا إلى نظام جديد».

والواقع أن الاحساس بعدم الثقة والتشاؤم الذى يسود دوائر الحكم والاقتصاد فى العالم الآن لا ينبغى أن يثير دهشتنا . فقد دخل الاقتصاد العالمى منذ أواخر الثمانينات فى دورة كساد جديدة لم يبرأ منها بشكل كامل حتى الآن . فعلى الرغم من التراجع النسبى له فى العامين الماضيين إلا أن هذا يعد **أبطأ خروج من الكساد تشهده الرأسمالية منذ عشرات السنين.**

يزيد الأمر تعقيداً أن **الطبقات الحاكمة فى العالم قررت أن تحل أزمتها على حساب الطبقات العاملة : عن طريق رفع معدلات الاستغلال والإتيان على حقوق ومكتسبات حققتها تلك الطبقات العاملة فى سنوات الخمسينات والستينات.** وأدى ذلك إلى فسخ **العقد الاجتماعى** ، الذى كان سائدا أيام الانتعاش الكبير للرأسمالية (من منتصف الاربعينات إلى منتصف السبعينات) .وعبر **شقاب وسمادجا** عن هذا بقولهما : «فى الماضى ، كانت الأرباح الأعلى للرأسماليين تعنى مزيداً من التأمين لحق العمل وأجور أعلى . أما الآن ،فإن الطريقة التى تضطر الشركات عابرة القوميات للعمل بها للمنافسة فى الاقتصاد العالمى تعنى أنه **أصبح شيئا عاديا أن نسمع**



عمرو موسى



ياسر عرفات

البحث عن استثمارات

أن الشركات حققت أرباحا أعلى فى نفس وقت إعلانها عن موجة جديدة من توفير العمالة».

لقاء الدولة ورأس المال فى داڤوس

لم يأت الساسة ورجال الأعمال، كالعادة فى المؤتمرات الدولية، إلى **داڤوس** للمجاملة أو تبادل الانخاب . لقد تكبد العديد من رجال الدولة والساسة -**كفاشينفسكى** رئيس وزراء بولندا، **ڤاكلاف كلاوس** رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا **ياسر عرفات** الرئيس الفلسطينى **أموراتوفيك** رئيس وزراء البوسنة ، **عمرو موسى** وزير الخارجية المصرى ، رؤساء البنوك المركزية الألمانية والفرنسية ، عدد ضخم من الزعماء الروس**كجينادى زيوجانوف** زعيم الحزب الشيوعى الروسى **وياڤلينسكى** مرشح الرئاسة الليبرالى ، وروساء مجالس ادارات عدد كبير من المجموعات الرأسمالية العالمية الكبرى كرئيس **دايملزبنز** الألمانية وغيرهم كثير -أقول لقد تكبد كل هؤلاء ، مشقة الحضور لأسباب عملية محضة. حضر الساسة ورجال الدولة أساساً لإقناع كبار الرأسماليين فى العالم بأن دولهم هى أنسب الأماكن لاستثمار أموالهم وإقامة مصانعهم أمام الرأسماليين فقد حضروا للبحث عن فرص جديدة للاستثمار على نطاق عالمى.

لقد شهد العالم فى **داڤوس** تطبيقا عمليا للطريقة التى يدار بها العالم اليوم . ففى هذا المنتجع السويسرى فى شمال شرق سويسرا لم يكن التدويل مجرد موضوع للنقاش يلملم المتحاورون أوراقهم بعد انتهاء ميقات الحوار ، وإنما كان مجالا للفعل يروج فيه كل من طرفى الحوار ، الدولة ورأس المال ، لبضاعته بغية الحصول على أعلى سعر وأفضل شروط.

وفى تقديرى أن ما حدث فى داڤوس هذا العام يعبر تعبيرا دقيقا عن طبيعة العلاقة بين الدولة ورأس المال ، على المستويين الوطنى والعالمى ، فى هذه المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية العالمية.فى الماضى - أقصد حتى منتصف السبعينات تقريباً - كانت الدولة ، فى شرق العالم وغربه ، تقوم بدور الرأسمالى بدرجات تختلف من منطقة إلى منطقة . كانت تمتلك المصانع والمزارع وتؤجر قوة العمل وتحتكر التجارة وتحمى الأسواق وتنعزل إلى حد ما فى أحيان كثيرة ، عن السوق العالمى.

أما مؤخرا ، وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوڤيتى ، فقد أصبح دور الدولة صغرت أو كبرت ،يقوم على كونها **«رأس حربة الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى»** لم تعد الدولة تقوم بدور الرأسمالى الأكبر أو الوحيد ، ولا أصبحت مهتمة بحماية أو توسيع الاسواق الداخلية ، وإنما أصبحت مهمتها الرئيسية هى تهيئة

الظروف الأمثل للشركات متعددة الجنسيات حتى تستثمر داخل حدودها القومية، بما يعنيه هذا من ضرورة **تقليص تكلفة عنصر العمل (أي تقليص الأجور)، والتخلي عن الالتزام بالتوظيف (أي زيادة البطالة)، وضبط التوازنات المالية (أى تقليص ميزانية الخدمات).**

رجالات الدولة إذن أتوا إلى داڤوس لإقناع الرأسماليين بمزايا الاستثمار فى دولهم فقد تضمنت كلمة مصر فى المنتدى على سبيل المثال، عرضا **لتجربة الاصلاح الاقتصادى ونتائج مرحلتها الأولى ولمجالات الاستثمار المصرى فى المرحلة المقبلة، فى محاولة لاقناع العالم بصحة اقتصادنا.**

من ناحية أخرى كان الحضور المكثف لعدد كبير من المسئولين الرسميين من دول الاتحاد اليوغسلافى عاكسا للتنافس بين هذه الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية فى مرحلة ما بعد الحرب.

إحدى المسائل الرئيسية التى شغلت المجتمعين فى داڤوس إلى جانب الوضع فى البلقان وقضايا التأزم الاقتصادى والسياسى فى أوروبا، كانت **المسألة الروسية** اذ ان روسيا، وهى مركز الثقل بالنسبة لمنطقة شرق أوروبا، تعد بالنسبة للشركات الرأسمالية العالمية الكبرى منطقة مجهولة حتى الآن. لا أحد يستطيع أن يتوقع بالضبط ما الذى يمكن أن يحدث فى الشهور القليلة المقبلة.

لقد أتى إلى داڤوس عدد كبير من الساسة الروس المعارضين ليلتسين بغية إقناع مجتمع المال والأعمال العالمى بأن وصولهم لن يؤثر بالسلب على مصالح أصحاب الاستثمارات الخاصة فى روسيا، وبأن وصول منافسيهم للسلطة سيعنى الخراب بعينه. على رأس هؤلاء، كان، بالطبع، **جينادى زيوجانوف** مرشح الرئاسة «الشيوعى» فى الانتخابات القادمة والذى يحصل على أعلى الأصوات فى كل استطلاعات الرأى الروسية. **زيوجانوف** كان قبلة كل الأنظار فى داڤوس. «**كل الرأسماليين تراقصوا حول هذا الشيوعى**» كان هذا هو تعليق **اناتولى تشوبيس**،نائب رئيس الوزراء الروسى السابق الذى أقصاه يلتسين من منصبه مؤخرا لإرضاء الاتجاهات المحافظة المعادية لسياساته الاقتصادية الليبرالية، على ما رآه فى ردهات المؤتمر. **تشوبيس**



زيوجانوف

وياڤلينسكى أيضا، كانا يحسدان **زيوجانوف** على ما حظى به من ترحاب فى **داڤوس**. وبينما كانا هما يندبان حظهما كان زيوجانوف منشغلا باقناع المجتمع الدولى بأنه ليس ضد الخصخصة فى روسيا وإنما ضد سرعتها المدمرة، وبأنه ليس ضد الحرية ،انما وفقا لضوابط، وبأنه يسعى فقط لاستعادة امجاد روسيا. الشئ الملفت للنظر فى هذا المقام هو ان العداء لزيوجانوف لم يأت من أوساط رجال الأعمال بمقدار ما أتى من رجال السياسة الروس بالذات. لم يصدق رجال الاعمال العالميين الكبار ادعاءات **تشوبيس** بان زيوجانوف عدو لرأس المال. ربما دفعتهم هذه الاقوال إلى التفكير والتروى لبعض الوقت ولكنها لم تزعجهم على الاطلاق. السبب، كما هو واضح، هو أن زيوجانوف بالقطع لن يعود بالاتحاد السوفيتى إلى الوراء. هو قد يكون دمويا أكثر من يلتسين، وقد يسعى إلى ضبط حركة الاقتصاد وإلى بعض السيطرة عليه، ولكنه لن ينعزل عن العالم ولن يؤمم الشركات متعددة الجنسيات. لقد ذكر أحد المعلقين فى داڤوس فى معرض دفاعه عن زيوجانوف «أن السوق العالمى ستروض زيوجانوف إن سولت له نفسه أن يخدع العالم ويعيد عقارب الساعة إلى الوراء».

الحقيقة أن موقف الرأسماليين من زيوجانوف يعبر عن روح العصر وحقائق الأمور أكثر من مواقف رجال السياسة. **الرأسماليون يسعون إلى الاستثمار فى السوق الروسى، وهم يهتمون فى المقام الأول بالاستقرار السياسى والاقتصادى.** فاذا كان زيوجانوف سيمنحهم هذا، وحتى ولو أطلق على نفسه صفة الشيوعى، سيكونون سعداء. **الخاسرون فعلا سيكونون هم من يصدقون ان زيوجانوف شيوعى بحق سواء كانوا يساريين أو يمينيين.**

مستقبل العولمة

يعبر مؤتمر داڤوس، بشكل مثالى، عن التناقضات التى تمر بها الرأسمالية العالمية فى المرحلة الراهنة فهى تسعى إلى عولمة الانتاج فى ظل ازمة اقتصادية ممتدة، وتسعى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد على حساب الطبقات العاملة مما يعنى تفجر العنف الثورى ،وهى تسعى إلى الوحدة فى ظل سياق جوهره التنافس من أجل الربح.

ولذلك فقد رأينا فى داڤوس مشاعر الاحباط واليأس المعبرة عن خوف حقيقى داخل اوساط الطبقات الحاكمة من تقوض النظام العالمى. ورأينا أيضا رحابة صدر فى أوساط الرأسماليين جعلتهم يتقبلون شيوعية زيوجانوف المصطنعة (وهى فى الحقيقة ديكتاتورية محضة)، حفاظاً على استقرار يحتاجونه. ورأينا صفقات كبرى هدفها إعادة توزيع رأس المال على المستوى العالمى بغرض الحصول على أعلى ربح.

إن العودة إلى الوراء -أى إلى عهد الخمسينات والستينات -أصبحت غير ممكنة، فلن يستطيع، ولن يرغب، أى رأس المال قومى فى فك الارتباط مع الاقتصاد العالمى. أما استمرار الوضع الراهن فهو أمر غير ممكن أيضا بسبب عمق الأزمة (وصعود الحركات الفاشية دليل على ذلك). لا مناص إذن من التطلع إلى مستقبل يتجاوز التناقضات الرأسمالية التى تكشفت فى مرحلة العولمة .وفى رأيى ان هذا المستقبل ممكن تحقيقه بمقدار مانعى أن العداء للعولمة لا ينبغى أن يصب فى طاحونة «الاستقلال القومى» أو «العرقى» أو «الدينى». العداء للعولمة ينبغى أن يكون من منظور أممى، فكما قلنا لا عودة إلى الوراء.

ايران

بعد سبعة عشر عاماً من الثورة

ابراهيم الصحارى

قبل أقل من شهر على الانتخابات البرلمانية فى إيران المقرر اجراؤها فى ٨ مارس الجارى احتشد نحو مليون إيرانى فى ميدان الحرية فى طهران مع بدء الاحتفالات بالذكرى السابعة عشر لانطلاقة الثورة الايرانية لسماع الخطبة النارية لرئيس الجمهورية **هاشمى رافسنجانى** التى عادة ماتركز على المعاناة على يد الولايات المتحدة" الشيطان الأكبر".

وبعد سبعة عشر عاماً من الثورة مازال الجدل محتدماً عما آت اليه الأمور فى إيران على كافة الأصعدة سياسية واقتصادية واجتماعية وخارجية.

أزمة رأسمالية الدولة فى إيران

تعانى إيران مظاهر الاستياء الشعبى من تدهور الأوضاع الاقتصادية فمنذ ربيع عام ١٩٩٢ والاضطرابات تحدث دورياً فى المدن الكبرى مثل **مشهد وتبريز واسلام شهر وطهران** نفسها ، وقد تعرض **ارفسنجانى** نفسه لأكثر من محاولة اغتيال . والمشكلة تكمن فى سياسات التحرير الاقتصادى التى بدأها الرئيس" **هاشمى رافسنجانى** " وهى تسعى إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة بما يضمن تحرير الأسعار وأسعار الصرف وتحويل عدد من مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص وتبنى سياسة انفتاح اقتصادى وتشجيع الاستثمار الأجنبى وتطوير علاقات قريبة من المؤسسات التمويلية الدولية وإدماج إيران فى السوق العالمى.

والثمن الاجتماعى لسياسة التحرير الاقتصادى التى **أفادت تجار البازار** -الدعامة التقليدية للنظام - **ومستوردى السلع الاستهلاكية** كان قاسياً فالركود الاقتصادى دفع ثلث الإيرانيين إلى البطالة وازداد فقر الطبقة العاملة بسبب تراجع قيمة الريال والتضخم وبسط نمو الأجور المنخفضة أصلاً حيث يبلغ متوسط دخل الفرد ٥٤٠ دولاراً فى السنة أى **أقل بنسبة ٨٠٪ عن مستواه فى عهد الشاه** ، كما تقول التقديرات أن **٦٠٪ من الإيرانيين يعيشون تحت خط الفقر** ، ومن ناحية أخرى **تضاعفت ايجارات المساكن ٥ مرات** منذ ذلك الحين وزادت أسعار الخدمات الأساسية كالكهرباء، وتم تخفيض كميات المياه الممنوحة مجاناً . وقد ظهر الشحاذون فى الطرق فى الوقت الذى يضطر كثير من الإيرانيين أبناء الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى إلى ممارسة عمل ثان فالموظفون الحكوميون الذين يكسبون مايوازى ٦٠ دولاراً فى الشهر يقودون سيارات الأجرة ليلاً أو يعطون دروساً خصوصية.

وكل هذه الفئات التى تعانى اليوم من الافقار الشديد من جراء سياسة التحرير الاقتصادى مقابل الاثراء المتزايد للبازار ، كانت جزءاً كبيراً فى القاعدة الاجتماعية التى ارتكز عليها النظام . فقد تبنى الخومينى منذ قيام الثورة سياسة راديكالية ضد الامبريالية والرأسمالية الأجنبية بالطبع لصالح الرأسمالية المحلية التقليدية المتمركزة حول البازار التى كانت تسيطر على ثلثى تجارة الجملة وثلاثة أرباع تجارة التجزئة . نصف أعضاء **الحزب الجمهورى الإسلامى** الذى أسسه **خومينى** كانوا من المهنيين والمدرسين وموظفى الحكومة وقد نجح الحزب الجمهورى الإسلامى فى توحيد قطاع كبير من هؤلاء ، وراءه فى صراعه من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة وقام الحزب بإعادة تنظيم راديكالية للملكية والسيطرة على رأس المال داخل إيران وترك علاقات الانتاج الرأسمالية كما هى فالخومينى استمر مخلصاً فى تحمل مسئولية الحفاظ على **ملكية الطبقة الوسطى (البازارين)** - وضع رؤوس الأموال الكبيرة التى كانت مملوكة للمجموعة الملتفة حول الشاه فى أيدى مؤسسات الدولة ليشيد دولة جديدة مرتكزة على رأسمالية الدولة.

إلا أن التطور الرأسمالى العالمى وطبيعة الرأسمالية العالمية منذ بداية السبعينات لاتعمل على انجاح رأسمالية الدولة كنمط للتنمية المستقلة حيث أن شرط النمو الرئيسى فى هذه المرحلة من تطور الرأسمالية العالمية هو الاندماج فى السوق العالمى أو على حد قول البعض **" التنمية فى إطار التبعية"** كتجربة النمور الأسيوية وكوريا الجنوبية وقد أدركت رأسمالية الدولة الايرانية عبر الممارسة العملية هذه الحقيقة ولذا قررت خروجاً من مأزقها الاندماج فى السوق العالمى " التنمية

فى إطار التبعية" كخيار وحيد . وقد أكدت إحدى المجلات الإيرانية عودة عدد ضخم من كبار الرأسماليين الإيرانيين ورجال الشاه المقربين والمسئولين فى عهده إلى إيران خلال العامين الماضيين ووعد الحكومة بتقديم كل التسهيلات لإستعادة ممتلكاتهم المصادرة وبدأوا فى الاستثمار فى عدد كبير من المشاريع التجارية والصناعية والزراعية.

وهكذا اتضح أن إصلاح الاقتصاد الايرانى يبدو ممكناً فقط فى حالة استمرار سياسة الانفتاح الاقتصادى والاندماج فى السوق العالمى . ولا شك سيكون **الطرف الرئيسى الذى سيتحمل وطأة وتبعات الإصلاح هى كل الفئات التى تعمل بأجر وعلى رأسها الطبقة العاملة** وبالفعل تصاعدت الاحتجاجات خاصة فى منطقة "**إسلام شهر**" فقد اندلعت مظاهرات عمالية عنيفة فى شهر ابريل الماضى وكان الرئيس الإيرانى **رافسنجانى**" قد فشل فى رفع أسعار الخبز بسبب اندلاع المظاهرات ضد هذا القرار . وتنبأ بعض المحللين السياسيين بأن الحكومة لو استمرت فى تطبيق سياستها الاقتصادية فإن الوضع الحالى سيتفاقم وسيجعل المسافة بين الأحداث من نوع تظاهرات "إسلام شهر" العمالية أقصر من حيث الزمن وأكثر ضراوة من حيث العنف.

من المعروف إن الطبقة العاملة الايرانية لعبت الدور الرئيسى فى الثورة الإيرانية وهذه الثورة لم تكن كما هو شائع نتاج المؤسسة الدينية فالتناقضات الكبيرة التى ظهرت فى نظام الشاه فى أواخر السبعينات أدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والتوترات والاحتجاجات داخل الطبقة العاملة والإعداد الهائلة من فقراء الريف والهامشيين فى الأحياء الفقيرة فى المدن وعملت على زيادة حدة الاضرابات العمالية وتسييسها وشلت موجة من الاضرابات الصناعة وتعطلت نتيجة لها أهم حقول البترول . وكانت هذه **الموجة من الإضرابات العامل الرئيسى فى سقوط نظام الشاه** . وعلى الرغم من ذلك الدور الذى لعبته الطبقة العاملة فى الصراع ضد الشاه فإنها عجزت عن استثماره لصالحها على حد قول عالم الإجتماع الإيرانى "**صف بيات**" فى كتابه "**العمال والثورة فى إيران**" بسبب نقطة ضعف رئيسية فى حركتهم فعلى الرغم من تكوين لجان اضراب فى أغلب مواقع العمل فقد **عجز العمال عن التنسيق بين مختلف مواقع العمل المضربة من خلال حزب مركزى يمثلهم سياسياً** كما حدث مثلاً فى ثورة أكتوبر ١٩١٧ الروسية . ومن هنا ، فمع سقوط الشاه كان رجال الدين هم القوى السياسية الوحيدة القادرة على ملء الفراغ الناتج عن انهيار دولة الشاه.

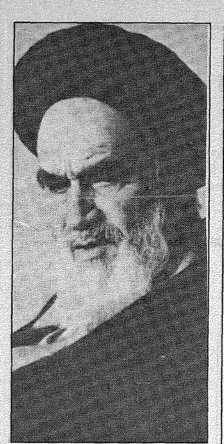
ويرى الكاتب البريطانى "**فيل مارشال**" فى كتابه "**الثورة والثورة المضادة فى إيران**" أن غياب رؤية اشتراكية ثورية داخل اللجان العمالية التى تكونت فى المصانع قد جعل هزيمتها النهائية أمام الخومينى طبيعية . ويرجع هذا بشكل أساسى إلى **فشل اليسار الإيرانى فى دفع الامكانية الثورية للطبقة العاملة للأمام** ، خاصة **حزب توده** الذى كانت استراتيجيته تقوم على نظرية المراحل (الثورة الممكنة فى إيران هى الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة البرجوازية الوطنية). وحيث أن الطبقة العاملة قد لعبت دوراً رئيسياً فى الإطاحة بالشاه ، فقد كان طبيعيا أن يفاجأ اليسار الإيرانى بالأحداث وأن يكون دوره فيها هامشياً ومن هنا فإن الثورة التى صنعها العمال سرقها منهم الخومينى بواسطة "**ثورته المضادة**" التى أعادت الحياة فى نهاية المطاف للرأسمالية الإيرانية.

* ولاية الفقيه وصراع الأجنحة السياسية فى إيران

تشكل ولاية الفقيه العمود الأول للجمهورية الإسلامية الايرانية التى تتخذ من البرلمان ورئاسة الجمهورية بالانتخاب المباشر من الشعب عمودها الثانى وكان **الخومينى** قد شغل منصب ولاية الفقيه فى حياته قبل أن يستلمها **أية الله على خامنئى** وتمنح ولاية الفقيه لشاغلها سلطة دينية وسياسية موسعة.

والمؤسسة الدينية تمسك بتلابيب كل شئ . والحوارات العلمية والحلقات منتشرة فى كل مكان **وأيات الله** والمرشحون لهذه المراتب العليا يزيدون عن ٨٠ ألف شخص يعمل معهم مئات ألاف المريدين . والواقع **أنه لاشئ يتقرر فى ايران دون غطاء من شبكة رجال الدين الذين يديرون مجموعة من الجامعات والمعاهد الفقهية والمدارس الدينية**

أما طريقة ممارسة المؤسسة الدينية للحكم فى ايران فإنها تأتى من جانب جمعيتين دينيتين تستظلان برعاية المرشد الأعلى للثورة وهما **جمعية روحانيون مبارز** وهؤلاء هم المتشددون أو اليسار وجمعية **روحانيات مبارز** وهؤلاء هم المعتدلون أو اليمين وهناك تنافس بين هاتين الجمعيتين إلا أن المؤسسة الدينية الايرانية تملك بصورة عامة توجهاً واحداً . وإن كان هناك متشددون ومعتدلون



أية الله الخومينى

فإن ذلك يتم بتجسيد الخلاف حول التكتيكات والأساليب ليس إلا .

وكان الرئيس "**رافسنجانى**" هو الذى ساعد فى حصول المعتدلين على غالبية المقاعد فى انتخابات ابريل / مايو ١٩٩٢ وعمد إلى التخلص من مناوئيه المتشددين وهدف من وراء ذلك إلى تأمين الدعم لسياسته الانفتاحية . إلا أن مؤيدى الليبرالية الاقتصادية فى البرلمان كانوا أصحاب توجهات محافظة فى المجالين الاجتماعى والثقافى وطالبوا بتدخل الدولة لضبط سلوك الأفراد للحفاظ على الأخلاقيات العامة.

ويخطط رافسنجانى فى الإطاحة بحلفائه القدامى من اليمين الدينى "**روحانيات مبارز**" فى انتخابات مارس الجارى فقد ذاق المر منهم خلال السنوات الأربع الماضية منذ اقصاء أقطاب اليسار الدينى "**روحانيون مبارز**" عن البرلمان والحكومة وتبنى رافسنجانى منذ مطلع الشهر الماضى تياراً جديداً ويتكون من وزراء ومسئولين بارزين فى الحكومة بعضهم كانوا من أقطاب اليمين الدينى التقليدى والتكنوقراط الذين لم يفسح

لهم اليمين الدينى مجالاً ولو ضيقاً للتعاون وهؤلاء سموا أنفسهم (**أنصار منهج البناء**)

وعلى هذا يمكن وصف المعركة الانتخابية بصراع أطراف اليمين فى مابينها على السلطة على حد قول " **على أكبر محتشمى** " وزير الداخلية السابق وأحد أقطاب اليسار الدينى الذى تم اقصاء معظم مرشحيه عن الانتخابات فى تكرار للسيناريو الذى حصل قبل أربعة أعوام فى الانتخابات الماضية.

وكل الدلائل تشير إلى أن أنصار الرئيس "رافسنجانى" سيتمكنون من الفوز بغالبية مقاعد البرلمان والحاق الهزيمة بجماعات اليمين التقليدى وهذا ستقوى " موقع رافسنجانى" ولكن ربما تدخل السيد **على خامنئى** مرشد الثورة فى اللحظات الأخيرة الأمر الذى قد يغير كثيراً من المعطيات لمصلحة **روحانيات مبارز** " اليمين الدينى" فمن المعروف أن **خامنئى لا يرتاح إلى جماعات التكنوقراط والليبرالين الدينيين** الملتفة حول رفسنجانى وفى هذه الحالة سينتهى رافسنجانى نهاية قاسية.

ويحبذ الاصلاحيون الدينيون عن التكنوقراط فى ايران وربما رافسنجانى نفسه اعادة تحديد دور مرشد الثورة وذلك للحد من تدخله فى القرارات السياسية والاجتماعية فى البلاد ومن المتوقع أن يلجأ **خامنئى** الذى يؤيده كثير من رجال الدين المحافظين لمعارضة هذا الموقف وقد صدرت فى شهر نوفمبر الماضى مجموعة قوانين جنائية منها **قانون ينص على عقوبة الإعدام لمن يعارض ولاية الفقيه.** الأمر الذى يمكن القول معه أن مقاليد الأمور فى ايران ستبقى لمدة طويلة قادمة بين أيدى المؤسسة الدينية.

الولايات المتحدة وقوى المعركة الانتخابية

هناك ضغوط خارجية لخلق مناخ يمكن العناصر المعتدلة من الظهور كبديل حقيقى للحكومة الحالية وأبرز هذه الضغوط **فرض ،واشنطن حظر تجارى فورى مع إيران فى أبريل الماضى** ورغم أن الغاية المعلنة من الحظر هى احباط مطامع ايران النووية ولكن الهدف الآخر هو استغلال الأوضاع الاقتصادية المتردية فى البلاد ولخلق مناخ يدفع فى هذا الإتجاه (أى الاعتدال) وقد أقر الكونغرس الأمريكى فى مطلع هذا العام مشروع قانون لتمويل عمليات سرية فى إيران " ١٨ مليون دولار لزعزعة النظام أو تغيير سلوكه نحو لوجهة المطلوبة أمريكيا ولكن يبدو أن المشقة والمعاناة على يد الولايات المتحدة تضفى شرعية على السمات الراديكالية للنظام فى طهران وقد تشدده بحيوية جديدة. وتوفر له مادة للدعاية الانتخابية.



رافسنجانى

فالرئيس **رافسنجانى** يحاول اقامة توازن بين قوتين متعارضتين فهو من ناحية يؤيد السياسات الخارجية المتشددة خاصة تجاه واشنطن ومن ناحية أخرى يتودد فى الوقت نفسه للصلات التجارية مع الغرب ويبدو وأن اللهجة المتشددة تجاه الولايات المتحدة لحماية خاصرته الداخلية من الجناح اليمينى المحافظ.

ويبدو أن الواقعية التى ربما يتمناها الغرب من النظام الإيرانى قد تتحقق عمليا فى نطاق الممارسة لكن الطرح الأخير المتشدد النظرى من قبل المؤسسة الدينية سوف يستمر ،وربما يمر وقت طويل قبل أن يصبح مجرد صدى يتردد عند حدود جدران الحوارات العلمية ليس إلا.

* ايران تستعد لثورة أخرى

أخيراً يوجد تساؤل عما إذا كان هذا الحكم بعد سبعة عشر عاماً من الثورة قادراً على التجديد من تلقاء نفسه أم أن الأمر سيتم حسمه فى الشارع عبر ثورة أخرى ؟

لاأحد يعتقد أن النظام الإيرانى على وشك الانهيار، الإيرانيون ربما اعتراهم التعب من نظام الملالى (رجال الدين) لكنهم ليسوا مستعدين حتى الآن لصناعة ثورة أخرى فالنظام الإيرانى (نظام رأسمالية الدولة) استطاع أن يميع الصراع الطبقى لسنوات طويلة فى إيران بدعايته التى تضع اللوم على القيادة العراقية التى اشعلت بالتحالف مع الامبريالية الأمريكية الحرب المريرة التى استمرت بين البلدين قرابة ٨ سنوات وأرهقت الاقتصاد فيها إلى حد كبير لكن وبعد أن وضعت هذه الحرب أوزارها عام ١٩٨٩ فعلى من سوف تلقى الحكومة الايرانية اللوم خاصة وأن الجماهير الفقيرة لاحظت مع الوقت أن التضحيات لم تكن عمومية وأن ثروات ضخمة تيسرت لتجار البازار والمضاربين وذوى النفوذ.

ومع تطبيق سياسة الخصخصة والاندماج فى السوق العالمى بدأت الجماهير وعلى رأسها الطبقة العاملة فى اليقظة حيث يشاهدون يومياً استبدال الشعارات الثورية البراقة فى الشوارع وعلى الجدران باعلانات تجارية لسلع لايستطيعون الحصول عليها. **وعدد كبير من رجال الدين يركبون سيارات المرسيدس والكاديلاك الفارهة.** وتسلط الاحتجاجات والاضطرابات التى تقع فى المدن الكبرى والجامعات والمناطق التى تسكنها أقليات عرقية أو طائفية، الضوء على أن مشاعر العداء لنظام رجال الدين بدأت فى التزايد.

رسالة باريس

لقطات من وقائع حياة

أن تكون عربيا في فرنسا اليوم

نجلاء العمرى

اللقطة الأولى : بلا عنوان

أنا عربى ، اعيش فى فرنسا . قد أحمل الجنسية ، وقد لا أحملها . فى الغالب ، ولدت هنا بينما جاء والدى من هناك .. من بعد . جاء بحثا عن عمل ، وعن حياة اقتصادية افضل . ابلغ من العمر الان ثمانية عشر عاما . اعيش غالبا فى هذه العمارات الشاهقة المعروفة باسم (آش آل آم) . هى مساكن شعبية افرزتها سياسة الستينات حينما كانت السوق الفرنسية فى حاجة إلى ايدى عاملة كثيرة . استوردت فرنسا انذاك عائلات باكملها ،وخزنتها فى علب السردين هذه . من يقول **«آش آل ام»** اليوم ، يقول مهاجرين .. عصابات صبية صغار .. تجارة مخدرات .. وأماكن لا يستطيع البوليس الفرنسى نفسه أن يدخل إليها الا وخرج السكان يقذفونه بكل ما تطاله أيديهم .. من طلقات الرصاص والى الشباشب . فالقانون هنا ، هو قانون العائلة والقبيلة.

أمضى وقت الفراغ متسكعا بين طرقات وردهات المساكن المظلمة. فالفقر يعض بنابه . وأكثر من الفقر المادى ، الفقر الثقافى. فالاب والام ، غالبا ، لم ينالا تعليما فى حياتهما . الكتاب والمجلة والموسيقى ، لا يعرفانها .. وما يحصلان عليه من اعانات اسرية فى الدولة ، هو للادخار . لبناء بيت هناك من حيث أنا .. لربما يعودان يوما ما .. او هو لشراء هذه الاطباق التى تطل من كل بلكونات المساكن ، موجهة الى تلفزيونات بعيدة.. تذكرهما بالأهل، وبالبلد، وبالأصل. الخارج يخاف من وجهى الأسمر .. ومن اسمى الذى يدل على اصلى.. ومن عنوانى بهذه المساكن . وأنا . عندما اخرج .. اتوه . فلا اعرف هذه الوجوه ولا هذه الحياة ..هى غريبة عما اعتدته.والخوف ،هو اول ما تشعر به تجاه ما لا تعرفه. الخوف،الذى قد يتحول ، كما هو الحال مع الكثيرمن اصدقائى، إلى رفض تام لهذا المجتمع،لهذه الهوية التى التصقت بى .. مكانا لمولدى».

لقطة أوسع من بعيد

عندما تحدث رئيس الوزراء الفرنسى **آلان جوبيه** عن هؤلاء ، قال **«نحن ازاء جيل لم يعد يرى فى هذا المجتمع انتماء له . هو يحدد هويته بالتضاد** وبالنفى مع هوية المجتمع . ومشروعه المستقبلى هو فى صراع مع مشروع فرنسا المستقبل.

شاشة السينما اكتست بالسواد عندما اراد احد المخرجين الشبان تصوير حادثة اغتيال احد شباب هذه المساكن على ايدى الشرطة عام ١٩٩٤ فى فيلم اختار له **«الكراهية»** عنوانا . الكاميرا المحصورة بين جدران المساكن الشعبية تنقل الينا سريعا الاحساس بالاختناق وبالضيق تماما كما يشعر به هؤلاء الشباب فى هذه المساكن . الفراغ.. هو الهم الأول للاصدقاء الثلاثة : **العربى والاسود واليهودى** .الخروج من المساكن يلقى بهم إلى عالم مجهول ينتهى بالحجز فى احد الاقسام بلا مبرر سوى وجوههم الملونة.. ثم الموت من جراء ضربة ضابط شرطة . **الفيلم حاز على جوائز عديدة منها جائزة مهرجان كان عام ١٩٩٥** .وهذاالشهر يحاكم الضابط المسئول عن الحادث امام المحكمة التى لم تصدر حكمها بعد.

الكتابات عن الهجرة والمهاجرين وابناء الجيل الثانى لا تعد ولا تحصى والمتخصصون كثيرون. فمآسى البعض تفتح للبعض الاخر ابواب الشهرة الصحفية والغنى ولكن الحياة اليومية شئ آخر .. مختلف .. بتفاصيلها الصغيرة.. بروتيتها .. وبعبثيتها .وهى تقول احيانا ما تعجز عن اكتشافه كل هذه الكتابات. فاللقطة نابضة بالالم، يحوله البعض إلى رفض .. ويحوله البعض الاخر الي واقع يجب التعامل معه بكل ذكاء وبكثير من الصبر.

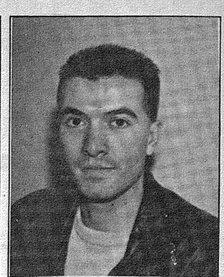
اللقطة الثانية .. أنا عربى

«ناصر» ولد هنا ، فى احدى المدن الصغيرة بالجنوب . من عائلة جزائرية على شاكلة اغلبية العائلات . أب عامل فى احد المصانع ، وأم ربة منزل ما نالته من تعليم ليس بالقدر الكبير . اسرة عادية، بلا حواديت ، بلا مشاكل.. وهو امر عادى أيضا **«ناصر»** الان فى الجامعة، اختار الاقتصاد ،ومع الاقتصاد اللغة والحضارة العربية . عندما يتحدث يقول: كما يفكر الفرنسيون .. كما يقولون كما يعتقدون .. فهناك الفرنسيون ، وهناك الاخرون «نحن» : «أنا افهم عقلية الفرنسيين جيدا . عندما يبدأون فى السخرية من العرب ، لا يجب أن ننساق معهم . على العكس ، هكذا يبدأون فى احترامك».

«لاأحب أن اصادق الفرنسيين». وكالأغلبية ، اكتشف ناصر الدين على مشارف المراهقة : **«أنا عربى ، جزائرى، اذن أنا مسلم»** عندما كنت صغيرا كنت أخشى ان تأتى أمى إلى المدرسة، ان يراها التلاميذ والمدرسين بملابسها العربية وبشكلها الجزائرى . عندما كنت اعلم ان هناك رسالة إلى ولى امرى ، كنت اترك المدرسة،واختبئ اليوم كله فى بئر السلم اترقب ساعى البريد . وما ان يذهب ، ادخل بسرعة يدى الصغيرة إلى صندوق البريد واسحب الرسالة ثم اقوم بتمزيقها . **لم اكن ارغب فى أن يرى احد والدتى او والدى ... كنت اخجل منهما .. خاصة والدتى. اليوم .. على العكس تماما .. أنا فخور بها ،وبأصولى ولا أخشى أن اظهر معها فى الشارع وأن يرانى الجميع».**

المدينة الجميلة ليست فاضلة

حى **بالليل** فى شمال باريس . الكلمة



مدرس الابتدائى

شارل هنرى دمنصورى

تعنى «المدينة الجميلة»، هنا عاشت أم كلثوم فرنسا «اديث بياف» ،وهنا غنت . واليوم ، لم تعد المدينة جميلة كما كانت . الحوارى تنطق بالفقر ، الاطفال ، سود وعرب ،يملأون الشوارع صريخا ولعبا . هنا تلتقط اذناك كل لغات العالم الثالث: العربية والتركية والايرانية والسيرلانكية .. الا الفرنسية.. حتى المحلات تحمل لافتاتها اسماء بلغات اصحابها ،وان اضيفت اليها الترجمة الفرنسية جاءت الكلمات باخطاء عديدة.

وفى المدرسة الابتدائية بالحى .. يعمل شارل هنرى دمنصورى» مدرسا للسنة الأولى .. السنة التى يبدأ فيها الطفل اكتشاف الاخرين، اكتشاف اختلاف لون بشرته ، واختلاف لغته وثقافته .. الفصل خليط من كل بقاع الارض: لدى ٢٥ تلميذا من ١٤ جنسية مختلفة .. اغلبهم لا يعرفون من الفرنسية كلمة واحدة ، منهم لا يتحدثونها فى منازلهم . لدى أطفال من أصول عربية ، من سريلانكا ،من افريقيا ، من فيتنام ، من الصين لك ان تتخيل ، ان ضربت مثالا على نوع معين من الخضار ، ثلاثة ارباع الفصل لا يعرفون الكلمة الفرسية ونصفهم لم ير فى حياته هذا الخضار لان كل منهم يأكل وفقا لعادات بلاده.

البعض يأتى محملا باثقال تجربة الاباء . كلمة العنصرية ليست غريبة على آذان الكثيرين منهم. فاتيماتا الافريقية اعترفت لي بعد فترة أنها كانت تظن اننى اعنفها لاننى ابيض وهى سوداء.

واجبى هنا أن اجعلهم يتحدثون نفس اللغة، ان يتخطوا حواجز الاصل بخلق ارضية مشتركة.

المدرسة هى المكان الذى يكتشف فيه الطفل اختلافه . وعملية الصهر تكون هنا . ان فشلت حكمت على التلميذ بالاغتراب طوال حياته ،وبالبعد عن هذا المجتمع . وان نجحت كانت عاملا فى ادماجه واحساسه بالانتماء إلى الدولة والى قيمها . احيانا يخجل من اختلافه .فى احدى المرات طلبت من التلاميذ أن يذكر كل منهم عدد اخواته . وبخجل شديد أجابت **ماما»** الافريقية **«اثنان»** . لكن الاطفال فى الفصل صاحوا فى وجهها : انت كاذبة لان لديك أكثر من ذلك بكثير وكانت معركة .هى تصر فى خجل ،وهم يصرون لانهم يعرفون اخواتها . **انكرتهم لانها خجلت ان تظهر اختلافها بانتمائها إلى عائلة من مالى تضم تسعة اطفال.**

الفرز يتم تدريجيا : فى اخر العام ، ستة من اصل التسعة الاوائل بالفصل يتركون المدرسة . ذكرت احدى الامهات انها اتخذت ذلك القرار لان ابنها يتحدث فرنسية غريبة ، عندما كان اصغر سنا ، كانت لغته افضل . وأم أخرى- وكلتاهما من الفرنسيين القلائل بالمدرسة. اتخذت قرار نقل ابنها بسبب الضرب لابنها كل يوم من اقرانه .. فهو يأتى بثياب نظيفة غالية الثمن.

المدرسة .. حدثت بها ثلاثة حوادث سرقة. المدير رفض الابلاغ عنها . فالسياسة العامة هنا هى : اغماض العينين . أو كما قال احد المدرسين: لا فائدة ولا داعى للتعب .. ليسوا الا عرب او افارقة وكل مجهود معهم هو اضاعة للوقت.

اللقطة الثالثة

الفرنسيون لا يعرفون من العرب الا الجزائرى ، العامل البسيط ، الاب لعدد كبير من الأطفال .. ممسح الثياب والمنزل يعيش فى المساكن الشعبية ، حيث يتكدس الفقر جنبا إلى جنب مع الأطفال.

هكذا بدأ **الكسندر** حديثه .. يقول : اسمى لا يلفت الانتباه لذلك لم اعان من الرفض الذى ربما يكون قد عاناه الاخرون . لكن ما ان انطق اسم عائلتى **«بشير»** حتى يبدأ التساؤل : من أى أصل أنا . وعندما اقول اننى من أصل **لبنانى** ، انتظر السؤال التالى مباشرة اعرفه لكثرة تكراره.. حتى اصبح كسيناريو الافلام الردئية المعروفة احداثها سلفا .. **اعرف ان محادثى يسسأل عن ديانتى** .. انتظر السؤال الذى يأتى مترددا . واجيب : أننى مارونى .. لا يفهمون فاشرح لهم . والدتى فرنسية . ولكننى اشعر باننى لبنانى باكثر من كونى فرنسى لذلك ادرس العربية فى الجامعة.

هناك من الاصدقاء، من استطاع التعامل بذكاء مع هذا الرفض . فهو دائما رفض بدون معرفة .وان تعاملنا دون الشعور بالدونية استطعنا التغلب عليه . هو فى النهاية رفض لكل ما هو غريب .. لا عرب .. لا سود.. لا عاطلين عن العمل .. اي باختصار .. لا مشاكل.

صديقى الجزائرى الاصل عانى كثيرا لاستئجار منزل . فى كل مرة ما ان ينطق باسمه إلا ويواجه بالحجة التقليدية : المكان تم تأجيره .وفى النهاية ماذا فعل؟ ارتدى بدلة انيقة ،واخفى اسمه وذهب لمقابلة المالك وعندما رآته صاحبة المسكن ،وتحدثت معه وافقت على تأجيره للمكان.

هذا شخص تعامل بذكاء مع واقعه .

اللقطة .. قبل الأخيرة

يقول ناصر ما ان انتهى من دراستى ، سأرحل من هنا . سأذهب إلى أمريكا فهناك يمكن أن أكون غنيا».

يقول الكسندر : سأذهب بعد التخرج إلى لبنان. . عمى لديه شركات سأعمل معه، الاختيار بالنسبة لى فى النهاية ، هو اختيار عملى لفرصة عمل ومستقبل افضل.

و.. اللقطة الأخيرة

ينتهى فيلم الكراهية والشاب الاسود يموت بينما صوته يردد :**«حتى الان .. كل شئ على ما يرام . حتى الآن، كل شئ على ما يرام . اثناء السقوط لا تشعر بشئ.. حتى لحظة الاصطدام».**

انتهت الوقائع

بعض الأرقام

* **نسبة المهاجرين فى فرنسا** ٦٫٨٪ من السكان (١٩٨٥) البرتغاليون ٤٣٨ ٨٤٦ الجزائريون ٩٦٠ -٧٢٤ مغربيون ٧٤١- ٥٥٨ ايطاليون ٩٣٩- ٣٧٨ اسبان ٩١٢- ٣٥٠ تونسيون ٦٨٠ -٢٢٥.
* **عدد المسلمين:** عام ١٩٨٨ ، ٠٠٠، ٢٤٥ كاعلى معدل فى أوروبا الغربية.
* **معدل نمو السكان:**(١٩٨٥ - ٢٠٠٠) فرنسا +٣٫٣٪ المغرب + ٥٤٪ تونس+ ٣٥٪ الجزائر + ٦٠٪ مصر +٣٩٪.
* **نسبة الشباب اقل من ١٥ سنة** فرنسا ٢٢٪ المغرب ٤٦٪ الجزائر ٤٦٪ تونس ٤٠٪ مصر ٤٠٪.
* **معدل الانجاب** ١٫٣ لكل امرأة ، بينما هو ٤٫٣ للمرأة الجزائرية المهاجرة.

فكر

على الطبقة العاملة أن تنظم صفوفها

د. سعد حافظ محمود

تجرى التحولات فى بنية الاقتصاد والمجتمع المصرى مضطردة ومستمرة، وما كان يتحرك ببطء أصبح فى طور الهرولة . وبرصد أكثر مظاهر التحولات بروزاً يمكن تحديد التالى:

- خلق إطار تشريعى وتنظيمى لمجتمع رأسمالى منفتح على الاسواق الخارجية ومندمج فيها بدءا من قانون الاستثمار الأجنبى وتعديلاته المستمرة وانتهاء بتنظيم إطار التكامل الاقليمى الشرق أوسطى.

- إحداث التغييرات العميقة فى هيكل الملكية بتغليب الملكية الخاصة والتخلص من الملكية الحكومية والقطاع العام. وبزيادة وزن الملكية الأجنبية.

-تغيير مفهوم الثروة وتغليب المفاهيم المالية، وإزالة الحدود بين الأصول المنتجة وغيرها من الأصول.

- محاولات فرض آليات السوق للبلدان الرأسمالية المتطورة على اقتصاد نامى ذى خصوصيات مميزة ولم يحقق استقلاله بأسواقه بعد مع الانتقاء الجزئى لمكونات الآليات فيما يتعلق بالانتاج والسلع والتوزيع ، ودون تطبيقها على العمل والتحيز لرأس المال.

-السعى المستمر لإحداث تغييرات فى قوانين العمل وعلاقات الانتاج فى ضوء تغيير علاقات الملكية ومفهوم الثروة .. وآليات السوق الجديدة هذه.

-تغريب الطبقة العاملة وحصارها وشغلها بالدفاع عن بقاء افرادها ضمن المشتغلين فى سوق العمل . والانهماك فى حل المشكلات اليومية والدفاع عن البقاء البيولوجى وعن مستوى الحد الأدنى للمعيشة بالعمل لفترات طويلة ،وفى أعمال متنوعة تضعف من الانتماء الفنوى . فضلا عن فرض القيادات النقابية الصفراء على هذه الطبقة. والعمل على طفيلية بعض شرائحها لضمان تسييسها وقيادها.

-الاستمرار فى دعم وحماية الرأسمالية الكمبرادورية الطفيلية حتى تقوم بدورها المنتظر فى مرحلة الاندماج فى السوق الشرق- أوسطية وفى استنزاف الفائض.

- إضعاف الحركة السياسية المناهضة بإضعاف القيادات الطبيعية لها (الحركة الطلابية والطبقة العاملة) وإفساد وتفسيخ الشرائح الثورية للطبقات الوسطى واستثمار مناخ العنف السياسى فى فك التحالفات الطبيعية وفرض المناخ غير الديمقراطى.

تغريب الطبقة العاملة:

وفى ظل هذه التحولات فإن من أبرز المظاهر هو تغريب الطبقة العاملة عن قضاياها الأساسية . ففى الوقت الذى ينتظر منها الدفاع عن مكتسباتها التاريخية ممثلة فى الملكية العامة(القطاع العام) والتمثيل فى مجالس إدارة الشركات والجهاز التشريعى نجد أن أفراد الطبقة مشغولة بتوفير القوت اليومى ، واللهث وراء فرصة العمل أو الدفاع عن الفرصة القائمة فى ظل الخصخصة ، وحساب انعكاسات صدور قانون العمل الموحد ، وانقضاء الفترات الانتقالية المسموحة والتى يجوز فيها للقطاع الخاص «التخلص من العمالة الزائدة».

ويزداد التغريب بالحفاظ على ترسانة القوانين المحرمة للاضرابات والتكتلات الفئوية التى تدافع عن الحقوق والمصالح المهنية والنقابية للطبقة.

ويلعب الصراع السياسى بين السلطة وجماعات العنف السياسى من الأصوليين دورا فى التضبيب على أيديولوجيا الطبقة العاملة ، وبخاصة على موقعها من خريطة البناء الطبقى للمجتمع .وعلى انتمائها العربى وتحالفها مع الطبقات العاملة فى الدول العربية الأخرى .وعلى صبغ الطابع الاسلامى الدولى على الطابع الأممى.

وفى هذا السياق يستثمر أمران ، **أولهما**: انهيار أنظمة الحكم الاشتراكية فى روسيا **(الاتحاد السوفيتى سابقا)** وشرق أوروبا والتحولات الاقتصادية الحادثة فى الصين نحو بناء رأسمالية الدولة.

وثانيهما:توظيف أدوات تشكيل الوعى وخبراته ووسائله الاعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والمنقولة عبر الاشاعات المنظمة للفت فى عضد هذه الطبقة وتحويل اهتماماتها.

وقد ساعد على ذلك اشتغال الكثير من أبناء هذه الطبقة بالأعمال الطفيلية أو فى القطاعات الطفيلية وسعى هؤلاء الأفراد «لتمييع» الموقف النضالى لهذه الطبقة.

كما ساعد على ذلك أيضا الدور العبثى للطليعة المثقفة التى فقدت الاتزان ووضوح الرؤية والقدرة على تمييز الأحداث والتغيرات

، أيها أساسى وأيها ثانوى والخلط بين الاستراتيجى والتكتيكى وبين الذاتى والموضوعى.

كما أن الصراعات التى خاضتها قيادات هذه الطبقة الراديكالية مع الأصولية السلفية ومع العناصر السلطوية **«القيادين الصفر» العقليدية، ومع العناصر السلطوية القدية «الناصريين»** ، أدت إلى تفتيت الطبقة سياسيا ، وإلى تغيير أولويات النضال ، وفقدان عنصر التوحد فى مواجهة المشكلات الحقيقية المتمثلة فى فقدان الهوية الوطنية، والمواقع الطبقية ،واضعاف بنية الطبقة فى مواجهة التغيرات المحتملة فى المستقبل واستعادة مكاسبها كحد أدنى.

وفى ظل عملية التغريب هذه لا يمكن إنكار المحاولات التى تبذل من أجل الحفاظ على هوية الطبقة وعلى بعض مكاسبها: إلا أن هذا الدور محدود للأسباب الموضوعية السابقة ولسرعة التحولات التى تجعل قيادة هده الطبقة فى هذه المرحلة التاريخية فى موقع رد الفعل. فضلا عن صعوبة إمكان رصد التحولات وطبيعتها وعمقها.

تنظيم الصفوف – ضرورة وجود

وقد يظن البعض أن الدعوة لتنظيم صفوف الطبقة العاملة شعار، بل وشعار مستهلك . ولكن فى مواجهة التحولات الرأسمالية العميقة والسريعة وخصوصا فى الفترة الأخيرة ومع استكمال اللمسات الأخيرة لصنم **«العكيف الهيكلى»** والسياسات الاقتصادية فى مصر والشرق الأوسط ، تصبح الدعوة ضرورة للحفاظ على الوجود وهى تضع القضية فى موقف **«أكون أو لا أكون».**

فالمرحلة القادمة هى مرحلة البيع بالجملة للمشروعات العامة والشركات والهيئات العامة والحكومية ،ليس فقط بيعا للأصول ولكن أيضا لعلاقات الانتاج حيث سيرتبط هذا بعدة تغييرات تتمثل فى إمكان ملكية الأجانب، وإمكان استبدال الديون بحصص ملكية المشروعات العامة، وبالتوافد الضخم لرأس المال الاجنبى كما يسعى مخططو السياسة الاقتصادية ، وبصدور قانون العمل الموحد الذى سيجيز طرد العمال أو إعادة التعاقد معهم ومن ثم فرز ، الموالين منهم من غير الموالين مع التهديد بجيش الاحتياطى العاطل من العمال القدامى والجدد ومع احتمال تعرض المؤسسات الاقتصادية لكساد مرحلى ازاء الاندماج فى السوق الاقليمية الشرق أوسطية، وكأثر من آثار فتح الباب على الغارب نتيجة ولوج منظمة التجارة العالمية.

وقد لا تشهد المرحلة المقبلة استخدام الأساليب التقليدية فى التعامل مع قيادات الطبقة العاملة وأفرادها وهى ذهب المعز وسيفه ، ولكن قسوة القوانين الاقتصادية الرأسمالية التى ستطبق فى صرامة مع إدارة ظهر الدولة للنشاط الاقتصادى كشرط أساسى «للتكيف والتصحيح الهيكلى» وعدم التدخل بحجة تشجيع وفود رأس المال والنشاط الاقتصادى.

كذلك فتنظيم الصفوف ضرورة سياسية ، فخلط الأوراق فى مناخ العنف السياسى المشهود الآن قد يعطى ورقة رابحة للسلطة للفت فى عضد أى عمل سياسى حتى فى ظل القوانين المنظمة له وتحت لواء المؤسسات الشرعية العلنية المسموح بها ، سواء أخذت

الطبقة العاملةمطالبة بـ:
* خلع الوصية الحكومية
* انهاء وصاية المثقفين المترددين.
* مواجهة فرض الايديولوجيه الاصولية المستترة بالدين على وعيها

شكل نقابات أو أحزاب أو جماعات ضغط، فضلا عن تكبيل حرية التعبير بترسانة القوانين والتشريعات المقيدة للحريات وهنا يميز بين أمرين، أمر مواجهة العنف ، وأمر مواجهة حرية عمل المنظمات السياسية المختلفة . وعدم وضع القضية بأنها قضية تحالف إما مع السلطة وإما مع جماعات الارهاب . وعلى الطبقة العاملة أن تميز بين إمكانات مواجهة موجة التحولات ، أو على الأقل بلورة موقعها من هذه التحولات ، وبين ضرورة مواجهة العنف، والتغييب الأيديولوجى التى قد تؤدى لنفس الآثار السلبية على موقع هذه الطبقة فى المجتمع والحياة السياسية وآليات السوق كعنصر للمساومة والدفاع عن حقوق العمال والأجور ، ومواجهة الاستغلال.

ما هى معطلات تنظيم الصفوف؟

الطبقة العاملة ،وهى بصدد تنظيم صفوفها عليها تحديد التالى:

١- طرح نفسها كقوة ضاغطة صاحبة مصلحة فى المجتمع سواء بشكله الحالى ، أو بعد التحولات ، شأنها شأن الطبقات الرأسمالية والشرائح المستفيدة منها وذلك للحفاظ على المكاسب الأساسية الممثلة فى حق العمل ، وحق الاضراب وتنظيم المساومة الجماعية من أجل الحفاظ على الأجور الحقيقية والمصالح العمالية وأيضا من أجل حقها فى التمثيل السياسى.

٢- إن هذا الطرح لن يتحقق الا بتنقية صفوفها وأيديولوجيتها . وتنقية صفوف الطبقة العاملة يتأتى من خلع الوصاية الحكومية عليها ، وأيضا وصاية المثقفين المترددين التاريخية على قيادتها ، ومواجهة فرض الايديولوجية الأصولية المتسترة بالدين على وعيها وتغليبها على مهام النضال الاجتماعية الاساسية لها . وكذلك بنزع وصاية السلطويين المتعايشين مع كل النظم والحكومات.

٣- تحقيق استقلاليتها عن الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية. والطبيعى فى ظل التخلص من الملكية العامة، فان ملكية الدولة« السلطة» للطبقة العاملة تصبح فى غير محلها من الإعراب ، سواء من خلال لقمة العيش (فرصة ومستوى الأجور والمزايا العينية وغيرها) ، أو من خلال طيها تحت عباءة الحزب الحاكم . أو من خلال الهيمنة على مواردها.

وفى هذا الصدد فالطبقة العاملة مطالبة بتحديد انتمائها الطبقى لحزبها الطليعى ،وعليها أن تعيد تنظيمه وفق المعطيات الجديدة. كما أن عليها أن تسعى لتحرير مؤسساتها النقابية والثقافية من القوانين المقيدة لها ، بإعادة صياغتها وطرحها ، كما أن عليها أن تحرر أموالها **«بنك العمال والتأمينات وغيرها»** لتكون أساسا لصندوق الحماية من البطالة.

وهذا المطلب الأخير هو أصعب المطالب وأشرسها ، ويتطلب العمل المتأنى المدروس ذا النفس الطويل.

وعلى الرغم من أن هذه المتطلبات حق مشروع فى ظل بناء «المجتمع الليبرالى» فإن ، مقاومة المطالب المبنية عليها أمر متوقع لأسباب كثيرة ، وهو أن عملية التحول لهذا المجتمع تتم بأداة للسلطة تقليدية ، غير مهيأة للمجتمع الجديد، فضلا عن أن مكتسبات الرأسمالية الجديدة والطفيلية منها.

وفقاً لقوانين تعظيم الربح وفى ظل فوضى السوق السائدة حاليا لن تسلم بسهولة بخسارة جزء من عائدها . وستسعى لتأليب السلطة بتناقض ذلك مع تشجيع الاستثمار والتراكم. ويضاف إلى ذلك أن هذه التحولات تتم فى ظل تغيرات دولية وإقليمية تكن عداء تقليديا للحركات الشعبية وللطبقات العاملة وترى فى ذلك تغليبا لأيديولوجية منتهية تاريخياً ، أو لنزعة رجعية محافظة أو لجيوب فى حاجة لتصفية. أو شبحا يقض مضاجعها يخرج لها من الماضى الذى كادت أن تمحوه بعد دفن رموزه.

مهام آنية مطروحة أمام الطبقة العاملة

لعل أهم المهام المطروحة أمام الطبقة العاملة الحفاظ على حق العمل لمن يعملون قبل أن تجرفهم رياح الخصخصة .. من خلال تنظيم هذا الحق فى قانون العمل الموحد ، ومن خلال العقود الجماعية للعمل فى المشروعات المخصصة والحفاظ على نسبة تصويتهم (أسهمهم) فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها للقطاع الخاص. حتى فى حال بيع حصة الأسهم المخصصة لهم والتى يمكن أن تشتريها تنظيماتهم النقابية وتمولها من بنك العمال.

وهذا يتطلب حماية بنك العمال نفسه من الخصخصة فهو ملك للطبقة العاملة وليس ملكا للقطاع العام أو الحكومة.

ولعل ثانية المهام المطروحة هى تنظيم الموارد المالية لمواجهة البطالة . فللطبقة العاملة حقها الاجتماعى والقانونى فى ادارة مواردها من التأمينات ، والموارد المالية للنقابات وبنكها (بنك العمال) ولها الحق وفقا لمنطق التحولات فى **«الصندوق الاجتماعى للتنمية»** بحيث تشكل منه وعاء لتنظيم إعانات البطالة.

وإن مهمة السعى لتكوين صندوق إعانات البطالة لهو مطلب آنى وقابل للتحقيق حتى بالتعاون مع الحكومة والتنسيق معها.

ولعل إحدى المهام المطروحة هى تحرير مؤسساتها الاعلامية والتدريبية من الهيمنة السلطوية ، وأيضا الخارجية ممثلة فى مجلة العامل وغيرها من المجلات والجامعة العمالية، تحت أى دعاوى كانت.

بين النخبة والطليعة المكافحة

فريدة النقاش

لن تنهض الحركة الوطنية المصرية لتقوم بدورها الفعال فى مواجهة الامبريالية والصهيونية والتبعية دون أن ينهض اليسار من عثرته ويحقق وحدته.

ليست هذه كلمات فى مدح الذات ولكنها استخلاص أمين من تجربة تاريخنا القريب ومن تجارب شعوب كثيرة.

ويتجلى تراجع اليسار وتعثره فى ميادين كثيرة من ضمنها **ميدان الصراع الايديولوجى** الذى يقدم فيه المثقفون الثوريون التنازل تلو الآخر. ويجرى هذا التنازل فى بعض الأحيان بوعى كامل حين ينتقل بعض الاشتراكيين إلى مواقع الرأسمالية ،وفى أحيان أخرى يتم التنازل دون وعى تعبيرا عن **شحوب الفعالية النضالية لمثقفين اشتراكيين مخلصين تقطعت أواصر علاقتهم بالطبقة العاملة والكادحين.**

ولعل ابرز الأمثلة لهذه الحقيقة هى رواج استخدام مصطلح **النخبة** لدى الحديث أو الكتابة عن المثقفين بديلا عن **الطليعة** لتضم النخبة فى هذه الحالة مثقفين فقط ومثقفين ثوريين معا وكأنهم شئ واحد. وقد تلاشى من قاموس الاشتراكيين مصطلح الطليعة - إلا فيما ندر- ليسود مصطلح النخبة المراوغ الذى يتحدث عن مثقفين فى الفراغ الاجتماعى وكأنهم طبقة موحدة بذاتها مستقلة عن مصالح الطبقات الاجتماعية التى جاءوا منها كأفراد. وهى صيغة تكتسب مصداقية وقدرة فائقة على الايحاء بالواقعية لأن الغالبية العظمى من المثقفين المصريين جاءت من أوساط الطبقة الوسطى أو البورجوازية الصغيرة.

وهناك قطاع لا يستهان به من هذه النخبة لا يريد وليس له مصلحة فى التغيير الجذرى للأوضاع الاجتماعية الاقتصادية .ومن ثم فهو ليس مشدودا إلى فكرة وحلم تغيير العالم الذى يأسر الاشتراكيين.

كذلك فإن الهزيمة التى تلقتها الاشتراكية والدعوة الصحيحة والضرورية لمراجعة الأفكار والممارسات ، جعلت الاشتراكيين يلوذون بخطط دفاعية تقتضى فقدان الروح الهجومية على المشروع الرأسمالى برمته ، وخاصة فى هذا الميدان الشائك وهو ميدان الصراع الايديولوجى . وقد أصبحت الاشتراكية عامة قابلة للإنجراح أكثر من أى وقت مضى فى تاريخها منذ أن كانت أحلاما وأفكارا نبيلة فى أذهان مؤسسيها العظام إلى أن أصبحت واقعا فى عدد من بلدان العالم الكبيرة ثم انهارت.

حين صُك مفهوم الطليعة قام على الاستعارة من علم العسكرية ، **فهى مقدمة** الجيش الأكثر استعدادا وكفاءة وكفاحية وعرضة فى الوقت نفسه للخطر. وانتقده الفكر البرجوازى - بدهاء- قائلاً إنه ينطوى علي نوع وانتقده **من الغرور وتمييز النفس وصولا إلى فكرة النيابة عن الجماهير فضلاً عن التعالى عليها** ونزع المبادرة منها **لإعطائها**

للطليعة **المفترضة** . وتوافر هذا الانتقاد بصور متعددة حتى أصبح مفهوم الطليعة قرين التسلط والجمود الفكرى وخنق المبادرة الجماهيرية لطلقة المثقفين الثوريين.

ولأن الثورة العلمية التكنولوجية فى مرحلتها الجديدة القائمة على علوم الاتصال فى تطورها المذهل قد حلت الصراع الطبقى فى زعم الفكر البورجوازى ، فان مثل هذا الصراع الذى ينتمى للماضى ليس فى حاجة إلى طليعة لتقوده أو تنقل الوعى الثورى للطبقة العاملة التى سوف تتلاشى فى منظومة اليمين الفكرية.

كذلك تراجعت بل وغابت قضية الثورة وبالتالى الثورة المضادة، وانغمست الغالبية فى حالة من الدعوة الاصلاحية القائمة على مناشدة الظالمين الرحمة وأصبح كل من مصطلح **الثورة والثورة المضادة** شأنها شأن **الطليعة والصراع الطبقى** من مخلفات الماضى المرجوم بالرغم من كل المعطيات الواقعية التى تقول قولا آخر.

فرغم تطور الثورة العلمية التكنولوجية المذهلة **لم تتغير طبيعة النظام الرأسمالى القائم على الاستغلال من حيث المبدأ**، ولم تؤد هذه الثورة بذاتها إلى تصفية الاستغلال ، ولم تساعد البشرية على حرق المراحل من أجل المساواة الحقة والعدالة والسعادة ، بل ان **استغلال الشمال الرأسمالى للجنوب الرأسمالى ازداد كثافة** ، كما تركز استغلال الطبقات المالكة للكادحين فى كل من الشمال والجنوب . واحتدم الصراع الطبقى هنا وهناك ، واحتاج هذا الصراع فى كل تفصيلاته إلى طلائع تقوده.

وليست الاضرابات الواسعة التى شهدتها فرنسا فى نهاية عام ١٩٩٥ احتجاجا على عدوان اليمين على المكتسبات التى حققتها الطبقة العاملة والكادحون عبر نضال طويل -ليست الا شاهدا على هذه الحقيقة.

وفرنسا واحدة من الدول الرائدة فى تطوير الثورة العلمية والتكنولوجية وانتاج المعارف التى دفعت بها للأمام لأنها تنتمى إلى شمال العالم ، لكن هذه الثورة لم تؤد تلقائيا إلى تغيير علاقات الانتاج كما يزعم الداعون إلى القول بأن **التكنولوجيا قد هزمت الايديولوجيا**.

وقد شهدت ايطاليا وهى بدورها دولة متقدمة احتجاجات جماهيرية واسعة قادتها طلائع يسارية ضد سياسة اليمين.

وفى بلادنا انتشرت بنوك القرى من الريف وتجرى حراستها بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا من تقدم وتدار بالكمبيوتر . وقد أدت هذه البنوك إلى اغراق الفلاحين فى الديون وافقارهم ، فضلا عن أن وجودها وبتجهيزاتها التكنولوجية من آخر طراز لم تؤد إلى تغيير واقع الفلاح الأجير أو المالك الصغير ، بل ان **نسبة الأسر التى تعيش تحت خط الفقر فى الريف آخذه فى الازدياد**.

ان الصراع على جبهة الفكر الآن فى بلادنا وفى العالم هو أشد عنفاً وشراسة، خاصة وأن اليمين العالمى قد كسب مجموعة من الجولات الحاسمة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى واستيلاء الأمبريالية - باسم النظام العالمى الجديد -على الأمم المتحدة.

انه اذن الصراع الأشد ضراوة الذى يتم عبره انتاج معرفة جديدة بالأوضاع العامة على كل المستويات ، وبأوضاع الكادحين على نحو خاص وبما جرى فى أوساطهم من تحولات فى الواقع المعيشى ، فى الوعى والنظر إلى العالم.

يقول المفكر الماركسى الشهيد مهدى عامل الذى انتبه مبكرا إلى المسألة التى يناقشها، «**كأن تفكر مثلا بفكر خصمك ، انها ضربة قاتلة أعنى لاغية كل اختلاف به يتميز فكرك عن فكر خصمك. وكيف يقوم الفكر إن لم يكن بالاختلاف.**

والحرب بالكلمات أدهى . **وبالكلمات يغريك خصمك حتى يوقع بك يطريك فيشل فيك قدرة العقل على النقد ، فتستسلم اذذاك لمنطلقات فكره ، يقدمها بداهات بها تنزلق إلى مواقعه . هكذا يفقدك فاعلية فكرك ، فتبقى ، حتى فى نشاط فكرك المعرفى ، أسيرا لمنطلقات فكره ، لذا وجب النقد..**».

ويقول مهدى عامل فى معالجته النضالية للمسألة الطائفية فى لبنان:

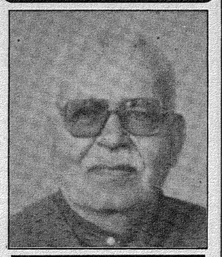
«الحد المعرفى الفاصل ليس مرئيا على مستوى التجربة المباشرة أو فى حقلها ، ليس معطى تجريبيا ، انه حد نظرى هذا يعنى أن وجوده ليس سابقا على انتاج معرفته ، بل هو وليد سيرورة هذا الانتاج . فاقامته التى هى ، بين الفكر (البرجوازى والثورى) ضرورية لوجود الاثنين فى علاقة اختلافهما ، هى هى سيرورة انتاج معرفته، وهى هى سيرورة النقد فى انتاج معرفة ذاك الاختلاف بين الفكرين . لا نكرر ، بل نؤكد أن السيرورة هذه واحدة ، ومعقدة. فإختلاف الفكر الماركسى ، مثلا ، عن الفكر البورجوازى فى حقل النظر فى المسألة الطائفية ، أو فى مسألة أخرى كالمسألة الوطنية مثلا ، أو كغيرها ليس سابقا على النظر حتى فى هذه المسألة أو تلك وشروطه ، ومن خارج انتاج المعرفة ، وشروطه أيضا- بل هو- بالعكس وليد النظر فيها . هذا يعنى فى تعبير أوضح ، أن على الفكر الماركسى أن ينتج اختلافه فى انتاجه المعرفة التى ينتج، وأن عليه أن يعيد إنتاج اختلافه كلما كان عليه أن ينتج معرفة ، انه اذن فى سيرورة انتاج مستمر . كاالثورة تقضى من سيرورتها المستمرة ، بانتاج معرفة سيرورتها انتاجا مستمرا . لذا وجب النقد ، أيضا مستمرا..»

انتهى الاقتباس.

ان التخلى -لأسباب كثيرة- **عن انتاج معرفة بالواقع الجديد للصراع الطبقى من قبل الطليعة الاشتراكية قد جعل التخلى عن المصطلح ليس مجرد هجر الكلمات من أجل كلمات جديدة ، بل انتقالا إلى مواقع العدو دون دراسته نقديا دراسة علمية مدققة من كل جوانبها** ، خاصة وأننا نواجه يمينا قويا فى بلادنا. وعلى صعيد العالم ، مدججا بأقوى سلاحين فتاكين عرفتهما البشرية حتى الآن : **المال والاعلام** وقد قام الأخير بدور غير مسبوق فى التاريخ الانسانى وهو التلاعب المنظم والمبهر بوعى الجماهير . ولعل آلاف البرامج التلفزيونية والاذاعية ، وملايين المطبوعات المبسطة التى تباع على الأرصفة ويلتهمها الشباب لخير شاهد على هذه الحقيقة.

أعرف وأنا أكتب هذا الكلام أن للكثيرين من المناضلين اليساريين تجارب مريرة مع أحزابهم سابقا، ومع الاحزاب القائمة(علنية وسرية) ، وأن هذا الوضع المثير للأسى هو تعبير عن علاقات واهية وآخذه فى الشحوب، مع جماهير متعطشة للمعرفة والأمل ، وأن الارتباك والتشوش لدى المثقفين الثوريين تأثراً بالهجوم الايديولوجى الكاسح لليمين العالمى والمحلى ، قد أدى إلى أن إشتداد النضال الاقتصادى للطبقة العاملة منذ نهاية السبعينات لم يقترن أبدا بمشروع سياسى يطور هذا النضال ويوسع آفاقه.

ولكنها معركة المثقفين الثوريين التى لا بديل لهم عن خوضها حتى النهاية ، معركة الطليعة المكافحة وهى تنفصل عن النخبة المحايدة.



محمد شطا «أبو عنتر»

د. رفعت السعيد

الاسم : محمد محمد شطا
الاسم الحركى: حميدو
المهنة : عامل نسيج - محترف ثورى
تاريخ الميلاد: ١٤ مايو ١٩١٨

الاب فلاح فقير . من قرية صغيرة بالمنوفية اسمها **كفر قرشوم** . طوال حياته ظل يحتضن سراً غريباً . فقد كان ضمن عمال السخرة الذين جرى تجميعهم قسراً لحفر قناة السويس . شاهدوا واحدا منهم تنزلق قدمه ، يقع في حفره ، حاولوا ان يمدوا له يداً . وصرخ الخولى . ألهب ظهورهم بالكرباج ، لا وقت لإنقاذ آخر ، وانهال التراب فوق الضحية .. ليموت أمام أعينهم . ليلتها جلسوا معا مجموعة محدودة .. قرأوا الفاتحة أكلوا عيشا وملحاً (ليصبح العهد عهد الله) وهربوا.

الغريب أن الأب ظل محافظا على سره ، خائفا من افشائه حتى بعد ان فات زمان طويل.. ولم يعد ثمة مبرر لاخفائه.

محمد..الابن يذهب الكتاب .. ليحفظ القرآن ، لكن العريف (زوج أخته) يقسو عليه بإيعاز من الأب .. حتى يتعلم . لكن القسوة تدفعه إلى الإصرار على مقاطعة كتاب القرية. والتحق بعدها **بكتاب «الشيخ قرموط»**(بتلا ليحفظ القرآن) ويجوده على يديه . لكن المشوار اليومى سيراً على الاقدام ذهابا وعودة أفسد المشروع.

.. نحن الآن عام ١٩٢٧ والولد **محمد** فى التاسعة من عمره .. ومدارس التعليم الالزامى تبدأ مسيرتها . أسعفته ذاكرته بأجزاء كبيرة من القرآن يتلو بعضا منها ليقبل فى المدرسة.

شئ جديد تماما . زى رسمى جلابيه وكلسون . والمدرس(الخوجه كما كانوا يسمونه) يلبس عمامه وجبة وقفطان . يتفوق الولد **محمد** ليصبح أول المدرسة وينال جائزة:

(قلم كوبيا - قلم رصاص- استيكه- فرخ ورق ابيض).

مدرسوه يمتدحونه ، والأب يطمع لأن يفلت الولد فيتعلم ويتوظف . كان يذهب إلى السوق يشترى له كتبا : «أبداً لم أقرأ كتابا وعرفت عنوانه أو اسم مؤلفه .. فالكتب قديمه وبلا غلاف ولا يوجد أى منها يبدأ بالصفحة الأولى .. لكننى قرأتها بنهم».

* الفلاح عاملا

.. **محمد** يتعلم ويعمل مع ابيه فى الغيط . حالة الاب المالية تتدهور .. العمدة التركى الاصل يضطهده ويلاحقه ويلاحق أولاده بأوامر قبض وحجز وغرامات.

فى حصة اللغة العربية وفى درس «الانشاء» تحدث المدرس عن **طلعت حرب،** الصناعة ، مصنع المحلة .. الاولاد حكوا بإنبهار عن العمل فى الظل بدلا من عمل الحقل فى الشمس .. وعن الواد «على» الذى ذهب إلى المحلة شهوراً ثم عاد يرتدى جلباباً جديداً و«تلفيعه» . وفيما صوت المنادى يصرخ فى الاولاد «اللى عايز ياكل عيش يروح المحلة الكبيرة» . اضطر الاب أن يقبل رجاء الابن بالسفر للمحلة .. فالحال لم يعد يحتمل رفاهية التعليم .. وسافر الولد إلى المحلة.

هنا تتجلى وحشية الرأسمالية .. الاولاد يتدافعون كل صباح أمام باب المصنع ويخرج **بهجت بك** «ضابط» المصنع ليفرز العمال .. يلمس المقبول بعصاه محدداً مهنته.

وفى دقائق وبقرف شديد اختار حوالى مائة «عتال» صبى نساج ، «صبى غزل» لأربعة أيام يذهب ولا تقع عليه عصا بهجت بك السحرية .. اخيرا اتفق معه ، عامل بالمصنع على أن يجد له سبيلا للعمل مقابل أجر خمسة عشر يوما.

الأجر اليومى قرش واحد .. العمل ثلاثة عشر ساعة.. الجدد لا يقبضون أجراً لمدة ثلاثة أشهر.. الاولاد ينامون ٢٤ شخصا فى الغرفة.. الغرفة لا تكفيهم فينامون فى الشارع.. الجيران يحتجون ، وتتشكل جماعات لضرب هؤلاء الفلاحين الذين افسدوا هدوء المدينة.. ضرب وضرب مضاد ، **وتتكشف مواهب محمد كفتوة يصد غارات المعتدين.**

والشركة تخشى من تحركات هذا القطيع الهائل من العمال ، فتخطط كى تشغلهم بصراعات حامية بين أبناء المديريات المختلفة «أبناء المنوفية ضد أبناء الدقهلية أو الغربية.. وهكذا» . وبلا منازع يصبح فتوه ابناء المنوفية.

.. فى ظل هذا الوضع يبرز قائد عمالى كنبت تلقائى : **محمد الكفورى** .. وتبدأ الاستعدادات لتأسيس نقابة (سرية طبعا) .. واضرابات وصدامات مع الإدارة ويكون صاحبنا من قياداتها وفى غمار هذا كله كانت أبصاره معلقة بالمواويل القديمة .. و«بالفتوات» والقادة القدامى : **ابو زيد الهلالى .. عنتر بن شداد** ..وعندما انجب طفلا فيما بعد سماه شطا ولكنه صمم أن يناديه «عنتر» .. وإكتسب دوما لقب« ابو عنتر».

الهروب الثانى:

«غادرت القرية هربا من الفقر إلى المحلة ، وهربت من المحلة هرباً من الاعتقال».

الحرب العالمية الثانية بدأت . واعلنت الاحكام العرفية . وبدأت حملات لاعتقال العمال المشاغبين. وهل من مشاغب أكثر منه ؟ عاد مساءً ليجد البيت الذى يسكن فيه محاصراً.

أفلت . ركب القطار إلى **كفر الدوار** . وبعد فترة إلى **شبرا الخيمه** . فى كل مكان تسبقه سمعته «فتوة أبناء المنوفية».

والفتوة يتحول تدريجياً داخل صالات المصنع إلى «قائد» .. وتختفى النزعة الاقليمية لتحل محلها هموم «طبقة».

وينضم إلى **ح. م «الحركة المصرية للتحرر الوطنى»**. وقلبه يتابع فى انبهار كلمات جميلة، واحلام اجمل تنساب من مدرسى مدرسة الكادر الأولى.

الآن اصبحت هناك قضية.

يرتبط بها ويلتزم .. ومن أجلها يعيش.

والآن تكتسب قيادته للعمال معنى آخر.

وتلتهب خبرات نضالية مبهرة . لجان فى كل صالة . مندوب للصالة . لجنة مصنعية، لجنة عامة (للعمال حق سحب الثقة من المندوب).

ويكون الاضراب الكبير .. **أربعة وعشرون يوما ومصانع شبرا الخيمة مضربة** . يتذكر أيامه فى المحلة . إلى هناك يذهب ليعود محفوفاً بمئات من عمال النسيج أتوا ليعلنوا تأييدهم لعمال **شبرا الخيمة** المضربين.

الجرائد تمتلئ بأخبار الاضراب . **الاخوان المسلمون يخونون العمال صراحة ويعلنون ان الاضراب «حرام»** صحيفتهم تعتبر الاضراب إضراراً بأرزاق العباد وخروجاً على ولاة الأمر .. و«واطيعوا الله و أطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» . لكن طغيان **صدقى** وعسف البوليس ،وخيانة الاخوان لم تنجح ، وينجح الاضراب . ويتوج **محمد شطا** واحداً من أهم قادة شبرا الخيمة.

وكما يتألق ما هو طبقى .. يتألق ما هو «وطنى» فمصر كلها تخوض المعركة ضد الاحتلال الانجليزى ، وهتافات الطلاب المتظاهرين تستنجد بالعمال «يحيا الطلبه مع العمال».بنات مدرسة بولاق حاول التظاهر ، البوليس حاصر المدرسة،قاد مجموعات من العمال لينقذوا الفتيات المضربات . توجيه من الرفاق بأن تتشكل اللجان الوطنية للعمال . اللجان جاهزة .. فقط أضيف إلى كل منها اسم «اللجنة الوطنية».

وتتشكل **اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ويكون محمد شطا** واحدا من ممثلى العمال فيها وتكون أمجاد أيام ٢١ فبراير ٤ مارس ١٩٤٦.

ويكون طبيعياً أن يقبض عليه فيما اسمى قضية الشيوعية الكبرى

العمال كم فى المائة؟

منذ الايام الاولى لإعادة تأسيس الحركة الشيوعية أثيرت قضايا مثل «التمصير» والتعميل» أى إضفاء صيغة مصرية وعمالية .. بإحلال قيادات مصرية وعمالية بدلا من الاجانب والمثقفين . وتصور البعض ان هذه المهمة يمكن تحقيقها بقرار علوى وفورى وتصور البعض انه يمكن المراوغه فى تحقيقها.

وكان صراع .. وكانت انقسامات.

هو يتطلع إلى صيغة عمالية شاملة .. وقيادة طبقية حاسمة. تعب كثيرا من لغو بعض البرجوازيين الصغار ، فهل آن للعمال أن يتربعوا فى قيادة تنظيم يقول انه يمثل الطبقة العاملة؟

كان التبسيط سائدا . واندفع البعض بشعارات براقة.. حفنه من الطلاب المتأجنين والاجانب (م. س. م) صرخوا **مائة فى المائة عمال** . لم يعجبوه لا شكلا ولا شعاراً.

مجموعة أخرى من المثقفين رفعوا شعاراً تصوروا انه اكثر إعتدالاً «**٧٥ ٪ عمال**» (نسوا نسبة للفلاحين ، ونسوا تحديد كيفية تحقيق هذا التركيب الحسابى فى تنظيم يتحرك فى واقع مرير وصعب).

واليهم انضم واسمى التنظيم «**العمالية الثورية**» ، وفى المعتقل (٤٨- ١٩٤٩) عندما تعايش معهم اكتشف انهم مجرد برجوازيين صغار صبر عليهم .. أو صبروا هم على تمرده وانتقاداته المريرة .. حتى أفرج عن الجميع فى عام ١٩٥٠.

انشغل بأمره العائلى اياما معدودة ليعود فيجد المتحمسين وقد انسحبوا الواحد تلو الآخر من غمرة النضال **فؤاد سراج الدين**(وزير الداخلية آنذاك) اغراهم بمنح دراسية فى الخارج .. تسربوا الواحد تلو الآخر إلى الخارج ليعودوا دكاترة بعد سنوات . تلفت حوله واكتشف كم الخديعه التى خدعوه بها.. وكم الكذب الذى غلف الشعارات والتصرفات والمواقف .. المهم تبخر حماس البرجوازيين الصغار تبخر معه التنظيم بأكمله. **وعاد ادراجه إلى تنظيمه الام «حدتو»** ليصبح واحداً من القادة الاساسيين .. مسئول الاسكندرية عضو المكتب السياسى.

وتتسع حدتو ، وتنطلق نشاطاتها فى مجالات مختلفة. وتصبح ملء السمع والبصر .. وكذلك يكون«حميدو».

وبعد حريق القاهرة يعتقل فى معتقل النزهة بالاسكندرية . هو وزملاؤه يعانون معاملة قاسية من قائد المعتقل الضابط «**محمد نبيه سعد**» يعاوده حنين «الفتوة» الذى يعتبر قبول الظلم إهانة لا تليق برجل . يقود زملاء، فى حركة احتجاج ، يعتقلون الضابط جميعا. ويفرضون سيطرتهم على المعتقل . ويحققون كل مطالبهم.

ثم تكون ثورة يوليو.

هو بحكم موقعه فى قيادة حدتو يعرف اسماء محدده ، ويعرف أن علاقة حميمة تربط بين حدتو والضباط الاحرار . ويعرف ان حدتو ظلت طويلا تطبع للاحرار منشوراتهم .. ويعرف اسراراً أخرى كثيرة.

ويكون الأكثر سعادة.

لكن رجال يوليو يفرجون عن المعتقلين ويستبقون أربعة عشر . هو من بين هؤلاء. ضغوط كثيرة . محاولات .. اتصالات .. الحاح .. مؤتمرات منشورات.. ولا جدوى . فالضباط الجدد يعرفون ان تصادما سيقع مع حدتو وإن بعد حين . وهم يعرفون خطر كل واحد من هؤلاء الاربعة عشر..

ويقرر **حميدو** التصرف وفق تقاليده .يهرب من المعتقل مع الطبيب **محمد فؤاد منير** . كان رد وزير الداخلية «**جمال عبد الناصر**» شرس للغاية، واعتبرها اهانة شخصية له.

وظل«حميدو» مختفيا لفترة طويلة .. سدد اثناءها صفعة أخرى بأن أسهم فى التخطيط لتهريب مجموعة أخرى من قيادات **حدتو** من معتقل روض الفرج. ويزداد النمر شراسه فى حربه ضد **حدتو** ، وتزداد **حدتو** استبالا تحت قيادة مجموعة محدودة استطاعت الافلات **شطا- زكى مراد- محمد خليل قاسم-** وتدخل المخابرات العامة ساحه المواجهة ، وتشتعل المنافسة بينها وبين القلم السياسى (وزارة الداخلية) وكلاهما يعتبر أن «حدتو» هى العدو الأول.

وترسم المخابرات خطة طموحه لاصطياد **شطا** .. واخراجه من مخبئه ولكى يخرج رجل كشطا لابد من طعم كبير . وتسربت اليه معلومة عن بالون ضخم يمكن سرقته من الارصاد الجوية.. ويستخدم فى أن يلقى من الجو حموله من آلاف المنشورات على المحتشدين فى مولد السيد البدوى.

.. الأمر يستحق . وما أن يطل برأسه حتى يقبضوا عليه.. ثم إلى السجن الحربى.

وفى السجن يظهر معدن الرجال .. لكن السجن الحربى يحتاج إلى رجال من معدن خاص جدا .. لا ينصهر ولا ينثنى أمام العنف الوحشى لآله التعذيب الناصرى.

ويصمد الرجال صمودا أدهش الجميع حتى القائمين على التعذيب . فهناك فى ذات الوقت ، وفى ذات السجن آلاف من جماعة الاخوان. جميعا انهاروا باعترافات كاملة تحت وطأة التعذيب ، وأحيانا قبل التعذيب . الا هذه المجموعة من الشيوعيين.

.. وفى المحكمة حيث القاضى هو **الفريق الدجوى** وقف **شطا** ورفاقه يهاجمون القاضى والحكام الذين ارسلوه .. معلنين مطالبتهم بالديمقراطية والحريات العامة.. ويصدر الحكم ثمانى سنوات اشغال شاقة .

ينتقل بها من سجن طره .. إلى سجن جناح (الواحات) إلى سجن المحاريق (الواحات ايضا) ،وتنتهى السنوات الثمانى لكن الحقد على المعارضين لا ينتهى .. ويبقى فى ذات السجن ، ولكن معتقلا .. بدلا من سجين . كل ما تحقق بعد ثمانى سنوات كاملة بدلة بيضاء (للمعتقل) بدلا من بدلة زرقاء (للسجين).

وبعد .. يبقى ليكون ضمن آخر دفعه يفرج عنها.

« هل جربت ان تخرج سمكا من الماء؟ وهل تعرف النتيجة؟» هكذا أجابنى عندما قابلته بعد فترة عندما لاحظت حالة من الاكتئاب تكسوا ملامحه .

والرمز واضح .. هو مجرد سمكه خرجت أو حرمت من بحرها الهادر بعد حل الحزب عام ١٩٦٥.

خروج أدونيس إلى نفسه !!



أدونيس

من شئ يشبه القبر تبدأ الحكاية..

حكاية التراث الدموى" للإسلام" . حيث بدأ الوقت بيد قاتل ، وعلى حد السيف .. وحيث بدأ أدونيس من ١١ هـ ، من يوم السقيفة ، مشروعه الضخم نحو قراءة خارجة على التاريخ منفية ونافية.. صدر أخيراً جزؤها الأول **(الكتاب / أمس / المكان / الآن)** .. مع وعد بصدور جزءين آخرين.

والكتاب فى عنوانه دالاً ومحدداً فى وعى كاتبه ، حيث يؤكد أدونيس فى دراسته عن **(النص القرآنى وآفاق الكتابة)** إن **الكتاب "اسم الهى أو هو اسم لغة وكتابة ، مطلق لايدرك معناه ، لايبدأ ولاينتهى ، متحرك الدلالة ، مفتوح بلا نهاية ، أنه الأبدية المتزامنة ، أنه ماوراء التاريخ الذى نستشفه ونقرأه عبر التاريخ .. ومن قبل أن يسمى (مالارميه) مشروعه الكتابى باسم (الكتاب) الذى أراد له أن يكون أساس العالم وخلاصته ، قبل ذلك بحوالى أربعة عشر قرناً كان هناك فى اللغة العربية كتابة اسمها (الكتاب) أساساً للعالم وخلاصة له وخاتما للكلام".**

ويشير (كتاب) أدونيس العديد من الأسئلة تتقاطع مع مفهومه هو للمطلق الأبدى فهو كتابة ذهنية مخططة ، تتحرك من فكرة قبلية مسبقة فى مجال قراءة سيرة النص الأول وتداعياته بما يستدعى سؤالا حول منهجية ابداع القصيدة وحدود حريتها وحركتها. وسؤالا اخر حول العلاقة بي مساحة النص الشعرى ومساحة التاريخ فهل نحن امام نصاً شعرياً خالصاً ام محاولة لاستنساخ الكتب والتواريخ شعراً ويتقاطع ادونيس مع مفهومه لدلالات الكتاب المطلق فما يقدمه كتابه يقينيه منحازة خلاصة منتهية لقناعة نهائية كتابة تبدأ وتنتهى تعرف اسئلتها وتعرف كيف تجيب عليها كتابة يقينيه با لا اصل وراءك .. فكتابه خلاصة منتهية لقناعة نهائية ، كتابة تبدأ وتنتهى ، كتابة يقينيه بأن لاأصل وراءك إلا الدين / الشرع ، الدين / القتل .. هذا وحده مايردك إلى الوراء ، دائما إلى الوراء ، نافضاً نفسك عنه ، خارجاً بالضرورة منه.. هكذا يفتتح الكتاب بصوت المتنبى صريحاً (ومنزل ليس لنا بمنزل) لينتهى إلى خروج نهائى بصوت أدونيس..

لاأحيا فى هذا التاريخ
ولا أتشرد فيه
إلا لكى أخرج منه.

....

بادئا بالتراب

من يوم السقيفة ، وماصح الإجماع عليه ، يبدأ أدونبس حكايات الدم وتواريخ القتل.

إنه العرش ، يصقل مرآته.
صورة للسماء
ويزين كرسيه
بشظايا الرؤوس
ورقش الدماء.

هذا كل ماتبقى من الاسلام فى ذاكرة أدونيس الانتقائية سفر فى تابوت، طقس للقتل ، وشهوة ملك تستأصل الناس وتذروهم كالعصافة .. (**يقتل الله من قال هذا ... يقتل الله من لايقول بقولى)**.

ولصوت المتنبى ينسب أدونيس مخطوطه ، يستعير صوته مستضينا بما قاله يوماً وماصاغه بعذاباته وسحر البيان ليكرر ذلك الجحيم.

(مخطوطه تنسب إلى المتنبى يحققها وينشرها أدونيس) فليس صوت المتنبى كما يشير أدونيس فى **(مقدمة الشعر العربى)** صوت شخص واحد اسمه أحمد.. إنه صوت شعب وعصر .. إنه رسالة.

وأدونيس وإن كرر الرسالة أو كرر الجحيم ، فهو يضيف شهادته الخاصة وفقاً لثقافته هو، ولغته ومفهومه ورؤيته .. أنه يزيح الأصول فيما هو فيها ، فالأصل - كما يرى - هو أنت نفسك ، كينونة متحركة ، صيرورة ، أنت النهر ولن تعبر النهر مرتين - يقول هيراقليطس - أعنى لن تعبر نفسك مرتين ، لن تكون فى نفسك مرتين .. وكأن أصولنا أمامنا لاوراءنا ، وكأنما فيما يحاول واعيا (نفى) الأصل الذى يصدر عنه ، يعمل لاواعياً على أن يقيم من نتاجه نفسه هو(أصلاً) .. إنه الخروج الأدونيسى الدائم والمدوى إلى (نفسه)

....

من أين نبدأ القراءة.

سيفاجئنا الشكل المتفرد ، تلك الشبكة

المتداخلة الخيوط فى علاقاتها المتعددة والمتنوعة، أو تلك البنية (البوليفونية) فى مبدأها الأساسى استقلال البناء الداخلى للأسطر اللحنية مع التلاحم الضرورى بين مجموع تلك الأسطر.

صوت شعرى (هو صوت المتنبى مستعاراً أو صوت أدونيس الشاعر) ذلك هو المتن الأساسى لصفحة الكتاب، وعلى الهامش الأيمن يتوازى صوت الراوى سردياً وبسيطاً ، لايتودد للفصحاء .. ليس ثمة حضور أعلى لأحدهما على الآخر ، كلاهما أصل واحد، لأصول متعددة : الانسان / اللغة / الثقافة / الحضارة / الجحيم .

أزمنة متعددة متداخلة ، زمن السيرة ، زمن المتنبى ، زمن معاصر، زمن الشعراء الأوائل ما قبل المتنبى والاسلام يستدعيهم ادونيس عبر هوامش مستقلة داخل الكتاب ليفارق بهم أزمنة الدم وثقافته.

من تلك الزاوية المعمار ، يتفرد الكتاب لغة وكتابة ، إنه فن آخر من القول أو فن آخر للقول ، فن فى الكتابة وفن فى تكوين النص .. ذلك هو الإبداع المختلف يكسر به أدونيس دائما ذائقة سائدة ، ويعاكس مفاهيم شعرية قائمة.

أدونيس

الكتاب

أمس المكان الآن

I

○ ذاكرة الرّاوي

في ذاكرةٍ تَلِدُ الكلماتِ وتُولَدُ فيها

تَلِد الأشياءَ وَتُولَدُ فيها
لا تَعرفُ حدّاً
بين الماضي والحاضِرِ،
وُلِد الشّاعِرُ

في رَمْلٍ يَعلو في صَعَدٍ*

في صحراء لغاتٍ، وُلِد الشاعِرُ

عاشَ ولكن في ما يُشبه تابوتاً

سافر، لكن في ما يشبه مقبرةً

في طقسٍ لا تخلو سَنَةٌ منهُ،
طقسٍ للقتلِ (وقد لا يخلو يومٌ)
عاشَ الشّاعِرُ

طَقسٍ كان يُعاشُ كأنّ رياحَ الجَنّةِ تَسري فيهِ، ومحابرَها والأقلامْ

في هذا الطَّقسِ، رأى الشّاعِرُ

وَجْهَ الكونِ، وراح يُضيء مَداهُ

ويُلقّح باسْمِ الإنسانِ الشِّعرَ وكلَّ كلامٍ

ويُلقّح ما تلِدُ الأيّامْ.

ـ أ ـ

أَخبَرتْ جَدّتي: (والمحبّون والأصدقاءُ يُثنون) شَيْءٌ هَوى

مَاسِحاً بيديهِ

تَجاعيدَ أمّي عندمَا كنتُ أخرجُ

مِنْ حَوْضِها

بعضُهم قالَ: هذا مَلاكٌ

بعضهم قالَ: شَيطانُه تَراءَى

قَبْلَ ميعادِهِ

بَعضُهم آثر الصَّمْتَ خوفاً وَتَقْوى

كانتِ الكوفَةُ الأليفةُ تدخلُ في غُرْبةٍ.

* للفراتِ، لدجلةَ، لِلغابرينَ لغاتٌ وشِعْريَ إعجامُها وإعرابُها.

* صَعَد: صخرةٌ ملساءُ، يكلّف الكافِر صعودَها. ثمّ يُجذب مِن أمَامه بسلاسل ويضرب مِن خلفه بمقامع حتى يبلغَ أعلاها في أربعين سنة.

إذا بلغه، جُذِب إلى أسفلها، ثم يُكلّف الصّعودَ مرّةً أخرى. وهذا دأبه أبداً.

(«سأرهقه صعوداً») [المدّثر: ١٧]

(التفسير الكبير للرازي)

○ قال الرّاوي

مسكوناً بالكلماتِ

وبالأفعالِ وبالأسماء:

كيف سنقرأ قَوْلَ الشّاعرِ إنْ لم نقرأهُ

في الأعمالِ وفي الأشياء؟

وثنى الرّاوي:

لا نعرفُ مَنْ نحنُ

الآنَ، ومَنْ سنكونُ،

إذا لم نعرف مَنْ كُنّا. ولذا سأقصّ عليكم

مَنْ كنّا ـ

وأقدّمُ عُذري لِلقرّاء

إنْ كان حديثيَ سَرْدياً، أو كانَ بسيطاً لا يتودّدُ لِلفُصحاء

وثنى الرّاوي:

دَحضاً لِلشّيطانْ،

قالَ الله: الأرضُ مِهادٌ للإنسانْ

وسأجعل منها عَرْشاً

ويكون التّاج خليفَهْ،

وثنى الرّاوي:

هُوَذا العَرْش يُهيّأ تحت سَقيفَهْ.

ـ ب ـ

أمّي هُمدانيّهْ

خَرَجتْ من أحشاء الكوفة ـ خَدّاً لِلنّسرينِ

وخَدّاً لِنباتٍ سِرّيٍّ

وأبي جُعْفيٌّ وَرِث الفَقْرَ عن الإيمان الموغلِ

في كَشْفِ الدَّيجور

في الكُوفةِ، في جانبها الشّرقيّ سَكنّا في

حيٍّ كِنْديٍّ

سَمّاني أحمدَ زَهْواً وتَفاءلَ

في تَلْقيبي بِـ «أبي الطيّبِ»، كُنّا

نَلبسُ ليلَ الدَّمعِ، ولكن

كنّا

نَتموّجُ في بَحْرٍ من نُورْ.

---

* جسدي غابَةٌ من رموزٍ
وَخُطايَ كما رَسَمَتْها ظنوني،
دَرَجٌ صاعدٌ،
وَتهاويلُ كشْفٍ.

○ وثنى الرّاوية
مُغرياً سامعيه وقرّاءهُ
للهبوط إلى آخر الجحيم التي تتأصّلُ
في أرضهم وتواريخها،
قال: أروي لكم
بعض ما خَبر المتنبّي وما هالَهُ وما صاغهُ
بعذاباتِهِ وبألفاظها وبسحرِ البيانِ الذي
يتبجّسُ من نكهة الرّمزِ، أو لمحة الإشارَهْ
في نسيج العباره.
سأخيّل حاليَ لابسةً حالَهُ وأكرّر تلك
الجحيم بلفظي - بسيطاً، مستضيئاً بما
قالَهُ، أتقفّى الضياء إلى ذرواتِ الكتابْ
بادئاً بالتّرابْ.
أبدأ ممّا صحّ الإجماع عليهِ -
تلك السنة التأسيسية:
إحدى عشرةَ هجرية.

- أ -

- نتقاسَمُ: منّا أميرٌ ومنكم أميرٌ
- يقتل الله مَن قالَ هذا
- يقتل الله مَن لا يقول بقولي.

- ب -

- «قَتَلَ الله سعداً وسيُقتلُ مَنْ لا يُبايعُ مَنْ بايَعَتْ قريشْ».

- ج -

- «قولوا لعليّ أن يأتي»
- «حَزْباً أو سِلْماً طوعاً أو كُرْهاً
لن تخرجَ حتّى
تقبل مَنْ بايَعهُ أهلُ قريشٍ بايِعْ».
- «كلّا، إن كان الأمر كما تتحدّث عنهُ وكيف أبايعُ مَنْ
قال اللّهُ،
وقال رسول الله بأنّي أولى منهُ؟
ما حجّتكم ضِدَّ الأنصار؟ بها أحتجُّ عليكُم»

- ج -

سَأقولُ:
أبي ميراثُ عذابٍ
وأسمّي أمّي،
سُكْراً بالكلماتِ وحبّاً للأشياء
رِيمَ سرابٍ في صَحراءْ.

* إنّه العَرْش يصقلُ مِرْآتَهُ -
صورةً لِلسّماءْ
وَيُزيّن كرسيَّهُ
بشَظايَا الرؤوسِ،
ورَقْشِ الدّماءْ.

أ - حوار بين عمر بن الخطاب وبعض الأنصار، في يوم السقيفة.

ب - قولٌ ينسب إلى عمر بن الخطاب في يوم السقيفة، ويقصد سعد بن عبادة الأنصاري الذي لم يُبايع. وقتل في الشام، سنة ١٥هـ.

ج - حوار بين عمر وعلي

فى عِلْمِ جمَالِ اليأس

شعـــر

عبد المنعم رمضان

سأعلّمُ اليأسَ أن ينامَ على مخدتى عندما أنام، وأن يتربّصَ بكلّ الأحلامِ الجميلة ، كأنْ أهمسُ إلى فتاة الكومبارس التى قابلتُها على شريط السينما ، كأنْ أجلسُ معهَا على بحيرةٍ منفردينَ ، وكأن تخلَع ثوبْها وتترك بشرتها البرونزية تترعرع بين الأعشاب ، وكأنْ أجعلُ الشّعر النابتَ فى صدغى يدعكُ نهدها ، فتتأوّهُ ، وتطلبُ منى أن يكون العشاءُ فى الكوخِ، أن تكون ألعابنُا مثل ألعاب الأطفال ، أن تكون أنفاسى حارّةً جداً، أن أقلّبهَا فى ماءِ نفسى ، وأفركها حتى تذوب ويصعب استرجاعها ، سأعلّمُ اليأسَ أن يشتاقَ إلى زمنٍ ليس الماضى وليس المستقبلَ ، وأنْ يصنعَ من كلّ اللحظات ربوةً ، نجلسُ فوقها ونجعلُ ساقينا معلّقتين، لولا أننا نحسُّ بأن أقدامنا تستندُ على رؤوسٍ محشوة بالمخازن والدبابيس والسيّارات والبيوت والنساء ذوات المرايل والنساء ذوات الجونلاتّ ، والحكمة البالغةَ ، الحكمة الشابّة ، الحكمة ذاتَ الشعر الناعم، والأشواق المهدّدة بأن تخلو إلىَ نفسهاَ ، المهدّدةَ بأن تجرَّ الفراغ إلى السقوفِ العالية ، وإلى البَشرةِ ، وإلىَ حبّات العرق ، لولا أننا نحسُّ بأن أقدامنا تستندُ إلى رؤوسٍ أخرىَ مُلمّعة بالفازلينِ ومفروقة الشّعر وغامضةٍ، سأعلّمُ اليأسَ أن يكفَّ عن زيارةِ الرجالِ المحزونين،

لأن وظيفةَ الحزنِ تصلحُ لارتقاء السلّم، والصعود قريباً من اللّه وتصلح لاجتياز أراضى الشهوة فى عيونَ النساء المحزوَنات ، تصلُح للترَبيت على الأكَتاف ، وللمجد ،

ولاخَتطاف الفرح إذا مَرّ كأنّ حذاءَه بعد قليلٍ سيتعَلقُ فى صخرةَ ، ورجله بَعد قليلٍ ستضيع دون َألمٍ، ويصبح بعد قليل قصيراً وأملّس ، قصيراً وأجعدً الشعر قصيراً ومنهمكاً كأنه شيخُ، وإذا فتح فمه ورأيتَ أسنانه تساقطت ، فاعلمْ أنّه الشيخ الفاتن (فرح) ، أما وأنت تراه يلعب دون شورت ، ويبولُ على الهواء ، فلا تؤنبه ، لأنّه الحفيدُ الذى يحمل الاسم نفسه ، وينتظر أن يمشى كالأعرج إذا لسعتَ قدمه حصاةُ ، سأعلّم اليأس ألا يمشى فى الجنازات أبدَاً ، وأن ينهى صداقاته مع ماركس والحسين وتروتسكى وشارلى شابلن ، وأن يصطحب إلى قبوه أطفالاً صنعهم الله من الصلصال ، ونفخ فيهم من روحه ، فصاروا أخّاذين عابرين ، يلبسون الأحذية المطاط، والخوذات َ، والشارات الغريبةَ ، ويخدمون فى جيش الامبراطورية الوحيدة ، وأمامهم حفّارو قبورٍ ، ينشدون الأناشيد الأمميّة وينهبون كلّ الخزائن ، فيما تظهر ساقان عاليتان مفتوحتان بينهما نفقُ تمر منه إلى اسطوانتك المملوءة جداً بأغانى فيروز ، وإذا صادفتك على الطريق ذرّةُ حنين ، فلا تحاولْ أن تلتقطها لأنّ أصابعك التصقت منذ زمانٍ ، وأطاعت رغبتها الخاصة فى عدم العمل.



الحزب الوطنى و البنية الأساسية

سمير حنا صادق

رغم أن «سوء الظن من حسن الفطن» فإننا سنتخلى عن حسن الفطن ونأمل خيرا من وزارة **الدكتور الجنزورى**. والحق أن أسباب سوء الظن كثيرة: فكل حكومات الحزب الوطنى منذ ردة **السادات** تسير فى خط واحد لا تحيد عنه وإن احاطت هذا الخط بتصريحات متناقضة عن تعديل المسار من عينة «لا مساس». وملامح الخط واضحة لكل الأعين لا تحتاج إلى شرح أو تفصيل ومع ذلك، فكما قلنا، سنتخلى عن حسن الفطن ونأمل خيراً.

ولكن، مع أملنا فى هذا الخير، فلابد أن نتذكر وأن نذكر ما نالنا من هذه الحكومات من مآزق وأزمات. فقد كانت أمجد اعمالها هو اخراجنا جزئيا من بعض هذه الأزمات. ولعل أوضح مثال لذلك هو مقولة الحكومة بأن حسن سياساتها إبان أزمة الخليج قد أدى إلى انقاذنا من الافلاس الذى كنا على حافته، بالغاء جانب من الديون. وعلاوة على ما فى هذه المقولة من اتاحة الفرصة لاتهامنا بالتربح من مأساة الخليج، وعلاوة على ما يفرض علينا سنة بعد سنة كشروط لالغاء جانب من الديون، فإننا يجب ألا ننسى أن حكومات **الحزب الوطنى** كانت هى السبب فى وصولنا إلى حافة الافلاس هذه، فقد سبق حرب الخليج عشرون عاما من حكم هذه الحكومات.

ولكن، لعل أهم ما يحتاج إلى المناقشة هو ادعاء حكومة **الحزب الوطنى** الذى يشكل فى رأيها المبرر الوحيد لوجودها، وهو الزعم **بأنها كانت مشغولة فى الفترات السابقة ببناء «البنية الاساسية»**. فعلاوة على أن أداء هذه الحكومات فى أعمال المقاولات قد شابه العديد من الاتهامات وانتهى إلى **خروج ما يقرب من مائة مليار من الدولارات من مصر**– وهو مبلغ يفوق الكثير من أحلامنا عن الاستثمارات الاجنبية– رغم هذا كله وهو ليس بقليل، فإننا نزعم أن **حكومات الحزب الوطنى** قد فشلت فشلا ذريعا فى انشاء البنية الاساسية، بل انها قد حطمتها، **فالبنية الاساسية للتنمية هى الانسان** وما فعلته حكومات الحزب الوطنى بالانسان فى مصر يحتاج إلى دراسة.

وهناك دوائر ساسية مسئولة عن بناء الانسان فى أى مجتمع، وهذه الدوائر هى **التعليم – الاعلام– الصحة**. وأداء حكومات الحزب الوطنى فى كل من هذه الدوائر **كارثة بكافة المقاييس**.

فأما عن **التعليم**، ففى الوقت الذى أصبح فيه الجهل بالكمبيوتر مؤشراً خطيراً يدعو للقلق فى كثير من بلدان العالم فإن اعداد الأميين فى مصر فى ازدياد عاما بعد عام، وانقسمت المدارس بين أنواع مختلفة، منها **التعليم العام**، ومنها **المعاهد الدينية** ومنها **المدارس الخاصة الاستثمارية والأجنبية**. وتضخمت طبقية التعليم بظهور الدروس الخصوصية والجامعات الأهلية وارتبكت العملية التعليمية باضافة وخصم السنين، وبقبول ورفض الحاصلين على الـ G. C. E. والمقيدين فى جامعات أوروبا الشرقية، وانخفض مستوى خريجى جميع المعاهد والجامعات إلى مستوى لم يسبق له مثيل.

أما عن الإعلام، وخصوصا التلفزيون، فقد خلق مجتمعا تغيرت القيم فيه وراجت فيه الشراهة للاستهلاك السفيه، ورحلت فيه الثقافة الراقية إلى ساعات ما بعد منتصف الليل، وسادت ساعات القمة الحوارات السطحية والبرامج التافهة. بل وظهر احيانا على شاشته **الدجالون والجهلة ومثيرو الفتنة الطائفية والمروجون للأسس الفكرية للارهاب**. ويكفى النظر إلى ما وصل إليه وجدان ابنائنا اليوم من تذمر ويأس وفقدان الشعور بالانتماء لمعرفة مدى تقصير الجهاز الذى كانت وظيفته الاساسية حمايتنا من كل هذه الكوارث.

أما عن **الصحة** فحدث ولا حرج. تكفى قراءة عاجلة للتقرير الذى وضعته لجنة الصحة والسكان والبيئة لمجلس الشورى والتى كان يرأسها الدكتور **اسماعيل سلام** وزير الصحة الحالى لبيان ما وصل إليه الحال: فنسبة ما يخصص للصحة فى ميزانية الدولة قد تدهور إلى **١ر٩ ٪ فى عام ٩٣/٩٤** ومتوسط ما ينفق على الفرد فى الباب الثانى من ميزانية وزارة الصحة (ما ينفق على المرضى من ادوية واغذية ومياه وانارة وتجهيزات) حوالى ٦ر٤ جنيهات سنويا. ويصف التقرير مشاكل الرعاية الصحية بأن أهمها «**عدم قدرة الخدمات الصحية المجانية على الوفاء باحتياجات المواطنين**».

أما عن العلاج الاستثمارى الذى اطلقته الدولة على المواطنين فله مقالات أخرى ويكفى كمثال له ما حدث للدكتور **عبد العظيم رمضان** والدكتور **غالى شكرى**.

هذه هى بعض ملامح اهتمام حكومات الحزب الوطنى بأهم عناصر البنية الاساسية وهو الانسان. ولماذا نذهب بعيدا وأمامنا تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية والتى تمثل وثيقة اتهام خطيرة فى هذا المجال. **فنحن متخلفون عن أغلب بلدان العالم الثالث فى مجالات التعليم والصحة –متخلفون حتى عن ناميبيا وليسوتو وكافة بلاد العالم العربى باستثناء السودان واليمن والصومال**، والزعم اذن بأننا قد انتهينا من البنية الاساسية وإننا سنبدأ فى التنمية زعم غير موفق ولا يبعث على التفاؤل.

ولكن، ورغم أن سوء الظن من حسن الفطن...

وقائع قانون الحسبة

تذكرنى وقائع قانون الحسبة بفكاهة مصرية: ابلغت احدى السيدات الشرطة بأن جارها يغمز لها بعينه كلما رآها. احضر الضابط الجار واستجوبه أمامها فزعم أنه مصاب بمرض عصبى وأن «الغمز» عملية لا ارادية. اغلق الضباط المحضر وحفظه. على باب قسم الشرطة غمز الرجل للسيدة وقال لها شامتا« أهى بقت رسمى».

السادة **نصر حامد ابو زيد، ورفعت السعيد، وغالى شكرى، وسعيد العشماوى، وحسين أحمد أمين**..

أهى بقت رسمى!!!



فن

تأملات حول الفيلم الأمريكى «القلب الشجاع» والسينما المصرية التى تفتقد الشجاعة

أحمد يوسف

أعترف للقارئ بأن تجربة كاتب هذه السطور فى مشاهدة الأفلام الأمريكية الشهيرة هى تجربة تحتشد بالقليل من المتعة والكثير من الأشجان، لا ينبع ذلك أبداً من موقف جاهز تجاه كل ماهو «أمريكى»، بل ربما كان الأمر على العكس تماماً. فإذا ما استطعت أن تتخلص من نزوعنا الدائم لاصدار الأحكام المسبقة، القاطعة المانعة، بالادانة أو التحقير أو التقليل من شأن **السينما الهوليودية**، باعتبار مجرد وجودها تذكيراً لنا بالإحساس بالدونية تجاهها، وإذا ما استطعت أيضا أن تخلع عن هذا النوع من السينما تلك الهالات المقدسة التى نضفيها عليها، حتى أننا ننظر إليها على أنها نموذج ينبغى علينا احتذاؤه ولا نستطيع بلوغه، وإذا نظرت فى النهاية إلى الأمر كله نظرة موضوعية وعلمية، لأدركت الحقيقة المريرة بأن ما نتحدث عنه على أنه «**أزمة السينما المصرية**»، والتى أصبحت على أيدينا مرضاً مزمناً، ليست فى حقيقتها إلا أزمة شديدة البساطة والتعقيد فى آن واحد!.

أفكار متناقضة متصارعة تجتاح وجدان المتفرج وعقله، وهو يشاهد فيلماً أمريكيا ضخم الانتاج مثل«**القلب الشجاع**» الذى أخرجه وقام ببطولته النجم الشهير «**ميل جيبسون**»، الذى عرفه الجمهور لسنوات طويلة بطلاً لأفلام يتميز بعضها بالجدية والعمق مثل فيلم«**عام الحياة فى خطر**» (١٩٨٢) للمخرج الاسترالى الشهير **بيتروير**، والذى يدور عن الشهور القليلة التى عاشتها اندونيسيا فى نهاية حكم **سوكارنو**، بين طغيان السلطة العسكرية، وتنامى الحركة الشيوعية، ومؤامرات المخابرات المركزية الامريكية، لكن أفلاماً أخرى للنجم نفسه اتجهت لنوع من الخيال العلمى السقيم، مثل سلسلة **مادماكس**(٧٨-١٩٨١) التى تنظر لمستقبل البشرية بقدر كبير من التشاؤم المتفلسف، وإن كانت أهم أفلام **ميل جيبسون** على الاطلاق هى سلسلة «**السلاح الفتاك**» (٨٧-١٩٩١) التى تحكى عن شرطى شاب، فقد زوجته على أيدى المجرمين، مما أدى إلى تحوله- وهو الانسان الرقيق مرهف المشاعر -إلى أن يصبح «**السلاح الفتاك**» الذى لا يعرف الرحمة فى مطاردة الخارجين على القانون.

إنك لن تتوقف عن التساؤل وأنت تشاهد «**القلب الشجاع**» حول السبب الذى يعمد من أجله النجم الجماهيرى المحبوب، المعروف بوسامته وجاذبيته، إلى أن يخوض تجربة تمثيل وإخراج فيلم يعود بالزمن سبعة قرون كاملة، إلى نهاية القرن الثالث عشر، ليصور كفاح الاسكتلنديين ومقاومتهم ضد التاج الانجليزى، الذى أراد أن يفرض سيطرته على كل أنحاء الجزيرة البريطانية، تارة من خلال العنف الشرس والدموى، وتارة أخرى بالتحالف المشبوه مع النبلاء الاسكتلنديين أنفسهم الذين يبيعون أوطانهم وشعوبهم للملك الانجليزى مقابل المزيد من الألقاب الرنانة الجوفاء وأراضى الاقطاع، ولا يبقى إلا ذلك البطل الشاب: **روبرت والاس**، الذى أطلق عليه رفاقه «**القلب الشجاع**»، ليقود جموع الفقراء فى نضالهم ضد طغيان الاحتلال وخيانة النبلاء. سلاحه وسلاحهم ليس إلا قطع الحجارة الصغيرة والرماح المصنوعة من فروع الاشجار، والتوق إلى الحرية والعدل، وإن انتهت الملحمة بوقوع «**القلب الشجاع**» أسيراً بسبب الخيانة، لكنه لا ينطق فى لحظة شنقه إلا بصرخة الحرية، التى سوف تتردد أصداؤها كأنها النار التى تندلع فى قلوب رفاقه من الفقراء والبسطاء، لتستمر الثورة على القهر والظلم والاحتلال.

عن السينما الهوليودية والنظام العالمي الجديد

هل تجد في الفيلم الأمريكى «**القلب الشجاع**» أي تشابه - غير مقصود بالطبع!- مع واقعنا الذى نعيشه، دون أن نملك القدرة-ولعل الأكثر مأساوية هو أننا قد لا نملك الرغبة- فى أن نصنع لأنفسنا فيلماً مشابهاً ؟! سوف يجيبك البعض بالاجابة التى تحمل التبرير الشائع الذى يخلع عن كاهلنا كل مسئولية، ويلقى فى قلوبنا وعقولنا برداً وسلاماً، فنستكين ونركن إلى أن القدر قد حكم علينا بالإمكانيات المحدودة، بالمقارنة مع صناعة السينما الأمريكية.

ونحن لا ندعو بالطبع إلى تقليد السينما الهوليودية بإبهارها التقنى الهائل، بل إن هذا التقليد نفسه هو جوهر افتقاد الأصالة فى أفلام مثل«**المهاجر**» ليوسف شاهين. كما أن جميع الحركات السينمائية الناضجة بدءاً من **المجر وتشيكوسلوفاكيا** وانتهاء **بالصين والسنغال** تخرج بوعى كامل عن تقاليد الهوليودية. لكننا ندعو إلى النظر إلى السينما **الصناعة والتجارة والفن**، نظرة جادة، تحاول ان تكتسب من



صناعات السينما الراسخة «المنهج» العلمي الذي يضمن لها البقاء والاستمرار والتطور، حتى لو كانت تلك هي صناعة السينما الأمريكية ، التي تتراوح نظرتنا إليها بين الانبهار والاحتقار ، وإن كانت هذه النظرة أو تلك تعكس الإحساس المريض بالتفاؤل والضآلة. لكن هل ينبغي حقاً أن نوجه اللوم لهم على تفوقهم ، أم أن الجانب الأكبر من المسئولية يقع علينا بسبب تلك الحالة الذهنية السائدة لدى قطاعات كبيرة في مجتمعنا من التبرير وقبول الامر الواقع على أنه قدر لافكاك منه ، سواء على مستوى القيادة السياسية أو الثقافية ، الرسمية والشعبية ، وهي الحالة التي تنذر- على كل المستويات - بوقوع كارثة وشيكة، ننتظرها وننظر إليها وهي تقترب في سكون مريب غريب!.

إنهم يقولون لك على المستوى السياسي أنه ينبغي علينا أن نبدي« **واقعية**» في التعامل مع ما يسمى «**النظام العالمي الجديد**» دون أن تجد في أغلب التبريرات تفسيراً واضحاً لمثل هذا النظام الهلامي الوهمي، أو تسمية لهذه «الواقعية» المفروضة علينا باسمها الحقيقي، تماما كما يقولون لك أن السينما الأمريكية بترسانتها الصناعية الضخمة تملك السيطرة الكاملة على أسواق السينما في جميع أنحاء العالم. فلا يبقى لنا إلا أن نقوم بدور «**التابع**» في السياسة والسينما على السواء ، ونرضى طائعين بأن يتقلص ويتضاءل حجمنا السياسي حتى داخل الوطن العربي ذاته ، الذي كنا دائماً وعبر كل العصور نحمل لواء الريادة فيه ، ليس من منطلق شوفيني عنصري، وإنما من موقع المسئولية التي وضعتنا فيها الجغرافيا والتاريخ. وها نحن أيضا على مستوى الثقافة -والسينما على نحو خاص- ندور في حلقة مفرغة ، نستعذب حديث «الأزمة» ونجتره حيناً ،ونتحول إلى هستيريا الاحتفاء بأفلام **عادل إمام** التي تحتل دور العرض طوال العام لأننا نرى فيها دليلاً على عدم وجود أية أزمة أو هكذا نقع مرة أخرى ليس في الخلاف أو الاختلاف حول طرق «العلاج» وإنما حول «التشخيص» ذاته ، لأننا أعتدنا ألا نسمى الاشياء بأسمائها الحقيقية.

الأزمة الحقيقية
وراء أزمة السينما

هل يمكن لنا أن نفصل أزمة السينما عن أزمة أخرى أكثر شمولا وعمقاً ، ليست أزمة السينما نفسها إلا أحد تجلياتها ؟ بل أننا اذا ملكنا الشجاعة حقا على أن نضع أيدينا على حقيقة أزمة السينما فهي أنه **لم يعد لدينا صناعة سينما من أي نوع** . ذلك لأن «الصناعة» ليست هي امتلاك الدولة لبعض الاستوديوهات أو المعامل التي تحاول وزارة الثقافة هذه الأيام أن تبحث عمن يشاركها في امتلاك هذه الأصول(والتي فكرت وزارة الثقافة ذاتها منذ سنوات قليلة في بيعها!) .كما أن السينما ليست بالطبع هي تلك المهرجانات السينمائية، الرسمية وغير الرسمية، المحلية والدولية، التي تكاد أن تتحول عاماً بعد عام إلى سرادقات لذكر مآثر السينما المصرية الفقيدة ، تصدر فيها أحيانا البيانات الملتهبة التي لا تملك إلا أن نحترم نواياها الطيبة في الدفاع عن الهجمات الشرسة ضد السينما المصرية ، رغم أننا لا نرى فيها أملا حقيقياً إلا التعلق ببعض الأمنيات التي لا يؤكدها الواقع. وأخيراً فإن السينما المصرية ليست هي بعض النجوم الذين أصبح عددهم يزداد تقلصاً حتى كاد أن ينحصر فيما يمكن أن نسميه «**سينما عادل إمام**».

وانك لتجد اليوم في موجة «**أفلام العيد**» ، والمعركة الشرسة التي دارت وما تزال تدور حول عثور صناع الافلام على دور عرض مناسبة ، واضطرار نجوم مثل **نور الشريف** إلى الإبقاء على أفلام في العلب عامين أو ثلاثة، وشبه الاعتزال الذي فرضه على نفسه نجم مثل **محمود عبد العزيز**، بعد اخفاق فيلمه الأخير لأسباب عديدة من أهمها المنافسة غير المتكافئة على التوقيت المناسب للعرض ، واضطرار مخرجين متميزين مثل **رأفت الميهي وخيري بشارة** إلى الانسحاب من الدخول بأفلامهم في زحام دور العرض الرئيسية التي يحتلها وحده فيلم **عادل إمام «النوم في العسل»** .

إنك أتجد في ذلك كله تفسيراً شديد الوضوح لكل ذي عينين وضمير نقي للتناقض الحاد الذي انتاب عدد الأفلام التي تنتجها السينما المصرية في العامين الماضيين ، مما ينذر بانهيار تام للصناعة لن يبقى متربعا على أنقاضه إلا **عادل إمام**.

وأرجو ألا يتصور القارئ لحظة واحدة أن في ذلك التوصيف للظاهرة التي نشهدها اليوم أي اتهام لعادل إمام نفسه ، ففي الحقيقة أن عادل إمام- **رغم ذكائه الفني والإنساني الذي جعله يكتسب حب المتفرجين البسطاء في أفلامه الأولى ، ويحقق انبهار شريحة كبيرة من «المثقفين» في أفلامه الأخيرة- ليس إلا ضحية بالمعنى الحرفي للكلمة، لبعض المنتجين العابرين الذين يحصدون الثروات من ورائه**،بل لجهات رسمية اعترفت بتمويل وتشجيع انتاج بعض أفلامه لترويج وجهة نظرها الاعلامية ، ويكفيك دليلا فيلم «**الارهابي**» الذي تناسى عامداً أن شجرة الارهاب سوف تنمو وتضرب بجذورها العميقة في تربة تعتمد على العنف الفكرى والبلطجة السياسية وقمع الديمقراطية وتجاهل أزمة البطالة التي لا تنفصل عن السياق السياسي والاقتصادي ، بل إن ما يبدو أنه«تعليمات» للتعجيل بانجاز فيلم «**طيور الظلام**» قد يكون مقصوداً لاعداد وجدان

الجماهير للضربات الباطشة فى انتخابات غير مسبوقة فى شراستها ووحشيتها!.

هل نتصور إذن أن هناك نية جادة وصادقة للخروج بالسينما المصرية من أزمتها؟.

إن كان ذلك حقا فلابد لنا أولا من أن نشهد محاولات أكثر جدية وصدقاً للخروج بهذا الوطن من أزمته، وهو ما يحتاج إلى أن نبحث لأنفسنا-على المستوى القومى، الشعبى والرسمى -عن فلسفة اجتماعية واقتصادية وسياسية واضحة، أو بالأحرى عن هدف ومشروع قومى ينتظم تلك الطاقات المبعثرة المهدرة -فى صناعة السينما وفى كل قطاعات حياتنا الأخرى -لتحقيق انجاز محدد، حتى لو بدا متواضعاً بالمقارنة مع أحلامنا العريضة.

«الرأسمالية» أو «الاشتراكية»

نحن لا نعرف لنفسنا حتى اليوم نظاما اقتصادياً أو سياسياً واضحاً، فهل نحن رأسماليون أم اشتراكيون؟ وهل نحن ديمقراطيون أم شموليون؟.

إن شئت الدقة فإن الحقيقة أننا لم نتفق بعد على تعريفات هذه المصطلحات ذاتها، أو أننا مرة بعد أخرى لا نسمى الاشياء بأسمائها، فليس من الرأسمالية فى شئ أن نترك التضخم يلتهم المواطن البسيط دون رحمة بينما تقوم أعتى الدول الرأسمالية وأكثرها غلواً بتحريك الأجور مع كل ارتفاع فى الأسعار، وصرف الاعانة اللازمة للعاطلين بما يكفيهم لحياة كريمة من المسكن والمأكل، لكننا اصبحنا رأسماليين فى اعطاء صاحب العمل كل الحق فى طرد العمال متى يشاء تحت دعوى تخفيض العمالة أو النفقات، لكن اقتصادنا يسفر عن اشتراكيته فى تحريم وتجريم حق العمال فى الإضراب الذى تبيحه كل النظم الرأسمالية!!.

هذا هو ما فعلته «الحكومة» مع السينما، رفعت يدها عنها وأعطتها حريتها، لكن لكى تسلمها إلى شركة «قابضة» تضم أيضاً السياحة والاسكان! وها هى الحكومة تعلن اليوم عن رغبتها فى انشاء «شركة» لتحل أزمة السينما، وهو تفكير يوضح أن **بعض السياسيين عندنا يفكرون بعقلية «السوبر ماركت»**، دون أن يتذكروا -ولعلهم لا يعلمون- أن جوهر السياسة هو أن يكون لكل قرار أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتلك هى حقا «الفلسفة الضائعة».

جوهر هذه الفلسفة- بالنسبة لصناعة السينما على الأقل -ليس انشاء الشركات أو التعلل بنقص الامكانات، وإنما هو السؤال



شديد البساطة: «لماذا ولمن نصنع الأفلام؟» (انه السؤال ذاته فى كل المجالات الأخرى، فما الذى تتوجه إليه فى خططك السياسية والاقتصادية، ولمصلحة من؟!). إنهم يقيسون لك اليوم نجاح بعض الافلام ذات الارقام القياسية للنجم الساطع بأنها أفلام المليون مشاهد، فى شعب من المفترض أن يتراوح فيه عدد المشاهدين للفيلم الواحد بين عشرين وثلاثين مليونا على الأقل، أغلبهم من الأميين وأصحاب الثقافة المتواضعة، الذين يجدون تسليتهم ومصدر ثقافتهم فى السينما وأفلامها، فأى نجاح إذن تحققه أفلام النجوم الساطعة وكل ما يفعله المنتج هو أن يطبع عشرين نسخة من الفيلم ليوزعها على دور العرض الفاخرة التى يقع أغلبها فى العاصمة، لتحصد له خلال أسابيع قليلة الكثير من الربح، مع ضمان لبيع شريط الفيديو فى دول الخليج وتنتهى «المقاولة» بعد «المقاولة» دون أن تكون هناك صناعة سينما حقيقية.

من يصنع السينما: المؤسسات أم الملاهى الليلية؟.

إن كنا نريد حقا أن نحرر السينما المصرية من أزمتها فلابد أن نضع فى حسابنا أن **السوق الحقيقى لها هو دور العرض فى مصر، التى يجب أن تنتشر بالمئات بل بالآلاف فى المدن الصغيرة والقرى**،وليس مهماً أن تكون دوراً فاخرة، فالأهم هو أن يجد الفيلم المصرى الفرصة- كما كان يحدث فى الخمسينات والستينات- لكى يشاهده الملايين من المتفرجين البسطاء، ولكى يعاد عرضه المرة بعد المرة ليظل يحصد لمنتجه الأرباح سنوات طويلة، وهذه هى الفلسفة الرأسمالية الناضجة- إن كنا نريدها حقاً- وليست تلك «الجنطات» العشوائية التى يمارسها المنتجون العابرون من أصحاب محلات الجزارة أو الملاهى الليلية.

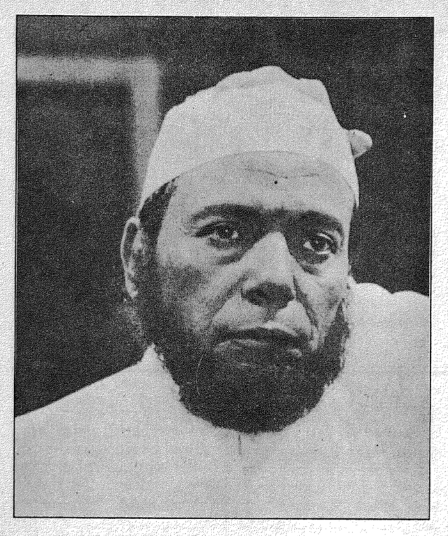
وإن الحديث عن غزو السينما الأمريكية لبلدان العالم المختلفة يتجاهل أن القوة

الحقيقية لهذه الصناعة هو أن الحصاد الرئيسى للمكاسب المالية لها يأتى من داخل السوق الأمريكية ذاتها ، وهو ما يسهل كثيرا تسويق الفيلم الأمريكى فى أنحاء العالم دون تفكير فى الربح أو الخسارة ، والأهداف ثقافية وسياسية فى جوهرها . كما ينبغى علينا أن نتوقف عن رؤية السينما الأمريكية على أنها كائن أسطورى يستعين فقط بالإمكانات التقنية المبهرة ، أو يتقديم بكل خارق يحلم معه المتفرج بحلم يقظة زائف.

وقد يكون فى ذلك جانب من الحقيقة، لكن الأكثر أهمية فى صناعة السينما الأمريكية أنها «مؤسسة» بالمعنى الحقيقى للكلمة.

ويمكنك أن تجد فى تجربة فيلم **«القلب الشجاع»** الدليل الأكثر وضوحاً على ذلك، فاذا فى جانب منه يستثمر نجومية الممثل **ميل جيبسون**-على الطريقة الهوليودية- حيث قد لاتجد فرقاً جوهرياً بين شخصية بطل**«السلاح الفتاك»** ، **وروبرت والاس الثائر فى «القلب الشجاع»**، فكل منهما هو الشخص الوسيم الذكى ساحر النساء ، الذى يريد أن يستخدم عقله لا ذراعه ، ويسعى إلى أن يعيش مسالماً ، زوجاً وأباً فى أسرة صغيرة، لكن الوحوش من حوله يدمرون أحلامه الصغيرة ويقتلون زوجته المحبوبة ، فيتحول إلى وحش كاسر لا تقف فى طريقه أية عقبات عن تحقيق رغبته فى الانتقام. على الرغم من ذلك فإنك لا تخطئ فى الفيلم الاحساس بأن **«المؤسسة»** الراسخة هى التى أتاحت للنجم الممثل**«ميل جيبسون»** أن يتقن الاخراج السينمائى على نحو حرفى مذهل ، وأن يشترك أيضا فى ادارة الانتاج ، وهو ما ينفى عن مؤسسة صناعة السينما الأمريكية فكرة التخصص ضيق الأفق ، (على الرغم من نظام «الاستوديو» الهوليودى الصارم ، فان صناعة السينما الأمريكية عرفت دائما كيف يخوض الفنان فى مجالات مختلفة فى مراحل صناعة الفيلم) . لذلك ليس غريبا أن تقرأ أو تشاهد حواراً مع أحد نجوم السينما الأمريكية حول دوره فى أحد الأفلام ، لتكتشف قدراً كبيراً من الوعى بالعمليات الابداعية لصناعة الفيلم كله ، والأهم هو إدراكه للرؤية الشاملة التى تصنع دوره كممثل فى السياق العام للفيلم ومضمونه الاجتماعى أو السياسى ، ولك أن تقارن ذلك بحالة بعض نجوم السينما العربية ، الذين لا يتعدى اشتراكهم فى الفيلم مجرد قراءة سطور الحوار الخاص بهم ، وربما أيضا لم تره أعينهم إلا قبل التصوير بدقائق قليلة!.

الأكثر أهمية من ذلك كله هو أن **«مؤسسة»** صناعة السينما الأمريكية تقوم على دراسات دقيقة للحاضر والمستقبل ، وتعتمد على تفاعل كل العناصر الفنية فى



اتخاذ القرار بشأن انتاج فيلم فى توقيت محدد، ولعل هذا يفسر لك لماذا استقر فيلم ذو نزعة صهيونية مثل**«قائمة شندلر»** لسنوات طويلة قابعاً فى أدراج المنتجين ليظهر فى فترة بعينها ، كانت تحتاج فيها اسرائيل إلى «عمليات للتجميل» أمام الرأى العام العالمى ، تمهد لصورتها الجديدة كدولة تدعو للسلام الذى ليس إلا غطاء لاذعان النظم العربية لسيطرتها السياسية والاقتصادية على المنطقة. كما قد يفسر هذا لك ايضا ما يبدو من البراءة الظاهرة فى تحقيق فيلم **«القلب الشجاع»** الذى يصرخ بنداء الحرية فى **فترة تجتاح فيها العالم حركات التمرد والقلاقل ،التى تتراوح بين شرعية الاستقلال وانتهازية النزعات الانفصالية!.**

تعرف السينما الأمريكية إذن «زبونها» (داخل السوق الأمريكية وخارجها على السواء) ، فتضع لنفسها فلسفة واضحة وتتبنى لتحقيقها وسائل محددة ولتتأمل كيف تقوم السينما الامريكية بمخاطبة اللاوعى الجمعى للجماهير ، من خلال كوابيس أفلام الاشباح خلال ورطة حرب فيتنام فى السبعينات ، أو احلام البطل الخارق روكى أو رامبو فى الثمانينات خلال فترة **ريجان** وازدهارها الزائف. واذا كنا نريد حقا أن نعرف ونعترف بالسبب الحقيقى وراء هيمنة السينما الأمريكية ، فانه يكمن فى كونها **مؤسسة كاملة لها مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسيكولوجية والثقافية**، مؤسسة لا تكتفى فقط كما نتصور بتسلية المتفرج والهائه عن واقعه، وإنما تساهم أولا وقبل كل شئ فى صناعة وصياغة هذا الواقع . وتلك هى الشجاعة التي استمدتها صناعة السينما الامريكية من انها حددت لنفسها فلسفة واضحة متسقة . واذا كنا نبكى اليوم على حال السينما المصرية ، فانه لابد ان نبحث أولا لأنفسنا عن فلسفة ومشروع قومى يحقق لوجودنا المعنى ربما عندها سوف تسترد السينما المصرية توازنها وشجاعتها وتعرف هدفها ، وربما عندئذ يكن لنا أيضا أن نجيب على السؤال الحائر: **«لماذا ، ولمن نصنع الأفلام؟»** . إنه السؤال الذى لابد أن نجد له إجابة ، لأنه البداية الوحيدة لأن تكون لدينا صناعة للسينما.

مهرجان رمضان ١٩٩٦ على شاشة التليفزيون

من حفرة "الحفار" إلى البرامج المدفوعة
ومن ابداع معروض إلى ابداع مرفوض
(ونصف ربيع الثانى) يهز المشاعر من جديد..

ماجدة موريس

كان رمضان **شهر الصيام** فأصبح **شهر الفوازير**.. ثم شهر **الانتاج الدرامى** الجديد للتليفزيون. واليوم أصبح **شهر البرامج المدفوعة** كما لاحظ الأستاذ **حسن الشرقاوى** الكاتب الصحفى فى رسالته لصفحة (اذاعة وتليفزيون) بجريدة الأهرام يوم الجمعة ٩ فبراير الماضى.

يقول الشرقاوى: «لم يحدث فى عام من الأعوام أن حفلت برامج التليفزيون بهذا الكم الرهيب من البرامج والمسابقات المدفوعة التى أصبحت تحكم السياسة العامة للشاشة الصغيرة.. وأنى أتساءل - يستطرد الأستاذ الشرقاوى - هل ونحن - كما يتشدقون - على مشارف القرن الحادى والعشرين نترك العملية الثقافية لأن يتحكم فيها برنامج مدفوع من خلال علبة سمن أو مسحوق غسيل؟ هل أصبحت المعلبات الخاصة بالأكل والشرب هى الموجهة والحارسة لثقافتنا؟"

السؤال جاء من ناقد غير متخصص ليعبر عن لسان حال قطاع عريض من المشاهدين المتخصصين أى الذين أصبح التلفزيون هو مصدرهم الوحيد للثقافة والمعرفة والفن ويعبر عن **الجديد الحقيقى** فى رمضان التليفزيونى عام ١٩٩٦، وهو إقتراب البرامج والإعلانات من بعضهما، أو تحرك كليهما فى اتجاه الآخر بقدرة الفلوس الخارقة فى تحريك كل شئ فى مصر الآن، وبحيث أصبح لبرامج رمضان دورى خاص بها، ونسق يتصاعد من عام لعام ليصل فى هذا العام إلى قمته فى **خلط الإعلام بالإعلان، وفى اختفاء رائحة النفوذ التى كانت تنفذ من الباب الخلفى لتحل محلها "النقود السائلة" نفسها من الباب الأمامى للشاشة الصغيرة** وأصبح الطبيعى أن نفتح التليفزيون فى شهر الصيام لنجد جيشا من مقدمى ومقدمات البرامج معه الميكرفون فى يد وفى اليد الأخر فلوس شركات الصابون والزيت تدفع للمواطن الذى يداهمه السؤال ويفلح فى الاجابة. ولعل هذا الهجوم "المدفوع" على المواطن لايضاهيه إلا الهجوم من باب الاستظراف الذى تقدمه بعض البرامج بحجة نسيان هموم الدنيا.

ومن الغريب أن شهر الهجوم على المواطن هو الشهر الوحيد المسموح فيه **بجرعة أكبر من المواطنين** على الشاشة الصغيرة. ففى الشهور العادية من السنة يظهر المواطن المصرى على شاشة التليفزيون فى حالتين، الأولى من خلال برنامج (**ريبورتاج**) بالقناة الثالثة ليشكو من المجارى أو نقص المياه فى وجود مسئول يرد على شكواه والثانية من خلال (**كلام من دهب**) الذى يقوم بمسح لعينات من البشر الفاشلين فى الرد على أسئلة **طارق علام** وهناك حالات استثنائية لظهور المواطن من خلال (**حديث المدينة**) لمفيد فوزى عندما يقرر توجيه أسئلة "**خطاقى**" لبعض الناس. أما أن يتساهل التليفزيون مع الناس لهذه الدرجة ويفتح لهم برامجه فهو الانجاز الذى حققته برامج الفلوس هذا العام والتى تسميها مجلة روز اليوسف (برامج خد الفلوس واجرى) فى تحقيق كتبه محمد هانى فى العدد الأخير (العدد ٣٥٣١) أحصى فيه عدد البرامج التى تمنح جوائز فوجدها ٥٨ برنامجا تصل قيمة جوائزها الاجمالية إلى ٤ ملايين جنيه (بخلاف الجنيهات الذهبية والأجهزة الكهربائية والمنزلية وغرف النوم ورحلات الحج والعمرة وحتى صوانى الكنافة والبسبوسة).

ومن المؤكد أن بريق المال وضجيجه منع المشاهدين، أو أغلبهم من رؤية أى برنامج جيد وغير مدفوع أو حتى متابعته جيدا. فضاعت بين الأقدام برامج لابأس بها بذل أصحابها فيها مجهودا كبيرا ليس من ضمنه البحث عن معلن يدفع فلوس للمشاهد عن طريق مذيعة ملحلحة أو مذيع شاطر. ومن المؤسف أن هذه المفاهيم "الحديثة" لوظيفة المذيع ومقدم البرامج لن تؤثر أكثر مما تفعل مع كتيبة من مقدمى ومقدمات البرامج، ومذيعى ومذيعات الاذاعة، لا يجيدون فن اللحلحة والبحث عن معلنين لبرامجهم ولايفهمون إلا فى تقديم وإعداد البرامج فقط لأنهم يفهمون مهنتهم قبل أن "تتطور" على هذا النحو.

الدراما تحت مقصلة الرقابة

لازالت الدراما هى أفضل ماقدمه التلفزيون فى رمضان، وهى المادة التى أفلحت فى تجميل وجه الجهاز الذى أراقت ماء البرامج المدفوعة والمتعجلة، رغم أن هناك تفاوتاً كبيرا فى الأعمال - فى مستواها وقيمتها - ورغم وجود "دراما" من نوع آخر غير الدراما التى نراها على الشاشة، مثل دراما منع أو اقصاء مسلسل (أبو العلا البشرى) **لأسامة أنور عكاشة ومحمد فاضل** من العرض فى رمضان بسبب تقرير رقابى يقول: إن المسلسل يسئ لمصر (مع أنه يعرض فى تسع قنوات عربية فضائية وأرضية) وهو مايعنى أمراً من إثنين، فاما أن الرقابة هى حجة تم استخدامها عقابا لفاضل وأسامة على أمر ما لم يعجب المسئولين فى

التليفزيون ، وإما أن المسلسل غير ممنوع أصلا ولكن هناك قوة أكبر من الرقابة ومن التليفزيون نفسه ، وهى قوة نفوذ القطاع الاقتصادى الذى باع المسلسل للمحطات العربية واستطاع أن يصدره برغم أنف تقرير الرقابة ، وبذلك حقق معادلة مدهشة هى تصدير مسلسل يسئ لسمعة مصر إلى خارج مصر حتى لايزعل منه سكان مصر ، أما حبايب مصر ومغتربى مصر فليجنوا ضريبة ابتعادهم عن الوطن؟

شهر للمسلمين فقط..

ومع دراما (**أبو العلا البشرى**) المحجوب عن العرض هناك دراما (**خالتى صفية والدير**) الذى أخرجه **اسماعيل عبد الحافظ** مخرج الحلمية الشهير عن رواية **بهاء طاهر** ،والذى **رفع من خريطة العرض فى رمضان على يد رئيس الإدارة المركزية للرقابة لمجرد** أنه رأى الدير فى أحداث المسلسل وكان تعليقه أن ذلك لايتناسب مع طبيعة الشهر الكريم الذى يعتبر شهرا خاصاً بالمسلمين (مجلة الكواكب ١٣ فبراير ١٩٩٦) ثم دراما مسلسل (**حلم الجنوبى**) الذى كتبه **محمد صفاء عامر** وأخرجه **جمال عبد الحميد** مبدع (**أرابيسك**) والذى رفضت الرقابة عرضه فى رمضان أيضا لأن فيه " **فحش**" ويعنى بها مشاهد لشخصية تقوم بدور راقصة وهكذا أخرج من هذا المهرجان السنوى للدراما التليفزيونية بعض أهم المخرجين المبدعين فى العشرين عاما الماضية . لأن فاضل وعبد الحافظ ثروات

يحيى الفخرانى وفادية عبد الغنى

حقيقية فى عالم الفن التليفزيونى وكذلك أثبت جمال عبد الحميد أنه من فصيلة المجددين فى أعماله القليلة.

ومع ذلك ما زالت هناك دراما رأينا بعضها على الشاشة الصغيرة ولولاها لكان التليفزيون قد أصبح فى موقف عصيب للغاية ، ولعل المسئولين فيه يدركون قبلنا أنهم لولا (**جلباب أبى**) و(**بوابة الحلوانى**) و (**نصف ربيع الآخر**) لوقفوا عراة من أى ميزة حقيقية. ويحتاج الأمر لوقفة جادة مع النفس ومع المنهج المتبع فى التخطيط لما يقدمه التليفزيون ، ومن المدهش أن الذين " خططوا" لوضع مسلسل مثل (**رابعة تعود**) **ليسرى الجندى وصفوت القشيرى** فى الساعة الثالثة ظهرا فى القناة الثالثة لأنه " إبن الجارية " أى من انتاج شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات هم الذين فعلوا شيئاً أعجب هو نقل مسلسل (**الأبطال**) من منتصفه وعرضه فى العاشرة والنصف بعد(**نصف ربيع الآخر**) ففقدوا جمهور الاثنين معاً ، الذى تابع الأول والذى تابع الثانى .

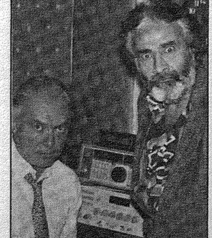
أما المسلسل الوطنى" **الحفار**" الذى وضعونا كمشاهدين عند أقصى درجات الاستعداد والاستنفار لمشاهدته (بفعل إعلام مكثف لمدة عام) فقد جاء محبطاً للأمال الكثيرة عليه ، فليس بالأموال وحدها ، ولا الدعاية وحدها تكون المسلسلات عظيمة وإنما بقليل من الذكاء والفهم واحترام عقول الناس.

الحفار

ماذا قدم لنا الحفار؟

فى مقدمة وثائقية يقدم المسلسل قصة الغرور الإسرائيلى بعد حرب الأيام الستة والذى وصل بالعدو إلى البحث عن أساليب لإذلال المصريين منها البحث عن البترول فى أراضيهم المحتلة وفورا تصدر القيادة السياسية (**لايقولون فى المسلسل أنه عبد الناصر**)قرارها بتدمير الحفار الذى سيحضر للقيام بالمهمة ولتصبح نقطة البداية والارتكاز فى العمل هى مكتب ضابط المخابرات **ماهر رسمى(يوسف شعبان)** ومعه مساعداه **عزت وشريف (مفيد عاشور ومصطفى فهمى)** الذين كلفا بالعملية . بالطبع فنحن نعرف أن(**الحفار**)قصة كتبها **صالح مرسى** عن ملفات المخابرات العامة المصرية وأن **بشير الديك** تولى كتابة السيناريو لها والاثنان لهما تاريخ مع الأعمال المماثلة ، **فصالح مرسى** هو صاحب (**دموع فى عيون وقحة**) و(**رأفت الهجان** فى التليفزيون **وبشير الديك** صاحب (**ناجى العلى**) و(**مهمة فى تل أبيب**) فى السينما . أما المخرج **وفيق وجدى** فله أعمال تاريخية واجتماعية وكان أخر ماقدمه للتليفزيون هو(**أيام المنيرة**) نحن أمام ثلاثة لهم تاريخ . أولهم لايسأل عن المسلسل وهو **صالح مرسى** لأن ماقدمه

الحفار ظابط المخابرات وضابط الحفار





مسطور فى كتابه.

ويبقى **بشير الديك** الذى جعل المشاهد ينتقل معه من كندا إلى **جزر الآزور إلى انجلترا والبرتغال وفرنسا والسنغال ونيجيريا وساحل العاج** . لكن هذا الانتقال بعدسة الكاميرا ومن خلال فريق من الممثلين قاموا بأدوار عملاء المخابرات المصرية فى كل مكان بالعالم لم يكن لصالح الدراما بأى حال من الأحوال بل أنه **أضفى على الحلقات بروداً قاتلاً ولحظات من الملل تحولت إلى** شعور بالانتظار الطويل لحدث غير متوهج بما يكفى لملء عقل وقلب المشاهد معا ، لقد استقبل الناس(**الحفار**) بكل المشاعر التى تركتها فيهم أعمال سابقة آخرها (**الطريق إلى إيلات**) ، لكن طول الحلقات بلا أحداث مشبعة أخمد المشاعر وهبط بالعمل وبدلا من **أن يصيب هدفاً محكما فى سلسلة الدراما الوطنية تحول إلى طلقة طائشة برغم ثلاثة ملايين جنيه أنفقت عليه** .ويبدو أن المسئولين عن الانتاج قد اختلط عليهم الأمر فاعتقدوا أن أى عمل عن المخابرات نجاحه مضمون . ولم يدركوا أن المشاهد المصرى قد اكتسب خبرة وحساسية مدهشة مهما أضفوا على العمل من أهمية وهالة دعائية . فالدراما هى الدراما ودراما " **الحفار" كانت باهتة باردة مليئة**



فوازير نيللى

بالمساحات الفارغة مابين انتظار رسائل عملاء المخابرات ومؤامراتهم الصغيرة للوصول للمعلومات ومحاولات رشوة العملاء الأصغر . أما شخصياتها فأكثر برودا وبلا مشاعر ، وحديثهم " الودى" كله تكلف كأن يقول رجل مخابرات لزميله الذى يعيش معه الأيام والليالى وايه الهدف من ده **ياسيد عزت** " وهناك - بالاضافة لهذا - ذلك الاختيار غير الصائب للثلاثة . **فيوسف شعبان** - أحد أكثر المتألقين فى(**الهجان**) والذى يصبح هنا شخصاً متوتراً دائما عصبياً مرتبكاً حاد الصوت بينما يمثل **مصطفى فهمى** دوره ببرود شديد وصوت أحادى النبرة . ويساهم السيناريو بحكايات صغيرة فى زيادة الكلفة بيننا وبين هؤلاء بدلا من أن تزيلها مثل حكاية القهوة الفرنساوى التى فضلها " السيد" عزت.

من ناحية أخرى فهناك تلك الأخطاء الفادحة فى التنفيذ التى تنفى أن أى تراكم للخبرات الفنية قد حدث لدى جهاز التليفزيون الذى يضم أكبر منتج فى العالم العربى وهو قطاع الانتاج . فهل من الممكن أ ن يتكلم كل الناس من كندا لجزر الواق واق لفرنسا بالعربية حتى عمال المطارات وموظفو حجز الفنادق ؟ وأى مصداقية توفرها الشاشة ونحن نرى مخابراتنا تتحرك فى العالم كله ببساطة مادامت الأرض بتتكلم عربى ؟ ومن المدهش أن صناع المسلسل استخدموا الكتابة على الشاشة فى غير الاحتياج لها ولم يستخدموها وقت الحاجة . أما قضية دهان وجوه الممثلين **بالأسود الغطيس** ليتحولوا إلى أفارقة فتلك مصيبة تليفزيونية متفردة لأن أحدا لم يسبقنا فيها. ولاأظن أن هناك من سيقلدنا لأن آلاف الأفارقة السود موجودون فى كل مكان ، وفى مصر بالأخص ، والاستعانة بهم كانت ستمنع الناس من الخروج عن تقاليد المشاهدة الجادة والاستهانة بالموضوع أو التفكه ، أما الجديد فى هذا السيناريو فهو اعتماده بالكامل على وجهة نظر ضباط المخابرات فى تنفيذ العملية وعلى تقاريرهم ، واغفاله التام لأدوار بقية الأطراف ومنها المنفذين لضرب الحفار أى قوات الضفادع البشرية التى بدت هنا ضمن أصحاب الأدوار الصغيرة أو الكومبارس ، ثم **ذلك الضعف الشديد للمخابرات الإسرائيلية التى أنابت عنها السيدة الخارقة سارة (هالة صدقى) لتقوم بحماية** الحفار وتعقب المصرين وأحيانا مايظهر معها رجل هو"**سير إيزاك**" لكنها غالباً وحدها. فهل من الممكن أن يكون كل هذا الجيش المخابراتى فى مواجهة إمرأة واحدة فقط؟ وهل من المنطقى أن تبدو مخابرات العدو بهذا الهزال ونبدو نحن بهذا الانشغال فى الفراغ؟.

المؤكد فى كل هذا أن" الحفار" ارتدى رداء أوسع منه بكثير وكانت سبع حلقات تكفيه وزيادة أما لو قدم فى فيلم فيصبح وقتها أكثر تركيزا وملاءمة لنوعية قصته وليس فى هذا أى عيب أو تقصير لاقدر الله فمن الأفضل أن نرى فيلما أو حتى سهرة

بوابة الحلوانى

تجعلنا أكثر حباً للوطن ولبطولاته ، على أن نرى ٢٣ حلقة تجعلنا نتشكك فيما نراه ونسأل بعضنا البعض عن صحة الممثلين السمر بسبب علامات السمنة البادية عليهم أو عن اللون الأسود المستخدم على وجوههم وهل استخدمه على الكسار فى أفلامه أم لا .. ولم لا ".. فقد أتاح لنا السيناريو والمسلسل فراغات واسعة نملأها نحن بمعرفتنا !!

نصف ربيع السرى

نصف ربيع الآخر "هو إسم المسلسل الذى استطاع أن يستقطب مشاعر جمهور النصف الأول من شهر رمضان فقد نجح مخرجه **يحيى العلمى** فى تفجير فيض من المشاعر لدى أبطاله علت على ماعداها من أحداث وطفت فوق الدراما . ولكنه - أى المخرج - اضطر لإنهاء المسلسل لأنه لابد وأن ينتهى بحكاية مفاجئة بدت سخيفة وغير مقنعة فالمشاهدين فى مصر كما قلنا أصبحوا خبراء دراما أيضا ، وعلى هذا لم يقتنع أغلبهم بأن يكون الزلزال الذى وقع فى مصر عام ١٩٩٢ وهو الحدث الذى أدى لانهيار مدارس عديدة ، اتضح أن الأسمنت الذى بنيت به مستورد باسم السيده **ناهد الوكيل** . وبناء على هذا ، فقد صحا الدكتور **ربيع الحسينى** من نومه الطويل وحبه ومشاعره المتوهجة التى فاضت على المشاهدين واكتشف أن **ناهد الوكيل** " ليست حلم عمره الذى ضاع ووجده ، وليست المرأة الضحية ، فقرر أن يعود لسعاد زوجته وأن يقف ضد ناهد أى ينقلب عليها من أجل أطفال مصر الذين وقعت عليهم المدارس ، وقاد حملة فى اللحظات الأخيرة للمسلسل لترميمها .

ومن المؤكد أن الجزء الأخير من الحلقة الأخيرة يعبر جيدا عن شخصية هذا الأستاذ الجامعى المستنير والمحامى القدير وداعية حقوق الانسان ونموذج الاحترام والشرف والنزاهة كما قدمها لنا مؤلف المسلسل **محمد جلال عبد القوى** .

ومن المؤكد أن لكل منا حلم لم يتحقق سواء كان الزواج من حب أول مثل حلم" ربيع "، أو العمل فى مهنة معينة، أو حتى الحلم ببيت له مواصفات معينة . ولكن دراما الإنسان والحياة هى دراما توازنه النفسى والاجتماعى وقدرته على تعويض حلمه فى أحلام أخرى تشبعه وهذا ماحققه د. الحسينى من خلال المسلسل . حتى فقد حقق مالم يحققه ملايين غيره فى عمله وأسرته ومكانته العامة ومن هنا بدا تهافته على **ناهد الوكيل** حبيبة الصبا التى تركته بعد حرب يونيو لتعيش فى لندن عشرين عاماً ، بدا مجردا من أهم أسلحته وهو حتمية وضرورة هذا اللقاء . فلو لم تعد ناهد من أجل أزمة مع زوجها الأفاق لما كان للقصة كلها معنى ، ولو كانت هذه السيدة" السوبر" قد وجدت آخر تضع عليه حمولها وهى واثقة منه لاتجهت إليه بدلا من ربيع الحسينى. **لقد حاول المسلسل أن يوهمنا بأن النكسة التى أجهضت أحلام جيل كله هى سبب فراق ربيع وناهد الوكيل لأنها اغتالت أحلامهما** .ولذلك عندما عادت ناهد امسك بها ربيع كمن يمسك بحلم طالما اشتاق اليه . وهذا غير صحيح لأن هذا البعد السياسى النفسى فى المسلسل كان من الضعف بحيث لايحتمل الارتكاز عليه. كما أن البناء الدرامى لشخصية البطل لايسمح له بأن يلغى عقله ويلغى عشرين عاماً كاملة من حياته ويلغى ملف حبيبته التى هبطت عليه فجأة لكى يستعيد حلماً هزمته النكسة وأى حلم .. **أنه حلم تعويض الشباب بعلاقة عاطفية متوهجة مع إمرأة غطاها الثراء والرفاهية برداء ،شيب فبدت رائعة الجمال والأناقة والنعومة تحقق بسهولة ويسر كل مايتمناه المرء وتنحنى لها الرؤوس** .

ومن أجل هذه العلاقة فقط . وهذا الهوس العاطفى لربيع الحسينى بمحبوبته القديمة وتلك المشاعر الحسية التى أجاد الممثلون الرائعون الإيحاء بها سواء **يحيى الفخرانى أو الهام شاهين** أنتزع المسلسل هذا الترقب المكثف والذى يقترب فى كثافته من مشاهد (**الجرئ والجميلات**) لأن الناس حقيقة يفتقدون العاطفة فى مسلسلات التليفزيون .، ويفتقدون المشاعر الطبيعية بين الرجل والمرأة والتى وأدتها الرقابة ولائحة الممنوعات الخليجية . ومن هنا أصبحت مشاهد الحب شديدة التكلف والسذاجة فى مسلسلاتنا .

وجاء (**نصف ربيع الآخر**) لكى يعيد النظر فيها ، ويطرح من جديد قصة الثلاثى الخالد (**الزوج والزوجة والعشيقة**) وبقدر كبير من الرومانسية ، ومن جمال الحوار والتعبير والتنفيذ. كان كل من فى المسلسل فى حالة تألق وهى حالة ينجح عادة **يحيى العلمى** فى خلقها لدى الفريق الذى يعمل معه . ومن هنا فقد شاركت الفخرانى والهام شاهين وتفوقت **نادية عبد الغنى** فى دور الزوجة **سعاد الأنصارى** ، المعلمة والإنسانة الفاضلة والزوجة الرائعة ، وأيضا تألق **محمد رياض وحنان ترك ومحمد السقا ومنى ذكى** ليقدموا توازنا جميلاً مع الأجيال الأكبر مثل **سعيد عبد الغنى ورشدى المهدى وعزت أبو عوف ونادية فهمى** كل منهم كان مميزا فى إطار دوره .. مهما بلغ حجمه .. وتلك هى شطارة وموهبة هذا المخرج.

* * *

فى النهاية فقد حفل شهر رمضان - غير المسلسلات التى أشرنا اليها - بأعمال أخرى مثل (ألف ليلة وليلة) وفوازير نيلى (ومسلسلات (من الذى لايحب فاطمة) و(الأبطال) و(القضاء فى الإسلام) وكلها مازال يعرض وبالتالى فالحديث عنه يبدأ بعد أن ينتهى .. ولنا عودة.



القضاء فى الاسلام

فن تشكيلى

حلمى التونى ومتحفه للفن الشعبى

و

فن النشار بين الحقيقة والوهم

فاطمة اسماعيل

على الرغم من أن الفن الشعبى المصرى كان أحد روافد الاتجاه القومى فى الفن فى فترة الستينات مثله مثل الفرعونى والاسلامى والواقعى . وكان لهذا النوع من الفن رواد مبدعون مثل حبيب جورجى ، **راغب عياد، سعد الخادم ، سيد عبد الرسول، عفت ناجى وغيرهم.**

الا إن أن ما يقدمه **حلمى التونى** (١) رؤية وصياغة فنية جديدة للفن الشعبى . باعتبار أن الفن الشعبى أحد لغات التفرد فى اطار العالمية الجديدة الذى تطرحه الابداعات الفنية الآنية.

يلمس **حلمى التونى** تقاليد شعبيه لها مظاهر ما زال الشعبيون يمارسونها فى حياتهم اليومية مثل رقص الخيل ، لعبة التحطيب ، المولد، السبوع ، الخطبه ، الزفاف وحفلات الزار «الوشم» . وقد بقى فن الوشم فى الأوساط الريفية وهو الرسم على واجهات المنازل حتى الآن.

بدأ **حلمى التونى** هذه التجربة منذ عام ١٩٨٧ ، وكما ذكرنا أيضا فهناك اختلاف كبير ، بين تناول فنانى بداية هذا القرن لهذا النوع من الفن وبين تناول **حلمى التونى** للفن الشعبى . فحلمى بعيد كل البعد عن الفن الشعبى باعتباره فنا موجها يحاكى أصحابه فيما ينتجون فن الشعب . وتظهر اثار هذا التوجيه فى انتقائه الخامة، وفى محاولة ربط الأذواق الشعبية بأساليب حضارية لها معالمها وشخصياتها الفنية . فهو من الفنانين الذين خرجوا فى محاكاتهم للفن الشعبى عن تقاليد الفنانين الذين شوهوا أو خلطوا بين اتجاهات فنية موجهة واحاسيس شعبية انبثقت من حياة الشعب وتقاليده وعاداته.

وبذلك يعد الفن الشعبى الذى يتناوله حلمى التونى فنا يعيش فى ظل الابداعات الآنية والذى يستقى من احتياجات الحياة ومن الماضى عناصر تكوينه.

موثيقات شعبية جديدة

يقدم **حلمى التونى** فى معرضه ٤٢ لوحة تعرض ثلاثة موثيقات شعبية جديدة عن تجربته السابقة وهى الحصان ، والنفير ، والسمكة.

ويعد الحصان أحد الموثيقات الشعبية الرئيسية التى لعبت دوراً أساسيا فى الأسطورة الشعبية وقد وضعه الفنان كعنصر بطل فى مجموعة من لوحاته حيث يتصدر مقدمة اللوحة ويتسيد على الموثيقات الاخرى فى الحجم وكذلك المساحة اللونية.

وفى مجموعة السمك يأخذ هذا العنصر البطولة عن باقى العناصر ويحدث هذا ايضا فى النفير واستخدامه كرمز ذى دلالات صريحة ومباشرة . فالسمكة تعنى الخير والرزق بينما النفير يعنى الصحوة.

وبتأمل تقنيات الفنان سنجده ، قد اخضع معالجاته الفنية إلى ما يفرضه الموضوع الشعبى فالعناصر صامتة ، مستقره تفصح عن ادوارها الرئيسية والثانوية من خلال علامات مقروءة ومباشرة ، معالجات الظل والنور معالجات توضيحية وحدية ، لا تستفز ذهن المتلقى الا بقدر ما تثيره الموثيقات من تداعيات اسطورية.. بعض اللوحات يغلب عليها طابع الرسوم التوضيحية "ILLUSTRATION"، وكثيرا ما تثير فى ذاكرتنا البصرية صورا لأغلفه الكتب . وهذا ليس غريبا على الفنان الذى يحوز على خبرات فى مجال الكتاب والمطبوعات ويصعب علينا رصد عدد أغلفه الكتب التى نفذها الفنان منذ السبعينات وحتى الآن . هذه الملامح التى تتأملها فى لوحات **حلمى التونى** تجعلنا نستشعر أننا فى جولة فى متحف للفن الشعبى عناصر لوحاته رصد لموثيقات شعبية ، وتكويناته أحوال ثقافية فى التراث. وانفعالاته حنين دافق لهذا التراث. وكادراته انعاش للذاكرة التائهة فى خضم تفاعلات ثقافية مختلفة .. معرض حلمى التونى يترك حكما نهائيا خاصا بالفنان فحواه **«أن الفن الشعبى هو الروح الدافعة لاحياء فن حديث يتحدث لغات مختلفة».**

يقام معرض الفنان حلمى التونى بقاعة اختاتون «٢» بمجمع الفنون بالزمالك ويستمر حتى منتصف مارس الحالى.

أما **عبد الرحمن النشار** : فهو مواليد ١٩٣٢ جاء القاهرة نازحا من دمياط لاب عمل بتجارة الغلال . خريج كلية الفنون الجميلة عام ١٩٥٦ وكلية التربية الفنية ١٩٥٧ ، ويعمل الان استاذا متفرغا بقسم التصوير بكلية التربية الفنية.

ويقام معرضه فى نفس الوقت وفى قاعة أخناتون «١» بمجمع الفنون أيضا ، يستعرض

الفنان المصرى **عبد الرحمن النشار** فى معرضه التكريمى لبلوغه سن أربعة وستين عاما مراحل تجربته المختلفة والتى بدأت منذ عام ١٩٥٧ وحتى اليوم حيث يعرض خمسين لوحة من التجارب السابقة مضافا إليها عشرين لوحة جديدة.

وتمثل تجربة **عبد الرحمن النشار** جملة مختلفة فى النص المطروح فى موجة مصطلح ال AGLOBAL VILLAGE أو القرية العالمية والتى تحتوى كل الثقافات بعد ادماج معالمها فى ملامح مشتركة . هذه الجمله التى تعنى باحياء الثقافات الاصولية للشعوب والتعامل معها من خلال لغة عصرية تجعلها مفردة لها خصوصية داخل الاطار العام للعالمية.

وكما ذكرنا أن معرض حلمى التونى يمثل هذه المفردة فى خصوصيتها الشعبية. فان عبد الرحمن النشار يمثل رافداً آخر وهو **الفن الاسلامى** . ونقصد بالفن الاسلامى الاستعانة بالفلسفة الاسلامية فى ابداع منتج فنى . **فاللانهائية هى إحدى الملامح الاساسية فى لوحات الفنان النشار.** فاللوحة لا تنتهى باطارها الخارجى وانما تستمر بامتداد المجال البصرى أفقيا ورأسيا يمينا ويسارا وأعلى اللوحة وأسفلها. فهى تقوم على وضع «الوحدة» و «تكرارها» وتبدأ صياغة هذا فى تنوع السطح بين البارز والغائر بالتجسيم والتسطيح والاحساس بالعمق من خلال الخداع البصرى للظل والنور وهو ما قد نلاحظه فى لوحات المراحل السابقة.. أيضا هناك ملمح خاص «اللامركزية» حيث تنتقل بؤرة «المركز» من منتصف اللوحة وتتحرك تبعا لتجوال المجال البصرى للمتلق فى محاور دائرية على سطح اللوحة.

فى هذا المعرض أضاف الفنان أبعاداً جديدة بدخول «خامات ووسائل متعددة "MIXED MEDIA" إضافية على العمل . هذه الإضافات لها أبعاد بصرية معتمدة في ذات الوقت علي تحول مفهوم صياغة السطح عند النشار . فقد استخدم الفنان فى **لوحاته الحديثة «القماش والخشب والزيت»** وهى الخامات الاعتيادية بالنسبة لتجربته ، ثم اضاف **مرايات - جلد- ورق مذهب ومفضض**-. واذا كانت الخامات المضافة تمثل تفاعلا اضافيا بين الخامات المتنوعة «الخشب -المعدن -الجلد- الورق- القماش » وهى كلها خامات طبيعية ، فان وجود

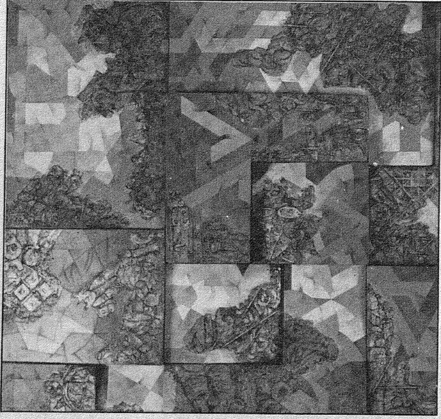


حلمى التونى /١٩٩٥
زيت على توال

«المرايات» انما يضيف ما يمكن أن نسميه الوجود «الحركى الآنى» فى العمل وهو وجود يتسبب من انعكاس «الواقع والبيئة والكائنات» فى التو واللحظة داخل العمل بفعل «المرايات» وبذلك يتضمن العمل ما يسمى بالـ "HAPPENING".

أى فن الحدث ، ويعتمد على تفاعل فى احداث حركة لحظية يشارك فيها المشاهد الفنان وهو الوجود الحركى الآنى للعمل والذى يشارك فيه المشاهد ، حيث يصبح جزءا من العمل وتدخل البيئة كذلك جزءا آخر ، كخلفية ثابتة بثبات موقع اللوحة لحركة المشاهد المتغيرة بتحولاته الحركية أمام اللوحة . كما تتعدد مستويات الرؤية داخل اللوحة حيث تصبح فى لحظة جزءا ماديا حقيقيا داخل الواقع ويصبح الواقع جزءا وهميا داخل اللوحة وبذلك يتحرج العقل امام هذا العمل الابداعى فى ادراك **مفهوم«الوهم والحقيقة»** فى العملية الابداعية عند النشار.

وحلمى من مواليد بنى سويف ١٩٣٤ ويرجع لقب التونى إلى قرية **تونا** الجبل بالمنيا بلدة اخناتون وهى مسقط رأس الأم والأب الذى كان يعمل مهندسا مدنيا . بنى طريق مصر اسكندرية الصحراوى وكذلك مطار الدخيلة بالاسكندرية وكوبرى بنى سويف.



عبد الرحمن النشار - قماش وخشب وزيت ١٩٩٥

رابطة الملحاحين على تعيين ولى العهد!

لا أعرف سبباً مقنعاً لموجات الإلحاح على ضرورة تعيين نائب لرئيس الجمهورية ، التى تتصاعد بين الحين والآخر ، على ألسنة وأقلام المشتغلين بالعمل العام من الساسة والمتسيسين والصحفيين والصحفجية ، وكأن عدم وجود السيد النائب هو المشكلة الوحيدة التى يعانى منها النظام السياسى فى مصر المحروسة!.

وطوال الأعوام الخمسة عشر التى انقضت منذ تولى الرئيس مبارك رئاسة الجمهورية والصحف- خصوصا المعارضة منها- لا تتوانى عن تبشير قرائها بين الحين والآخر ، بأن أوان شغل المنصب السامى قد اقترب، ولا تقصر فى نشر قائمة باسماء المرشحين لتوليه ، ولا تكف عن تكرار بشاراتها ، على الرغم من عدم تحقق نبوءاتها ،ومن انتقال كثيرين ممن رشحتهم للجلوس على مقعد نائب الرئيس للجلوس على مقعد بلا قوائم فى مخزن الكراكيب الحكومية ، واختفائهم -نهائيا- من خريطة السلطة.

وقد وصلت هذه الموجة من الإلحاح على المطالبة بتعيين السيد النائب ،وعلى التنبؤ بقرب تعيين إلى ذروتها فى أعقاب المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك فى« أديس أبابا » ، خلال العام الماضى ، التى اتخذت منها رابطة الملحاحين دليلاً على أن وجود نائب للرئيس ضرورة قومية لضمان الاستقرار ولضمان الانتقال السلمى للسلطة، اذا حدث- لا قدر الله- للرئيس مكروه..

ومع أن الرئيس مبارك- كان -وما يزال- يتجاهل الاجابة على أسئلة رابطة الملحاحين على تعيينه السيد النائب ، الا أن تلميحاته القليلة، تبلور أسباب عزوفه عن هذا التعيين ، فى نقطتين ، **الأولى** : أن وجود نائب للرئيس- يؤدى بطبيعته- وبصرف النظر عن رغبته- إلى تكوين مركز من مراكز القوى- سرعان ما يستدعى تكوين مراكز اخرى تتصارع معه، مما ينعكس سلبيا على الانسجام فى الحكم . **والثانية**: أنه لا يريد أن يصادر على حق الشعب فى اختيار الرئيس القادم، وهو ما أشار إليه صراحة الدكتور اسامة الباز فى تصريح أخير له!.

وما يقوله الرئيس أكثر ديمقراطية مما تطالب به رابطة الملحاحين التى تضم بين صفوفها بعض عتاة المعارضين الديمقراطيين ، فتاريخ النظام السياسى المصرى القائم، يثبت أن منصب نائب الرئيس- الذى ابتدع فى دستور الوحدة المصرية السورية، ولأسباب تتعلق بالرغبة فى تعيين ممثلين للاقليم السورى فى قمة السلطة -كان فى الأغلب منصباً شرفياً ، يعين فيه المطلوب تكريمهم من أركان النظام أو المطلوب شلحهم عن ممارسة السلطة التنفيذية بمنحهم شلوت لأعلى ، لأن الدساتير المصرية- بما فيها الدستور القائم- لا تنص على انتخاب نائب للرئيس ، كما هو الحال فى النظام الامريكى، أو اجراء استفتاء شعبى على اختياره ، ولا تلزم الرئيس بتعيين نائب له ، بل تجيز له ذلك، كما تجيز له عزله ، فهو حر فى أن يعين نائبا له ، وهو حر فى أن يفصله، وهى لا تحدد للسيد النائب سلطة معينة الأ الحلول محل الرئيس فى حالة عجزه مؤقتا ، والرئيس حر فى أن يعهد لاحد نوابه بجانب من اختصاصاته ، أو يتركهم جميعا بلا عمل ، يتسلون بحل الكلمات المتقاطعة..

ولأن رابطة الملحاحين على تعين السيد النائب تعرف ذلك، فان المبرر المنطقى الوحيد لاصرارها على مطلبها، هو رغبتها فى أن يعين الرئيس وليا للعهد يتولى السلطة بعده ، بدعوى أن ذلك من ضرورات الاستقرار، والانتقال السلمى للسلطة ، اذا نشأ ما يوجب ذلك، وهو منطق غريب ،لان الظروف السياسية الراهنة ، تجعل اختيار أحد قادة القوات المسلحة لشغل المنصب الشاغر ، هو الاحتمال الارجح ، ولأن من بين الذين يقولون بهذا المنطق بعض عتاة المعارضين والديمقراطيين ، الذين يطالبون بتمدين الحكم، وبتفرغ المؤسسة العسكرية لدورها القومى والمهنى فى حماية الوطن..

ومع أن موقف الرئيس- ومنطقه- يبدو أكثر ديمقراطية من موقف ومنطق رابطة الملحاحين على تعيين ولى العهد، إلا أن بقاء مقعد نائب الرئيس خاليا لا يكفى وحده لتأكيد حق الشعب فى اختيار الرئيس القادم، اذ لابد - فضلا عن ذلك- من احداث اصلاح سياسى شامل فى نظام الحكم ،وفى طريقة ممارسة السلطة ، يطلق حرية المنافسة السياسية، ويؤكد التعددية ، ويسمح ببروز شخصيات سياسية على المستوى القومى ، تصلح لكى يختار الشعب من بينها الرئيس القادم.

ويا أيها الملحاحون على تعيين ولى العهد: نقطونا بسكاتكم عن هذا النهيق غير الديمقراطى!.

صلاح عيسى



منظومة سحرية
عبد الرحمن النشار
زيت على توال
٨٠x٨٠ سم / ١٩٩٥



حلمى التونى / ١٩٩٥
زيت على توال